ديون العالم الثالث

على ضوء أحكام القانون الدولى

دكتور

رياض صالح أبوالعطا

قدمت هذه الرسالة إلى كلية الحقوق بجامعة طنطا

ونالت تقدير جيد جداً مع التبادل مع الجامعات الأخرى

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة

١٩٩٣

ديون العالم الثالث
على ضوء أحكام القانون الدولى

دكتور
رياض صالح أبوالعطا

قدمت هذه الرسالة إلى كلية الحقوق بجامعة طنطا
ونالت تقدير جيد جداً مع التبادل مع الجامعات الأخرى

دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة
١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

" قال رب اشرح لى صدرى ، ويسرلى أمرى ، واحلل عقدة من لسانى ، يفقهوا قولى . "

صدق الله العظيم

إلى شعوب العالم الثالث

قال العماد الأصفهانى في معجم الأدباء :

إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا على ذاك لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

Liste des Abréviations : قائمة الاختصارات

AFDI	:	Annuaire Français de Droit International.
ATM	:	Annuaire Tiers Monde.
BIRD	:	Banque Internationale pour le Reconstruction et le Développement. (IBRD : International Bank for Reconstruction and Development).
BRI	:	Banque des Reglements Internationaux.
CEE	:	Communauté Économique Européenne.
CIJ	:	Cour Internationale du Justic.
CIT	:	Citer.
CNRS	:	Centre National de la Recherche Scientifique.
CNUCED	:	Conférence des Nations - unies sur le Commerce et le Développement. (UNCTAD : United Nations Conference on Trade and Development).
DEA	:	Diplôme des Études. Approfondies.
DI	:	Droit International.
DID	:	Droit International du Développement.
DIE	:	Droit International Économique.
DIP	:	Droit International Public.
ÉD	:	Édition (Edited).
EH	:	Économie et Humanisme.
FMI	:	Fonds Monétaire International. (IMF: International Monetary Fund).
JDI	:	Journal du Droit International.

LGDJ	:	Libraire Générale de Droit et de Jurisprudence .
NED	:	Notes et Études Documentaires .
No	:	Numéro.
NOEI	:	Nouvel Ordre Économique International . (NIEO: New International Economic Order) .
NOS	:	Numéros .
NU	:	Nations - unies . (UN : United Nations) .
OCDE	:	Organisation de Coopération et de Développement Économique . (OECD : Organisation for Economic Cooperation and Development) .
OP	:	Ouvrage Précédent .
P	:	Page .
PE	:	Problèmes Économiques .
PP	:	Pages .
PVD	:	Pays en Voie de Développement .
PUF	:	Presses Universitaires de France .
RBDI	:	Revue Belge de Droit International .
RCADI	:	Recueil des Cours de l'Académie de Droit International de la Haye .
RGDIP	:	Revue Générale du Droit International Public.
RTM	:	Revue Tiers Monde .
SFDI	:	Société Française pour le Droit International .
TH.	:	Thèse .
T.	:	Tome .
V.	:	Voir
Vol.	:	Volume .

مقدمة

شهد العالم فيما مضى من النصف الثانى من هذا القرن العديد من الأحداث والتطورات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، محلية وإقليمية ودولية ، ولقد كان الحقل الاقتصادى هو الأكثر خصوبة لهذه التطورات ، حيث تجلى ذلك فيما يلى :

١ - **فى العقد الأول** من هذه الفترة ، أنشأت دول غرب أوربا ثلاث منظمات دولية فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٧ ، هى جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوربية والجماعة الأوربية للنشاط الذرى . ولقد توالى تطور هذه المنظمات والتنسيق والتوحيد بين أجهزتها إلى أن حققت فيما بعد أكبر تجمع اقتصادى دولى عرفه التاريخ والمعروف الآن باسم " الجماعة الاقتصادية الأوربية La Communauté " Économique Européenne " ويأمل المسئولون فى الدول الأوربية أن يحقق لهم هذا التجمع الاقتصادى الأوربى الوحدة السياسية ، بعد أن قطع بهم شوطا طويلا نحو الوحدة الاقتصادية .

٢ - **وفى العقد الثانى** : أى عقد الستينات ، تزايد عدد الدول النامية التى حصلت على استقلالها تباعا ، وبدأت حركات التحرر الوطنى تنتشر فى معظم أرجاء العالم ، وأخذ الاستعمار فى الانحسار وقبلت الدول الاستعمارية مبدأ التخلى عن مستعمراتها السابقة . وكان طبيعيا أن يصاحب هذا الاستقلال آمال وطموحات كبيرة تهدف إلى رفع المستوى المعيشى لشعوب الدول النامية وتحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية لهذه الدول ، ومن ثم الاستقلال الاقتصادى ليدعم ويساند الاستقلال السياسى ويحافظ عليه .

ومن جهة ثانية فقد شهد عام ١٩٦٤ ميلاد أول مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعروف باسم " الأونكتاد Unctad - Cnuced " ، ومع ميلاد هذا المؤتمر بدأ الفقه القانونى الدولى يستخدم مصطلح " القانون الدولى للتنمية أو قانون التنمية الدولى " Le Droit International du Développement " قاصدا بذلك مجموعة القواعد

والأحكام التى تنظم العلاقة بين الدول الغنية المتقدمة والمنظمات الدولية من جانب وبين الدول الفقيرة غير المتقدمة من جانب آخر ، بهدف مساعدة الأخيرة فى الحصول على النمو والتقدم الاقتصادى والاجتماعى (١) .

وحتى تستطيع هذه الدول تحقيق النمو المطلوب لجأت إلى طريق الاقتراض الخارجى نظرا لندرة الموارد المحلية من ناحية ، وظنا منها أنه الطريق الأسهل من ناحية أخرى .

وفى عام ١٩٦٦ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقتان هامتان : العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودخلا دور النفاذ فى عام ١٩٧٦ . وتشكل هاتان الوثيقتان إلى جانب الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الشرعة الدولية لحقوق الإنسان أو القانون الدولى الإنسانى .

وقد نصت المادة الأولى فى كل من العهدين على أنه :

أ - لكافة الشعوب الحق فى تقرير المصير " Self Determination - Droit des Peuples et des Nations à disposer d'eux - mêmes " ولها استنادا إلى هذا الحق أن تقرر بحيرة كيانها السياسى وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

ب - ولجميع الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأى من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادى الدولى القائمة على مبادئ المنفعة المشتركة ، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة .

---

(١) Maurice Flory et autres , La Formation des Normes en Droit International du Développement, Éditions du CNRS , Paris 1984, p.11 .

كما نصت المادة الثالثة من كل من العهدين على تعهد الدول الأطراف بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء فى التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة فيهما .

٣ - أما العقد الثالث فقد شهد العديد من الأحداث الاقتصادية أهمها :

أ - إعلان الإدارة الأمريكية من جانب واحد فى الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٧١ (رسميا) تخليها عن الالتزام بتغطية الدولار بالذهب Convertibilité-Convertibility وذلك خروجا على ما التزمت به بموجب اتفاقيات " بريتون وودز Bretton Woods " بعد الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية مباشرة وغيرمباشرة على النظام النقدى الدولى .

ب - تجمع الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول وتوحيد جهودها فى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، فلأول مرة تنجح هذه الدول فى تعديل أوضاع أسعار هذه المادة الخام ، حيث تم ذلك مرتين : الأولى فى ١٩٧٣ / ١٩٧٤ - والثانية فى ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، فقد انتقل سعر برميل البترول الواحد من ٢٫٥٩ دولار قبل الحرب إلى ١١٫٦٥ دولار بعد الحرب (١).

جـ - إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الخاصة السادسة فى أبريل ومايو ١٩٧٤ قرارين هامين :

- الأول هو القرار رقم ٣٢٠١ المتضمن الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادى دولى جديد - والثانى هو القرار رقم ٣٢٠٢ المتضمن برنامج العمل من أجل إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

---

(١) أ.د. الشافعى محمد بشير ، التنظيم الدولى ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٤، ص ٧٠ .

ويتكون الإعلان من ديباجة وسبع مواد :

ففى الديباجة يعلن أعضاء الأمم المتحدة ضرورة العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، قائم على العدالة والمساواة فى السيادة والترابط .. نظام يعالج مظاهر التفاوت والظلم الحالية (١) .

وفى المواد يؤكد الإعلان من خلالها على مجموعة من القضايا الجوهرية التى تحكم الموضوع . وعلى رأس هذه القضايا ضرورة تغيير النظام الاقتصادى الدولى الحالى ؛ لأنه يقوم على أسس غير عادلة ؛ ولأن معظم الدول النامية لم تشارك فى وضعه .

أما برنامج العمل فهو أشبه بجدول أعمال يتكون من عدة نقاط أساسية يجب أن يدور حولها الحوار لإيجاد حلول لها ، مثل : المواد الأولية ، التصنيع والتكنولوجيا ، الشركات متعددة الجنسية .... إلخ .

د - إقرار الجمعية العامة فى الدورة العادية التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول بالقرار رقم ٣٢٨١ . ويتكون هذا الميثاق من تصدير وأربعة فصول ، ففى التصدير نجد بعض المبادئ والأهداف العامة ومنها : التمسك بأهداف الأمم المتحدة ، وأهمية التعاون الدولي ، وضرورة التنمية بقصد تحقيق رخاء أكثر لكل الدول وارتفاع مستوى معيشة كل الشعوب ....إلخ ، والتركيز على أن الهدف الأساسى من هذا الميثاق هو إقامة نظام اقتصادى دولى جديد . أما الفصول فتتكلم عن العناصر الجوهرية فى العلاقات الاقتصادية الدولية (الفصل الأول) ، وحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (الفصل الثانى) ، والمسئوليات المشتركة تجاه الجماعة الدولية (الفصل الثالث) ، وبعض النصوص الختامية (الفصل الرابع) .

---

(١) د . إسماعيل صبرى عبدالله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ١٨ و ١٩ .

٤ - أما العقد الرابع ، وفى صبيحة يوم الجمعة الموافق العشرين من أغسطس عام ١٩٨٢ استيقظ العالم الغربى على سماع نبأ مفزع ، وهو أن المكسيك على حافة الإفلاس ، حيث أعلنت الإدارة المكسيكية - من جانب واحد هى الأخرى - عدم قدرتها على الاستمرار فى الوفاء بأعباء ديونها الخارجية ، وبالطبع امتد الفزع إلى البنوك الغربية وإلى حكومات الدول الصناعية الرأسمالية ، فقامت هذه البنوك وبمساعدة من هذه الدول بوضع خطة محكمة وعاجلة لتفادى إفلاس المكسيك - كما يقولون - وذلك عن طريق تقديم القروض اللازمة لمساعدتها على الخروج من أزمتها .

أهمية موضوع البحث :

إذا كان إنشاء السوق الأوربية المشتركة هو أهم أحداث الخمسينات . وإذا كان توالى حصول الدول النامية على استقلالها ، وميلاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتوقيع على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هى أهم أحداث الستينات . وإذا كان إعلان الإدارة الأمريكية فصم العلاقة بين الدولار والذهب ، وتصحيح أوضاع أسعار البترول ، والإعلان عن إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وإصدار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول هى أهم أحداث السبعينات . وإذا كان إعلان الإدارة المكسيكية عدم قدرتها على الاستمرار فى الوفاء بخدمة ديونها هو أهم أحداث الثمانينات . إذا كان كل ذلك ، فإن تفجير قضية المديونية الخارجية للدول النامية هى أهم تلك الأحداث جميعا ؛ لما لها من علاقة وثيقة بكل هذه الأحداث ، فضلا عن الأثر المتبادل بينها وبين النظام الاقتصادى الدولى ودورها فى تعميق نمط معين بذاته من تقسيم العمل الدولى .

ويؤكد على هذه الأهمية أن الاطلاع على الجداول والأرقام والبيانات التى ينشرها سنويا كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، يوضح بجلاء أن الديون الخارجية للدول النامية تتزايد بشكل فلكى ، فحينما كان إجمالى هذه المديونية فى عام ١٩٧٠ يقدر بحوالى ثلاثة وستين ونصف مليار دولار ، نجده يبلغ خمسمائة واثنين وتسعين مليار دولار فى عام ١٩٨١، ليتجاوز الألف مليار دولار عام ١٩٨٥ ، ثم يصل إلى ما يقرب من ألف وخمسمائة مليار دولار فى عام ١٩٩٢ (١) . الأمر الذى ترتب عليه زيادة مشكلة الديون الخارجية تعقيدا ،

---

(١) غنى عن البيان أن " المليار Milliard " يساوى ألف مليون ، ويفضل البعض استخدام مصطلح " بليون Billion " ، إلا أن الباحث يعتقد أن مصطلح المليار هو الأكثر قبولا وطنيا ودوليا . كما أن " التريليون Trillion " يساوى ألف مليار . ولمزيد من الإيضاح فإن :

١ × ١٠٠٠ = ١٠٠٠ (ألف)
١ ٠٠٠ × ١٠٠٠ = ١٠٠٠ ٠٠٠ (مليون)
١ ٠٠٠ ٠٠٠ × ١٠٠٠ = ١٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ (مليار)
١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ × ١٠٠٠ = ١٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ (تريليون)

وصعوبة التكهن لها بحلول مناسبة فى المستقبل القريب ، أو حتى البعيد ! ولذلك فالقول بأن قضية المديونية الخارجية للدول النامية هى قضية القرن العشرين ، هو قول فيه كثيرمن الحقيقة .

من ناحية ثانية ، فإذا كان موضوع الديون هو فى الأصل موضوع اقتصادى ، إلا أنه بالضرورة يثير جوانب سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية ، وإذا كان الجانب الاقتصادى قد حظى بالبحث والتحليل والدراسة [١] ، إلا أن الجانب القانونى خاصة على المستوى الدولى لم ينل حظه الكافى من البحث والدراسة ، ويؤكد ذلك ندرة الدراسات التى خصصت لطرق الجوانب القانونية لمشكلة الديون .

على أن الدراسة الموضوعية الشاملة يجب ألا تقتصر على الاقتصاديين وحدهم ، بل يلزم إلقاء الضوء على الجوانب الأخرى ، وعلى رأسها الجوانب القانونية ، خاصة مع تغلغل القانون الدولى فى المجالات والأنشطة الدولية المختلفة .

من أجل ذلك يكون من المفيد عرض مشكلة المديونية الخارجية من وجهة نظر القانون الدولى والمنظمات الدولية بصفة أساسية ، مع الإشارة إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كلما كان ذلك مناسبا وممكنا .

ولعل فى المكانة التى تحتلها أزمة الديون الخارجية على الصعيدين : الوطنى والدولى ، وبالنسبة لطرفيها ، وعلاقتها بالاقتصاد الدولى والمنظمات الدولية ، ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة لها ، وأثر ذلك على إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ما يوضح لنا أهمية هذا الموضوع ؛ نتيجة لكل ما تقدم فقد كان طبيعيا أن تكون "ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى " موضوعا مستهدفا للدراسة .

---

(١) يشهد على ذلك وجود العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية التى خصصت لدراسة ظاهرة المديونية ، فضلا عن وجود العديد من الاقتصاديين الذين أولوا جل اهتمامهم بعناية دراسة المديونية الخارجية ، وعلى رأس هؤلاء الأستاذ الدكتور رمزى زكى .

مشكلة البحث :

لجأت الدول النامية الفقيرة إلى باب الاقتراض الخارجي لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي لشعوبها ، والوصول به إلى المستوى الإنساني المعقول الذي يليق بالإنسان الذي كرمه المولى سبحانه وتعالى . فهل حققت هذه الديون الآمال والطموحات التي أتت من أجلها ؟ أم على العكس أصبحت تشكل عبئا ثقيلا وقيدا أساسيا على هذه الدول يمنعها من تحقيق هذه التنمية ؟ .

من ناحية ثانية فإن القواعد العامة في القانون الدولي تقضي بضرورة الوفاء بالعهد وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية ، كما تقضي القواعد العامة في القوانين الوطنية بأن العقد شريعة المتعاقدين . ومقتضى إعمال هذه القواعد العامة في كلا النظامين القانونين : الوطني والدولي ، ضرورة قيام الدول النامية المدينة بالوفاء بالقروض التي حصلت عليها وإلا تحركت قبلها المسئولية الدولية . ولكن القواعد العامة في القانون الدولي المعاصر تقضي بضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية للدول التي لم تحصل عليها بعد ، بل إن قواعد هذا القانون قد ألقت على عاتق المجتمع الدولي بأسره الالتزام بضرورة تحقيق هذه التنمية ، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العديدة المنبثقة عنه والتي سبقت الإشارة إلى بعضها على مضمون هذا الالتزام .

وعلى ذلك لدينا التزامان دوليان : الأول - يقع على عاتق الدول المدينة ومضمونه ضرورة الوفاء بالديون ، والثاني - يقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره ومضمونه ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية المدينة . فهل تستطيع هذه الدول تحقيق الالتزامين معاً أم أن هناك تعارضا بينهما ، أي هل يوجد تعارض بين التزام الدول النامية بالوفاء بديونها والتزام المجتمع الدولي بأسره ، ومنه الدول النامية بطبيعة الحال ، بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول التي لم تحصل عليها حتى الآن ؟ .

بعبارة أخرى هل يشكل الوفاء بالديون الخارجية من جانب الدول النامية الوفاء بالتزام دولي ؟ أم يشكل الإخلال بالتزام دولي ؟ . هذه الأسئلة والاستفسارات تشكل الإطار الفكري الذي يدور حوله هذا البحث .

خطة البحث :

تثير مشكلة الديون موضوعات كثيرة مرتبطة بها ، ولكن دراسة هذه المشكلة فى علاقتها بالقانون والتنظيم الدوليين تقتضى أن نعرض لمفهوم الديون وبيان طبيعتها . وإذا كانت المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية قد وصلت إلى مرحلة الأزمة الخطيرة فيلزم أن نعرض لطبيعة هذه الأزمة ، والجذور الحقيقية لها والظروف والعوامل التى أدت إليها ، كما يلزم أن نعرض للمسئول عن وصولها إلى هذا المستوى والآثار المختلفة المباشرة وغير المباشرة التى نتجت عنها ، وهل قدمت حلول واقتراحات كافية لعلاجها ؟ أم يجب البحث عن أساليب ووسائل جديدة لمعالجة هذه الأزمة ؟ .

فى هذا الإطار سوف نعرض لديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى فى فصل تمهيدى وأربعة أبواب رئيسية :

- ففى الفصل التمهيدى . نتناول مراحل تطور القروض الخارجية والمقصود بكل من الدول النامية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد .
- وفى الباب الأول نعرض لماهية الديون الخارجية، لبيان تعريفها وخصائصها وأنواعها وحجمها وطبيعة الأزمة الناشئة عنها .
- ثم ننتقل إلى الباب الثانى لدراسة النتائج والآثار الناشئة عن الإفراط فى المديونية ، وذلك من خلال تحديد أسبابها والمسئولية عنها والآثار المختلفة المترتبة عليها .
- أما الباب الثالث فنبحث فيه دور المنظمات الدولية فى إدارة وعلاج هذه الأزمة؛ لنتعرف على الجهود التى بذلتها هذه المنظمات ، ومدى مساهمتها فى علاجها .

والباب الرابع والأخير فسوف نخصصه لدراسة بعض الأفكار الجديدة ، وغير المألوفة فى القانون الدولى ، وذلك من خلال العرض لما نادى به البعض من توقف

الدول النامية عن الدفع كحل للأزمة ؛ لبيان مفهومه والمقصود به وأسس ومبرراته. لنصل بعد ذلك إلى الخاتمة التى نوجز فيها أهم النتائج والتوصيات التى خلص إليها البحث .

على هدى ما تقدم ستكون خطة البحث على النحو التالى :

فصل تمهيدى :

المبحث الأول : مراحل تطور القروض الخارجية .

المبحث الثانى : تحديد معنى الدول النامية .

المبحث الثالث : مدلول النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

الباب الأول : ماهية الديون الخارجية .

الفصل الأول : مضمون الديون :

المبحث الأول : تعريف الديون وبيان أنواعها.

المبحث الثانى : طبيعة الديون وخصائصها .

الفصل الثانى : حجم الديون :

المبحث الأول : تقديرات حجم الدين .

المبحث الثانى : تقييم الديون والعبء الناتج عنها .

المبحث الثالث : نماذج مختارة من ديون الدول النامية .

المبحث الرابع : ديون الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل الثالث : ماهية أزمة الديون الخارجية:

المبحث الأول : الإطار التاريخى لأزمة الديون .

المبحث الثانى : مفهوم أزمة الديون .

المبحث الثالث : طبيعة أزمة الديون .

الباب الثانى : أسباب الديون والنتائج المترتبة عليها :

الفصل الأول : أسباب الديون :

المبحث الأول : العوامل الداخلية .

المبحث الثانى : العوامل الخارجية .

المبحث الثالث : العوامل المشتركة .

الفصل الثانى : آثار المديونية :

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية للديون .

المبحث الثانى : الآثار المالية للديون .

المبحث الثالث : الآثار السياسية للديون .

الفصل الثالث : الأطراف المسئولة عن الديون .

المبحث الأول : مسئولية الدول المدينة .

المبحث الثانى : مسئولية الدول الدائنة .

المبحث الثالث : مسئولية دول أوربا الشرقية .

المبحث الرابع : مسئولية الدول البترولية .

المبحث الخامس : مسئولية البنوك التجارية .

المبحث السادس : مسئولية المنظمات الدولية .

الباب الثالث : دور المنظمات الدولية فى علاج أزمة الديون :

الفصل الأول : دور المنظمات الدولية الحكومية :

المبحث الأول : دور بنك التسويات الدولية .

المبحث الثانى : دور الأمم المتحدة .

المبحث الثالث : دور البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

المبحث الرابع : دور صندوق النقد الدولى .

المبحث الخامس : دورمنظمة الوحدة الأفريقية .

الفصل الثانى : دور المنظمات الدولية غير الحكومية :

المبحث الأول : دور نادى باريس .

المبحث الثانى : دور نادى لندن .

المبحث الثالث : دور الحوار بين الشمال والجنوب .

المبحث الرابع : مبادرات أخرى .

الفصل الثالث : إعادة الجدولة :

المبحث الأول : مضمون إعادة الجدولة
(التعريف والخصائص والطبيعة)

المبحث الثانى : إجراءات إعادة الجدولة .

المبحث الثالث : عمليات إعادة الجدولة منذ نشأة نادى باريس .

المبحث الرابع : دور عمليات إعادة الجدولة فى تخفيف أزمة الديون (تقييم أسلوب إعادة الجدولة) .

الفصل التمهيدى

إذا كان الحديث عن أزمة الديون فى إطار القانون والتنظيم الدوليين ينصرف إلى مشاكل ديون الدول عموما ، غنية أو فقيرة ، متقدمة أو غير متقدمة ، إلا أن الكلام عن أزمة الديون فى الآونة الأخيرة ينصرف أساسا إلى أزمة مديونية الدول النامية .

لذلك فإن التمهيد المناسب لديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى ، يقتضى أن نعرض للنقاط الثلاث التالية :

١ – تطور القروض الخارجية للدول عموما وللدول النامية بصفة خاصة .

٢ – تحديد مدلول الدول النامية .

٣ – تحديد مدلول النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

وسوف نتناول كل نقطة فى مبحث مستقل :

المبحث الأول

مراحل تطور القروض الخارجية

مر الاقتراض الدولى بمراحل متعددة حتى ظهر فى صورته الحالية ، ويرجع اكتشاف أساليبه الفنية الأولى إلى فترة ما قبل الميلاد فى آسيا الصغرى والتى اقتصرت على تقديم القروض الداخلية ، حيث كان الاهتمام بالنشاط الزراعى باعتباره القطاع الاقتصادى الأكثر أهمية فى ذلك الوقت .

وكانت عمليات القروض تخصص للزرع والماشية والأجهزة البدائية المستخدمة فى الزراعة ، وكانت تتم بدون عملة نقدية لأنها لم تظهر إلا حوالى القرن السابع قبل الميلاد فى اليونان ؛ ولذلك كانت تستخدم الحبوب كقاعدة لعمليات الإقراض ، ثم ظهرت بعد ذلك السبائك الذهبية والمعدنية كالنحاس والفضة وغيرها [١] .

وفى العصر الوسيط ، وفى ظل العقيدة المسيحية التى كانت تأبى الحصول على فوائد ربوية ، وبسبب تحريم الدين الإسلامى للربا [٢] ، تقلص الإقراض الخارجى إلى حد كبير حيث أثرت هذه العوامل تأثيرا سلبيا عليه ولم يعد للظهور إلا فى أوائل القرن التاسع ، حيث بدأت القروض تأخذ الطابع الدولى بانتقالها عبر الحدود .

وابتداء من القرن السادس عشر وفى الوقت الذى كانت تندمج فيه شخصية الحاكم فى شخصية الدولة ، كانت القروض تعقد باسم الملك أو باسم الحاكم ، وكان الدور الشخصى

---

(١) د . عبدالمعز عبدالغفار نجم ، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، رسالة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩ .

د . محمد خالد الترجمان ، النظام القانونى للقروض الدولية للتنمية فى الدول العربية ، رسالة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٨ .

(٢) الآيات : ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٨ و٢٧٩ من سورة البقرة ، والآية ١٣٠ من سورة آل عمران .

الحاكم هو العامل الأساسى والحاسم فى مسألة عقد القروض والحصول على الأموال اللازمة . ومع ذلك فإن القروض الدولية بمعناها الحديث لم تظهر إلا من أوائل القرن التاسع عشر (١).

ديون الدول النامية فى القرن التاسع عشر :

شهدت القروض الدولية حالة من الانتعاش مع بداية القرن التاسع عشر ، فمع نهاية الحرب النابليونية عام ١٨١٤ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ، حيث العصر الذهبى للإمبريالية ، شهدت هذه الفترة تنقلات لرءوس الأموال من الدول الاستعمارية الكبرى إلى الدول المستعمرة الفقيرة ، وكانت معظم هذه الاستثمارات لمدد وفترات طويلة نسبيا ، تصل فى بعض الأحيان إلى تسع وتسعين سنة (٢).

ولقد ازدادت القروض الخارجية قبل الحرب العالمية الأولى بشكل ملحوظ حيث :

---

(١) Nicolas E.Politis , les Emprunts d'État en Droit International , Thèse, Paris, 1894, p.5.

(٢) الجدير بالذكر أن غالبية هذه القروض كانت توجه لأغراض سياسية ، مثال ذلك ماحدث فى كل من مصر والصين والهند والإمبراطورية العثمانية .

Yves Gazza , L'Endettement dans le Monde , NED, No. 4896, 1989, p.17 .

J.C. Sanchy Arnau et autres , Dette et Développement, ed. Publisud , Paris, 1982 , p. 36 .

- بلغت القروض الفرنسية إلى روسيا قبل نهاية القرن التاسع عشر اثنى عشر مليار فرنك فرنسي ذهب .
- قدر عائد الاستثمارات الأجنبية المدفوعة فى خدمة الدين بما يزيد على ٦٠٪ من صادرات الأرجنتين عام ١٨٨٠ ، ٣٠٪ من صادرات إستراليا فى نفس العام(١) .

وعلى ذلك فقد لعبت القروض الدولية فى القرن التاسع عشر دورا أساسيا فى النظام الاقتصادى الدولى ، حيث بلغت الاستثمارات الإنجليزية فى الخارج حوالى أربعة مليارات جنيه استرلينى ، وارتفعت الاستثمارات الفرنسية إلى خمسة وأربعين مليار فرنك فرنسى ، والاستثمارات الألمانية إلى خمسة وعشرين مليار مارك ألمانى .

وكانت العلاقات المالية والاقتصادية تتم بين الدول خلال تلك الفترة فى إطار المعاهدات التجارية أو اتفاقات الجمارك أو عن طريق تعاون البنوك المركزية فى حالة عدم وجود اتفاقات رسمية تنظم علاقاتهم (٢) .

هذا وقد أدت غالبية الديون المعقودة خلال القرن التاسع عشر إلى التدخل العسكرى المباشر من قبل الدائنين لدى المدينين بسبب عدم الوفاء بها (٣) ، ونعرض لبعض حالات التدخل كما يلى :

---

(١) Pierre Dhonte , la Dette des PVD , NED , nos . 4521-4522, 1979, p.62.

(٢) د . عبدالمعز عبدالغفار نجم ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٣) J .C. Sanchy Arnau et autres , Dette et Développement, op, cit., p. 37.

١ - الديون المصرية :

شهدت الإمبراطورية العثمانية مرحلة كانت فيها مثقلة بالديون بسبب العمل على تسليح وتقوية الإمبراطورية ، وزادت حالة الديون المصرية بدعوى تحديث مصر وجعلها قطعة من أوربا ، ففي عام ١٨٧٦ ، وهو العام الذى دخلت فيه مصر في حالة التوقف عن الدفع ، كانت الديون المصرية تقدر بحوالى ثمانية وستين ونصف مليون جنيه استرليني مقابل ثلاثة ملايين عام ١٨٦٣ ، وكان معدل الفائدة الحقيقى لهذه الديون يتراوح بين ٩٪ و ١١٪ فى حين كان المعدل السائد فى الأسواق الدولية فى ذلك الوقت يتراوح بين ٥٪ و ٦٪ [١] . من ناحية ثانية كانت خدمة الدين تبلغ ثلثى الدخل القومى ونصف قيمة الصادرات، من هنا وصل الحال بميزانية الدولة إلى مرحلة العجز عن الوفاء ومن ثم إعلان التوقف عن الدفع ، ثم إنشاء صندوق لإدارة الدين وتعيين مراقبين أجانب على الحكومة المصرية ، الأمر الذى انتهى إلى الاحتلال البريطانى لمصر (٢) .

٢ - المديونية التونسية :

تأتى التجربة التونسية تأكيدا لحالة الديون العثمانية والديون المصرية ، فقد بدأت المديونية التونسية عام ١٨٣٠ لدى الأسواق المالية الدولية ، خاصة الفرنسية ، حيث بلغت هذه الديون عام ١٨٥٩ اثنى عشر مليون فرنك فرنسى فى حين أن الدخل القومى السنوى كان أحد عشر مليون فرنك فرنسى . وفى عام ١٨٦٧ ، وبعد

---

(١) J.C. Sanchy et autres , Dette et Développement , op. cit., pp. 38 - 40 .

(٢) Mohamed Hussain Heekal , la Dette Publique Égyptienne, th., Paris 1912, p.32 .

أن لجأت تونس مرارا إلى القروض الخارجية ، وجدت نفسها تتحمل جزءا خطيرا من الديون ، حيث وصلت هذه المديونية إلى مائة وستين مليون فرنك ، مما أدى إلى زيادة عبء هذه الديون على الحكومة التونسية ، الأمر الذى وصل بها إلى التوقف عن السداد، ومن ثم تحققت الذريعة للتدخل والاحتلال الفرنسى[١] .

٣ - ديون أمريكا اللاتينية :

ترجع مديونية أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر إلى سببين :

الأول : زيادة مصاريف العمليات العسكرية والإنفاق على التسليح من أجل زيادة القوة العسكرية .

الثانى : العمل على إنشاء الطرق والمشاريع الرئيسية والتى يمكن أن نسميها بمشاريع البنية الأساسية ، وكذلك العمل على زيادة الصادرات الزراعية[٢] .

هذا وقد بدأت مديونية أمريكا اللاتينية منذ حروب الاستقلال ، واستمرت دول هذه القارة تسير فى طريق المديونية حتى عام ١٨٢٠ ، الذى أصبحت فيه كل من كولومبيا وشيلى والأرجنتين وبيرو والمكسيك ، دولا مدينة للأسواق المالية الدولية فى لندن . ولقد بلغ مقدار ديون أمريكا اللاتينية فى منتصف القرن التاسع عشر واحدا وعشرين مليون جنيه استرلينى مقابل ناتج قومى فعلى يقدر بسبعة عشر مليون جنيه استرلينى ، ومعدل فائدة يتراوح بين ٩٫٥٪ و ١٠٪ .

---

(١) هذا وقد ترتب على توقف مصر وتونس والمغرب عن الوفاء بأعباء الديون عام ١٨٨٥ أن أعلن الكونجرس الألمانى وضع الامبراطورية العثمانية تحت الرقابة المالية الدولية .

J. C. Sanchy Arnau et autres , op. cit., p.45 .

(٢) J.C.Sanchy Arnau et autres , op. cit., pp. 46,51 et 52 .

ويلاحظ أن أكثر الدول مديونية فى أمريكا اللاتنية فى القرن التاسع عشر كانت الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبيرو وشيلى وأروجواى وفنزويلا ، وهى أيضا دول مثقلة بالديون فى نهاية القرن العشرين .

ولقد نتج عن إعلان بعض الدول فى أمريكا اللاتينية التوقف الكلى أو الجزئى عن سداد الفوائد وخدمة الديون ، مثل بوليفيا وبيرو والمكسيك وأوجواى وجوا تيمالا ، مع بداية عام ١٨٧٠ ، قيام الدائنين بالتدخل العسكرى المباشر فى شئون هذه الدول (١) .

٤ - الديون الآسيوية :

لجأت دول القارة الآسيوية هى الأخرى إلى طريق المديونية الخارجية فى القرن التاسع عشر ، ولكن مايلاحظ على مديونية هذه الدول ومنها ديون اليابان، أنها كانت تتسم بصفة خاصة بها وهي أن هذه الدول لجأت فعلا إلى الديون الخارجية لمواصلة تقدمها وتنميتها الاقتصادية ، وذلك باستثناء حالة الهند التى كان يسيطر عليها الاستعمار الإنجليزى منذ بداية القرن التاسع عشر ، حيث خصص الاقتصاد الهندى لخدمة الأهداف البريطانية ، الأمر الذي ترتب عليه أن وجدت الهند نفسها فى منتصف القرن التاسع عشر على طريق المديونية الثقيلة .

وعلى ذلك فإن حالات اشتداد أزمة الديون الخارجية كانت تتضاعف باستمرار ، وكان من نتيجة ذلك أن زادت خدمة الديون على قيمة الصادرات . كما يلاحظ أن كل الدول تقريبا كانت تلجأ فى القرن التاسع عشر إلى سوق الاقتراض الدولى فى بريطانيا ، حيث الثورة الصناعية والتقسيم الدولى للعمل

---

(١) Faiq Mohammed , problèmes de l'Allègement de la Dette Extérieure des PVD, th., Nancy II , 1985, p.5.

المفروض من جانب الدول القوية التى تمتلك السيولة النقدية . وهكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وإستراليا من الدول المقترضة فى هذه الفترة ، لكن تجربتها فى لجوئها إلى القروض الأجنبية كانت من أجل بناء صناعاتها الحديثة بهدف الاعتماد على النفس ومن ثم تحقيق المصير . أما المجموعة الأخرى من الدول . وهى الدول الضعيفة الفقيرة التابعة ، فلم تسلك نفس الطريق ولذلك لم تصل إلى نفس النتيجة أو الهدف ، فبينما حققت المجموعة الأولى الغرض من القروض الخارجية ، زادت تبعية المجموعة الثانية وارتباطها بالدول الاستعمارية والاعتماد على الخارج (١).

مرحلة التنظيم الدولى :

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، وحتى لا تتكرر مأساة الحروب مرة أخرى ، بدأ التفكير فى إنشاء تنظيم دولى دائم ، يتم من خلاله التنسيق والتعاون بين الدول حتى لا تؤدى الخلافات بينها إلى الحروب ، وكان محصلة ذلك إنشاء عصبة الأمم Société des Nations .

وإذا كانت عصبة الأمم لم تعط المسائل الاقتصادية حظها الكافى والوافر من العناية ، إلا أن المعاملات الاقتصادية لم تتوقف ، بل استمر الإقراض الخارجى بين الدول فى شكله الثنائى أوالمتعدد الأطراف . ولقد بذلت الدول الأوربية محاولاتها لتنسيق الاستقرار النقدى . وأول مايلاحظ على هذه المحاولات أن النظرة إلى المشكلات الدولية ومنها مشكلة الديون الخارجية قد تغيرت حيث أصبح اللجوء إلى استخدام القوة شيئا غير مقبول ؛ ولذلك بدأت الإستراتيجية الدولية لمواجهة أزمة الديون تعدل من نفسها ، تمثل ذلك فى ظهور وسيلة جديدة لمعالجة التأخر فى سداد الديون وهى وسيلة "الاتفاق"، والمثال الحى على ذلك هو حالة الديون الألمانية عام ١٩٢٤ ، والتى تم حل

---

(١) J. C. Sanchy Arnau et autres , op. cit, pp.57 : 59 .

الصعوبات الناشئة عنها بواسطة " مشروع داوز Plan Dawis " ، وعام ١٩٢٩ بواسطة " مشروع يونج Plan Young " فى مؤتمر باريس الذى عقد فى فبراير عام ١٩٢٩ ، وقد أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء بنك التسويات الدولية فى السابع من مايو عام ١٩٣٠ .

هذا وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية فى النصف الأول من الثلاثينات إلى انهيار العلاقات المالية الدولية ، وانخفاض قيمة النقود ، وفرض قيود على أسعار الصرف ، والعديد من الإجراءات الاقتصادية التى أدت إلى انخفاض الحجم الكلى للاستثمارات الأجنبية عن تلك النسبة التى كان يتميز بها القرن التاسع عشر (١) .

وفى سبتمبر من عام ١٩٣٦ أبرمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا اتفاقا ثلاثيا يقضى بأن يتم التشاور بين الدول الثلاث فى مشروعات تعديل أسعار الصرف ، وانضم إلى هذا الاتفاق خلال الشهر التالى لتوقيعه كل من بلجيكا وهولندا وسويسرا . ويعترف هذا الاتفاق بقاعدة أساسية تقضى بأن الاقتصاد العالمى لا يمكن أن يعمل بدون سياسة نقدية عالمية . وبعد ذلك شهدت الأسواق المالية الدولية انتعاشا من ناحية الإقراض الخارجى ، حيث بذلت عصبة الأمم مساعيها لإصدار قروض فى الأسواق المالية الرئيسية للمساهمة فى تعمير النمسا والمجر وبلغاريا واليونان، كما صدر العديد من القروض فى كل من : لندن ، باريس ، برلين ، بروكسل ، أمستردام، جنيف ؛ وذلك لتقدم الأموال للدول التى فى حاجة للمساعدة والتى تقدم بعض مواردها المالية ضمانا لهذه القروض .

القروض الدولية بعد إنشاء الأمم المتحدة :

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد أدت إلى إنشاء عصبة الأمم ، فإن الأمم المتحدة كانت وليدة الحرب العالمية الثانية ، ولكن مع تفادى المآخذ التى وجهت إلى عصبة الأمم ،

---

(١) د. عبدالمعز عبدالغفار نجم ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

ومع تدعيم دور الأمم المتحدة ليس فقط في المسائل السياسية ولكن أيضا في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومن بين القضايا التي نالت اهتمام الأمم المتحدة قضية التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل تحقيق الرفاهية Bien-être - Welfare للشعوب .

وتحقيقا لذلك ، وبعد أن حصلت الدول الفقيرة النامية على استقلالها والتخلص من الاستعمار وأصبحت في مرتبة الدول كاملة الاستقلال ، فقد نهضت من رقدتها ودخلت حظيرة المجتمع الدولي وهي فقيرة الموارد ومحرومة من الإمكانيات ؛ ولذلك لجأت إلى سوق الاقتراض الخارجي حتى تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة (١).

ولقد استعانت هذه الدول بالتمويل الخارجي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية بها، وذلك خلال الخمسينات والستينات متأثرة في ذلك بنظريات التنمية التي كانت ترتكز على ، وتبالغ في ، دور رأس المال في التنمية الاقتصادية ، حيث أخذ هذا التمويل الخارجي شكلين :

الأول - هو الاقتراض من الخارج أموالا سائلة .

الثاني - هو الاستثمار الأجنبي المباشر .

فمع بداية الخمسينات ، وبعد أن بدأت الدول الأوربية في إعادة بناء نفسها اقتصاديا ، وجد رأس المال الدولي طريقه إلي الدول النامية . ولما كان هدف الدائنين في المقام الأول هو تحقيق أعلى ربح ممكن ، وإن تظاهروا بعكس ذلك ، فقد زادت الأعباء الناتجة عن ديون الدول الفقيرة النامية ، الأمر الذي أدى إلى تعثر بعضها وعدم قدرة البعض الآخر على السداد ؛ مما نتج عنه إنشاء نادي باريس عام ١٩٥٦

---

(١) د. عبدالواحد محمد الفار ، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥ .

لإعادة جدولة ديون الأرجنتين ، وهنا دخلت المديونية الخارجية مرحلة جديدة ، حيث بدأ الدائنون فى توحيد وتنسيق مواقفهم من خلال هذا النادى ، وعلى الجانب الآخر ظل المدينون على ماهم عليه من عدم تنظيم وعدم تنسيق المواقف والجهود .

مرحلة السبعينات من هذا القرن :

ذكرنا أن الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا فى عام ١٩٣٦ اعترفت بقاعدة أساسية مفادها أن الاقتصاد العالمى لا يمكن أن يعمل بدون سياسة نقدية عالمية . ومن قبل فقد سيطرت هذه الفكرة على مؤتمر " بريتون وودز " عام ١٩٤٤ والتى نتج عنه اتفاقيتا صندوق النقد والبنك الدوليين (١) .

ووفقا لميثاق صندوق النقد الدولي فقد نصت المادة الرابعة (الجزء الأول) على أن " القيمة التبادلية لعملة أى عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك أو بالدولار الأمريكى بالحالة التى هو عليها فى أول يوليو عام ١٩٤٤ " ، وهو ٨٨٨٦٧١ ر. جرام للدولار(٢) ، وبذلك فقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب Convertibilité - Convertibility بالسعر المحدد (على أساس خمسة وثلاثين دولارا للأوقية) ؛ ومن ثم فإن الدولار قد تساوى بالفعل مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام كاحتياطى دولى . هذا وقد ظلت الولايات المتحدة تسير على هذه القاعدة والتى تقضى بأن حائز الدولار الورقى يستطيع الحصول على قيمته ذهبا بالسعر المحدد .

---

(١) ينصرف اصطلاح صندوق النقد والبنك الدوليين فى هذا البحث إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .

(٢) يراجع نص الاتفاق المنشور بالوقائع المصرية ، العدد ٤ ، عدد غير اعتيادى ، الصادر فى ١٠ يناير ١٩٤٦ ، ص ٤ .

ومع ذلك لما لاحظت الولايات المتحدة خروج كميات كبيرة من الذهب المخزون إلى الخارج بدأت فى الخروج على القاعدة السابقة بإجراءات فعلية دون أن تعلن ذلك رسميا عام ١٩٦٨ ، ثم أعلنته رسميا فى الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٧١ ، وفى ذلك خروج على ما التزمت به بموجب اتفاقيات إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين[١].

ترتب على هذه السياسة أن أصبحت الولايات المتحدة حرة فى طبع الدولارات الورقية ، ولا يقيدها فى ذلك سوى القواعد الاقتصادية العادية ، مما أدى إلى إغراق الأسواق الأوربية بالدولارات الأمريكية ، فنتج ما اصطلح على تسميته " بالأورو دولار[٢] Eurodollar " . وهى عبارة عن الدولارات الأمريكية التى تلقتها البنوك المركزية الأوربية وأعادت استثمارها فى أوربا بفائدة طويلة الأجل .

ومن ناحية ثانية وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، ونتيجة لتعديل وتصحيح أوضاع أسعار البترول ، لم تجد العوائد النفطية الأسواق المالية المناسبة فى دولها فذهبت إلى السوق المالية الدولية ، أى فى الدول الصناعية الغربية ، مما أدى إلى ظهور ما اصطلح على تسميته " بالبترودولار Pétrodollar " وهى الوحدة النقدية التى تولدت عن بيع البترول بواسطة الدول المنتجة له (٣) .

كان من نتيجة الإجراءين السابقين ، موقف الإدارة الأمريكية وارتفاع أسعار البترول ، أن ولى فائض هذه الأموال وجهه شطر الدول النامية الفقيرة على اعتبار أنها

---

(١) د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، ١١٨ ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٦ .

(٢) ظهر هذا المصطلح فى عام ١٩٦٥ .

(٣) ظهر هذا المصطلح فى أواخر عام ١٩٧٤ وأوائل عام ١٩٧٥

Ben Youssef Emma , l'Endettement des PVD, DEA , Paris I , 1987, p. 5.

مازالت أرضا جديدة لم تزرع بعد ، ومن ثم فالاستثمار فيها سيكون له عائد مرتفع ؛ ومن هنا دلخت مرحلة المديونية الخارجية للدول النامية منعطفا جديدا وخطيرا .

الديون الخارجية فى مرحلة الثمانينات :

أدت زيادة الاقتراض الخارجى فى مرحلة السبعينات ، الناتجة عن سياسة إغراق الأسواق المالية الدولية بالدولار الأمريكى ، إلى زيادة أعباء Fardeaux خدمة الديون على عاتق الدول النامية المدينة ؛ مما حدا بالعديد من هذه الدول اللجوء إلى قروض جديدة من أجل الوفاء بأعباء القروض القديمة ، وهكذا دخلت هذه الدول ما يسمى " بالحلقة المفرغة Cercle Vicieux " والتى أصبح لا يعرف معها أين مكان ومصير التنمية داخل هذه الحلقة ؟ وهل أصبحت هذه الدول تلجأ إلى القروض من أجل السداد ؟ أم أنها تسدد من أجل الاقتراض ؟ .

وبطبيعة الحال لم تستطع الدول النامية الاستمرار فى تحمل هذا العبء الضخم ، فقد أعلنت المكسيك ومعها بعض الدول فى أمريكا اللاتينية فى العشرين من أغسطس عام ١٩٨٢ عدم استمرارها فى الوفاء بخدمة ديونها ، ولقد فجر هذا الإعلان أزمة المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية على المستوى الدولى .

وابتداء من هذا الموقف بدأ المجتمع الدولى يغير مرة أخرى من نظرته إلى مديونية الدول الفقيرة ، فبعد أن رأينا هذا التحول بعد الحرب العالمية الأولى فى استبعاد استخدام القوة والتدخل العسكرى المسلح لاسترداد الديون ، نجده هذه المرة يتحول نحو قبول التخلى والتنازل عن أجزاء من الديون ؛ ولذلك بدأت الكتابات والأبحاث تطالب وتنادى بضرورة التخلى عن الديون أو عن أجزاء منها . ومع ذلك رفضت الدول المتقدمة الدائنة هذا الاجراء ، رسميا على الأقل ، إلا أنها فى قمة الدول الصناعية فى تورنتو Torento بكندا عام ١٩٨٨ ، قبلت رسميا وصراحة بمبدأ التنازل عن جزء

من الديون وإبراء ذمة المدينين منها .

ولقد تنبه الضمير العالمى ، فى مرحلة الثمانينات ، إلى خطورة اشتداد هذه الأزمة وتأثيراتها على الحدود الدنيا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للشعوب ؛ لذلك دارت آلة البحث العلمى وعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات فى كل من أمريكا اللاتينية ودول آسيا ودول أوربا الغربية والدول الأفريقية ، لتتدارس أزمة الديون الخارجية وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل ثلاثة أرباع البشرية ، ومازالت هذه اللقاءات مستمرة حتى اليوم ، حتى وصل الأمر إلى أن خرجت الجماهير فى الدول الغنية الدائنة بمئات الآلاف ، تطالب الدول الغنية والمؤسسات النقدية الدولية بالتخلى عن هذا الجبل الضخم من الديون ، وإبراء ذمة الدول النامية الفقيرة منه ومساعدتها على تحقيق مستوى معيشى أفضل لشعوبها .

المبحث الثانى

مدلول الدول النامية

بلغ مجموع أعضاء الأمم المتحدة فى الدورة العادية السابعة والأربعين فى سبتمبر عام ١٩٩٢ مائة وتسعة وسبعين عضوا ، وإذا كان هذا العدد الكبير من الدول[١] يجمع فيما بينها أنها دول مستقلة ذات سيادة ، إلا أنها لا يمكن أن تكون متساوية أو حتي متشابهة فى جميع الظروف ، فهناك العديد من الفروق والاختلافات التى تميز الدول عن بعضها .

فتختلف الدول سواء من حيث قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية ، أو من حيث عدد سكانها ، أو من حيث موقعها الجغرافى . وتؤثر هذه الاختلافات إيجابا أو سلبا على الدور الذى تلعبه والمكانة التى تحتلها الدولة فى الحياة الدولية . فهايتى ليست كالولايات المتحدة الأمريكية ، وتونس ليست كفرنسا ، والكويت ليست كالعراق .

ولسهولة التعبير عن مشاكل بعض الدول أو العرض لظروف وأحوال بعضها ، فقد درج الفقه الدولى على استخدام بعض المصطلحات للدلالة على مجموعة معينة من الدول ، يستفاد منها محاولة تصنيف أو تقسيم دول العالم إلى مجموعات معينة ، بحيث تشمل كل مجموعة عددا من الدول تتجانس وتتشابه فيما بينها أو تجمعها بعض الظروف أو

---

(١) يفضل الفقه الأجنبى ، الداخلى والدولى ، استخدام مصطلح Pays - country ، والذى يعنى بلد أو وطن أو قطر أو مصر ، للدلالة على معنى الدولة État - State .

ولما كان القانون الدولى منسوبا أساسا إلى الدول والأشخاص والعلاقات الدولية وليس إلى البلاد أو الأقطار أو الأوطان ، ولذلك نقول : القانون الدولى ولا نقول : القانون البلادى أو الأقطارى .... إلخ ، لما كان ذلك فإن الباحث يفضل استخدام مصطلح " دولة " بدلا من مصطلح " بلد " .

القواسم المشتركة . ولقد ترتب على هذه المحاولة استخدام أكثر من مصطلح للدلالة على مجموعة واحدة من الدول ، فما هى هذه المجموعات ؟ وماهى هذه المصطلحات ؟ وأين مكان مصطلح الدول النامية منها ؟

سوف نعرض لأنواع الدول وتقسيماتها وبيان خصائص الدول النامية كما يلى :

أنواع الدول :

يمكن تقسيم دول العالم تقسيما أوليا إلى نوعين من الدول : **الأول** – يشمل مجموعة الدول المتقدمة الغنية ، وهى تلك الدول التى تملك وسائل الإنتاج والاستهلاك لشعوبها ، بل وتتحكم فى قدر من إنتاج واستهلاك شعوب دول أخرى . **أما النوع الثانى** – فيشمل مجموعة الدول غير المتقدمة الفقيرة التى لا تملك مقدرات إنتاجها واستهلاكها ، وإنما تعتمد فى جزء كبير منه على الخارج .

ويرجع التفاوت فى المستويات الاقتصادية للدول عموما إلى أسباب يختلط فيها تأثير العوامل الطبيعية مع النشاط الإنسانى . فالطبيعة قد تسخو فى عطائها لبعض الدول وقد تمسك عن بعضها الآخر ، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن الأولى قد تدخل فى عداد الدول المتقدمة بينما ينتفى هذا الوصف عن الأخرى ، فالعنصر الإنسانى قد يكون حاسما في كيفية استغلال وإدارة موارد الدولة وقدرتها على الاستفادة منها على أفضل وجه [(١)].

ووصف دولة معينة بأنها دولة متقدمة أو غير متقدمة ليس بالأمر اليسير ؛ لأنه لا يوجد خط واضح يفصل بين مجموعات الدول . فوصف دولة معينة بالتقدم أو بالتخلف

---

(١) د . محمد سعيد الدقاق ، نحو قانون دولى للتنمية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٣٤ ، ١٩٧٨ ، ص ٦٤ .

يعتمد على عوامل كثيرة ومتداخلة فى نفس الوقت ، ولا تتوافر هذه العوامل بنفس القدر لدى كل طائفة من الدول ، حيث أن التفاوت بين ظروف وأحوال الدول أمر موجود.

ومن ناحية أخرى فإن التغير وعدم الثبات الذى تتصف به الحياة يرد على الدول كما يرد على كل شىء ، حيث لا شيىء ثابت إلا التغير نفسه ، وتؤدى هذه السمة إلى عدم ديمومة: وصف دولة معينة بصفة معينة ؛ ولذلك فإن الدولة المتقدمة اليوم قد تصبح غير متقدمة فى الغد والعكس صحيح ، ومرجع ذلك كله هو مدى توافر عوامل وأركان ظاهرتى : التقدم والتخلف .

والنتيجة الطبيعية لذلك أنه يصبح من العسير وضع تعريف جامع مانع يصدق على كل طائفة من الدول ، وأمام ذلك قدمت بعض الاقتراحات وبذلت بعض المحاولات لتصنيف هذا العدد الكبير من الدول . ولقد كان من أهم المعايير التى قام على أساسها تقسيم الدول مايلى :

- مدى التقدم الاقتصادى .
- المعيار الجغرافى .
- معيار تحرير القوائم عن طريق المنظمات الدولية .
- نظام الترشيح الذاتى عن طريق الدول نفسها .
- المعايير الفنية ، وعلى رأسها معيار مستوى الدخل القومى .

وقبل أن نعرض لأهم هذه المعايير ، تجدر الإشارة إلى أنه يوجد العديد من المصطلحات التى تعبر عن مجموعات الدول ، لا سيما غير المتقدمة منها ، فنجد من يستخدم مصطلح الدول المتخلفة أو المتأخرة États Arriers ، ومن يقول دول العالم الثالث États du Tiers Monde أو الدول الآخذة فى النمو Pays en Développement فما المقصود بهذه المصطلحات وأيها أدق ؟ .

يقول الدكتور رمزى زكى " إن المصطلحات المستخدمة فى الفكر الاقتصادى التنموى الحديث ، مثل الدول المتخلفة ، أو النامية أو الأقل تقدما Les Pays Moins Avancés ، أو دول العالم الثالث ، أو الدول الآخذة فى طريق النمو ، إنما هى مصطلحات عامة وغير دقيقة لأنها تضم مجموعة غير متجانسة من الدول الواقعة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتى تتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرا فى مستوى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى ، كما تتمايز فيما بينها من حيث درجة استقلالها السياسى والاقتصادى ، وتختلف فيما بينها أيضا من حيث طبيعة هيكلها الإنتاجى وبنيانها الاجتماعى وطبيعة المشاكل التى تواجه كلا منها . ومع ذلك فإن هذه المجموعة من الدول تتسم بوضع خاص داخل النظام الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وتعانى فى مجموعها ، وبدرجات متفاوتة فيما بينها ، من مشكلات متشابهة ومن بين هذه المشكلات مشكلة تفاقم المديونية الخارجية المستحقة عليها " (١).

وعلى ذلك يمكن رصد العديد من التقسيمات المختلفة للدول على النحو التالى :

١ - هناك دول ذات مستوى دخل مرتفع ، وأخرى ذات مستوى دخل منخفض ، وثالثة ذات مستوى دخل متوسط . وهذا التقسيم هو الأكثر قبولا ، ولذلك تأخذ به غالبية المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولى .

٢ - وهناك الدول الصناعية المتقدمة والدول غير الصناعية وغير المتقدمة ، وبين هذه وتلك توجد طائفة ثالثة يطلق عليها الدول الصناعية الجديدة Les États Nouveaux Industriels منها كوريا الجنوبية والبرازيل .

٣ - ويقسم البعض العالم تقسيما جغرافيا إلى دول الشمال ودول الجنوب ، وهذا التقسيم له دلالة تعكس مدى الغنى والفقر بين المجموعتين .

---

(١) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .. رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣١ .

٤ – وهناك نظرية العوالم الثلاثة : حيث يقسم أصحابها العالم إلى ثلاثة عوالم : **الأول:** ويقصد به دول أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان وإستراليا وجنوب أفريقيا (١) ، **أما الثانى** : فيقصد به دول أوربا الشرقية وماكان يسمى بالاتحاد السوفيتى سابقا ، **أما العالم الثالث** : فيشمل باقى دول العالم والموجودة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

مصطلح العالم الثالث : Le Tiers Monde

يعتبر مصطلح العالم الثالث Third world حديثا نسبيا ، حيث استخدم لأول مرة بعد عام ١٩٥٠ بواسطة A. Sauvy ، للتعبير عن مشاكل الدول الفقيرة مقارنة مع المطالب التى نودى بها بواسطة الطبقة الثالثة Le Tiers état ، عشية قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ (٢) .

---

(١) بيتروسلى ، العوالم الثلاثة ، الجزء الأول ، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله ، دار الشئون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٤ .

(٢) كان ذلك فى المقال الذى نشره فى جريدة France Observateur فى الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٥٢ .

Daniel Colard , Vers l'Établissement d'un NOEI, NED, nos. 4412. 4413. 4414. 1977, p. 12 .

حيث كان المجتمع الفرنسى يتكون من ثلاث طبقات : طبقة النبلاء والأشراف وطبقة رجال الدين والكنيسة والطبقة الثالثة Tiers etat التى كانت تتكون من عامة الشعب ، ولقد قيل أن العالم الثالث اليوم يمثل نوعا من الطبقة الثالثة على المستوى الدولى .

" Une sorte du tiers état a l'echelle mondiale "

ومع ذلك فإن فكرة العالم الثالث تعبر عن تاريخ ونضال طويل ، فالبعض يرى أن المقصود بالعالم الثالث مجموعة الدول غير المنحازة États non - alignés أو مجموعة السبع والسبعين كمجموعة ثالثة بعد مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة الدول الاشتراكية ، ولكن هذا القول لم يعد مقبولاً خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه بل وتخلى معظم الدول الاشتراكية عن مبادئها ومحاولة الدخول فى الحلبة الرأسمالية .

ولذلك ينظر البعض الآخر إلى هذا الفكر أو هذا المصطلح بمنظور اقتصادى ، فيرى أن دول العالم الثالث هى تلك الدول التى يشوب اقتصادها نقص فى التنمية ، أو هى الدول التى يقل مستوى الدخل الفردى فيها عن حد معين .

ومن الناحية الجغرافية فإن دول العالم الثالث تقع فى كل من آسيا - باستثناء اليابان - وأفريقيا - باستثناء جنوب أفريقيا - وجميع دول أمريكا اللاتينية . وينتقد البعض هذا التقسيم على أساس أن العالم الثالث ليس مفهوما جغرافيا .

لذلك يرى البعض الآخر أنه إذا كان عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة قد اقترب اليوم من أربعة أمثال عدد الدول الأعضاء التى قامت بتأسيس الهيئة ووقعت على ميثاق إنشائها عام ١٩٤٥ ، فإن ذلك ليس إلا مظهرا من مظاهر تزايد عدد الدول الأعضاء فى المجتمع الدولى المعاصر ، نتيجة حصول عدد كبير من الأقاليم التى كانت تخضع للاستعمار على استقلالها ، خاصة بعد صدور القرار رقم ١٥١٤/١٥ فى الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٦٠ عن الجمعية العامة ، والخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم الخاضعة للاستعمار ، وهكذا فقد بات تعبير العالم الثالث يطلق على قطاع عريض من الدول يشمل تلك الدول حديثة الاستقلال [(١)] .

---

(١) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولى الجديد للبحار ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ١٨ و ١٩ .

ويؤخذ على هذا الرأي أن تعبير أو مصطلح العالم الثالث ينصرف أساسا إلى الدول التى حصلت على استقلالها بعد إنشاء الأمم المتحدة فى حين أن هناك العديد من الدول التى شاركت فى تأسيسها ولا ينازع أحد فى اعتبارها من دول العالم الثالث (١) .

وهكذا فقد أصبح تعبير العالم الثالث مستخدما حاليا سواء فى الأدب السياسى أو الأقتصادى أو القانونى ، والواقع أن مصطلح العالم الثالث أو الدول النامية يعتبر كل منهما تعبيرا مهذبا عن الدول المتخلفة وذلك بالمقابلة مع الدول المتقدمة .

دول العالم الرابع :

لقد اصطلح غالبية الكتاب على استخدام مصطلح العالم الثالث على الدول النامية أوالدول غير المتقدمة ، وهى تلك الدول التى تعانى من نقص فى جهازها الإنتاجى ، والتى تتصف بارتفاع فى معدل زيادة السكان والبطالة والنقص فى الأغذية وسوء الأحوال الصحية والثقافية والاجتماعية ، وبعبارة أخرى فإن مثلث التخلف - الفقر والجهل والمرض - هو الذى يسيطر على غالبية شعوب هذه الدول .

غير أنه ظهر مصطلح جديد هو مصطلح " العالم الرابع " للدلالة على مجموعة معينة من الدول ، ويرجع البعض ذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى دورته الثانية بنيودلهى عام ١٩٦٨ ، حيث حدد هذا المؤتمر طائفة جديدة استخلصها من طائفة الدول النامية وهى مجموعة الدول الأقل تقدما والأكثر فقرا Moins Avancées et Plus Pauvres وتقع فى آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأطلق

---

(١) خير دليل على ذلك مصر فقد شاركت فى تأسيس المنظمة الدولية ومع ذلك تنتمى إلى دول العالم الثالث .

عليها دول العالم الرابع[١] .

وعلى ذلك فإن هذا المصطلح قد نتج عن تقسيم الدول النامية أو العالم الثالث إلى مجموعتين ، إحداهما - تشمل مجموعة الدول الأكثر فقرا والأقل نموا والتى تقف على حافة الإفلاس ليطلق عليها دول العالم الرابع .

وفى عام ١٩٧١ قامت الأمم المتحدة بوضع قائمة شملت أربعا وعشرين دولة أطلق عليها " الدول الأقل نموا " وكان المعيار فى ذلك هو انخفاض مستوى الدخل وضعف مستوى الأداء الاقتصادى فى هذه المجموعة من الدول ، ومنذ هذا التاريخ لم يخرج من هذه القائمة دولة واحدة ، بل على العكس أضيف إليها دول أخرى ، حيث وصل عددها إلى ثلاثين دولة قبل انتهاء السبعينات ، ثم إلى اثنتين وأربعين دولة فى عام ١٩٨٨[٢] .

---

(١) Patricia Buirette - Maureau, la Participation du Tiers Monde à l'Élaboration du Droit international , th., Paris , 1980 , p. 10.

- د . جاب الله عبدالفضيل ، تقييم الحلول المطروحة لعلاج مشكلة الديون الخارجية للعالم الثالث ، مصر المعاصرة ،العددان ٤١٥ و ٤١٦ ، ١٩٨٩ ، ص ٦١ .

- د . حمدى عبدالعظيم ، مديونية الشمال ومديونية الجنوب ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٩ و٤٢٠، ١٩٩٠ ، ص ١٤٠ .

د . محمد الشحات الجندى ، قواعد التنمية الاقتصادية فى القانون الدولى والفقه الإسلامى ، رسالة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٣ .

(٢) دراسة للأمم المتحدة عن أزمة الديون ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦ .

- L' ONU , la Dette Crise pour le Développement , Mars 1990 , p.2.

تقسيم البنك الدولى لدول العالم :

نظرا لصعوبة وضع دولة معينة فى طائفة معينة من الدول بسبب عدم دقة المعايير والأسس التى يمكن الاستناد إليها ، فإن البنك الدولى للإنشاء والتعمير يعتمد فى تقسيمه لدول العالم إلى مجموعات مختلفة على أكثر هذه المعايير وضوحا وسهولة ، وهو معيار الدخل القومى . فيقسم البنك الدول إلى مجموعات حسب نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى على النحو التالى :

١ - مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض ، وهى الدول التى كان نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى فيها عام ١٩٨٨ يعادل خمسمائة وخمساً وأربعين دولارا فأقل [١].

٢ - مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط ، وهى الدول التى كان نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى فيها عام ١٩٨٨ يتراوح بين ٥٤٦ و ٥٩٩٩ دولارا[٢].

---

(١) وقد شملت هذه المجموعة اثنتين وأربعين دولة هى :

الصين ، فيتنام ، كمبوتشيا ، أندونيسيا ، سنغافورة ، بورما ، الهند ، بنجلاديش ، نيبال ، لاو ، بوثان ، باكستان ، دولتى اليمن ، چيبوتى ، مدغشقر ، أفغانستان ، موريشيوس ، الصومال ، إثيوبيا ، أوغندا ، السودان ، تشاد ، النيجر ، وسط أفريقيا ، نيجيريا ، بوركينافاسو ، مالى ، غينيا ، موريتانيا ، كينيا ، بورندى ، رواندا ، زائير ، تنزانيا ، توجو ، مالاوى ، زامبيا ، موزمبيق ، ليبيريا ، سيراليون ، بيساو .

(٢) وقد شملت هذه المجموعة أربعا وخمسين دولة هى :

غينيا الجديدة ، جزر سليمان ، كوريا الشمالية ، كوريا الجنوبية ، البرتغال ، اليونان ، ألبانيا ، مصر ، تركيا ، العراق ، إيران ، زيمبابوى ، بوتسوانا ، الجابون ، الكاميرون ، ساحل العاج ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، قبرص ، جنوب أفريقيا ، أنجولا ، السنغال ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولندا ، النمسا ، رومانيا ، هنغاريا ، المكسيك ، جواتيمالا ، بنما ، هندوراس ، نيكاراجوا ، السلفادور ، كوستاريكا ، كولومبيا ، اكوادور ، الأرجنتين ، أورجواى ، باراجواى ، بوليفيا ، البرازيل ، سورينام ، فنزويلا ، چاميكا ، أسبانيا ، كوبا ، بيرو ، شيلى ، إسرائيل .

٣ - مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع ، وهى الدول التى كان نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى فيها عام ١٩٨٨ ستة آلاف دولار فأكثر [١].

هذا بالإضافة إلى مجموعة دول أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى سابقا ، حيث لا ينشر عنها تقارير ولذلك لا تدخل ضمن المجموعات السابقة . ومع ذلك إذا أردنا لها مايناسبها من بين المجموعات الثلاث السابقة ، فلا مفر من إدراجها ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط ، وبذلك يرتفع عددها إلى ما يقرب من خمس وسبعين دولة.

ولما كان المعيار الأساسى الذى يعتمد عليه البنك الدولى [٢] فى تقسيمه للدول هو مقدار الدخل القومى السنوى للفرد ، والذى نتج عنه تقسيم العالم إلى ثلاث مجموعات مختلفة (منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل) ، فإنه يمكن الاستمرار فى هذا الطريق خطوة أخرى وتقسيم كل مجموعة إلى ثلاث مجموعات مختلفة على النحو التالى :

١ - دول منخفضة الدخل المنخفض .

٢ - " متوسطة " " .

---

(١) وقد شملت هذه المجموعة خمسا وعشرين دولة هى :
اليابان ، إستراليا ، نيوزيلندا ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، كندا ، إيطاليا ، فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورج ، سويسرا ، إيزلندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، عمان ، البحرين ، فنلندا ، النرويج ، السويد ، الدانمارك ، بريطانيا ، ألمانيا ، ايرلندا .
يراجع فى تفاصيل هذا التقسيم : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٠ ، مؤشرات التنمية الدولية ، مطبوعات البنك الدولى ، ص ٢٠٤ ومابعدها .

(٢) ينصرف اصطلاح البنك الدولى فى هذا البحث إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

٣ - " مرتفعة الدخل المنخفض .

٤ - " منخفضة " المتوسط .

٥ - " متوسطة " " .

٦ - " مرتفعة " " .

٧ - " منخفضة " المرتفع .

٨ - " متوسطة " " .

٩ - " مرتفعة " " .

ولا يخلو هذا التقسيم من فائدة ، حيث يساعدنا على المقارنة بين مختلف دول هذه المجموعات بسهولة ، فمثلا نجد نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى فى إحدى دول المجموعة الأولى لا يتعدى مائة دولار عام ١٩٨٨ كما هو الحال فى موزمبيق ، بينما يصل نظيره فى إحدى دول المجموعة التاسعة إلى سبعة وعشرين ألف وخمسمائة دولار فى نفس العام كما هو الحال فى سويسرا[١] .

وإذا أردنا أن نضع تقسيما يخدم هذه الدراسة ، فإنه يمكن ضم المجموعات الست الأولى لينتج لنا ما يزيد على مائة وعشرين دولة نامية ، تلك هى الدول النامية المدينة فى جانب . ويبقى عندنا المجموعات الثلاث الأخيرة ، والتى تتكون من حوالى خمس وعشرين دولة ، تلك هى الدول الدائنة فى الجانب الآخر . هذا ويتراوح نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى المجموعة الأولى بين مائة دولار وبين ستة آلاف دولار فى العام ، بينما يتراوح نظيره فى المجموعة الثانية بين ستة آلاف وبين سبعة وعشرين ألف وخمسمائة دولار فى العام .

---

(١) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، التقريرالثالث عشر ، ١٩٩١ ، مطبوعات البنك الدولى ، ص ٢١٠ و ٢١١ .

خصائص الدول النامية :

ذكرنا أن تحديد الحد الفاصل بين الدول النامية والدول المتقدمة أمر لم يتم حسمه بعد ، بل ويمكن القول إنه ليس من السهل وضع خيط رفيع يفصل بين كل مجموعة من الدول ؛ ذلك لأنه يصعب وضع خطوط فاصلة بين التقدم والتخلف .

ومع ذلك وحتى يمكن القول - بصفة عامة - أن دولة معينة من الدول النامية فإنه يلزم توافر عدد معين من الظروف والمواصفات فى مجتمع هذه الدولة منها : ارتفاع نسبة المواليد ، وسوء التغذية ، وزيادة نسبة الأمية ، وسوء الأحوال الصحية ، وبصفة عامة عدم ملاءمة ظروف الحياة ، ولما كانت هذه المواصفات ينتج عنها انخفاض فى مستوى الدخل القومى فإن الدول النامية هى تلك التى يقل فيها مستوى الدخل القومى عن نظيره فى الدول المتقدمة (١) .
كذلك فإن الدول النامية فى مجموعها تشترك فيما بينها فى العديد من السمات الآتية :

١ - تشترك الدول الأفريقية جنوب الصحراء مع دول جنوب آسيا فى انخفاض مستوى الدخل وضعف استغلال الموارد المحلية (٢) .

٢ - يجمع بين هذه الدول ودول أمريكا اللاتينية أن اقتصادياتها يشوبها نقص فى التنمية .

٣ - تعتمد غالبية اقتصاديات الدول النامية اعتمادا أساسيا على الخارج فى تمويل مواردها .

٤ - يزداد عدد الدول النامية يوما بعد يوم ، حيث أصبحت تشكل ما يقرب من ثمانين فى المائة من دول العالم أجمع .

---

(١) Patricia Buirette - Maurau, OP. cit., P.8 .

(٢) EL Abed Salaheddine, La Logique de L'Endettement Extérieure des PVP, th., Paris II, 1981. P. 447.

التسمية المفضلة :

من الملاحظ أن كل من تصدى للكتابة عن الأوضاع الاقتصادية الدولية ومجموعات الدول قد آثر استخدام مصطلح معين للدلالة على مجموعة الدول النامية ، فنجد من يفضل مصطلح الدول النامية ، وهناك من يفضل استخدام دول العالم الثالث ، وهناك من يفضل استخدام الدول السائرة فى طريق النمو .

والحقيقة أن الدقة فى استخدام الألفاظ تقتضى استخدام مصطلح " الدول المتخلفة " États Arriers بالمقابلة مهع مصطلح " الدول المتقدمة " États Avncés ومع ذلك فإن غالبية الفقه تفضل عدم استخدام هذا المصطلح على اعتبار أن كلمة " المتخلفة " لفظة مشينة وغير مهذبة ؛ ولذلك يعتبرون : أن مصطلح العالم الثالث إنما هو تعبير مهذب للدول المتخلفة .

كما تقتضى هذه الدقة إطلاق مصطلح الدول غير النامية États non Développés على مجموعة الدول التى لم تحقق النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى المطلوب . وذلك بالمقابلة مع مصطلح الدول النامية États Développés التى حققت معدلات أعلى من هذا النمو .

ومع ذلك فإن هذا التمييز سوف ينتج عنه كثير من المشاكل ، حيث استقر العمل الدولى على أن المقصود بالدول النامية هو مجموعة الدول التى لم تحقق بعد النمو المطلوب ، فى حين أنه يقصد بالدول النامية وفقا لهذا التمييز مجموعة الدول التى حققت معدلات أعلى من هذا النمو .

من ناحية أخرى فإن الإجماع يكاد ينعقد على أن هذه المصطلحات تعتبر مترادفة . ونحن وإن كنا لا نشذ عن هذا الإجماع ، إلا أنه نظرا لطبيعة الدراسة التى بين أيدينا ، نفضل استخدام مصطلح الدول المدينة والدول الدائنة .

الدول المدينة : États Débiteurs

رأينا أن مصطلح الدول النامية أو دول العالم الثالث ينصرف إلى العديد من دول العالم،

وإذا كانت ظاهرة المديونية الخارجية قد شملت دول العالم أجمع ، لافرق فى ذلك بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، إلا أن هذا البحث يهدف أساسا إلى دراسة ظاهرة مديونية الدول النامية الفقيرة ، وعندما بلغت حدة هذه المشكلة ذروتها منذ بداية عقد الثمانينات ، وكنتيجة لأى مشكلة مديونية ظهرت الأطراف أو الجوانب الدائنة والمدينة وظهر الوسطاء على المستوى الدولى ؛ ولذلك انتشر استخدام مصطلحات الدول الدائنة والدول المدينة باعتبارهما قطبى علاقة المديونية . من أجل ذلك فسوف نستخدم مصطلح الدول الغنية الدائنة والدول الفقيرة المدينة ، مع استخدام مصطلح الدول النامية أو دول العالم الثالث من وقت لآخر ، نظرا لما تتمتع به هذه المصطلحات من قبول عام .

وإذا كنا نتكلم عن الدول المتقدمة والدول غير المتقدمة أو المتخلفة ، فقد يكون من المناسب إلقاء الضوء على ظاهرة التخلف نفسها لإيضاح مفهومها وبيان خصائصها ومعاييرها وأسبابها وسبل علاجها :

مفهوم التخلف Underdeveloped — Sous - Développement

يقال عن الدول التى تستطيع الوفاء بحاجات شعوبها الأساسية أنها دول متقدمة ، والعكس صحيح ، حيث يطلق على الدول التى لا تستطيع الوفاء بالحاجات الأساسية لشعوبها أنها دول غير متقدمة . والواقع أن هذا القول يشوبه بعض القصور ، حيث توجد دول كثيرة تستطيع الوفاء بهذه الحاجات ومع ذلك لا ينازع أحد فى اعتبارها دولا غير متقدمة ، والمثال الحى على ذلك الدول البترولية .

من أجل ذلك يذهب البعض - بحق - إلى أن للتخلف والتنمية مفهوما أشمل وأوسع من المجال الاقتصادى ، حيث لا يقتصر الكلام عن التنمية الاقتصادية فقط ، بل يمتد ليشمل تنمية البشر أنفسهم [1] .

---

(١) أرنولدك . فنتورا ، معايير التخلف ، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، عدد ٢ / ١٩٨٥ ، ص ٩٥ .

فنجد إلى جانب التنمية الاقتصادية توجد التنمية السياسة والتنمية الثقافية والتنمية الصحية والتنمية الاجتماعية ...... إلخ[١] . ولقد ترتب على ذلك القول بأن العوامل التى يتكون منها التخلف هى عوامل متعددة ولا يمكن إغفال أى منها . ويلخص التخلف فى وصف دقيق لخصائصه فى مصطلح " مثلث التخلف " الذى يتكون من الفقر والجهل والمرض .

أسباب التخلف :

يرجع التخلف إلى مجموعة من العوامل والأسباب المتفرقة والتى تعتبر من السمات الغالبة على الدول غير المتقدمة[٢] ، ومن أهم هذه العوامل :

١ - **العامل السكانى** : حيث ارتفاع نسبة المواليد ، وزيادة البطالة وعدم إمكانية التشغيل الكامل للطاقة البشرية .

٢ - **العامل الجغرافى** : ويتمثل فى طبيعة الأرض وظروف المناخ وغياب بعض مصادر الثروة الطبيعية فى بعض الأحيان .

٣ - **العامل الاستعمارى** : حيث أن غالبية الدول المتخلفة ظلت ترضخ تحت وطأة الاستعمار ردحا طويلا من الزمن ، الأمر الذى أدى إلى نهب خيرات وموارد هذه الدول ونقلها إلى الدول الاستعمارية ؛ مما كان له أكبر الأثر فى التعجيل بإحداث حالة التقدم التى نرى عليها المتقدمين الآن ، وكذلك بإحداث حالة التخلف التى نرى عليها غير المتقدمين الآن .

٤ - **العامل الاقتصادى** : وهذا العامل يعتبر نتيجة مباشرة للعامل السابق حيث أن اعتماد الدول غير المتقدمة على الصناعات الواردة من الدول المتقدمة أدى إلى إنشاء الشركات متعددة الجنسية ، والتى أوشكت أن تفقد الدول غير المتقدمة استقلالها وتوازنها الاقتصادى .

---

(١) أ. د. العشرى حسين درويش ، التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٧ ، ص٥ وما بعدها .

(٢) أ. د. العشرى حسين درويش ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

٥ - **العامل التقنى** : حيث كان للنقص فى وسائل العلم ومفاتيح التكنولوجيا أبلغ الأثر فى تعميق وتنمية التخلف Le Développement du Sous - développement هذا فضلا عن عدم وجود المناخ الملائم - داخل الدول غير المتقدمة - للتقدم العلمى ؛ ولذلك نجد أن القلة التى تكافح وتناضل من أجل العلم لا تجد المكان المناسب ولا تتاح لها الفرصة فى أوطانها لكى تعمل بهدوء فتهاجر إلى الخارج ، حيث تجد هذ المناخ فى الدول المتقدمة، وهذا يؤدى إلى زيادة وتعميق التقدم فى المراكز المتقدمة ، وزيادة وتعميق التخلف فى الأطراف غير المتقدمة .

٥ - **العامل الثقافى والاجتماعى** : ترتب على العوامل السابقة أن وجدت شعوب الدول غير المتقدمة فى حالة من فقد الثقة فى الحكومات ، وفقد الوعى والتوازن فى المجالين الاجتماعى والثقافى ، مما أدى إلى انعدام الولاء الوطنى وسيادة الإحساس بعدم الانتماء واللامبالاة[١] .

وسائل علاج التخلف :

إن علاج التخلف لن يكون فى كلمة موجزة أو فى وصفة سعينة ، ولو كان ذلك لاستطاعت الدول غير المتقدمة الخلاص من هذه الحالة المرضية منذ زمن طويل ، ولكن تكمن وسائل علاج التخلف فى التخلص من أسبابه والقضاء عليها من ناحية ، والأخذ بأسباب التقدم وعوامله من ناحية أخرى[٢] . وهذا لن يتأتى إلا بالعمل الشاق وبذل الجهد المضنى ليل نهار من جانب الدول غير المتقدمة حكاما ومحكومين .

---

(١) Daniel Colard, Vers L'Établissement d'un NOEI, OP. cit., P.13.

(٢) أ. د. العشرى حسين درويش ، التنمية الاقتصادية المرجع السابق ، ص ٥٤

المبحث الثالث
مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد

إن كلمة " نظام Order - Ordre " تعنى مجموعة القواعد التى تنظم سلوك ونشاط الأفراد أو الدول حسب الأحوال ، فإذا أضيف إليها مصطلح " اقتصادى Économique " اقتصرت هذه القواعد على المجال الاقتصادى .

وعلى ذلك فالنظام الاقتصادى الدولى هو مجموعة القواعد التى تنظم العلائق الاقتصادية بين أشخاص القانون الدولى .

وحتى نستطيع فهم معنى النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، يلزم أن نعرض أولا لآثار النظام الاقتصادى الدولى الحالى ، باعتبارها السبب الرئيس الذى أدى للمطالبة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد :

آثار النظام الاقتصادى الدولى الحالى :

كان من نتيجة القواعد الاقتصادية الدولية وارتباطها بفلسفة النظام الرأسمالى ، ظهور آثار عكسية على دول العالم أجمع ، ومن أهم هذه الآثار :

١ - انتشار ظاهرة التخلف Underdevelopment الاقتصادى بين مجموعة من دول العالم يقدر عدد سكانها بما يزيد على ٧٠ ٪ من جملة عدد سكان المعمورة ، ويزيد عددها على مائة وثلاثين دولة ، وهى على وجه التحديد :

القارة الأفريقية – عدا اتحاد جنوب أفريقيا – وآسيا – عدا اليابان – وأمريكا اللاتينية ودول أوربا الشرقية .

٢ - ترتب على انخفاض مستوى المعيشة فى الدول الفقيرة النامية مشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة ، تمثلت فى مثلث التخلف : الفقر والجهل والمرض .

٢ - بينما نجد أن الثورة الصناعية كانت السبب في الوضع الاقتصادى المتميز الذى تتبوأه الآن مجموعة الدول الرأسمالية الغربية ، حيث تمكنت تلك الدول - بفضل أسبقيتها فى التطور الصناعى - من غزو أسواق الدول النامية بمنتجاتها الصناعية والقضاء على كل المحاولات لإقامة صناعة تقليدية بها ، بينما نجد ذلك ، فإننا نجد هذه الثورة ذاتها انتهت إلى ابتداع ترتيب معين ينطوى على التخصص فى الإنتاج الدولى ، أى ترتيب نمط معين من تقسيم العمل الدولى ، بحيث تتخصص الدول الرأسمالية الغربية فى إنتاج وتصدير المواد المصنعة ، فى حين تتخصص الدول النامية الفقيرة فى إنتاج وتصدير المواد الأولية .

وقد تمكنت الدول المتقدمة ، عن طريق هذا النمط من تقسيم العمل الدولى ، من التحكم فى تحديد أسعار المواد المصنعة والأولية على حد سواء[١] .

٣ - إن مبادئ حرية التجارة الدولية والمساواة فى السيادة والتعاون الدولى ، والتى تشكل لب النظام الاقتصادى الدولي الحالى ، قد استأثر بوضعها مجموعة الدول الرأسمالية الصناعية عندما كانت تمثل الفئة المسيطرة على مقدرات المجتمع الدولى ، وكانت إرادتها الصريحة أو الضمنية هى الإرادة المعبرة عما تتغياه من أهداف لتحقيق مصالحها الذاتية فقط دون الالتفات إلى المصلحة العامة الدولية . ومن ثم فقد جاءت أغلب القواعد الاقتصادية الدولية لحماية مصالح تلك الدول .

٤ - إن عدداً كبيرا من دول العالم - يقدر الآن بالأغلبية العظمى - لم يشارك فى وضع ميثاق الأمم المتحدة ومن ثم لم يشارك فى وضع ما يسمى بالنظام الاقتصادى الدولى الحالى ؛ ولذلك لم يأت هذا النظام معبرا عن مصالحها وأهدافها .

---

(١) د. عبد الواحد محمد الفار ، طبيعة القاعدة الاقتصادية الدولية فى ظل النظام الدولى القائم ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٣

٥ - ترتب على هذا النظام انقسام دول العالم إلى مجموعتين : قلة تملك كل شيء وكثرة لا تملك شيئا ، وأدى تقسيم العمل الدولى على النحو السابق إلى زيادة غنى الأغنياء على حساب زيادة فقر الفقراء ، وهكذا شيئا فشيئا زادت الهوة بين الأغنياء والفقراء مما دفع - إلى جانب عوامل أخرى - بمجموعة الدول النامية الفقيرة إلى شرك الديون .

وعلى ذلك فإن مشكلة الديون الخارجية للدول النامية هى أحد إفرازات النظام الاقتصادى الدولى القائم ، ومن ثم فإن علاجها يستلزم ضرورة تعديل هذا النظام .

الدعوة لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد :

خرجت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلام العالمى من المؤتمر الرابع لرؤساء دول عدم الانحياز الذى عقد بمدينة الجزائر فى سبتمبر من عام ١٩٧٣ .

ثم تلا هذه الدعوة تطور هام للأحداث ، حيث اندلعت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ واتخذت الدول العربية المصدرة للبترول قرارا بتخفيض إنتاجها من البترول وحظر تصديره للدول المساندة لإسرائيل . ولما كانت الدول الصناعية الغربية تعتمد اعتمادا أساسيا على هذه المادة الخام ؛ فقد أدى هذا القرار إلى تفجير أزمة الطاقة ، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تكوين تكتل من الدول الصناعية المستهلكة للبترول ، لكن الدول المنتجة رفضت المواجهة بين المنتجين والمستهلكين ودعت إلى مناقشة أعم تشمل أسعار المواد الأولية وقضايا التنمية .

وبالفعل تقدم الرئيس الجزائرى " هوارى بومدين" بوصفه رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة عدم الانحياز بطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لعقد دورة خاصة للجمعية العامة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضية التنمية ، ونظرا لمساندة الدول غير النامية لهذا الطلب ، فقد انعقدت الدورة الخاصة السادسة فى أبريل ومايو من عام ١٩٧٤ ، وأسفرت مناقشاتها عن الموافقة على قرارين على أعلى قدر من الأهمية :

الأول : هو القرار رقم ٣٢٠١ الذى تضمن الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

الثانى : هو القرار رقم ٣٢٠٢ الذى تضمن برنامج العمل من أجل إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ولقد احتوى هذان القراران على مضمون النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

مضمون النظام الاقتصادى الدولى الجديد :

يبدأ الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادى دولى جديد بديباجة :

" نحن أعضاء الأمم المتحدة ، وقد اجتمعنا فى دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية ، وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التى تواجه العالم ... نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، قائم على العدالة ، والمساواة فى السيادة والترابط ، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية ، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضطردة ، والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة ... " (١)

ثم يمضى الإعلان فى مواده السبع ليؤكد على ما ترى الجمعية العامة أنه قضايا جوهرية تحكم الموضوع . وأولى تلك القضايا هى ضرورة تغيير النظام الاقتصادى الدولي الحالى ، لأنه " قد ثبت أنه من المستحيل أن تحقق الأسرة الدولية تنمية متكافئة ومتوازنة فى ظله ، ولأن الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ما زالت تتسع فى إطار نظام أقيم فى عصر لم تكن فيه معظم الدول النامية موجودة كدول مستقلة ، ويعمل فى اتجاه استمرار التفاوت دائما " .

---

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالى جديد ، الهيئه المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ١٨ .

ثم يشير الإعلان إلى أن النظام الحالى يصطدم مباشرة مع التطورات الدولية الاقتصادية والسياسية ، خاصة بروز دور الدول النامية فى المجال الدولى ، ويضيف " أن التغيرات التى لا رجعة فيها فى علاقات القوى فى العالم تقتضى ضرورة مشاركة الدول النامية مشاركة إيجابية وكاملة ومتكافئة ، فى صياغة وتطبيق كل القرارات التى تهم المجتمع الدولى " .

ثم يطرح الإعلان بعض المبادئ الهامة التى يجب أن يقوم عليها النظام الجديد مثل المساواة فى السيادة بين الدول ، وحق تقرير المصير لكل الشعوب ، ورفض اكتساب الأراضى بالقوة ، وحق كل دولة فى تبنى النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تعتقد أنه فى مصلحة تنميتها ورفض أية إجراءات تمييزية مترتبة على هذا الاختيار . [1] والسيادة الكاملة والتامة لكل دولة على مواردها الطبيعية وكل مظاهر النشاط الاقتصادى فيها ، بما فى ذلك حقها فى التأميم ووضع قواعد تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسية وتنظيم الإشراف عليها بما يضمن مصالح وسيادة الدول التى يمتد إليها نشاط تلك الشركات ، وإقامة علاقة عادلة بين أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية ، وتوفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتكنولوجية إلى الدول النامية ، ودعم التعاون بين الدول النامية وتشجيع اتحادات منتجى المواد الأولية [2] .

أما برنامج العمل من أجل إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد فهو أشبه بجدول أعمال من عشر نقاط تشكل فى رأى الجمعية العامة ما يجب أن يدور حوله الحوار ، وهى :

١ - المشكلات الأساسية المتعلقة بالمواد الأولية وأثرها على التجارة والتنمية .

٢ - النظام النقدى العالمى ودوره فى تمويل التنمية فى الدول النامية .

٣ - التصنيع .

---

(١) إيليا حريق وآخرين ، العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار المشرق والمغرب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ٣١٧

(٢) Daniel Colard , Vers L'Établissement d'un NOEI, NED, nos. 4412 - 4413 - 4414, 1977, P. 30.

٤ - نقل التكنولوچيا .

٥ - الإشراف والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات .

٦ - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٧ - تنشيط التعاون بين الدول النامية .

٨ - مساعدة الدول فى ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية .

٩ - دعم دور الأمم المتحدة فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى .

١٠ - برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التى تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية ومنها الدول الأقل نموا والتى ليس لها منافذ بحرية [١] .

ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول :

نظرا لأن برنامج العمل بشأن إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد قد نص على اعتبار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول من بين النقاط الأساسية التى يجب أن يدور حولها الحوار للتأكيد على هذه الحقوق وتلك الواجبات ، فإن هذا الميثاق يعتبر جزءا أساسيا من النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ولقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الميثاق بالقرار رقم ٣٢٨١ فى الدورة العادية التاسعة والعشرين فى سبتمبر من عام ١٩٧٤ .

ويتكون هذا الميثاق من تصدير وأربعة فصول ، ففى التصدير تذكر الجمعية العامة بعض المبادئ والأهداف العامة مثل : التمسك بأهداف الأمم المتحدة ، وأهمية التعاون الدولى ، وضرورة التنمية بقصد تحقيق رخاء أكثر لكل الدول وارتفاع مستوى معيشة كل الشعوب ، والتعايش السلمى ... إلخ ، كما تحدد أن الهدف الأساسى من هذا الميثاق هو إقامة نظام اقتصادى دولى جديد [٢] .

---

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٩ و ٢٠

(٢) Brigitte Stern, Un NOEI, Recueil de Textes et Documents, Volume I, Economica, Paris 1983, PP. 59 - 62.

أما الفصل الأول : فعنوانه " عناصر جوهرية فى العلاقات الاقتصادية الدولية " وهو يعدد تلك العناصر فى مادة وحيدة : سيادة كل دولة واستقلالها وسلامة أراضيها ، والمساواة بين الدول فى السيادة ، ورفض العدوان ، ورفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، والمزايا المتبادلة والعادلة ، والتعايش السلمى ، والمساواة بين الشعوب فى الحقوق ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والتعويض عن نتائج الظلم الذى يفرض بالقوة على أمة ويحرمها من الوسائل الطبيعية للتنمية ، وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وعدم السعى للسيطرة وتكوين مناطق للنفوذ ، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى الدولى ، والتعاون الدولى من أجل التنمية وحرية الوصول إلى البحر بالنسبة للدول التى ليس لها منافذ بحرية .

وأما الفصل الثانى فعنوانه " حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية : ويتضمن ثمانى وعشرين مادة ، وأهمها :

- حق كل دولة فى تنظيم الاستثمارات الأجنبية لديها .
- حق كل دولة فى تأميم الممتلكات الأجنبية أو مصادرتها أو نقل ملكيتها مقابل تعويض مناسب تقدره هذه الدولة .
- حق كل دولة فى الإسهام فى التجارة الدولية وفقا للأوضاع التنظيمية التى تراها ملائمة لعلاقاتها الدولية .
- مسئولية كل دولة عن تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى لشعبها .
- حق كل دولة فى المشاركة الكاملة والفعلية فى اتخاذ القرارات الدولية .
- حق كل دولة فى الاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوچى .
- التزام الدول جميعا بتحقيق نزع السلاح تحت رقابة دولية فعالة .
- حق الدول النامية فى الحصول على معاملة جمركية تفضيلية .
- التجارة والتعاون بين الدول النامية .

وأما الفصل الثالث : فقد حدد المسئوليات المشتركة إزاء الجماعة الدولية وأهمها : اعتبار البحار والمحيطات وقاعها والفضاء الخارجي ملكية مشتركة للبشرية كلها ، وضرورة تنظيم استغلالها دوليا ، ثم الالتزام بحماية البيئة ومقاومة التلوث .(١)

أما الفصل الأخير : فقد جاء به بعض النصوص الختامية وأهمها : أن يكون موضوع هذا الميثاق في جدول أعمال الدورة العادية الثلاثين ، ثم مرة كل خمس سنوات لمتابعة تنفيذه .

وعلى ذلك فإن معظم أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد وردت في ميثاق الأمم المتحدة ، وبعضها يستند إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي التي استقرت قبل إقرار هذه المواثيق . ومع ذلك ، ونظرا لأن النظام القائم يتعارض تماما مع هذه الأسس وتلك المبادئ ؛ فقد جاءت هذه الوثائق لتعيد التأكيد مرة أخرى على ضرورة وضع هذه الأسس وتلك المبادئ موضع التنفيذ من جهة ، ومن جهة أخرى فقد أضافت هذه النصوص بعض المبادئ وفقا لتطور الحياة الدولية .

النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومشكلة الديون الخارجية للدول النامية :

من مطالعة النصوص السابقة يتضح لنا أنها تهدف إلى ضرورة تعديل النظام الاقتصادي الدولي القائم ، بقصد إحلال نظام اقتصادي دولي جديد محله ، نظام يقوم على الحق والعدل والمساواة .

كما يتضح لنا أن هذه الوثائق تركز على ضرورة القضاء على ظاهرة التخلف التي تئن منها مجتمعات الدول النامية ، وتحقيق التنمية والتقدم لها .

---

(١) Mario Bettati, Le Nouvel Ordre Économique International, Que Sais - je ?, Paris, 1983, P. 22.

والواقع أن هناك علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادى الدولى ومشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، وتتمثل هذه العلاقة فى أن الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية إنما هى نتاج أو أحد إفرازات هذا النظام ، وعلى ذلك فإن الكلام عن ضرورة تعديل النظام الاقتصادى الدولى والمطالبة بنظام اقتصادى جديد ، يجب أن يسير معه على التوازى البحث عن حلول فعالة لمشكلة الديون الخارجية ، لأنه لن تكون هناك أية فائدة من وراء الجهود المبذولة لإقامة النظام الجديد بدون البحث عن حل مناسب لمشكلة الديون . بل إن حل هذه المشكلة يعتبر الخطوة الأولى الرئيسية نحو إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ؛ وذلك لأن إقامة النظام الجديد تقتضى القضاء على ظاهرة التخلف ، الذى لا يمكن له أن يتوارى مع ظاهرة الديون بوضعها الحالى .

بهذا نصل إلى نهاية الفصل التمهيدى الذى عرضنا فيه لمراحل تطور القروض الخارجية ولمدلول الدول النامية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . وننتقل بعد ذلك لدراسة ماهية الديون الخارجية التى خصصنا لها الباب الأول .

الباب الأول

ماهية الديون الخارجية

لماذا الاستدانة ؟

تلجأ الدول إلى الديون الخارجية Dette Extérieure - Externel Debt بصفة عامة لاستخدامها فيما يلى :

١ - مضاعفة التنمية الاقتصادية Développement Économique إلى معدل أكثر من ذلك الذى يسمح به الاقتصاد الوطنى .

٢ - تسوية المشاكل والأزمات الناتجة عن العجز فى ميزان المدفوعات .

٣ - تحقيق مستوى استهلاكى أعلى مما تسمح به الموارد المحلية (١) .

وتعد الديون الخارجية ، كما سبق القول ، أحد الموضوعات الرئيسية للقانون الدولى الاقتصادى ، ذلك الفرع من فروع القانون الدولى العام الذى امتدت حدوده واتسعت مجالاته لتشمل كافة أوجه الحياة الاقتصادية الدولية . فهذا القانون يعتبر قانون المعاملات الاقتصادية الدولية ، ومن ثم فهو يشمل مجموعة القواعد القانونية التى تنظم المعاملات المالية والاقتصادية التى تتجاوز الإطار الوطنى ، وبصرف النظر عن أطرافها عامة كانت أو خاصة (٢) .

ولما كانت الديون الخارجية للدول النامية أحد الموضوعات الهامة التى يشملها هذا الفرع من فروع القانون الدولى ، فقد دار النقاش والجدل بين رجال السياسة والاقتصاد والقانون حول هذه الظاهرة غير العادية لإلقاء الضوء عليها من أجل تحليلها وتأصيلها (٣) .

ولقد قفزت هذه المشكلة فى السنوات الأخيرة إلى مكان الصدارة فى العلاقات الدولية ، حيث باتت بمثابة قيد ثقيل على حرية تحرك هذه الدول فى علاقاتها الاقتصادية والسياسية الخارجية . ومن هنا استعر الجدل بشأنها فى المحافل الدولية ، كما أصبحت تشكل من ناحية أخرى قضية ساخنة تفسد المناخ الملائم لعملية التنمية الاقتصادية فى هذه الدول ، وتمثل قيدا

---

(١) Yves gazza, L'Endettement dans le Monde, NED , no. 4896, 1989, p.12

(٢) محمد خالد الترجمان ، المرجع السابق ، ص ١٤

(٣) Jacques Leonard, L'Endettement International des Économies en Développement,RTM, no.99 , 1984 , P.533

شديدا يعطل من سرعة تحقيقها [١] .

من أجل ذلك يكون من المناسب كشف الغموض الذى يكتنف موضوع الديون الخارجية من خلال تعريفها وبيان خصائصها وسماتها (الفصل الأول) ، وبيان مقدارها (الفصل الثانى) ، وأخيرا بيان مفهوم وطبيعة الأزمة الناشئة عنها فى الفصل الثالث والأخير من هذا الباب .

---

(١) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ... ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

الفصل الأول

تعريف الديون الخارجية

وبيان طبيعتها

نتناول تعريف الديون الخارجية وبيان طبيعتها من خلال مبحثين رئيسيين ، نخصص الأول منهما لتعريف الديون الخارجية وبيان أنواعها ، أما الثانى فنتناول فيه طبيعة الديون الخارجية ، وذلك على النحو التالى : -

المبحث الأول

تعريف الديون الخارجية

وبيان أنواعها

سوف نعرض لتعريف الديون الخارجية وبيان أنواعها من خلال مطلبين نخصص الأول لتعريف الديون والثانى لبيان أنواعها . ونظرا لأن الديون العسكرية تحتل أهمية خاصة فسوف نخصص لها مطلبا مستقلا ، ولما كان هذا المبحث مخصصا لتعريف الديون وإزالة اللبس والغموض الذى يدور حولها ، فيكون من الملائم تعريف بعض المصطلحات التى تقترب من مصطلح الديون وذلك للتمييز بين هذه وتلك .

وعلى ذلك سوف تكون خطة هذا المبحث على النحو التالى :

المطلب الأول : تعريف الديون الخارجية .

المطلب الثانى : أنواع الديون الخارجية .

المطلب الثالث : الديون العسكرية .

المطلب الرابع : تمييز الديون عن غيرها .

المطلب الأول

تعريف الديون الخارجية

تصادف مسألة وضع التعريفات فى القانون الدولى بعض الصعوبات التى لا تصادفها فى مجال القانون الداخلى ، ويرجع ذلك إلى أن النظام القانونى الدولى لم يصل بعد إلى الدرجة التى وصل إليها النظام القانونى الداخلى من التنظيم والكمال . ولقد انعكس ذلك على مختلف مسائل القانون فى النظامين : الدولى والداخلى ، حيث يمكن الاستناد إلى هذا التنظيم على المستوى الداخلى فى الوصول إلى وضع معايير محددة للاهتداء بها عند وضع التعريفات لمختلف مسائل القانون . بينما ترتب على ذلك على المستوى الدولى كثرة الاجتهادات والاقتراحات التى قيل بها ، خاصة فى المسائل الجديدة أو ذات المجال الخصب ومنها بطبيعة الحال مسألة أو مادة الديون الخارجية .

لذلك نجد العديد من المحاولات الفردية من جانب بعض الشراح لتحديد مضمون هذه الديون ، كما نجد بعض المحاولات من جانب المنظمات الدولية المهتمة بها .

فيعرفها البعض : بأنها مجموعة الالتزامات Obligations التى التزمت وتعهدت بالوفاء بها دولة معينة تجاه دائنين أجانب ، وتنتج هذه الالتزامات عن نوعين من القروض : -

الأول : القروض الناتجة عن الاتفاقات المبرمة بين الحكومات مباشرة أو بين الحكومات والمنظمات الدولية ، وهى ما تسمى بالديون العامة .

الثانى : قروض البنوك الأجنبية إلى حكومة دولة أخرى أو إلى مشروع خاص أو عام أو حتى بنك آخر فى هذه الدولة (١) ، وهى ما تسمى بالديون الخاصة .

وتعرف منظمة الوحدة الأفريقية الديون الخارجية ، بصفة عامة : بأنها مجموعة الالتزامات المالية الخارجية المستحقة فى فترة محددة ، وهى الالتزامات التى تعاقدت عليها حكومة مركزية أو مؤسسة عامة ولكن بضمان حكومة مركزية أو تعاقد عليها القطاع الخاص .

---

(١) Pascal Arnaud , La Dette du Tiers Monde , La Découverte , Paris , 1984 , PP . 9 et 10

وهذا التعريف يشمل الدين والمتأخرات المستحقة على القروض والائتمانات التجارية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل ، المقدمة من المصادر الرسمية الثنائية أو متعددة الأطراف أو من مصادر الأسواق المالية [١] .

ويعرفها البنك الدولي : بأنها " تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين من الخارج بعملة أجنبية أو بسلع وخدمات ، وتكون فترة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة ، والتي تعتبر التزاما مباشرا على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمانها " [٢] .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يشمل الديون الناشئة عن المصادر الخاصة ، وكذلك الديون التي تقل مدتها عن سنة واحدة والديون العسكرية ؛ ويرجع ذلك إلى أن البنك الدولي يعتمد في تقديراته وبياناته على المعلومات التي يتلقاها من الدول الأعضاء ، ولا تقوم هذه الأخيرة بالكشف عن مديونيتها العسكرية ، فضلا عن أنها لا تبلغ البنك إلا بالديون الرسمية التي تزيد مدتها على العام .

ويعرف صندوق النقد الدولي الدين الخارجي لدولة ما : بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة ، والمسددة إلى غير مقيمين في نفس الدولة - أي أجانب - بعملة أجنبية في ميعاد استحقاق معين ، ويتضمن هذا التعريف وجود العناصر التالية : -

١ - تفترض الديون الخارجية وجود عقد ضمان من جانب الدولة أو أحد أجهزتها العامة .
٢ - يلزم أن يكون الدين الخارجي مسددا لأجنبي .
٣ - يجب أن يكون السداد بعملة أجنبية ، وغالبا ما تكون الدولار الأمريكي .
٤ - ميعاد الاستحقاق يكون محددا .

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية ، اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن القضايا المالية والنقدية ، أديس أبابا ، ٢٠ - ٢١ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٥ .

(٢) د . أمينة عز الدين عبدالله ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥ .

من أجل تعريف عام مشترك : -

بعد هذه المحاولات الفردية ، سواء من جانب الشراح أو من جانب المنظمات الدولية منفردة ، لوضع تعريف للديون الخارجية ، ونتيجة للمشكلات الإحصائية المتضمنة فى قياس الدين الخارجى ؛ شكلت أربع منظمات دولية هى : بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولى، البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، شكلت هذه المنظمات فريق عمل دولى لإحصاءات الدين الخارجى فى عام ١٩٨٤ ، وقد عرضت النتائج الأولى لهذا التعاون فى " الدين الخارجى : التعريف والتغطية الإحصائية والمنهجية " الذى صدر فى مارس ١٩٨٨ (١).

ولقد عرف فريق العمل الدولى إجمالى الدين الخارجى بأنه " مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة والقائمة ، فى وقت محدد ، على المقيمين فى بلد ما لغير المقيمين ، لسداد الأصل - مع الفائدة أو بدونها - أو لسداد الفائدة بالأصل أو بدونه .

La dette extérieure brute est égale au montant , à une date donnée , des engagements contractuels en cours et ayant donné lieu à versiment des résidents d'un pays vis -à- vis de non résidents , comportant obligation de remboursement du principal avec ou sans paiement d'intérêts , ou paiement d'intérêt avec ou sans remboursement du principal " (2) .

والعنصران الرئيسيان فى هذا التعريف هما أنواع الصكوك المالية والإقامة ، وأنواع الصكوك المالية التى تدخل فى تصنيف الدين هى الخصوم التعاقدية التى تتضمن دفع الفائدة وسداد الأصل ، كما أنه لابد أن تجرى المعاملة بين مقيم وغير مقيم ، وتعريف الإقامة وارد فى كتب صندوق النقد الدولى عن موازين المدفوعات ، والمعيار هو أن الشخص الذى يقيم فى دولة

---

(١) L'Endettement International .. Définition Couverture Statistique et Méthodologie, Rapport d'un Groupe de travail sur l'Endettement International , Paris , 1988 .

(٢) L'Endettement International , op . cit . , p . 20 .

ما اثنى عشر شهرا أو أكثر ، يعتبر عموما مقيما بالنسبة لاقتصاد هذه الدولة (١) .

ورغم أن التعريفات السابقة لا تتفق فيما بينها على تعريف واحد واضح ومحدد للديون الخارجية ، إلا أنها جميعا تتقارب فيما بينها ، وتحدد الديون الخارجية بأنها تلك الديون الناتجة عن الاتفاقات المعقودة مباشرة والمعترف بها من جانب السلطات العامة فى إحدى الدول تجاه ما بقى من العالم ، وهى تنتج عن عمليات قامت بها هذه السلطات فى الماضى وتلتزم بالوفاء بها فى الحاضر والمستقبل (٢) .

بناء على ذلك فإن الديون الخارجية إنما تنشأ ، شأنها شأن الديون بصفة عامة ، عن عملية اقتراض أو استدانة ، ولكن المميز الأساسى لها عن الديون الداخلية أو نظرية الديون بصفة عامة ، هى أنها تتم بين دائن ومدين ينتمى كل منهما إلى دولة أخرى مغايرة للدولة التى ينتمى إليها الآخر ، وبمعنى آخر اختلاف جنسية طرفى علاقة المديونية .

---

(١) مارك ج إلين وآخر ، قضايا قياس الدين الخارجى ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٤ و ١٥

(٢) Yves gazza , L'Endettement dans le Monde , op . cit . , p . 25 .

المطلب الثانى

أنواع الديون الخارجية

ترتب على تزايد عدد الجهات التى تقدم والتى تحصل على القروض الخارجية زيادة أنواع الديون الناتجة عن هذه القروض . وتختلف نوعية القرض الخارجى تبعا للجهة التى تصدره ، والجهة التى تتلقاه ، وكذلك للغرض الذى ينفق من أجله .

ويمكن تقسيم هيكل المديونية الخارجية على الوجه التالى : -

١ - ديون ناتجة عن قروض المنظمات الدولية ، وهى قروض البنك الدولى وبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولى والجماعة الاقتصادية الأوربية .

٢ - الديون المقدمة بواسطة الدول وبنوكها المركزية وهيئاتها العامة .

٣ - الديون الناتجة عن العقود التى تبرمها الجهات الخاصة من الدول المدينة وتضمنها الدول أو إحدى هيئاتها العامة .

٤ - الديون الناتجة عن القروض غير المضمونة من جانب الدول المدينة ، وهى القروض التى تحصل عليها الشركات والأشخاص القانونية الخاصة مباشرة بدون تدخل الأجهزة الرسمية فى الدول المدينة (١) .

الديون العامة والديون الخاصة : -

إن التقسيم الأكثر قبولا للديون الخارجية لدى الأوساط المالية الدولية هو تقسيمها إلى ديون عامة Dettes Publiques وديون خاصة Dettes Privées . وللتمييز بين نوعى الديون يرجع دائما إلى الجهة المقدم منها القرض ، فإذا كانت شخصا من أشخاص القانون العام (الدولة ومؤسساتها وأجهزتها العامة - المنظمات الدولية الحكومية) كنا بصدد دين عام Dette Publique ، أما إذا كانت الجهة المقدمة للقرض من أشخاص القانون الخاص (المنظمات الدولية غير الحكومية - المؤسسات التجارية - البنوك التجارية) كنا بصدد دين خاص

---

(١) Lazar Focsaneanu , Endettement Extérieur , RGDIP , 1985 (2) , p. 318

Dette Privée . وعلى ذلك فالديون العامة هى الناتجة عن القروض التى تأتى من الحكومات الأجنبية وبنوكها خاصة البنك المركزى أو من المنظمات الدولية ، أما الديون الخاصة فتنتج عن القروض المقدمة من جانب الأسواق المالية الدولية ، مثل البنوك والأجهزة المالية الخاصة (١) .

كذلك فقد أشارت لجنة القانون الدولى للدين العام بأنه هو دين الدولة وعرفته بأنه :

" التزام مالى دولى (٢) Une Obligation Financière Internationale "

وعلى ذلك فإن صفة مقدم القرض هى التى يعول عليها لاعتبار الدين الناتج عن هذا القرض من الديون العامة أو من الديون الخاصة ، أما صفة متلقى القرض فليس لها أهمية فى ذلك .

ويلاحظ أن شروط القروض العامة تكون أكثر سهولة ويسرا مقارنة بشروط القروض الخاصة ؛ ولذلك يطلق على الأولى Soft Loan بينما يطلق على الثانية Hard Loan . ويرجع ذلك إلى أن الجهات التى تقدم الديون الخاصة إنما تركز أساسا على الربح ، باعتبار أنها تقوم بالأعمال التجارية . ويتضح ذلك من مقارنة أسعار الفائدة وشروط وفترات السماح التى تصاحب نوعى القروض .

ومع ذلك فإذا كانت القروض العامة تتسامح بعض الشىء فى الشروط والمسائل المالية، إلا أنها تحقق من ورائها أهدافا سياسية قد تفوق فى قيمتها الأهداف التجارية .

ولقد تم تمويل العجز فى موازين المدفوعات فى الدول النامية خلال عقدى الخمسينات والستينات عن طريق القروض العامة الحكومية ، حيث تم تخصيص أكثر من ٦٠ ٪ من الموارد الأجنبية المقدمة للدول النامية لهذا الغرض .

من جهة أخرى ومنذ منتصف الستينات تغير هيكل المديونية ، فبعد أن كانت الديون العامة تزيد عن الديون الخاصة ، أصبحت الديون المستحقة للبنوك التجارية تمثل النصيب

---

(١) Ousmane Kaba , Déséquilibre et Endettement Extérieur des PVD , th ., Paris 1982 , p . 168 .

(٢) Rumy - Barakat Marie Thérèse , La Succession d'États aux Dettes Publiques , th . , paris I , 1978 , p . 21.

الأكبر[1] ، ولعل ذلك يرجع إلى : -

١ - وجود فائض سيولة كبير بسبب إنشاء سوق النقد الدولارية ، واتساع هذه السوق بفضل تدوير الدولارات البترولية أو ما يسمى بـ " البترودولار Pétrodollar " .

٢ - شدة المنافسة بين بنوك أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، من أجل زيادة القروض الدولية .

٣ - زيادة اعتماد الدول االنامية على القروض الخارجية الخاصة لسد الحاجات الأساسية لشعوبها ، بغض النظر عن الشروط القاسية التى تصاحب هذا النوع من القروض .

ذلك هو تقسيم الديون الخارجية إلى ديون عامة وديون خاصة والآثار المترتبة عليه ، وهو التقسيم الذى يحظى بالقبول العام لدى الأوساط الدولية ولدى المهتمين بالديون الخارجية .

---

(١) د . صلاح زين الدين ، نحو إستراتيجية جديدة لمواجهة أزمة الديون الأفريقية ، مجلة روح القوانين ، العدد الثالث ، ديسمبر ١٩٩٠ ، مطبعة جامعة طنطا ، ١٩٩١ ، ص ١٩٠ .

المطلب الثالث

الديون العسكرية

Dettes Militaires

إلى جانب تقسيم الديون الخارجية إلى نوعين : عامة وخاصة ، كما رأينا فى المطلب السابق ، نجد تقسيم هذه الديون ، بهدف إنفاقها ، إلى ديون عسكرية Dettes Militaires وأخرى غير عسكرية . وهذا التقسيم لا يتعارض مع التقسيم السابق ولا يخل به ، وإنما فقط هو تقسيم منهجى ذو غاية محددة ، تتمثل فى إبراز مكانة الديون العسكرية وأهميتها وخطورتها وأثرها على المدينين والدائنين على السواء .

ويعتبر دينا عسكريا كل ما ينفق على الآلة العسكرية الموجودة داخل الدولة ، سواء كان ذلك لحماية الجبهة الخارجية أو لحماية الجبهة الداخلية – كما يقال دائما – وقبل أن نتكلم عن خطورة الديون العسكرية نشير إلى أكبر مصدرى ومستوردى السلاح على المستوى الدولى فى المدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩ (١) : –

أ – المستوردون الرئيسيون :

الشرق الأوسط	٤٨ ٪
شرق وجنوب شرق آسيا	١٧ ٪
شمال أفريقيا	٢ر٩ ٪
أفريقيا جنوب الصحراء	٩ ٪
أمريكا اللاتينية	٩ ٪
جنوب آسيا	٤ر٦ ٪
أمريكا الوسطى	٤ر١ ٪

(١) L'Endettement du Tiers Monde , Dossier le Monde , no . 99 , Mars 1983 , p . 1 .

ب - المصدرون الرئيسيون :

الولايات المتحدة الأمريكية	٤٥ ٪
الاتحاد السوفيتى (سابقا)	٢٧٫٥ ٪
فرنسا	١٠ ٪
بريطانيا	٥ ٪

هذا وتدل الأرقام المنشورة على أن مقدار إنفاق العالم على السلاح يبتلع نسبة هامة من الموارد المالية والبشرية ، حيث بلغ ألفا وثمانمائة وسبعين مليار دولار خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ بأسعار عام ١٩٧٠ . ويتركز الإنفاق العسكرى بصفة أساسية فى عدد ضئيل من الدول الدائنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

ولقد خصص المعهد الدولى للبحث عن السلام فى استكهولم فصلا أساسيا من تقريره الصادر عام ١٩٨٥ لتجارة السلاح وأثرها على مختلف دول العالم ، وتساءل المعهد عما يتبقى من ديون العالم الثالث بعد خصم نفقات السلاح منها ؟! .

ويلاحظ أن الإنفاق على السلاح يتم بدعوى حماية الأمن القومى للدول (٢) ، ويبدو أن هذه دعوى حق يراد بها باطل ، فرغم إعلان الدول أنها تنفق على التسليح من أجل حماية الأمن القومى ، إلا أن هذا الإنفاق يرجع إلى سببين رئيسيين : -

الأول : هو ترويج تجارة السلاح من جانب المصنعين ، عن طريق خلق النزاعات الإقليمية ، والمثل الحى على ذلك منطقة الخليج العربى فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ .

الثانى : هو أن حكام العالم الثالث يمارسون السلطة بأساليب غير ديمقراطية (٣) ، ومن ثم

---

(١) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .. ، المرجع السابق ، ص ٥٣٤ .

(٢) Susan George , Jusqu ' au cou .. Enquête sur la Dette du Tiers Monde , La Découverte , Paris , 1988 , p . 36 .

(٣) هذا هو حال دول العالم الثالث ، ولا يوجد سوى الفريق عبد الرحمن سوار الذهب الذى قاد الانقلاب العسكرى ضد الرئيس السودانى جعفر نميرى ، ثم وعد بتسليم السلطة إلى المدنيين ، وقد نفذ الوعد فعلا وأصبح بعيدا عن الأضواء . وقد تكرر هذا الحدث فى القلبين فى منتصف عام ١٩٩٢ .

فلا يوجد أساس متين ترتكز عليه نظم الحكم فى هذه الدول ؛ ولذلك فهى تلجأ إلى القوات المسلحة لتعتمد عليها فى وجودها وشرعيتها ، بل ولاستخدامها - إذا لزم الأمر - فى قمع المقاومة الشعبية .

ومع ذلك فليست هذه دعوة إلى عدم التسليح أو التخلى عن وجود قوات تدافع عن مصالح الدول النامية وتحافظ على استقلالها وسيادتها . أما إذا أدى هذا التسليح إلى فقد هذه الدول لسيادتها واستقلالها فيتحقق الخوف من المضى فى هذا الطريق .

وأما عن حجم الإنفاق العسكرى ، فهناك اتفاق بين الخبراء المتخصصين فى تجارة السلاح على وجود علاقة تصاعدية بين حجم تجارة السلاح وحجم المديونية ، والخلاف الوحيد بينهم حول مدى نصيب السلاح فى المديونية .

فالبعض يرى أن شراء السلاح يمثل ٢٠ ٪ من حجم الديون طويلة الأجل ، بينما يرى فريق آخر أن النسبة قد تصل إلى ضعف ذلك . وسواء أكانت النسبة هى الأولى أو الثانية فهى بحجم يستحيل تجاهله ، خاصة فى ظل مشكلة المديونية الخطيرة للعالم الثالث والظروف الخاصة التى تعترض دول هذا العالم (١) .

ولقد سبق القول إن الجداول والبيانات والأرقام التى تنشرها المؤسسات المالية الدولية عن المديونية العالمية لاتشمل الديون العسكرية ، وهى ديون تمثل أهمية خاصة ، وبأحجام كبيرة، فى إجمالى مديونية الدول النامية ، وعلى الأخص تلك التى تتواجد فى أماكن ساخنة للصراع المسلح واستدانت لكى تمول مشترياتها من السلاح والأعتدة العسكرية (٢) .

---

(١) د . سامى منصور ، السلاح والمديونية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٠٨ و ١٠٩

(٢) د . رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦

كما سبق الإشارة إلى أن الدول الغنية الدائنة هى الدول المنتجة والمصدرة للسلاح ، وأن الدول المدينة الفقيرة هى الدول المستوردة للسلاح (١) .

وعلى ذلك يظهر أن معظم الدول المثقلة بالديون كانت من أكثر الدول شراءً للسلاح .

وعلى الجانب الآخر وفى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦ فإن ٥١ ٪ من مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية كانت أسلحة ، وصلت هذه النسبة فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) إلى ٧٦ ٪ ، وفى فرنسا ٨٦ ٪ (٢) .

---

(١) فلقد دفعت باكستان ٢ر٣ مليار دولار فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ قيمة الإنفاق العسكرى ، كما قدرت الديون العسكرية الليبية للاتحاد السوفيتى (سابقا) عام ١٩٨٦ بمبلغ أربعة مليارات دولار ، وهذا المبلغ يعادل العائد البترولى الليبى .

وفى أثيوبيا : ووفقا لتقديرات البنك الدولى ، فإن ناتج الدخل القومى الأثيوبى يعتبر من أقل الدخول فى العالم ، حيث بلغ ٣ر٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ ، أى بما يعادل مائة وعشر دولارات للفرد فى العام ، ومع ذلك فإن هذه الدولة تنفق على السلاح مايعادل ثلاثة عشر دولاراً عن الفرد فى العام على السلاح ، فى حين أن التعليم والصحة مخصص لهما سبعة دولارات .

وفى السودان : يتم إنفاق خمسة عشر دولاراً عن الفرد فى العام على السلاح ، تصل إلى سته عشر دولارا فى تنزانيا ، وسبعة عشر دولارا فى كينيا ، وعشرين دولارا فى الصومال ، وخمسة وخمسين دولارا فى زيمبابوى بسبب التهديدات التى تأتى من حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

وفى الأرجنتين : ولما كانت تبلغ ديونها أربعة وخمسين مليار دولار كان منها عشرة مليارات دولار ديونا عسكرية ، وفى بيرو فإن الوفاء بخدمة الديون ومشتريات السلاح تبتلع نحو ٥٠ ٪ من الميزانية .

Voir : Susan George , Jusqu ' au cou , op . cit ., P . 37 .

(٢ Michel Rogalski , Le Tiers Monde dans la course aux Armements , Problèmes Politques et Sociaux, no. 600 , 1989, p. 50

الديون العسكرية الأمريكية على مصر : -

ثار الجدل طويلا حول الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر ، والذى انتهى مؤخرا عقب حرب الخليج بإلغاء هذه الديون البالغ قدرها حوالى سبعة مليارات دولار أمريكى .

وترجع قصة هذه الديون إلى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ ، حيث حصلت مصر على قروض عسكرية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قيمتها أربعة ونصف مليار دولار ، وبسعرالفائدة الثابت والسائد والذى كان يتروا ح بين ٥ر١٢ ٪ و ١٤ ٪ سنويا فى ذلك الوقت . وكانت فترة السماح الخاصة بهذه القروض عشرة أعوام انتهت اعتبارا من عام ١٩٨٨ ، وتعين دفع مبلغ يتروا ح بين سبعمائة مليون وثمانمائة مليون دولار سنويا كفوائد فقط ، يضاف إليها بعد ذلك أقساط أصل الدين .

وعندما حلت مواعيد الاستحقاق المتفق عليها لم تستطع الحكومة المصرية الوفاء بتعهداتها ، نظرا لارتفا ع الأعباء الناتجة عن هذه الديون .

وحسب القانون الأمريكى فإن الدولة المدينة المتأخرة عن الوفاء بفوائد الدين يسمح لها بالتأخر لمدة اثنى عشر شهرا فقط وبفائدة إضافية (غرامة تأخير) قدرها ٤ ٪ ، أى أن الفائدة الفعلية تصبح ٥ر١٦ ٪ و ١٨ ٪ . ومن جهة أخرى بدأت أسعار الفائدة العالمية فى الانخفاض حتى وصلت إلى ٧ ٪ .

وقد بدأ الحوار بين الجانبين : المصرى والأمريكى ، وطالب الأول بتخفيض سعر الفائدة إلى السعر السائد وهو ٧ ٪ ، ولكن الثانى رفض ذلك وطرح أحد حلين : -

الأول - إما أن تقوم مصر بدفع المبلغ كله مرة واحدة أى أربعة ونصف مليار دولار وبذلك تتخلص من الدين وفوائده .

أما الثانى - هو قبول تخفيض الفائدة من ١٤ ٪ إلى ٥ر٧ ٪ مع إضافة الفرق الناتج عن ذلك إلى أصل الدين ، وهو مايعرف " برسملة " الفوائد Capitalisation أى إضافة الفوائد إلى رأس المال . ولقد لوحظ أن نتيجة هذا الخيار تؤدى إلى إدانة الحكومة

المصرية بمبلغ ثلاثة وعشرين مليار دولار عام ٢٠١٤ ، وأن تدفع قسطا سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٩ يصل إلى ثلاثة مليارات دولار .

والواضح أن كلا الخيارين أصعب من الآخر ، فلا تستطيع الحكومة المصرية تدبير المبلغ دفعة واحدة والتخلص منه ، بل إنها في حاجة إلى قروض جديدة . ولايمكن عقلا ولامنطقا قبول الخيار الثاني والذي يؤدي إلى تراكم المديونية بشكل غير معقول وغير مقبول .

وظل الخلاف قائما بين وجهتي النظر المصرية والأمريكية ، إلى أن اجتاحت القوات العراقية الكويت فجر الخميس الموافق للثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ ، حيث ترتب على ذلك أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعبئة الرأي العام العالمي ضد العراق ، وحشدت ضده الجيوش وقامت بتدمير الآلة العسكرية العراقية . ونظرا للدور الذي لعبته مصر لتسهيل هذه المهمة ، فقد كان قرار الكونجرس Congress الأمريكي بإلغاء الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر وإغلاق ملف هذه القضية إلى الأبد (١) .

وهذا يؤكد لنا مرة أخري القول بأن الثمن السياسي لمثل هذه الديون قد يفوق بكثير ثمنها التجاري .

---

(١) يراجع تفاصيل هذه المشكلة لدى : د . محمد محروس إسماعيل ، أزمة الديون الخارجية في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤١٧ و ٤١٨ ، ١٩٨٩ ، ص ٤٢٦ و ٤٢٧

المطلب الرابع

تمييز الديون الخارجية

بعد أن عرضنا للتعريفات والتقسيمات المختلفة التي قيل بها فى شأن الديون الخارجية، وقبل أن ننتقل للحديث عن طبيعة هذه الديون ، يكون من المفيد الإشارة إلى بعض المصطلحات القريبة من الديون والتى تستخدم أثناء معالجة القضايا الناتجة عن المديونية ، وذلك على النحو التالي : -

خدمة الدين : - **Service de la Dette**

تشمل المبالغ التي تتحملها الدولة المدينة لسداد أعباء الديون أى الأصل والفوائد .

معدل خدمة الدين : **Taux du Service de la Dette**

يمثل هذا المعدل قيمة خدمة الدين منسوبة إلى قيمة الصادرات فى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة عادة ماتقدر بسنة [١] .

معدل المديونية **Taux d'Endettement**

يعبر عن قيمة المديونية منسوبة إلى قيمة الصادرات فى فترة زمنية محددة بالنسبة لدولة ما ، بمعدل المديونية .

معدل الفائدة **Taux d'Intérêt**

هو المعدل المحدد فى عقد القرض ، وقد يكون هذا المعدل ثابتا ، وقد يكون تصاعديا أو متغيرا ، وفى جميع الأحوال يلزم أن يتناسب مع معدل الفائدة الدولى .

---

(١) Pierre Dhonte , la Dette des PVD , NED, nos . 4521- 4522 , 1979 , P.12

معدل الفائدة الدولى : - Taux d'Intérêt International

هو المعدل السائد بين البنوك التجارية فى لندن London Inter - Bank Offer Ratio [LIBOR] ، أو متوسط سعر الفائدة الاسمى الذى تتعامل به البنوك فى لندن بالنسبة للودائع.

ميعاد الاستحقاق : -

هو ذلك التاريخ الذى يلزم سداد القرض فيه ، وتكون القروض قصيرة الأجل إذا كانت تستحق السداد بعد أقل من سنة ، ومتوسطة أو طويلة الأجل إذا كانت تستحق السداد بعد أكثر من سنة .

الوساطة : - Médiation

هى مجموعة الإجراءات التى تدخل بواسطتها هيئة أو منظمة دولية مالية ، خاصة أو عامة ، بين الدائن والمدين ، لإتمام عملية القرض أو لتسوية المشاكل الناتجة عن القروض .

التزام : Obligation

يتم ميلاد القرض بالتوقيع على العقد المنشئ له بين الدائن والمدين والذى بمقتضاه يحصل المدين على القرض ويلتزم بسداده (١) .

إعداد أو تهيئة الدين : Aménagement

يعتبر إعداد أو تهيئة الدين جزءا من إدارته ، وهى كل تبادل يساهم فى طريقة دفع قيمة الدين ، عن طريق اتفاق تبادلى بين الدائن والمدين ، يترتب عليه إعادة تعديل شروط الدين، خاصة فيما يتعلق بمواعيد الاستحقاق ، وقد يصل ذلك إلى أن يقدم الدائن للمدين قرضا جديدا لسداد القرض القديم ، وهو ما يسمى بالتمويل من اجل السداد .

النقل الصافى للموارد : Le Transfert Nete

يمثل النقل الصافى للموارد الفرق بين ما تحصل عليه دولة معينة من قروض خلال فترة زمنية معينة ، وبين ما تقوم هذه الدولة بسداده وفاءً للقروض الخارجية عن نفس الفترة .

---

(١) Ousmane Kaba , op . cit . , p .160

الجدولة وإعادة الجدولة : Rééchelonnement

الجدولة هى تأجيل مواعيد الاستحقاق سواء بالنسبة للأصل أو بالنسبة للفوائد ، هذا ويعتبر اتفاق إعادة الجدولة مراجعة أو تعديلا للاتفاق الأصلى للقرض [١] .

اتفاق القرض : Accord de l'Emprunt

هو الاتفاق بين الدائن والمدين حول قيمة القرض وشروطه ، والذى بموجبه يقدم الدائن مبلغ القرض ويحصل عليه المدين ، الذى يلتزم بسداده فى مواعيد الاستحقاق المتفق عليها .

---

(١) وسوف يكون لكل من هذه المصطلحات محل للتفصيل الوافى فى مكانه المناسب فى هذا البحث .

المبحث الثانى

طبيعة الديون الخارجية

ذكرنا أن المديونية الخارجية ليست موضوعا حديثا على العلاقات الدولية ، إنما هى قديمة قدم العلاقات والمبادلات الدولية . ففى الدول المتقدمة كما فى الدول غير المتقدمة ، وفى الدول الشرقية كما فى الدول الغربية ، وفى دول الشمال كما فى دول الجنوب ، كان موضوع الديون الخارجية موجودا دائما مع اختلاف فى أهميته وأسبابه وعوامله وظواهره وفقا لكل مرحلة زمنية مستقلة .

ومع أن ظاهرة المديونية ظاهرة عامة Phénomène ، تتصف بها علاقات التبادل التجارى والاقتصادى الدوليين ، حيث لا توجد دولة واحدة على سطح الأرض إلا وعرفت طريق الاقتراض الخارجى ، إلا أن مديونية الدول النامية L'Endettement des États en Développement لها صفات وسمات خاصة بها تستمدها من طبيعة اقتصاديات هذه الدول ومن طبيعة أنظمة الحكم فيها .

ولن تتضح طبيعة Nature هذه المديونية إلا بدراسة خصائص وسمات اقتصاد الديون أو ما يسمى بالاقتصاد الدولى للمديونية ، وخصائص هذه المديونية نفسها ، وبيان الجوانب السياسية لمشكلة الديون ، وأخيرا معرفة أثر الرأى العام على هذه الظاهرة ؛ ولذلك سوف نعرض لكل من هذه الأفكار فى مطلب مستقل .

المطلب الأول

خصائص الاقتصاد الدولى للمديونية

ترتب على انتشار ظاهرة المديونية الخارجية للدول عموما ، وللدول النامية بصفة خاصة، ظهور ما يسمى بالاقتصاد الدولى للمديونية أو اقتصاد المديونية الدولى L'Économie International de l'Endettement الذى نتج عن تفاعل العلاقات الدولية بين الدول بمسائل وموضوعات القروض الخارجية .

والواقع أنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد لاقتصاد المديونية الدولى ، ومع ذلك فإن الكثير من الشراح يعرفونه عن طريق بيان خصائصه وسماته التى تتمثل فى : -

١ - حدوث ارتفاع ملحوظ فى نسبة المديونية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون ، حيث أصبحت تستغرق ما يقرب من ثلاثة أرباع القروض الجديدة فى غالبية الدول ، وفى البعض الآخر استغرقت القروض الجديدة كلها.

٢ - الارتفاع الواضح فى خدمة الديون إلى نسبة الصادرات لدى الدول المدينة ، والذى يعبر عنه بمعدل الديون .

٣ - ارتفاع معدل سعر الفائدة الدولى .

٤ - تعدد حالات إعادة الجدولة ، خاصة فى الدول المثقلة بالديون (١) .

وعلى ذلك فإن الاقتصاد الدولى للمديونية يحدد القواسم المشتركة التى يتصف بها الاقتصاد الدولى فيما يتعلق بالديون الخارجية ، أو القواعد غير الوطنية التى تنظم انتقال الأموال بين الدول المختلفة ، الأمر الذى أدى إلى تدويل مشكلة المديونية (٢) ؛ ولذلك يمكننا

---

(١) Jacques Leonard , l'Edettement International des Économies en Développement , op . cit . , p . 533 .

(٢) ونظرا لتزايد ظاهرة الديون الخارجية وتغلغلها فى الاقتصاد الدولى فقد ذهب البعض إلى وصف الاقتصاد الدولى للمديونية بأنه يشبه السفينة التى تبحر فى نهر من الديون
Voir : André Gunder - frank , quand les Solutions Apparentes deviennent de Réels Problèmes , RTM , no . 99 , 1984 , p . 585

تعريف الاقتصاد الدولى للمديونية بأنه هو " العلم الذى يهتم بإدارة الديون الخارجية والمشاكل الناتجة عنها " ، ويستند هذا التعريف إلى أن الاقتصاد الدولى للمديونية إنما هو نتاج انتشار ظاهرة الديون الخارجية بين الدول المختلفة .

المطلب الثانى

خصائص المديونية الخارجية

للدول النامية

تشير الأبحاث والدراسات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية إلى أنه لا توجد مشكلة عامة لمديونية الدول النامية ، وإنما يوجد لكل دولة مشكلتها المنفردة والخاصة بها .

وهذا الكلام لا يمكن قبوله على إطلاقه ، إذ أنه وإن كانت هناك بعض أوجه الخلاف بين ظروف الدول المدينة وبعضها ، أو كانت هناك بعض الأوجه الخاصة بكل دولة وبظروف كل مديونية مستقلة ، إلا أنه وبشكل عام فإن القواعد والخصائص التى أفرزتها مديونية هذه الدول تكاد تكون مشتركة . ومن هذه الخصائص : -

١ - النمو الكمى الفلكى لهذه المديونية .

٢ - اعتماد اقتصاديات الدول النامية على الخارج ، وعدم القدرة على الاعتماد الذاتى على النفس .

٣ - رغم التفاوت بين ظروف كل دولة وأخرى ، فإن المديونية الخارجية لهذه الدول تتشابه فيها جميعا سواء من حيث تفاقم حجمها وتطورها ، أو من حيث مدى تأثيرها على عجلة التنمية وآثارها على الاقتصاد الوطنى ، أو من حيث مدى تعرض هذه الدول جميعا لأزمات عدم السداد ، بل ووصول العديد منها إلى إعلان عدم القدرة عليه .

٤ - تتصف المديونية الخارجية للدول النامية بخاصية عالمية ، حيث أن مشكلتها مشكلة

عالمية ترجع فى أصولها إلى آلية السوق ، المتمثلة فى سعر الفائدة وسعر الدولار وهروب رءوس الأموال وانخفاض أسعار المواد الأولية ، وبصفة عامة البيئة الاقتصادية الدولية[١] .

٥ - من خصائص المديونية أيضا أنها لم تعد مشكلة مؤقتة بل أصبحت مشكلة دائمة ، فقد وصلت الدول المدينة إلى ما يسمى " بالحلقة المفرغة - Cercle Vicieux , Vicious circle " حيث أن المركز المالى الدولى يظهر بجلاء أن الدول النامية المدينة أصبحت ممولا صافيا لرءوس الأموال للدول المتقدمة الدائنة . وهذه نتيجة مباشرة لتضاعف المديونية الخارجية ؛ حيث ترتب على زيادة الديون عدم القدرة على الوفاء بها فى مواعيد الاستحقاق ، وبالتالى الجدولة وإعادة الجدولة ، التى ترتب عليها زيادة العبء وهكذا . ولا يتوقع لهذه الظاهرة التوقف قريبا ، بل على العكس فإن الوضع الحالى ينبئ بالاستمرار [٢] ، الأمر الذى يؤدى إلى القول بديمومة Perpétuel مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية .

٦ - تتميز هذه الديون بتركزها فى مجموعة من الدول ، ففى عام ١٩٧٧ كانت هناك عشر دول تتركز فيها ٨٠ ٪ من جملة ديون الدول المدينة [٣] .

٧ - ترتب على زيادة التدفقات المالية فى السبعينات وارتفاع أسعار البترول وظهور ما يسمى بالبترودولار Pétrodollar زيادة نسبة الديون الخاصة إلى نسبة الديون العامة الرسمية ، ففى عام ١٩٦٧ كانت الأولى تشكل ٢٨ ٪ من جملة الديون ، ثم وصلت

---

(١) إيجون كيمنس ، مشكلات ديون الدول النامية ، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، عدد ١/١٩٨٨ ، ص ٤٢ - ٤٥ .

Nicolas Bellas , Endettement International et Concertation des Créanciers , th . , Paris , 1987 , pp . 98 - 100 .

(٢) Ben Ghazi Ali , L'Endettement International et l'analyse de la Capacité de Paiement des PVD , th . , Paris X , 1985 , p .141

(٣) هذه الدول هى : البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، الجزائر ، مصر ، كوريا الجنوبية ، الهند ، أندونيسيا ، إيران ، شيلى .

هذه النسبة إلى ٤٣ ٪ عام ١٩٧٧ ، وفى بعض الحالات كانت أكثر من النصف [(١)] .

ولقد أدت هذه الخصائص والسمات إلى القول بأن مديونية الدول النامية أصبحت تشكل ظاهرة Phénomène متميزة وخاصة بها ، وهى تختلف تماما عن ظاهرة المديونية العادية بصفة عامة والتى عرفتها وتعرفها الدول على مر العصور [(٢)] . ويتمثل الفارق بين الظاهرتين فى أنه فى حالة المديونية العادية فالمعروف أن الدول ، أو حتى الأشخاص الخاصة فى القانون الخاص ، تستدين من أجل تحقيق مستوى أفضل سواء فى المعيشة أو فى الأداء الاقتصادى ، ثم يقوم المدين بعد ذلك بسداد خدمة الدين من عائد القروض التى نتج عنها هذا الدين . أما فى حالة مديونية الدول النامية ، لم تسر الأمور على هذا المنوال ، حيث أفرطت الدول النامية فى الاقتراض ، لدرجة أصبح معها عبء خدمة الدين يعادل أو يفوق القروض التى تحصل عليها الدول المدينة ؛ ومن ثم أصبح الدين يشكل عبئا بدلا من أن يشكل وسيلة لحل مشكلات وظروف اقتصادية كان مرسوما له حلها [(٣)] .

ومن جهة أخرى ، ورغم إصرار الدول الدائنة على مناقشة قضايا الديون الخارجية للدول النامية حالة حالة Cas par Cas ، على أساس أن هذه الأزمة تخص فى المقام الأول هذه الدول ، إلا أنها فى الوقت ذاته تمثل قضية عالمية Affaire Universelle ، بمعنى أن البعد الدولى فيها بمكوناته المختلفة مثل أوضاع التجارة الدولية ونظام النقد الدولى يمثل محورا رئيسيا فيها [(٤)] ، ومن ثم فهى قضية تمس النظام الدولى فى صميمه . يضاف إلى ما تقدم أن الديون المستحقة على هذه الدول إنما هى ديون دولية وبالتالى فإنها تتعدى المسئوليات الوطنية لتصل إلى المسئولية الدولية ، كما أنها ذات خصيصة بنكية ومن ثم تؤثر فى النظام

---

(1) Juan Manuel Bueno Soria , Les Resources Pétrolières du Mexique et la Rénégociation de la Dette Publique Extérieure Mexicaine , th . Toulouse , 1983 , pp . 20 - 21.

(٢) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .. ، المرجع السابق ، ص ٣١ ولعل تشابه ديون الدول النامية فى كثير من الخصائص رغم اختلاف ظروف هذه الدول ما يبرر لنا استخدام مصطلح " ظاهرة " .

(٣) Faiq Mohammed , Problèmes de l'Allègement de la Dette des PVD , th ., Nancy II , 1985 , p . 3 .

(٤) مجدى صبحى ، الأبعاد الخارجية لمشكلة المديونية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٨٣ .

النقدى الدولى[١].

من جهة ثالثة ، ولما كانت هذه الظاهرة تمس أكثر من ثلاثة أرباع البشرية وتؤثر فى حياتهم اليومية فقد وصفها البعض بأنها ظاهرة إنسانية[٢] ، " Le problème de l'endettement est un phénomène humain qui touche une grande partie de la population mondiale "

وأخيرا فإن من أهم الخصائص والسمات التى تتصف بها مديونية الدول النامية الصفة السياسية ، ونظرا لأهمية هذه الصفة فإننا نفرد لها مطلبا مستقلا .

المطلب الثالث

الجوانب السياسية لمشكلة الديون

إذا كان موضوع الديون الخارجية للدول النامية يثير مشاكل اقتصادية ومنازعات قانونية ، إلا أنه فى نفس الوقت غير منبت الصلة بالجوانب السياسية . يؤكد ذلك بعض الشراح بالقول إن " المديونية هى علاقة سياسية من الطراز الأول ، فهى تربط بين طرفين : الدائن والمدين ، تنتفى بينهما علاقة المساواة . فالدائن يمارس قوة على المدين ، ويندر بحكم طبيعة الأوضاع التى يعيش فى ظلها البشر فى الوقت الحاضر ، ألا يسعى الدائن للاستفادة من وضعه ، بفرض بعض الشروط على المدين ، ويتردد المدين فى رفض هذه الشروط ، ولكنه لا يملك إلا أن يسلم ببعضها ، وسبيله إلى الفكاك من هذه القيود هو : - إما تسديد دينه أو عدم الاعتراف به أصلا إذا وجد إلى ذلك سبيلا "[٣] .

(١) Amin Amin jacques , La Croissance de l'Endettement du Tiers Monde est - elle essentiellement le fait des causes conjoncturelles ou structurelles? Quelles solutions proposer ? , th . , Clermon - ferrand , 1987 , p . 3 .

(٢) Apte Frederic , Les Effets Pervers de la Dette des PVD , DEA , Paris II , 1988 , p . 87 .

(٣) د . مصطفى كامل السيد ، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١١١

ولقد عرض الشراح فى الدول الغربية للعديد من الاقتراحات لحل أزمة الديون الخارجية، كما سنرى ، وكانت الحقيقة أن هذه الحلول إنما تهدف إلى فرض إرادة الدول الدائنة على الدول المدينة فى اتباع الأخيرة لسياسات واستراتيجيات معينة بذاتها ، حيث تريد الدول الدائنة استخدام هذه الأزمة فى فرض الأهداف والمبادئ التى تخدم فى المقام الأول مصالح الرأسمالية العالمية ، وبهذا الموقف تنكشف الطبيعة السياسية Nature Pòlitque لديون العالم الثالث [١] .

من ناحية ثانية ، فقد رأينا أن الديون العسكرية تشكل نسبة لا يستهان بها من جملة الديون الخارجية للدول النامية ، والقول بانسحاب الطبيعة السياسية على الديون العسكرية هو قول مقبول من الجميع ، بل ويطلق عليها البعض " الديون السياسية Dettes Politiques " ؛ ولذلك يجب أن تخضع لأحكام وقواعد مغايرة لتلك التى تسرى على الديون بصفة عامة ، ومن هذه الأحكام الشروط التى تصاحب عقد هذه الديون وكذلك الظروف التى تصاحب تسويتها[٢].

وتستند الدعوة إلى تطبيق أحكام مغايرة على الديون العسكرية إلى أن هذه الديون فى الأصل والأساس " ديون سياسية " منحت فى ظل مصالح مشتركة ومنافع متبادلة ، وما سدد من ثمن سياسى لها يفوق دائما ويتجاوز الثمن الاقتصادى . ويضيف البعض أن هناك اتفاقا عرفيا غير مكتوب مفاده أن هذه الديون غير قابلة للسداد بالكامل وأن الإعفاء منها وارد وقائم فى أية لحظة ؛ ولذلك لم تدقق الأطراف المقترضة فى الشروط التى تصاحبها ، كما أغفلت الدول الدائنة والبنوك الغربية موقف الدول المدينة واستمرت فى إقراضها رغم علمها بعدم قدرتها على الوفاء بها [٣] .

---

(١) د . إسماعيل صبرى عبدالله ، قضية المديونية الخارجية ، صحيفة الأهرام ، ١٩٨٨/٩/٢٨ ، ص ٧ .

(٢) Louis Sauvaire , Procédures employées en Droit International contre les États qui ne remplissent pas leurs engagements financiers , th . , Bordeaux , 1932 , pp . 129 et 184 .

(٣) تمثل الديون العسكرية الأمريكية على مصر نموذجا لعدم العدالة فى الشروط والقيود تم قبولها من الطرفين بحكم أن الدين معدوم معدم ، حيث كيف يمكن قبول أن قرضا عسكريا قيمته أربعة ونصف مليار دولار فى عام ١٩٨٢ يتم تسديده بثلاثة وعشرين مليار دولار عام ٢٠١٤ .

وتعطينا الديون الأمريكية التى كانت مستحقة على مصر المثال الواضح على ذلك ، حيث قامت الإدارة الأمريكية ، بعد الدور الفعال الذى أدته مصر فى أزمة الخليج ، بإلغاء هذه الديون بعد أن ظلت ترفض ذلك ثمان سنوات متصلة ، وتصرف الإدارة الأمريكية هنا إنما هو نوع من السياسة ، إذ كيف يقدر الاقتصاد المصرى على سداد واحد وعشرين مليار دولار عام ٢٠٠٧ ، وهو اليوم عاجز عن سداد سبعة مليارات دولار .

بناء على ذلك فإن الحديث عن إلغاء الديون العسكرية أو حتى المدنية ، هو حديث مبادئ دولية وقواعد استقرت ، ويؤكد ذلك تكرار حالات الإلغاء [١] .

لكل ما تقدم فإن مشكلة الديون الخارجية للدول النامية لها إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والقانونية ، بعد سياسى هام لا يجب إغفاله ، بل يلزم أخذه فى الاعتبار ، خاصة عند البحث عن حلول مناسبة لهذه المشكلة ؛ حتى تأتى هذه الحلول ملائمة لطبيعة المشكلة ، ومن ثم تؤتى ثمارها بنجاح .

ويشير البعض إلى ذلك بأن الرهان على مشكلة المديونية هو رهان سياسى أكثر منه اقتصادى أو قانونى ، وأن معالجة هذه المشاكل من وجهة النظر السياسية أصبح أمرا ضروريا [٢] .

" Il faut aborder le problème (de l'endettement) sous l'angle politique"

ويبدو أن المسئولين فى الدول الدائنة قد قبلوا بذلك ، حيث نجد تحولا فى سياساتهم نحو قبول مبدأ إلغاء أجزاء كبيرة من الديون كما رأينا . أما على جبهة المدينين ، فالواضح أن المسئولين فى الدول المدينة لم يصلوا بعد إلى هذا القدر من القبول الذى وصل إليه نظراؤهم فى الدول الدائنة . وإذا كان هذا هو موقف المسئولين فما هو موقف الرأى العام ؟ .

---

(١) سوف نرى فى الفصل الأول من الباب الرابع العديد من حالات الإلغاء ، ونذكر منها الآن : إسقاط دولة قطر لديونها المستحقة على الدول النامية عام ١٩٩٠ ، إسقاط بنوك أوربا الغربية مبلغ ثمانية عشر مليار دولار من ديون المكسيك عام ١٩٨٩ ، كذلك إسقاطها اثنى عشر مليار دولار من ديون بولندا عام ١٩٩٠ ، وأخيرا إسقاط ما يقرب من عشرين مليار دولار من الديون المصرية على ثلاث مراحل إبتداء من عام ١٩٩١ .

(٢) Leon Naka , Le Tiers Monde et la Crise d'Endettement des Années 80 , L'Harmattan , Paris , 1989 , p . 145 .

المطلب الرابع

الرأى العام والمديونية

قد يتبادر إلى الذهن أنه لا توجد فائدة من بحث فكرة الرأى العام وعلاقتها بظاهرة الديون الخارجية للدول النامية . ولكن سرعان ما يتبدد هذا الرأى إذا علمنا أن الرأى العام الدولى أصبح يلعب دورا هاما فى الحياة الدولية (١) ، وينعكس ذلك على مختلف المشاكل الدولية ومنها مشكلة الديون الخارجية .

وسوف نتناول دور الرأى العام Opinion Publique وآثاره على ظاهرة المديونية فى فرعين : – نخصص الأول للرأى العام فى الدول الدائنة ، بينما نخصص الثانى لنظيره فى الدول المدينة .

الفرع الأول

الرأى العام فى الدول الدائنة

يهتم الرأى العام فى الدول الدائنة بمشكلة الديون الخارجية للدول النامية بشكل ملحوظ، بل إنه يتعاطف مع أحوال وظروف شعوب هذه الدول ، ومن ثم يطالب حكوماته بإسقاط أجزاء كبيرة من هذه الديون أو بالتنازل عنها نهائيا :

– فقد قامت بعض الصحف فى السويد باستطلاع رأى أظهر أن الكثيرين مهتمون بمشكلة المديونية ويطالبون بإلغائها (٢) .

– وفى عام ١٩٨٨ ، وقبل الاجتماع السنوى المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين ، أعرب عدد من وزراء خارجية الدول الكبرى عن رفضهم للمقترحات التى تطالب بإلغاء جانب من الديون المستحقة على دول العالم الثالث التى بلغت ألف ومائتي مليار دولار آنئذ ، الأمر الذى

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنه ما كانت تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تدمير الآلة العسكرية العراقية بدون قيامها بتعبئة الرأى العام الدولى ضد القيادة العراقية .

(٢) Le Monde Diplomatique , Juin 1988 , p . 3 .

أدى إلى تجمع أكثر من أربعين ألف شخص أثناء هذا الاجتماع ، للمطالبة بإلغاء ديون العالم الثالث التى يستحيل دفعها .

- وعشية احتفالات الشعب الفرنسى بالذكرى " المئوية الثانية Bicentenaire " لاندلاع الثورة الفرنسية ، تجمع أكثر من مائة ألف شخص فى العاصمة الفرنسية للمطالبة بإبراء مدينى العالم الثالث من ديونهم ، ووصفوا العالم الثالث اليوم بالطبقة الثالثة التى كان يتكون منها المجتمع الفرنسى ، إلى جانب طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين والكنيسة ، قبل الثورة [١] .

وهكذا نجد أن الرأى العام فى الدول الدائنة يهتم بمشكلة الديون الخارجية للدول النامية؛ ولعل ذلك يرجع للعديد من الندوات والمؤتمرات التى تنعقد من وقت لآخر لبحث هذه المشكلة ، ودراسة أبعادها المختلفة ، حيث يرجع لهذه المؤتمرات والندوات فضل تنبيه الرأى العام لخطورة ظاهرة المديونية والآثار المترتبة عليها .

---

(١) الأمر الغريب أن تأتى هذه المظاهرات من جانب شعوب تنتمى إلى دول دائنة فضلا عن أن ألمانيا وفرنسا من الدول الرئيسية التى تسهم فى صياغة سياسات صندوق النقد الدولى ، حيث تتمتعا بفضل استقرارهما الاقتصادى بمركز ثقل عالمى وتأثير كبير فى توجيه سياسات الصندوق . ولم يكن هؤلاء المواطنين من إحدى الدول المدينة التى أضيرت من جراء سياسات هذه المؤسسة ، ولكنهم كانوا مواطنين ألمان وفرنسيين يعيشون فى وفرة من الرخاء ، ربما أثر فيهم أنباء المجاعات ووقائع الفقر المضجع الذى يجتاح دول العالم الثالث ، وتعيش تحت وطأته آلاف الملايين من الشعوب فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

من جهة أخرى فإذا وقعت مثل هذه المظاهرات فى إحدى الدول المدينة ، أى دول العالم الثالث ، فالنتيجة هى توجيه الاتهام بقلب نظام الحكم فى الدولة والتآمر مع الأجانب ... وغيره إلى آخر قائمة الاتهامات التقليدية التى جرى عليها العمل فى هذه الدول .

الفرع الثانى
الرأى العام فى الدول المدينة

رأينا أن الرأى العام فى الدول الدائنة يهتم بمشكلة الديون الخارجية للدول المدينة ، كما رأينا أنه يطالب بإلغاء هذه الديون وإبراء ذمة الدول المدينة منها . أما الرأى العام فى الدول المدينة فالظاهر أنه لا يعلم شيئا عن حقيقة مديونية بلاده ، أو بالأحرى مديونيته هو (١) .

يؤكد ذلك ما عبر عنه بعض الصحفيين المصريين بعد قراءته لعدة أخبار عن مديونية مصر الخارجية بقوله : " لقد تركت فى نفسى هذه الأخبار انطباعا بالكآبة وحاولت عبثا أن أتلمس نفس الشعور فى إحساس الناس بها .. وكانت النتيجة عجبا ، إن كثيرا من أفراد الشعب المصرى لا يدركون بالوعى الكافى تأثير هذه الديون عليهم " (٢) .

ولم يقتصر الأمر على المصريين وحدهم ، بل يمتد إلى شعوب الدول المدينة بأكملها ، حيث لا تعلم عن هذه الديون شيئا ، والأكثر من ذلك فإن المجالس النيابية فى هذه الدول ، والتى يقع على عاتقها رقابة السلطات الإدارية ، لا تعلم الكثير عنها .

ويرجع ذلك إلى درجة الوعى السياسى والثقافى التى يتمتع بها المواطنون فى هذه الدول من جهة ، وإلى السلطات الحاكمة التى لا تشرك معها الرأى العام فى تنفيذ سياساتها التى يتحمل نتائجها فى النهاية .

وهذا يؤدى بنا إلى القول بأن التنمية لا تقتصر على الجانب الاقتصادى بل يلزم أن تمتد لتشمل الجانب السياسى والثقافى والاجتماعى بل والصحى أيضا .

بهذا نكون قد انتهينا من تحديد معنى الديون الخارجية وأنواعها وبيان معالمها وخصائصها ، وننتقل إلى الفصل الثانى لنعرض فيه لحجم الديون .

---

(١) Jean Marc Ferry , Dette Mondiale et Justice Internationale , Revue Archives de philosophie du Droit , Tome 32 , 1987 , p . 220

(٢) أحمد بهجت ، المسألة ، صحيفة الأهرام ، ١٩٨٧/١١/٢٣ ، ص ٢ .

الفصل الثانى

حجم الديون

إذا كان هذا البحث لا يعتبر أساسا بحثا إحصائيا ، ومن ثم لا يهتم بالمديونية كأرقام محددة بقدر ما يهتم بها كظاهرة ، إلا أنه قد يكون من المناسب تخصيص فصل مستقل لتتبع تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية فى الآونة الأخيرة ، ليس من أجل إبراز الأرقام فى حد ذاتها ، وإنما بغرض إيضاح خطورة هذه الظاهرة .

ونعرض فى هذا الفصل لتقديرات حجم الديون الخارجية وتطورها من خلال بيان مقدارها بصفة إجمالية وبصفة منفردة ، والعبء الناتج عنها والمعايير المستخدمة لمعرفة هذا العبء ، وكذلك لبعض نماذج من ديون الدول المدينة ، وأخيرا لديون الولايات المتحدة الأمريكية؛ لبيان ما إذا كانت تتشابه مع ديون الدول النامية أو تختلف عنها وتحديد هذا الاختلاف إن وجد . وعلى ذلك سوف تكون خطة هذا الفصل على النحو التالى : -

المبحث الأول - تقديرات حجم الديون .

المبحث الثانى - تقييم الديون والعبء الناتج عنها .

المبحث الثالث - نماذج مختارة من ديون الدول النامية .

المبحث الرابع - ديون الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الأول

تقديرات حجم الديون

لسهولة التعرف على البيانات والأرقام الحقيقية للديون الخارجية للدول النامية ، سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين : نتناول فى الأول حجم هذه الديون وتطورها ككل ، بينما نخصص الثانى للتعرف على حجم مديونية الدول المثقلة بالديون ، وذلك على النحو التالى : -

المطلب الأول

حجم ديون الدول النامية ككل

نعرض لحجم ديون الدول النامية مجتمعة من خلال بيان الصعوبات التى تكتنف تقدير الديون ، ونظم تقديرها ، وبيان مقدارها ، وأخيرا لبعض الملاحظات التى يمكن رصدها على حجم هذه الديون ، وذلك فى الفروع الأربعة التالية : -

الفرع الأول

صعوبات تقدير الديون

تجدر الإشارة فى البداية إلى أنه وإن كانت البيانات التى ينشرها البنك الدولى وغيره من المنظمات الدولية المعنية بمشكلة المديونية ، تعكس مدى الانفجار الهائل الذى حدث فى الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية ، إلا أنها مع ذلك لا تعطينا صورة دقيقة وكاملة عن حجم هذه الديون ؛ لأنها تستبعد بعض العناصر الهامة مثل : -

١ - الديون الخارجية التى تقل مدتها عن عام .

٢ - الالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية Investissement Extérieur فى الدول النامية .

٣ - نظرا لأن هذه البيانات تعتمد على الأرقام التى ترسلها الدول المدينة نفسها إلى البنك الدولى ، ونظرا لأن معظم الدول لا تعلن عن حقيقة ديونها العسكرية ، حيث يحيطها جانب كبير من السرية ، هذا فضلا عن أن دولا كثيرة تفضل عدم الإعلان عن سوء مركزها الاقتصادى والمشاكل الاقتصادية التى تعترضها ، حتى تستطيع الاحتفاظ

بالقدر اللازم من الثقة تجاه المؤسسات المالية الدولية [١] ؛ نظرا لكل ذلك تأتى المعلومات والبيانات الواردة من الدول غير مطابقة للحقيقة ، الأمر الذى ينعكس بالطبع على الأرقام والبيانات التى تنشرها هذه المنظمات . ويدل على ذلك إصدار ثلاث مطبوعات دولية عام ١٩٨٦ تقدر كل منها الدين الخارجى للدول النامية فى آخر عام ١٩٨٥ بقيما مغايرة للأخرى وهى : -

٩١٦ مليار دولار - وفقا لتقدير صندوق النقد الدولى .

٩٥٠ مليار دولار - وفقا لتقدير البنك الدولى .

٩٩١ مليار دولار - وفقا لتقدير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

ومع أن المنظمات التى ترصد الدين الخارجى تتعاون فيما بينها تعاونا واسعا ، إلا أن اختلاف تقديراتها يعكس اختلافا فى البيانات والمصادر المعطاه ، وأساليب التحليل والتقدير المستخدمة للوصول إلى هذه التقديرات .

بل إنه فى نطاق الدولة الواحدة ، توجد العديد من الدول النامية المدينة اليوم التى لا يعرف المسئولون فيها مقدار ديونهم ، فكيف نتصور الأمر إذا كنا أمام ظاهرة مديونية تشمل ما يزيد على ثلاثة أرباع دول العالم ؟ . ولقد عبر عن ذلك أحد مسئولى الدول المثقلة بالديون بقوله " أنتم تريدون منا إدارة أفضل للدين ، وإنى لأسألكم كيف نستطيع أن نديره إذا كنا لا نعرف ما هو ؟ " [٢] .

وهذا لا يعنى أن الأرقام الواردة فى هذا البحث غير صحيحة على إطلاقها ، ولكن إذ كانت هذه الأرقام لا تعبر عن الحقيقة ، إلا أن الشئ المؤكد هو أن الأرقام الحقيقية هى أكثر من المعلنة ؛ ولذلك سوف نتعامل مع هذه الأرقام على أنها تمثل القدر المتيقن أو الحد الأدنى للديون الخارجية المستحقة على الدول المدينة ، بمعنى آخر فإن الرقم الفعلى لها لا يقل عن بل يزيد على ، ما ترويه لنا الإحصائيات المنشورة [٣] .

---

(١) Faiq Mohammed , op . cit . , p . 193 .

(٢) د . محمد محروس إسماعيل ، أزمة الديون الخارجية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ - قياس الدين الخارجى للبلدان النامية ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

(٣) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

الفرع الثانى

نظام تقدير الدين

جرى العمل منذ عام ١٩٥٦ على تلقى البنك الدولى تقارير سنوية من الدول المدينة مدونا بها القروض متوسطة وطويلة الأجل ، أى التى تزيد مدتها على عام ، واستنادا إلى هذه التقارير يقوم البنك بجمع المعلومات ووضع التقديرات بصفة دورية كل عام ، وعلى ذلك فلا تغطى تقديرات البنك القروض قصيرة الأجل أى التى لا تزيد مدتها على العام الواحد .

وتنشر بيانات نظام تقارير المدينين مستكملة من ملفات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنويا .

كما جرى العمل على أن يصدر البنك الدولى جداول سنوية تسمى جداول الدين العالمية World Debt Tables [(١)] ، وتعتبر هذه الجداول من أهم الوثائق التى تهتم بنشر بيانات عن الديون الخارجية ؛ ولذلك يعتمد عليها غالبية الباحثين المعنيين بالديون الخارجية .

الفرع الثالث

مقدار الديون

قد يبدو غريبا القول بأن بعض الدول المثقلة بالديون اليوم كانت بالأمس القريب دائنة للدول الاستعمارية المسيطرة خلال فترة الاستعمار ، ولعل الديون التى تكونت بالأرصدة الإسترلينية للمستعمرات والدول التابعة لانجلترا خلال الحرب العالمية الثانية خير دليل على ذلك.

فمنذ أن اشتعلت نيران الحرب واحتاجت إنجلترا إلى الكثير من السلع والخدمات اللازمة لتمويل جيوشها فى جبهات القتال ، وجدت أن طريق الحصول على هذه السلع أمر ميسور من مستعمراتها والدول التابعة لها بسبب سيطرتها عليها ؛ نتيجة لذلك فقد تراكمت لهذه الدول

---

(١) قياس الدين الخارجي للبلدان النامية ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

ديونا مستحقة لها على بريطانيا بلغت حسب تقدير " اللورد كينز Jean Maynrd Keynes " ثلاثة مليارات جنيه إسترلينى حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ (١) ، وهذا يؤدى إلى القول بأن الدول النامية ليست دولا مدينة بطبيعتها ، بل منها من كانت دائنة للدول المتقدمة الاستعمارية .

أما بعد الحرب العالمية الثانية فتشير الإحصائيات والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية إلى أن مديونية الدول النامية قد أخذت طريقا جديدا ، تطورت من خلاله على النحو التالى (٢) : -

---

(١) كان نصيب الهند من هذه الديون ١٧٨ مليون جنيه إسترلينى ، ونصيب مصر ٤٤٠ مليون ، والعراق ٧٥ مليون ، والباقى لدول أخرى أهمها البرازيل والأرجنتين .

انظر : د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، ... المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) - البنك الدولى ، التقرير السنوى ، ١٩٦٩ - ١٩٧١ .

- تقرير سكرتير الأونكتاد ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص ١٥ .

- د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ وما بعدها .

- ———— ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ص ٣٢ و ٣٣ .

- FMI , Rapport annuel , 1988 , p . 53 .

- P . E . , Dette Mondiale , no . 2115 , Mars 1989 , P . 3 .

- Genevieve Verdelhan Çayre , Les Relations Nord - sud , Problèmes Politiques et Sociaux , nos . 613 - 614 , 1989 , P . 54 .

- L'ONU , La Dette : Crise pour le Développement , 1990 , P . 24 .

- L'OCDE , Financement et Dette Extérieure des PVD , Étude 1989 , Paris 1990 , PP . 183 et Suivant .

- د . حمدى عبد العظيم ، مديونية الشمال .. ومديونية الجنوب ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٩ و ٤٢٠ ، ١٩٩٠ ، ص ١٤١ .

- البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم ، التقرير الثالث عشر ، ١٩٩١ ، ص ٢٥٠ .

- البنك الدولى ، جداول الدين العالمى ، ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

- سلامة أحمد سلامة ، حديث عن الديون ، صحيفة الأهرام ، ١٩٩٢/١/١٩ ، ص ٦ .

بلغت هذه الديون غداة الحرب العالمية الثانية –ر١٢ مليار دولار أمريكى

وفى عام ١٩٦١ بلغت	٦ر٢١	" " "
" " ١٩٦٥ "	٥ر٣٧	" " "
" " ١٩٦٩ "	٣ر٥٩	" " "
" " ١٩٧٠ "	٥ر٦٣	" " "
" " ١٩٧١ "	–ر٧٦	" " "
" " ١٩٧٢ "	–ر٩٢	" " "
" " ١٩٧٣ "	–ر١١٥	" " "
" " ١٩٧٤ "	–ر١٦٥	" " "
" " ١٩٧٥ "	–ر٢٧٥	" " "
" " ١٩٧٦ "	–ر٣١٥	" " "
" " ١٩٧٧ "	–ر٣٦٠	" " "
" " ١٩٧٨ "	–ر٤٢٥	" " "
" " ١٩٧٩ "	–ر٥٥٠	" " "
" " ١٩٨٠ "	–ر٦٣٢	" " "
" " ١٩٨١ "	–ر٧٢٩	" " "
" " ١٩٨٢ "	–ر٨٠٩	" " "
" " ١٩٨٣ "	–ر٨٧١	" " "
" " ١٩٨٤ "	–ر٩٠٨	" " "
" " ١٩٨٥ "	–ر١٠١٢	" " "
" " ١٩٨٦ "	–ر١١١٠	" " "
" " ١٩٨٧ "	–ر١١٩٠	" " "
" " ١٩٨٨ "	–ر١٢٦٧	" " "
" " ١٩٨٩ "	–ر١٣٤٥	" " "
" " ١٩٩٠ "	–ر١٤١٠	" " "
" " ١٩٩١ "	–ر١٤٥٠	" " "
" " ١٩٩٢ "	–ر١٥٠٠	" " "

الفرع الرابع

ملاحظات على حجم الديون

من خلال متابعة الأرقام والبيانات السابقة يمكن رصد العديد من الملاحظات على حجم هذه الديون وتطورها كما يلى : -

١ - بدأت هذه المديونية بعد الحرب العالمية الثانية ضعيفة ممثلة فى اثنى عشر مليار دولار ، ثم سارت بعد ذلك بخطى بطيئة حتى منتصف السبعينات حيث بلغت مائة وخمسة وستين مليار دولار فى نهاية عام ١٩٧٤ . إلا أنها ، وابتداء من هذا التاريخ أخذت منعطفا جديدا ، حيث تضاعفت بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى ما يزيد على ثمانمائة مليار دولار عام ١٩٨٢ ، وظهر ذلك بوضوح بدءا من ارتفاع أسعار البترول وإغراق الأسواق المالية الدولية بعوائده .

وإبتداء من عام ١٩٨٣ ، وبسبب أزمة المكسيك ، ظهر الاحتراس الشديد من جانب الجهات والبنوك والدول المقرضة ؛ حيث توقف النشاط الإقراضى الجديد ، اللهم إلا بالقدر الذى يكفى للوفاء بالديون القديمة من ناحية ، وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للدائنين من ناحية أخرى .

٢ - يلاحظ أيضا على هذه الظاهرة أن تضاعف المديونية كان يسير بشكل فلكى ؛ فنتج عنه تضاعف عبء خدمة الديون على الدول المدينة مما كان له أثر سلبى على التنمية الاقتصادية فيها .

٣ - رغم اندلاع مشكلة المديونية عام ١٩٨٢ ووصول غالبية الدول المدينة إلى حالة الأزمة المحكمة ، إلا أن ذلك لم يؤد بالمدينين إلى التوقف عن الاقتراض ، بل كانت تلهث غالبية الدول النامية وراء القروض الخارجية أيا كانت الشروط والضغوط التى تكتنفها ؛ مما أدى بهذه المديونية إلى أن بلغت ألفا وخمسمائة مليار دولار فى عام١٩٩٢ . وهذا الرقم

يزيد عن ٥٠ ٪ من الناتج القومى الإجمالى للدول المدينة ، وعن ٢٠٠ ٪ من صادراتها بصفة عامة (١) .

٤ - تشير استطلاعات البنك الدولى والأوساط المالية الدولية إلى أن مديونية العالم الثالث سوف تصل إلى رقم الألفى مليار دولار قبل مرور ألفى عام على البشرية بعد الميلاد ؛ مما أدى إلى القول بأن ظاهرة مديونية العالم الثالث من أخطر ظواهر القرن العشرين(٢) .

٥ - ترتب على ارتفاع المديونية بشكلها غير العادى زيادة قيمة مدفوعات خدمة الدين كما سبق ؛ مما أدى إلى زيادة وتعميق التبعية الاقتصادية والسياسية ، كما زادت حالات التأخر والتخلف عن الدفع بسبب زيادة خدمة الديون عن قيمة القروض الجديدة ، الأمر الذى ينبئ عن عدم وجود حل لأزمة مديونية الدول النامية فى ظل النظام الدولى الحالى للمدفوعات (٣) .

المطلب الثانى

تطور حجم ديون الدول الأكثر مديونية

فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨

بعد أن عرضنا فى المطلب السابق لحجم ديون الدول النامية مجتمعة ، نعرض فى هذا المطلب لتطور مديونية غالبية الدول المثقلة بالديون فى الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٨ ، وذلك على النحو التالى : -

---

(١) - L'ONU , La Dette .. Crise pour le Développement , op . cit . , P . 24.
- Jean Marc Ferry , op . cit . , p . 219 .

(٢) - Bruno Bekolo - Ebe , Le Statut de l'Endettement Extérieur dans l'Économie sous - Développée , éd . , Présence Africaine , Paris 1985, P . 74 .

(٣) - Nicolas Bellas , Endettement International et Concertation des Créanciers , th . , Paris X , 1987 , pp . 436 et 440 .
- François Jean , La Dette .. Catastrophe ou Mutation , Paris , 1987 , pp . 113 et 114 .

أكثر الدول مديونية : الأرقام بالمليار دولار

م	الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١	البرازيل	٩٤ر٧	٩٧ر٦	١٠٤ر٦	١٠٧ر٩	١٢٠ر٢	١٢٣ر٥	١١٤ر٦
٢	المكسيك	٩٨ر٢	١٠٣ر٢	١٠٥ر٧	١٠٧ر٨	١١٠ر٢	١٢٠ر٧	١٠١ر٦
٣	الأرجنتين	٤٣ر٠١	٤٧ر٠٩	٤٧ر٣	٥٠ر٣	٥٥ر٢	٥٨ر٢	٥٨ر٩
٤	الهند	٢٥ر٧	٢٩ر٣	٣٢ر٦	٣٨ر٣	٤٣ر٤	٥٠ر٤	٥٧ر٥
٥	إندونيسيا	٢٧ر٨	٣٠ر٧	٣٢ر–	٣٧ر٣	٤٣ر٧	٥٣ر–	٥٢ر٦
٦	مصر	٢٦ر٩	٢٨ر٥	٣٠ر٩	٣٧ر١	٤٢ر٦	٤٦ر٠٩	٥٠ر–[1].
٧	الصين	٨ر٦	١٠ر٠٥	١٢ر٩	٢٠ر٥	٢٦ر٦	٣٧ر٤	٤٢ر–
٨	تركيا	١٨ر–	١٩ر٧	٢٢ر٢	٢٦ر٠٧	٣١ر٠٤	٢٨ر١	٣٩ر٦
٩	كوريا الجنوبية	٤٠ر١	٤٧ر٧	٤٩ر٦	٥٦ر٣	٥٦ر٤	٤٨ر٨	٣٧ر٢
١٠	إسرائيل	٢٦ر٦	٣٠ر٥	٣١ر–	٣٢ر٩	٣٣ر٨	٣٤ر٠٥	٣٥ر٦
١١	فنزويلا	٣٣ر٣	٣١ر٦	٣٠ر٠٢	٣٠ر٩	٢٩ر٥	٢٩ر–	٣٤ر٧
١٢	نيجيريا	١٤ر١	١٧ر–	١٥ر٨	١٨ر٧	٢٥ر٨	٣١ر٩	٣٠ر٧

---

(١) بلغت ديون مصر الخارجية خمسة وخمسين مليار دولار في منتصف عام ١٩٩٠ ، أي بما يعادل ألف دولار عن كل فرد أو ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثون جنيهـا مصريا . ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء سبعة مليارات دولار ديونا عسكرية ، كما قامت الدول العربية النفطية بإسقاط سبعة مليارات دولار بعد حرب الخليج الثانية . أي أنه تم شطب حوالي أربعة عشر مليار دولار من مديونية مصر الخارجية . كما وافقت الدول الصناعية على خطة تتضمن إسقاط نحو أحد عشر مليار دولار على ثلاث مراحل في إطار نادي باريس في مايو ١٩٩١ .

وبذلك ستصبح مديونية مصر الخارجية حوالي ثلاثين مليار دولار بعد تمام تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي .

تابع أكثر الدول مديونية : -

م	الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١٣	الفلبين	٢٥ر٥	٢٧ر١	٣٨ر٣	٢٨ر٦	٢٨ر٠٢	٣٠ر٣	٢٩ر٤
١٤	الجزائر	١٩ر٣	١٦ر٣	١٦ر١	٢٠ر١	٢٤ر٥	٢٦ر٧	٢٤ر٩
١٥	اليونان	١٨ر٠٧	١٩ر٩	٢٠ر٧	٢٥ر٥	٢٧ر٩	٣٢ر–	٢٣ر٥
١٦	تايوان	٩ر٧	١٠ر٨	٩ر٦	٩ر٠٢	١٢ر٦	١٩ر٨	٢٢ر٣
١٧	يوجسلافيا	١٧ر٧	٢١ر٨	٢١ر–	٢٠ر٨	٢٣ر٢	٢٣ر٨	٢١ر٩
١٨	ماليزيا	١٢ر٦	١٧ر٧	١٧ر٦	٢١ر–	٢٢ر٥	٢٣ر٢	٢٠ر٥
١٩	البرتغال	١٣ر٥	١٥ر٤	١٥ر٠٦	١٦ر٩	١٧ر٣	١٨ر٩	٢٠ر٢
٢٠	تايلاند	١٢ر٩	١٥ر٨	١٦ر٤	١٩ر٤	٢٠ر٦	٢٣ر٩	٢٠ر–
٢١	المغرب	١١ر٧	١٣ر١	١٣ر٥	١٦ر٤	١٩ر٣	٢٠ر٩	١٩ر٩
٢٢	شيلى	١٧ر٩	٢٠ر١	٢١ر٢	٢١ر–	٢٣ر٢	٢٢ر٧	١٩ر٦
٢٣	العراق	٢ر٥	٥ر٧	٧ر١	١٠ر٥	١٢ر٩	١٥ر٨	١٩ر٢
٢٤	بيرو	١٢ر٨	١٥ر٠٢	١٥ر٤	١٦ر٧	١٨ر١	٢٠ر٢	١٨ر٦
٢٥	باكستان	١٠ر٣	١٠ر٨	١١ر٥	١٣ر٦	١٦ر٢	١٨ر٠٢	١٧ر–
٢٦	كولومبيا	١٠ر٧	١١ر٧	١١ر٧	١٢ر٧	١٤ر٧	١٦ر١	١٧ر–
٢٧	كوت ديفوار	٦ر٦	٨ر٠٥	٨ر٣	١٠ر٢	١١ر٢	١٤ر١	١٤ر٢
٢٨	كوبا	٥ر٩	٦ر٧	٦ر–	٧ر٠٥	٩ر٤	١٠ر٧	١٢ر٣
٢٩	السودان	٦ر٦	٧ر٢	٧ر٩	٨ر٥	٩ر٠٣	١٠ر٥	١١ر٩
٣٠	اكوادور	٧ر٢	٧ر٧	٧ر٥	٨ر٢	٩ر٢	١٠ر٠٨	١٠ر٩
٣١	بنجلاديش	–ر٥	٥ر٦	٥ر٩	٦ر٩	٨ر–	١٠ر٠٥	١٠ر٢

تابع أكثر الدول مديونية : -

م	الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
٣٢	ڤيتنام	٣ر٦	٤ر٨	٤ر٩	٤ر٥	٧ر٨	١٠ر-	١٠ر١
٣٣	زائير	٤ر٨	٥ر٦	٥ر١	٦ر-	٧ر١	٨ر٤	٨ر٥
٣٤	هونج كونج	٥ر٦	٦ر٥	٦ر٩	٧ر٣	٨ر٢	٨ر٤	٨ر٥
٣٥	نيكاراجوا	٣ر٢	٣ر٨	٤ر٥	٥ر١	٦ر-	٦ر٦	٨ر-
٣٦	منغوليا	٢ر٥	٣ر٢	٣ر٤	٤ر٤	٥ر٥	٦ر٥	٧ر-
٣٧	تونس	٤ر٨	٥ر-	٥ر-	٥ر٩	٦ر٨	٧ر٩	٦ر٨
٣٨	زامبيا	٣ر٦	٤ر٢	٤ر-	٤ر٦	٥ر٣	٦ر٢	٦ر٥
٣٩	كينيا	٣ر٣	٣ر٨	٣ر٨	٤ر٤	٥ر٣	٦ر٢	٥ر٩
٤٠	بنما	٥ر٢	٤ر٤	٤ر٨	٥ر٠٨	٥ر٨	٦ر٧	٥ر٦
٤١	الأردن	٣ر٤	٣ر٨	٤ر٠٥	٤ر٦	٥ر٢	٦ر٣	٥ر٥
٤٢	برمانيا	٢ر٦	٢ر٩	٢ر٩	٣ر٧	٤ر٨	٦ر-	٥ر٥
٤٣	بوليڤيا	٣ر٦	٤ر٥	٤ر٤	٥ر٢	٥ر٦	٦ر-	٥ر٥
٤٤	سنغافورة	٣ر٤	٣ر٦	٤ر-	٤ر١	٤ر٤	٥ر١	٥ر٣
٤٥	سيري لانكا	٣ر٢	٣ر٥	٢ر٠٣	٣ر٩	٤ر٦	٥ر١	٥ر٢
٤٦	سوريا	٣ر٢	٣ر٠٨	٣ر٢	٣ر٨	٤ر٣	٤ر٧	٤ر٩
٤٧	الكونغو	٢ر-	٢ر-	٢ر٠٧	٢ر٩	٣ر٩	٤ر٨	٤ر٨
٤٨	إيران	٨ر٥	٧ر-	٤ر٦	٥ر-	٤ر٢	٤ر٧	٤ر٧
٤٩	تنزانيا	٢ر٨	٣ر٢	٣ر٢	٣ر٦	٤ر٣	٥ر-	٤ر٧
٥٠	كوستاريكا	٣ر١	٤ر٣	٤ر٠٤	٤ر٤	٤ر٧	٤ر٧	٤ر٥

تابع أكثر الدول مديونية [1] .

م	الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
٥١	أوروجواى	٨ر٢	٢ر٣	٢ر٣	-ر٤	٠٥ر٤	٢ر٤	٨ر٣
٥٢	السنغال	٩ر١	٢ر٢	١ر٢	٦ر٢	٢ر٣	٤ر٤	٦ر٣
٥٣	اليمن	٦ر٢	٠٦ر٣	٣ر٣	٨ر٣	١ر٤	٤ر٤	٩ر٢
٥٤	زيمبابوى	٨ر١	٣ر٢	٠٦ر٢	٢ر٢	٥ر٢	٧ر٢	٧ر٢
٥٥	الصومال	٢ر١	٥ر١	٦ر١	٨ر١	٩ر١	٢ر٢	-ر٢

(١) المصدر :

OCDE , Financement et Dette Extérieure des PVD , Juillet 1987 , p . 83 .

- البنك الدولى ، جداول الدين العالمى ، ١٩٨٨ / ١٩٨٩

- Financement et Dette Extérieure des PVD , OCDE , Étude 1988 , Paris 1989 , pp : 85 etc

- Financement et Dette Extérieure des PVD , OCDE , Étude 1989 , paris 1990 , pp . 82 : 215 .

- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، التقرير الثالث عشر ، ١٩٩١ ، ٢٥٠ و ٢٥١ .

المبحث الثانى

تقييم الديون

Évaluation des Dettes

لا يكفى مجرد ذكر أرقام الدين الخارجى للتعرف على مدى ضخامة أو صغر حجمه بالنسبة لاقتصاد دولة معينة أو مجموعة من الدول ، بل يلزم التعرف على المكانة التى يحتلها هذا الدين بالنسبة إلى الظواهر الاقتصادية الأخرى ، مثل الناتج القومى وخدمة الديون وجملة الصادرات ....إلخ .

وحتى نستطيع الإلمام بهذه المكانة ؛ فسوف نعرض لتقييم الديون من خلال مطلبين : نخصص الأول للمعايير التى قيل بها من أجل قياس عبء الديون ، بينما نخصص الثانى للتعرف على القيمة الحقيقية للديون .

المطلب الأول

معايير قياس عبء الدين

أدى الاهتمام بظاهرة الديون الخارجية للدول النامية ، بسبب زيادة حجمها ، إلى اهتداء المعنيين بها إلى العديد من المعايير التى تساعد على فهم خطورتها، ومن هذه المعايير ما يلى : -

١ - **نسبة خدمة الديون إلى القروض المعقودة** : أى النسبة بين المبالغ التى تخصص للوفاء بأعباء الديون الخارجية ، شاملة الفوائد والأقساط ، فى دولة معينة فى فترة زمنية عادة ما تقدر بسنة ، وبين القروض التى تحصل عليها هذه الدولة فى نفس الفترة .

وفائدة هذا المعيار تكمن فى التعرف على حقيقة النقل الفعلى للموارد المالية وهل هو إيجابى أم سلبى ؟ . وقد ذكر التقرير السنوى للبنك الدولى عام ١٩٨٤ : أن الدول المدينة قامت بسداد مبلغ اثنين وتسعين مليار دولار خدمة لديونها عن عام ١٩٨٤ ، فى حين أنها حصلت على قروض جديدة عن نفس المدة قيمتها خمسة وثمانون مليارات دولار (١) ، مما يعنى أن الدول المدينة دفعت أكثر مما حصلت عليه من قروض جديدة بسبعة مليارات دولار ، كما دفعت الدول غير البترولية تسعمائة مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى صندوق النقد الدولى زيادة عن قروضها من نفس الصندوق عن نفس المدة ، كما دفعت البرازيل ، وهى أكبر دولة مدينة ، تسعة وستين مليار دولار خدمة لديونها عن الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥ (٢) .

ولذلك فقد زادت أعباء خدمة الديون فى الدول النامية زيادة ملحوظة ، حيث ارتفعت من ٩٨٫٦٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١١٢٫٢١٧ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، ثم إلى ١٢٤٫٨٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ ؛ الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت الدول المدينة مصدرة لرأس المال .

ففى عام ١٩٨٤ وصل صافى التمويل من المدينين إلى الدائنين سبعة مليارات دولار ، كما رأينا ، ثم ارتفع إلى ٢٢٫٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، ثم إلى ٣٨٫١ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ (٣) .

٢ - **معدل الشكل الزمنى للديون** : وهو تطور نسبة خدمة الديون إلى الديون نفسها ، أى قيمة خدمة الديون فى فترة زمنية معينة ، خمس أو عشر سنوات ، منسوبة إلى إجمالى هذه الديون فى نفس الفترة ، ويساعد هذا المعيار فى التعرف على تطور خدمة الديون الخارجية ، ومدى سير عملية الاقتراض فى الاتجاه الصحيح من عدمه .

---

(١) Nicolas Bellas , op . cit . , p 109

- التقرير السنوى للبنك الدولى ، ١٩٨٤ ، ص ٢١٣

(٢) Susan George , op . cit . , p . 74

(٣) Susan George , op . cit . , p . 84

- نسرين سامح مرعى ، الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث ، السياسة الدولية ، عدد ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩

٣ - **نسبة الديون إلى الناتج القومى الإجمالى** : أى النسبة بين قيمة الديون لدولة معينة فى فترة زمنية هى العام ، وبين الناتج القومى الإجمالى لهذه الدولة فى نفس العام . ويكشف هذا المعيار عن مدى طاقة الاقتصاد الوطنى على تحمل الديون ؛ ولذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يؤدى إلى صعوبة تحمل المديونية . ولقد ارتفعت نسبة خدمة الدين الخارجى لأفريقيا إلى الناتج القومى الإجمالى من ٦٠ ٪ عام ١٩٦٢ إلى ١٠٢ ٪ عام ١٩٨٧ (١) .

هذا ويوضح الجدول التالى أكثر الدول ارتفاعا فى تحقيق هذه النسبة فى عام ١٩٨٥(٢) :

أعلى نسبة للديون إلى الدخل القومى عام ١٩٨٥ .

م	الدولة	نسبة الديون إلى الدخل القومى	م	الدولة	نسبة الديون إلى الدخل القومى
١	موريتانيا	٢٣٠ر- ٪	٨	مالاديف	١٦٣ر٨ ٪
٢	غينيا	٢٢٣ر٦ ٪	٩	جمبيا	١٥٥ر٨ ٪
٣	جاميكا	٢١٨ر٨ ٪	١٠	بوليفيا	١٥٢ر- ٪
٤	ساوتومى	٢١٦ر٦ ٪	١١	إسرائيل	١٥٠ر- ٪
٥	زامبيا	٢١١ر٣ ٪	١٢	الكونغو	١٤٣ر٩ ٪
٦	نيكاراجوا	١٩٧ر٦ ٪	١٣	شيلى	١٤٢ر٢ ٪
٧	غينيا بيساو	١٩٠ر٢ ٪	١٤	مصر	١٤٠ ٪

(١) عبد الفتاح الجبالى ، المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية ، السياسة الدولية ، عدد ٩٨ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١١١

(٢) البنك الدولى ، جداول الدين العالمى ، فبراير ١٩٨٧ ، ص ٩٥ . وقد كانت نسبة ديون الدول النامية إلى الناتج القومى الإجمالى فى المدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ كما يلى :
٣٣ ٪ عام ١٩٨٠ ، ٣٩ ٪ عام ١٩٨١ ، ٤٢ ٪ عام ١٩٨٢ ، ٤٥ ٪ عام ١٩٨٣ ، ٥٠ ٪ عام ١٩٨٤ ، ٥٢٪ عام ١٩٨٥ ، ٥٣ر٨ ٪ عام ١٩٨٦ ، ٥٣ ٪ عام ١٩٨٧ .
- NU , Étude sur l'Économie Mondiale , 1988 , p . 114

٤ - **متوسط نصيب الفرد من الديون** : يعتبر نصيب الفرد من إجمالى الديون المستحقة على الدولة التى ينتمى إليها من المؤشرات التى تستخدم لقياس العبء الناتج عن هذه الديون والذى يتحمله كل فرد فى الدولة .

ولقد وصل متوسط نصيب الفرد من الديون فى الدول النامية عام ١٩٩٠ حوالى سبعمائة وخمسين دولارا ، وفى بعض الدول كان أكثر من ذلك بكثير ، حيث وصل إلى ألف وستمائة دولار فى شيلى ، وألف وخمسمائة دولار فى المكسيك ، وألف ومائتين دولار فى البرازيل ، وألف دولار فى مصر .

وتتضح أهمية هذا المعيار بصورة أكثر عند مقارنة نصيب الفرد من الديون بنصيبه من الدخل القومى الإجمالى . ففى بعض الدول الأشد فقرا زاد متوسط نصيب الفرد فيها من الدين على نصيبه فيها من الدخل القومى ، وفى بعضها الآخر شكل الأول أضعافا مضاعفة للثانى [(١)] .

ويوضح الجدول التالى أعلى نصيب للفرد من الديون داخل الدولة المدينة عام ١٩٨٥[(٢)].

---

(١) تشير إحصائيات البنك الدولى إلى أن متوسط الدين الفردى وصل ألف وستة وثلاثين دولارا فى موريتانيا، بينما لم يزد متوسط الدخل الفردى فيها عن أربعمائة وعشرين دولارا عام ١٩٨٦ ، كما وصل الأول فى زامبيا إلى سبعمائة وثمانية وستين دولارا بينما لم يزد الثانى عن ثلاثمائة دولار عام ١٩٨٦ أيضا . هذا ويشترك أكثر من نصف عدد الدول الأشد فقرا فى زيادة نصيب الفرد من الدين الخارجى عن مثيله من الدخل القومى .
أنظر فى ذلك : رضا هلال ، حول أزمة ديون الدول الموجعة ، السياسة الدولية ، عدد ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٤٠ .

(٢) Source : OCDE et BM , 1986 , chiffres fin 1985

نصيب الفرد من الديون

م	الدولة	نصيب الفرد من الديون فيها	م	الدولة	نصيب الفرد من الديون فيها
١	إسرائيل	٦٤٥٢ دولار	٨	الأرجنتين	١٥٨٨ دولار
٢	بنما	٢٢٤٣ دولار	٩	جامیکا	١٥٠٦ دولار
٣	اليونان	٢١٢١ دولار	١٠	سنغافورة	١٤٦٢ دولار
٤	البرتغال	٢١١٧ دولار	١١	كوستاريكا	١٤١٩ دولار
٥	زائير	٢٠٥٢ دولار	١٢	المكسيك	١٤١٩ دولار
٦	شيلى	١٨١٣ دولار	١٣	نيكاراجوا	١٣٦٨ دولار
٧	فنزويلا	١٧٠٨ دولار	١٤	مصر	١٢٠٠ دولار

٥ - **نسبة خدمة الديون إلى عائد الصادرات** : أى النسبة بين المبالغ المخصصة لخدمة الدين (الأصل + الفوائد) فى دولة معينة فى فترة العام ، وبين عائد الصادرات (أى الفرق بين الصادرات والواردات) الذى تحققه هذه الدولة فى نفس العام .

ويتميز هذا المعيار فى أنه يساعد فى التعرف على مدى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية ؛ نظرا لأن بند عائد الصادرات يعتبر من البنود الأساسية التى تعتمد عليها الدول فى الوفاء بالتزاماتها المالية . ولذلك يعد هذا المعيار من أكثر المعايير قبولا لدى الشراح، بل ويعتمد عليه البنك الدولى نفسه .

وحتى تكون ديون دولة معينة " ديونا معقولة " يلزم ألا تزيد نسبتها إلى صادرات هذه الدولة عن الحد المعقول ، ويرى البعض أن الحد المعقول لهذه النسبة يلزم ألا يزيد على ٢٠ ٪ ، بمعنى ألا تزيد خدمة الديون عن ٢٠ ٪ من عائد الصادرات .

فإذا كانت كذلك أو أقل كان مستوى المديونية معقولا هو الآخر ، أما إذا تعدت ذلك فتشكل المديونية خطورة على الاقتصاد الوطنى لهذه الدولة [(١)] . وبشكل عام إذا كانت هذه

(١) د . أمينة عز الدين عبدالله ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، المرجع السابق ص ٦٠ ، ٦١

- El Abed Salaheddine , La Logique de l'Endettement Extérieure des PVD , th . , Paris II , 1981 , p . 447

النسبة ثابتة أو تتناقص سنة بعد أخرى فهذا مؤشر طيب ، أما إذا كانت تسير نحو الارتفاع سنة بعد أخرى ، فهذا دليل على اتجاه الاقتصاد نحو المشاكل والخطورة .

ويوضح الجدول التالى نسبة خدمة الديون إلى عائد الصادرات فى بعض الدول النامية عام ١٩٨٥ (١) .

م	الدولة	نسبة خدمة الديون إلى عائد الصادرات	م	الدولة	نسبة خدمة الديون إلى عائد الصادرات
١	اليمن الجنوبية	٤٧ر٩ ٪	٨	أورجواى	٢٩ر٨ ٪
٢	بوليفيا	٣٧ر٨ ٪	٩	باكستان	٢٧ر١ ٪
٣	برمانيا	٣٧ر٤ ٪	١٠	اليمن الشمالية	٢٦ر٩ ٪
٤	البرتغال	٣٦ر٨ ٪	١١	كوستاريكا	٢٦ر٧ ٪
٥	المكسيك	٣٤ر٩ ٪	١٢	شيلى	٢٦ر٢ ٪
٦	الجزائر	٣٣ر٦ ٪	١٣	الأرجنتين	٢٥ر٩ ٪
٧	اكوادور	٣٣ر٤ ٪	١٤	مصر	٢٤ر٥ ٪

ولقد بلغت نسبة خدمة الديون فى الدول الأفريقية إلى عائد الصادرات عام ١٩٨٥ مستويات مرتفعة على النحو التالى (٢) : -

السودان	٢٤٠ ٪
زامبيا	١٠٠ ٪
مدغشقر	٨٧ ٪

(١) Centre de Recherche et d'Information pour le Développement (CRID) la Dette et la Vie , Génève , 1988 , pp . 9 : 11 ,

(٢) المصدر : منظمة الوحدة الأفريقية ، اجتماع خبراء المالية الحكوميين فى أديس أبابا فى ٢٠ و ٢١ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ١٥

چيبوتى	٥٦ ٪
توجو	٥٤ ٪
مالاوى	٥٠ ٪
أوغندا	٥٠ ٪
غانا	٥٠ ٪
الجزائر	٤٥ ٪
السنغال	٣٢ ٪
مصر	٣١ ٪
زائير	٢٩ ٪
إثيوبيا	٢٩ ٪
كينيا	٢٩ ٪
زيمبابوى	٢٩ ٪
تونس	٢٧ ٪
بوروندى	٢٠ ٪
موريتانيا	٢٠ ٪
النيجر	٢٠ ٪
تشاد	١٨ ٪
ليبريا	١٧ ٪
وسط أفريقيا	١٦ ٪
رواندا	٧ ٪
بوتسوانا	٤ ٪

هذه هى المعايير التى قيل بها لقياس الدين والعبء الناتج عنه ، وننتقل الآن للتعرف على القيمة الحقيقية للديون .

المطلب الثانى

القيمة الفعلية للديون

عرضنا فيما سبق لمقدار ديون الدول النامية وتطورها ، مجتمعة ومنفردة ، والقيمة التى تكلمنا عنها هى القيمة التعاقدية للدين وفقا لتيار المدفوعات المحدد فى العقود والإتفاقيات بين الدائنين والمدينين على أساس افتراض أن هذه المدفوعات ستتم بالتأكيد ، وهذه القيمة هى التى يعبر عنها بالقيمة التعاقدية للديون .

وإذا كان هذا التقدير يقوم على أساس فرض معين هو السداد ، فهل يوجد تقدير مغاير إذا لم يتحقق هذا الفرض ؟ إذ غالبا مالا يتحقق .

أدى لجوء الكثير من الدول إلى إعلان عدم القدرة على الوفاء بخدمة ديونها إلى ظهور وسائل جديدة لعلاج الأزمات الناشئة عن هذه المديونية ، كما سنرى فى الباب الثالث من هذا البحث ، ومن هذه الوسائل كان نظام استبدال الدين أو إعادة شرائه بخصم نسبة معينة من قيمته التعاقدية تتراوح بين ١٠ ٪ و ٥٠ ٪ ، وذلك وفقا لوضع الاقتصاد المعنى وظروف كل حالة على حدة .

ونظرا لانتشار هذه الظاهرة فقد ظهر ما يسمى " بالسوق الثانوية للديون " ، وهى سوق تباع فيها الديون وتشترى بين أطراف مغايرة لأطرافها الأصليين وبأسعار تقل كثيرا عن قيمتها التعاقدية ، وتسمى هذه الأسعار " بالقيمة السوقية أو القيمة الفعلية " للديون ، وذلك بالمقابلة مع قيمتها الرسمية المتفق عليها فى عقود القروض ؛ وعلى ذلك يمكن القول أن التقييم السوقى لعقد قرض معين ، هو القيمة الفعلية الحالية لتوقع السوق عن تيار المدفوعات الذى سيتم فعلا [(١)] .

ويوجد العديد من العوامل التى تتدخل فى تحديد القيمة الفعلية للديون إيجابا أو سلبا ، ومن هذه العوامل ما يلى : -

---

(١) مارك ج وآخر ، قضايا قياس الدين الخارجى ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٦

١ - أحوال الاقتصاد الكلى : أى الاقتصاد الكلى للدولة المعنية ، من حيث درجة نموه ، وارتفاع مستوى الديون ، ومدى الجدارة الائتمانية التى يتمتع بها .

٢ - التدابير التى يتخذها المدين : أى السياسات الاقتصادية التى ينوى المدين تطبيقها ، ومدى النجاح الذى يترتب عليها إذا تم تطبيقها فعلا ، وموقف الدولة المدينة فى الاقتصاد العالمى .

٣ - التدابير التى يتخذها الدائنون : أى جملة السياسات الاقتصادية المتبعة من جانب الدائنين ، ومنها تحمل جزء من المديونية ، وفتح الأسواق العالمية أمام اقتصاد المدين ، وموقف الدول الدائنة فى الاقتصاد الكلى .

٤ - التدابير التى تتخذها المؤسسات الدولية : أى جملة السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ، ومدى التسهيلات التى تقدمها هذه المؤسسات للمدين [١] .

هذا ويمثل الفارق بين القيمة الفعلية للديون والقيمة التعاقدية لها خسارة يتحملها الدائن، وتسلك البنوك الدائنة عادة أحد أربعة سبل فى مواجهة هذا الموقف : سياسة لننتظر ونرى ، سياسة مشاطرة الدائنين للخسارة المتوقعة ، سياسة تقاسم الخسائر مع تخفيف الدين، سياسة التخلى الجزئى بالإرادة المنفردة [٢] . وتدور هذه الوسائل كلها حول مفهوم واضح ومحدد هو التنازل عن الديون أو عن أجزاء منها .

ولذلك يجب عند القيام بوضع تقييم معين لمقدار الديون الخارجية للدول النامية الأخذ فى الاعتبار تعرض هذه الديون لاحتمالات عدم السداد ، ومن ثم قبول فكرة الديون المشكوك فى تحصيلها أو الديون المعدومة Créance Irrécouvrable ، حيث أن هذه المديونية وصلت إلى المستوى الذى أصبحت فيه نسبة كبيرة منها ديونا معدومة أو مشكوكا فى تحصيلها أو غير قابلة للسداد ، كما سنرى فى الباب الرابع من هذا البحث ؛ الأمر الذى يؤدى إلى القول بأن

---

(١) مارك ستون وآخر ، السوق الثانوية لقروض البلدان النامية ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٢٣ و ٢٤

(٢) تقييم السوق للدين الخارجى ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ص ٧ و ٨

القيمة الفعلية للديون تقل كثيرا عن قيمتها الرسمية [١] .

ولقد أعدت الأمم المتحدة قائمة تشمل تقييما لمديونية بعض الدول المدينة وفقا للأسواق الدولية فى بداية عام ٨٩ ، وكانت نسبة الخصم كما يلى [٢] : -

١ - أوروجواى	٦٠ ٪	من القيمة الرسمية
٢ - شيلى	٦٠ ٪	" " "
٣ - كولومبيا	٥٦ ٪	" " "
٤ - المغرب	٤٧ ٪	" " "
٥ - الفلبين	٤٦ ٪	" " "
٦ - يوجوسلافيا	٤٤ ٪	" " "
٧ - جاميكا	٤٠ ٪	" " "
٨ - المكسيك	٣٨ ٪	" " "
٩ - فنزويلا	٣٧ ٪	" " "
١٠ - البرازيل	٣٤ ٪	" " "
١١ - الأرجنتين	٢٠ ٪	" " "
١٢ - كوت ديفوار	١٩ ٪	" " "
١٣ - نيجيريا	١٩ ٪	" " "
١٤ - اكوادور	١٣ ٪	" " "
١٥ - كوستاريكا	١٣ ٪	" " "
١٦ - بوليفيا	١٠ ٪	" " "
١٧ - بيرو	٥ ٪	" " "

والجدير بالذكر أن المسئولين فى الدول والمؤسسات الدائنة قد أصبحوا أكثر اقتناعا بالواقع الفعلى من ذى قبل ، وما حالات إسقاط الديون المكسيكية والبولندية والمصرية فى يوليو ١٩٨٩ ، وفبراير ١٩٩١ ، ومايو ١٩٩١ على التوالى ، إلا خير دليل على ذلك .

---

(١) E.R.Braundi , les Nouveaux Instruments des Gestion de la Dette,E . H. , no . 306 , 1989 , p . 20.

(٢) دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن أزمة الديون ، ١٩٨٩ ، ص ٣

المبحث الثالث

وصف لبعض الدول المدينة

بلغ عدد الدول ذات الدخل المنخفض والتى أطلق عليها " دول العالم الرابع " اثنتين وأربعين دولة من بينها أربع وعشرين دولة أفريقية ، أى أن نصف الدول الأفريقية تقريبا مدرجة فى هذه القائمة .

ويوجد قبول عام لدى المهتمين بمشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، فى الدول المتقدمة وغير المتقدمة على السواء ، مفاده أن مشكلة ديون القارة السوداء لها طابعها المميز والخاص بها من حيث الظروف الاقتصادية السيئة وحالة التخلف والتأخر التى تئن منها شعوب القارة [١] .

وقد كانت الديون الأفريقية عام ١٩٧٥ ثلاثة وأربعين مليار دولار ، ثم ارتفعت إلى مائة وثمانية وعشرين مليار دولار عام ١٩٨٢ ، أى بما يعادل ٤٠ ٪ من الدخل القومى الإجمالى للقارة ، ثم إلى مائة وتسعة وستين مليار دولار عام ١٩٨٥ ، أى بما يعادل ٥٠ ٪ من إجمالى الدخل القومى .

وسوف نعرض لثلاثة نماذج مختارة ، باعتبارها تمثل مناطق العالم المختلفة على النحو التالى : -

حالة زامبيا : -

زامبيا دولة أفريقية حبيسة ، يقدر عدد سكانها بحوالى سبعة ملايين نسمة عام ١٩٨٧ ، وقد نالت استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦٤ .

ولقد أخذ الدين الخارجى لزامبيا يتراكم بسرعة كبيرة منذ منتصف السبعينات ، حيث انتقل من مليار وثلاثمائة مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى مليارين ومائتى مليون دولار عام ١٩٨٠ ،

---

(١) سامح محمود أبو العينين ، أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ، السياسة الدولية ، عدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٧٧

ثم إلى ستة مليارات وخمسمائة مليون دولار عام ١٩٨٨ .

ومع تزايد الحجم المطلق للدين ، زادت أيضا نسبته إلى الناتج المحلى من ٧٠ ٪ عام ١٩٧٥ ، إلى ٤١٠ ٪ عام ١٩٨٦ ، ثم انخفضت إلى ٣٧١ ٪ عام ١٩٨٧ .

أما نسبة الدين إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات فقد زادت هى الأخرى من ١٥٠ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٦٤ ٪ عام ١٩٨٦ ، وإلى ٧٢٠ ٪ عام ١٩٨٧ . وهذه النسب تضع زامبيا ضمن مجموعة الدول المثقلة بالديون ، ليس على المستوى الأفريقى فحسب ، بل على المستوى الدولى (١) .

ومع التزايد السريع للديون الخارجية وتراكم المتأخرات تكررت مطالبة زامبيا للدائنين بالتخفيف من عبء الديون ، وكانت الاستجابة فى صورة اتفاقات إعادة الجدولة التى تعددت خلال الثمانينات كما يلى : -

- الاتفاق مع نادى باريس فى منتصف عام ١٩٨٣
- " " " " " يوليو ١٩٨٤
- " " " لندن " أكتوبر ١٩٨٤
- " " " " // ١٩٨٥
- " " " باريس مارس ١٩٨٦

ورغم تعدد هذه الاتفاقات والتى شملت بعضا من التيسير على زامبيا ، إلا أنها لم تستطع مواصلة السداد ، وعادت المتأخرات تتراكم مما حدا بصندوق النقد الدولى إلى إعلان زامبيا كدولة غير مؤهلة لاستخدام موارده فى سبتمبر عام ١٩٨٧ .

---

(١) د . عراقى عبد العزيز الشربينى ، مشكلة المديونية الخارجية فى زامبيا ، ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٥ - ٧ مايو ١٩٩٠ ، ص ٣

حالة الفلبين :

والوضع لم يكن أحسن حالا فى بعض دول آسيا عنه فى أفريقيا ، فقد كانت التركة التى خلفها " نظام ماركوس " فى الفلبين ممثلة فى ديون خارجية تزيد على ثمانية وعشرين مليار دولار ، وقد عاهدت القيادة الجديدة نفسها على ألا تحمل الفقراء عبء ديون سوف يزداد حجمها يوما بعد يوم ، لكن كيف يمكن ، مع ذلك ، ألا تمتثل الفلبين لأوامر صندوق النقد الدولى والبنك الآسيوى للتنمية والبنوك الدائنة ؟ .

لقد زار أحد رجال البنوك الأمريكية العاصمة الفلبينية " مانيلا " فى نهاية يناير ١٩٨٩ وقال بعد زيارته إن فرصة الفلبين فى الحصول على أموال جديدة من المؤسسات المالية الخاصة مرهونة بتطبيقها للقواعد الصارمة التى يفرضها صندوق النقد الدولى . ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة أجراها المركز الوطنى للتنمية فى الفلبين أن ثمانية وثمانين مليون فلبينى ، بما يعادل ٦٧ ٪ من السكان ، يعاونون من سوء التغذية أو من عدم كفايتها (١) .

حالة بوليفيا :

وفى قارة أمريكا اللاتينية ، فسوف نرى أن دول هذه القارة وعلى رأسها المكسيك قد لعبت دورا ملحوظا فى تحريك مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ونقلها إلى المستوى الدولى ؛ ويرجع ذلك إلى أن هذه القارة تضم أكبر الدول النامية مديونية فى العالم وهي البرازيل ، والمكسيك ، والأرجنتين . كما توجد كذلك بعض الأمثلة التى تزداد سوءا يوما بعد الآخر ، ومنها دولة بوليفيا .

فقد بلغت ديون هذه الدولة أكثر من خمسة مليارات دولار عام ١٩٨٨ ، لعدد سكان يبلغ ستة ملايين شخص . ومعدل دخل قومي من أقل المعدلات فى القارة ، ونسبة فقر ووفيات

---

(١) جاك ديكورنوا Jacque Decornoy ، الفقراء وصندوق النقد الدولى ومدخنوا السيجار ، لوموند ديبلوماتيك ، الطبعة العربية ، مارس وأبريل ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

مرتفعة جدا حيث يموت ٤٠ ٪ من أطفال الريف قبل بلوغ العام الخامس ولا يعرف نصف سكانه القراءة والكتابة(١) .

ويقول النائب البرازيلى Louis Silva فى وصفه لمديونية أمريكا اللاتينية " إن الحرب العالمية الثالثة قد بدأت بالفعل ، حربا هادئة لكنها مؤكدة ، تدور على أرض البرازيل وكل دول أمريكا اللاتينية بل وكل دول العالم الثالث ، وبدلا من العسكر والجنود ، هؤلاء هم الأطفال الذين يموتون ، وبدلا من ملايين الجرحي يوجد الملايين في حالة بطالة ، وبدلا من هدم الكباري وتخريبها نشاهد غلق المصانع والمدارس بل والمستشفيات " ويضيف النائب البرازيلي : " هذه حرب معلنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد قارة أمريكا اللاتينية والعالم الثالث ، إنها حرب حول الديون الخارجية مع سلاح أساسى هو الفائدة ، إنه سلاح ذو فاعلية فى الموت أكبر من القنبلة الذرية "(٢) .

وإذا كان النائب البرازيلى يتهم الولايات المتحدة الأمريكية بسبب موقفها من ديون العالم الثالث ، فهل لنا أن نتعرف على ديون هذه الولايات المتحدة ؟ .

---

(١) تقول أم من بوليفيا : " نظرا لأن كل شئ أصبح غاليا فلم يعد يتناول أبنائى إفطار الصباح ، ويأكلون قليلا من الأرز فى الغذاء ، ولم أعد أشتر السكر لارتفاع أسعاره " .
ثم تستطرد الأم قائلة : " أفكر فى بعض الأحيان فى إعطاء أبنائى إلى أحد ولكن ما يمنعنى هو موقفى أمام والدى " .
Voir : Susan George, OP. cit., P. 221 .

(٢) Susan George, OP. cit., P. 349 .

المبحث الرابع

ديون الولايات المتحدة الأمريكية

يلجأ بعض الحكام والمسئولين فى الدول النامية المدينة إلى طمأنة شعوبهم عن طريق القول بأن مشكلة الديون الخارجية لاتنفرد بها دولهم فحسب ، بل تعانى منها الدول المتقدمة أيضا . ويستدلون على ذلك ببعض الأمثلة كأمريكا واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وإستراليا وكندا وألمانيا ؛ ولذلك يقولون بأن المديونية الخارجية ظاهرة عالمية لاتقتصر علي دولهم فحسب ، بل تشمل دول العالم أجمع (١).

من ناحية أخرى فقد أدى تضاعف مديونية الدول النامية ، على النحو السابق بيانه ، إلى اهتمام واسع بها والانشغال عن قضية مديونية أخرى لاتقل أهمية عن مديونية الدول النامية ، ألا وهى قضية مديونية الولايات المتحدة الأمريكية .

من أجل ذلك كان لزاما علينا إلقاء الضوء على إحدى هذه المديونيات ، ولقد وقع الاختيار على الديون الأمريكية باعتبارها الأكبر حجما من ناحية ، والأكثر تأثيرافى ديون العالم الثالث من ناحية أخرى .

والعرض لمديونية الولايات المتحدة لايكون بنفس أسلوب العرض لمديونية عالمنا الثالث ، حيث أن الأولى لاتهمنا بذاتها ولكن فقط بقدر ماتؤثر فى الثانية .

فى هذا الإطار سوف نعرض لديون الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطورها وبيان حجمها وطبيعتها وأوجه الخلاف بينها وبين ديون الدول النامية فى المطالب التالية : -

---

(١) La Dette Publique Américaine , P.E, no 1896 , 31 Octobre 1984,p.,12

د . حمدى عبد العظيم ، مديونية الشمال ومديونية الجنوب ، المرجع السابق ،ص ١٣١.

المطلب الأول

تطور الديون الأمريكية

ظل الوضع المالى الخارجى للولايات المتحدة مدينا حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، حيث كان الاقتصاد الأمريكى مدينا بمبلغ ألفين وخمسمائة مليون دولار عام ١٩١٤ . ثم بدأ تحول الولايات المتحدة إلى دائن بين الحربين ، خاصة بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٣١ ، واستمرت هذه الدولة فى الوضع الدائن لمدة تقرب من سبعين عاما ، بل كانت تعتبر الدائن الأول بين الدول .

وفى منتصف الثمانينات عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الوضع المدين ، حيث تشير التقديرات إلى أنه مع حلول عام ١٩٨٥ كانت قيمة ممتلكات واستثمارات الأجانب داخل الاقتصاد الأمريكى تفوق قيمة ممتلكات واستثمارات الأمريكيين فى الخارج (١) ؛ وعلى ذلك فإن الاقتصاد .الأمريكى كان اقتصادا مدينا حتى عام ١٩١٤ ، ثم تحول إلى اقتصاد دائن حتى عام ١٩٨٥ ، ثم عاد مرة أخرى إلى الوضع المدين منذ عام ١٩٨٥ حتى الآن . بل إن الديون الأمريكية قد وصلت هى الأخرى إلى أرقام فلكية ، وبذلك تتحول أكبر دولة دائنة إلى أكبر دولة مدينة في العالم ، مع ملاحظة أن المديونية الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى كانت مقومة بالجنية الإسترلينى فى حين أنها الآن مقومة بالعملة الوطنية وهي الدولار الأمريكى (٢) .

---

(١) د . رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧

- Kamran Behnia , l'Endettement des États - unis , Économie Appliquée , Tome XLI , no.4, 1988, p.913 .

(٢) Kamran Behnia , op. cit., p. 916 .

المطلب الثانى
حجم الديون الأمريكية

فى صدد البحث عن حجم الديون الأمريكية نجد الكثير من الأرقام والبيانات التى تختلف عن بعضها ، ومرجع ذلك منهج وأسلوب العمل الذى يعتمد عليه كل ناشر . ونظرا لكثرة البيانات والتصريحات فإننا سنعتمد أساسا علي البيانات والأرقام التى تنشرها الأمم المتحدة.

ومن حيث المفاهيم فإن ديون الولايات المتحدة أو ماتسميه وزارة التجارة الأمريكية "المركز التجارى الدولى السلبى" يمثل الفارق بين قيمة الأصول التى يملكها الأمريكيون فيما وراء البحار ، وبين الأصول الأمريكية المملوكة للأجانب . وتتألف هذه الأصول من ودائع البنوك وحيازة العملات الأجنبية وسندات الشركات ، والعقارات والتجهيزات المادية ، وغير ذلك من الاستثمارات المباشرة .

وقد قدرت هذه الأصول فيما وراء البحار في نهاية عام ١٩٨٦ بمبلغ ألف ومائة مليار دولار ، في حين قدرت الأخرى بنحو ألف وثلاثمائة وخمسة وستين مليار دولار في نهاية نفس العام ، والفارق بين التقديرين يمثل الدين الأمريكى ، أى مائتين وخمسة وستين مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٦ .

ويوضح لنا الجدول التالى موقف الاقتصاد الأمريكى فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٨[١] .

---

(١) N.U, Étude de l'Économie Mondiale , 1989 , p. 162 .

يذهب البعض إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تفقد سيطرتها العالمية نتيجة تحولها إلي أكبر مدين عالمى ، ويتخوف من طلب الدائنين استثماراتهم مرة واحدة مما يؤثر على الاقتصاد الأمريكى.

وضع الاقتصاد الأمريكى الأرقام بالمليار دولار

السنة / الوضع	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
دائن	١٠٦	١٤١	١٣٧	٤				
مدين					١١١	٢٦٥	٣٦٨	٥٠٢

بذلك فقد تحولت الولايات المتحدة ، وهي أغنى دولة فى العالم ، إلى دولة مدينة من عام ١٩٨٥ ، بل وصلت إلى أن تكون أكبر دولة مدينة فى العالم . ويشير بعض الشراح إلى أن هذه الديون قد وصلت إلى أكثر من ألف مليار دولار فى عام ١٩٩٠ (١)، ويذهب البعض الآخر إلى أنه ستكون هناك أزمة فى الديون الأمريكية أكثر حدة من تلك الخاصة بدول العالم الثالث (٢) .

---

(١) - Dima Guy , L' Endettement aux États - unis , DEA, Paris II, 1986 , P . 4 .
- Susan George , op. cit ., p. 21 .
د . رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .
- Yves Gazza , L'Endettement dans le Monde , op. cit., p. 103 .

(٢) - François Jean, La Dette : Catastrophe ou Mutation , Paris , 1987 , P 122 .
الطيب الدجانى ، ماذا ستفعل الولايات المتحدة تجاه مديونيتها الأعلى في العالم ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٨٩ فى ١٩٨٩/١١/٢٧ ، ص ١٩ .

المطلب الثالث
طبيعة الديون الأمريكية

ذكرنا أن الديون الأمريكية هي الفرق بين الأصول الأمريكية فى الخارج والأصول الأجنبية في الداخل ؛ ولذلك فإن جزءا من هذا الدين هو سندات تخضع لتغيير قيمتها، وجزءا آخر يتكون من عقارات واستثمارات مباشرة ، وجزءا ثالثا من ودائع بنكية. وهذه الصفة التى يتمتع بها الدين الأمريكى لا تتوافر بالنسبة لديون الدول النامية ، حيث أن هذه الأخيرة مدينة بمبلغ نقدي تلتزم بسداده فى تاريخ محدد .

ولعل الميزة الناتجة عن هذه السمة تتمثل فى عدم قدرة أصحاب هذه الاستثمارات سحب أصولهم فجاة ، حيث تتمتع هذه الأصول بحصانة ضد نقلها إلى دول حائزى الأصول (١) . وإذا أراد أصحابها التصرف فيها مرة واحدة بالبيع فقد لا يجدون المشترى، وإذا وجد فلن يكون بالقيمة الحقيقية . أما الودائع الدولارية فقد يبدو للوهلة الأولى ألا مشكلة فى نقلها ، ولكن التجربة أثبتت أن أصحابها ليس لهم مطلق الحرية فى نقلها وقت ما يشاءون ، إذ كثيرا ما نسمع عن حكام ومسئولين من دول العالم الثالث رفضت لهم البنوك الأمريكية تحويل ودائعهم .

من ناحية ثانية ، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أكبر دولة مدينة فى العالم ، إلا أن نسبة هذه المديونية إلى الدخل القومى الأمريكى تعتبر نسبة بسيطة إذا ما قورنت بمثيلتها لدى الدول النامية ، حيث بدأت هذه النسبة صغيرة فى منتصف الثمانينات ، إذ كانت ٢ر٨٪ عام ١٩٨٥ ، ثم وصلت إلى ١٠ر٣٪ عام ١٩٨٨ ، فى حين تصل هذه النسبة إلي أكثر من ٥٠٪ فى كثير من الدول النامية ، بل

---

(١) ينصرف مصطلح حصانة هنا إلى عدم قابلية الأصول الثابتة للانتقال .

وتزيد عن ١٠٠ ٪ فى غالبية الدول كما رأينا [(١)] .

ومن ناحية ثالثة فإن أهم مايميز الديون الأمريكية هو سدادها بالعملة الوطنية ، فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تستطيع سداد مديونيتها بعملتها الوطنية . وهى الدولة الوحيدة التى تستطيع التخلص من التزاماتها المالية الدولية عن طريق طبع وإصدار العملة الوطنية الدولية فى نفس الوقت [(٢)] .

فقد نجحت واشنطن فى فرض عملتها الوطنية عملة دولية تتمتع بقبول عام فى كل الدول الأخرى، وهذا بالطبع عدوان صارخ على سيادة هذه الدول ، حيث أن إصدار النقد (أو صك العملة كما كان يقال أيام الذهب والفضة) حق أصيل من حقوق السيادة، وهذا الأخير كفلته قواعد القانون الدولى [(٣)] .

ولقد كان اعتماد الولايات المتحدة على الدور الذى يلعبه الدولار كعملة دولية يعنى أن فى إمكانها التوسع فى الإصدار التضخمى دون أن تخشى آثاره التضخمية السيئة، طالما أنها تستطيع القيام بتصدير هذه الآثار إلى الاقتصاديات الأخرى .

وإذا كان البعض يتخوف من وضع المديونية الأمريكية ووصولها إلى هذا المستوى ، إلا أن الأمريكيين لا يزعجهم هذا الوضع ، طالما أنهم قادرون على مواجهة الأزمات من خلال طبع الدولارات الورقية ، وماذا يضيرهم فى ذلك ؟ إذا كانت مختلف دول العالم مستعدة علي الدوام لقبول المزيد من تلك الدولارات ، وهذا كله مرجعه هو القبول العام

---

(١) - Yves Gazza , op. cit., p . 105 .
- NU , Étude sur l' Économie Mondiale , op. cit., p.162 .

(٢) - Susan George, op. cit., pp. 42 : 43 .
- Gerard de Bernis , Endettement et Développement , Revue Économie Appliquée , Tome XLI, 1988, no. 4 , p. 685 .

(٣) د.إسماعيل صبرى عبدالله ، قضية المديونية الخارجية ، صحيفة الأهرام ، ١٩٨٨/٩/٢٨ ، ص ٧ .

الذى تلقاه " الورقة الخضراء - Billet Vert " فى جميع أنحاء المعمورة . لقد عبر عن هذا الوضع المأساوى أحد الشراح بقوله : " إن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تسدد ديونها ولا يكلفها فى ذلك سوى قيمة الأوراق التى تطبع بها الدولارات " !!(١) .

ويتساءل البعض عن مركز المديونية الثقيل الذى تحتله الولايات المتحدة ، وهل يمكن أن يؤثر هذا المركز علي المستثمرين الأجانب ويؤدى إلى سحب مدخراتهم واستثماراتهم ؟ وترد الإجابة على هذا التساؤل فى أن طبيعة هذه الأصول التى تتكون منها مديونية الولايات المتحدة متميزة ومنفردة عن باقى ديون الدول الأخرى ، فضلا عن أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تصل إلى مرحلة المدين العاجز عن السداد أو المتوقف عن الدفع ، لأن مديونيتها مقومة بعملتها الوطنية التى تستطيع خلق الجديد منها . وهذه ميزة تتمتع بها دون سائر الدول(٢).

" En effet la dette américaine etant presqu' exclusivement libellée en dolllars , ils bénéficient d'un privilège dénié a tous les autres pays débiteurs : les états - unis peuvent créer eux - mêmes la monnaie qui sert à rembourser leur dette " .

ولقد سبق أن أوضحنا أن الاقتصاد الأمريكى اقتصاد قوى ، ومن ثم يستطيع نقل الآثار السيئة الناتجة عن طبع العملة الجديدة إلى الاقتصاديات الأخرى خاصة النامية منها .

---

(١) جاهانجير آموزيجار ، الدين الخارجى الأمريكى فى وضعه الصحيح ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٩ .
د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) Jacques Henri David , Crise Financière et Relations Monétaires International , Économica, Paris , 1985 , pp. 115 : 117 .

المطلب الرابع

الفرق بين الديون الأمريكية وديون العالم الثالث

انتهينا فى المطلب السابق إلى أن الديون الأمريكية لها طبيعة خاصة تميزها عن ديون الدول الأخرى ، خاصة النامية منها ، وتتمثل هذه الطبيعة الخاصة فى طبيعة الأصول التى تتكون منها هذه المديونية من ناحية ، وفى كونها مقومة بعملة الدولة المدينة من ناحية أخرى .

ترتب على هذه الطبيعة المزدوجة امتياز الولايات المتحدة بأكثر من وسيلة لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها ، وعلى رأس هذه الوسائل وسيلة الإصدار النقدى ، فى حين أن أية دولة أخرى مدينة تريد التخلص من التزاماتها أو حتى سد العجز في ميزان المدفوعات ، لا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال فائض فى التصدير ، الأمر الذى أصبح عسيرا ، حيث المنافسة القوية فى الأسواق التجارية الدولية ، والإجراءات والسياسات الحمائية والشروط الصعبة للتبادل التجارى الدولى .

من ناحية ثانية فإن ديون الدول النامية إنما هى التزامات محددة بدفع مبالغ نقدية معينة فى تواريخ محددة ، على عكس الديون الأمريكية التى رأينا أنها أصول استثمارية .

ومن ناحية ثالثة ، فإن معدل خدمة الديون ، أى نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات يتضاعف عشرات المرات فى الدول النامية أمام نظيره الأمريكى .

أمام هذه الفروق بين نوعي الديون ، يلزم ألا نقارن بين ديوننا وديون الولايات المتحدة ، كما يلزم ألا يعتبر مركز الولايات المتحدة المدين ذريعة تبرر للحكام والمسئولين فى الدول النامية اللجوء إلى المزيد من القروض الأجنبية .

بذلك نكون قد وصلنا إلى نهاية الفصل الثانى وننتقل إلى الفصل الثالث الذى خصص لبحث ماهية أزمة الديون .

الفصل الثالث

ماهية أزمة الديون الخارجية للدول النامية

لقد ورد مصطلح " أزمة " الديون الخارجية للدول النامية أكثر من مرة في ثنايا هذا البحث ، ورغم أهمية بيان المقصود به وكشف الغموض الذي يكتنفه ، إلا أننا آثرنا ألا نتوقف عنده كثيرا ؛ لأنه قد تم تخصيص فصل مستقل لهذا الغرض .

وسوف نعرض فى هذا الفصل لهذه الأزمة من حيث نشأتها وتطورها ، وبيان المقصود بها ، وتحديد خصائصها وطبيعتها من خلال المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول - الإطار التاريخى لأزمة الديون .

المبحث الثانى - مفهوم أزمة الديون .

المبحث الثالث - طبيعة أزمة الديون .

المبحث الأول

الإطار التاريخي لأزمة الديون

نعرض للإطار التاريخي لأزمة الديون الخارجية من خلال مطلبين رئيسيين : الأول نخصصه لتطور المراحل التى مرت بها أزمة المديونية ، والثانى نتناول فيه أساليب معالجة الأزمة عبر المراحل الزمنية المختلفة .

المطلب الأول

تطور أزمة الديون الخارجية

إذا كانت مديونية الدول النامية تشكل ظاهرة عامة ، كما رأينا ، إلا أن إصرار الدائنين على علاج كل حالة علي حدة ، كما سنرى ، كان له أكبر الأثر على المراحل الزمنية المختلفة التى مر بها تطور الأزمة الناشئة عن هذه المديونية .

وحتى نستطيع التعرف على تطور هذه الأزمة ، يلزم أن نعرض للمراحل التى مرت بها ، وتتلخص هذه المراحل فيما يلى :

١ - بدأت أزمة الديون الخارجية تدخل المراحل الحرجة كما رأينا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، عندما تدخل الدائنون فى الشئون الداخلية للدول المدينة، خاصة فى المسائل المالية والاقتصادية عن طريق تعيين مراقبين من قبل الدول الدائنة للمشاركة فى إدارة شئون الدول المدينة ؛ ولقد ترتب على ذلك استعمال القوة والتدخل العسكرى والاحتلال الحربى .

٢ - وفى مرحلة تالية ، ونظرا للانتقاد الموجه لاستخدام القوة لاستعادة الديون ؛ تغيرت الوسيلة المستخدمة فى علاج الأزمة وكان ذلك بمناسبة الديون الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى .

ولقد أدت المفاوضات التى أجريت فى هذه المرحلة إلى فرض إرادة المنتصرين على المنهزمين ، عن طريق إبرام اتفاق معين بذاته بين الطرفين ، يتحدد بموجبه تسوية المشاكل الناتجة عن الديون .

٣ - وفى عام ١٩٥٦ شهدت أزمة الديون الخارجية مرحلة جديدة عندما توقفت الأرجنتين عن الوفاء بالتزاماتها ، وعلى أثر ذلك ظهرت إعادة الجدولة كوسيلة جديدة للعلاج .

٤ - وفى عام ١٩٨٢ دخلت أزمة الديون مرحلة جديدة ، حيث أعلنت المكسيك فى أغسطس من نفس العام توقفها عن السداد ، الأمر الذى أدى بالدائنين إلى تقديم تمويل تعويضى لهذه الدولة كى تخرج من عثرتها .

وفى فبراير من عام ١٩٨٣ وقعت البرازيل مع البنوك الدائنة لها اتفاقا يقضى بتمويل وإعادة جدولة بلغت قيمته أربعة ونصف مليار دولار ، وفي مارس من نفس العام حصلت المكسيك علي أموال جديدة من دائنيها .

وفى يونيو عام ١٩٨٤ اتفق قادة الدول السبع الصناعية علي اتباع استراتيجية دراسة كل حالة على حدة Cas par Cas .

٥ - ومع بداية ١٩٨٥ دخلت أزمة الديون مرحلة جديدة ، تمثلت فى قبول الدول الرأسمالية الصناعية لفكرة التنازل عن الديون أو عن جزء منها ، كما ظهرت وسائل جديدة لعلاج الأزمات الناشئة عن الديون ، منها إعادة شرائها واستبدالها . وفى مارس من نفس العام تم توقيع أول اتفاق إعادة جدولة متعدد السنوات مع المكسيك ، وفى مايو طبقت شيلى أول مشروع شامل لتحويل الدين إلى أسهم .

وفى يونيو من نفس العام ، قبلت الدول الصناعية السبع الكبرى فى قمة تورنتو بكندا عددا من الخيارات شملت الإلغاء الجزئى وتيسيرات بالنسبة لسعر الفائدة بالنسبة لأشد الدول فقرا خاصة فى أفريقيا ، وذلك لإعادة جدولة القروض الثنائية الرسمية .

وفى أغسطس من نفس العام ، اقترح الرئيس الفرنسى إصدارا جديداً من حقوق السحب الخاصة ، لدعم ضمانات السندات الجديدة التى تصدرها الدول النامية - واقترح رئيس وزراء اليابان أن تقايض البنوك الدائنة الديون بسندات مضمونة ولو أدى إلى التضحية بجزء من قيمة الأولى . وفى شهر أكتوبر من نفس العام يعلن سكرتير الخزانة الأمريكى " Baker " عن خطة تؤكد برامج التكيف مع تشجيع الإقراض الخارجي .

وفى فبراير عام ١٩٨٧ أعلنت البرازيل تأجيل دفع أقساط الفوائد للبنوك التجارية . وترتب على ذلك إعلان " City Bank " بتخصيص احتياطيات لخسائر القروض التى تتعرض لاحتمالات عدم السداد فى الدول النامية بلغت ثلاثة مليارات دولار . وفى يونيو من نفس العام أوصى قادة مجموعة الدول السبع الصناعية فى قمة " البندقية " بمد آجال السداد للديون المستحقة على الدول الأكثر فقرا إلى عشرين عاما ، وكانت موزمبيق أولي الدول المستفيدة من هذه الخطوة . وفى مارس ١٩٨٩ اقترح وزير الخزانة الأمريكى " نيكولاى برادي " تخصيصا للدين ولحركته يدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين .

وفى يونيو ويوليو من نفس العام اتفقت البنوك الدائنة للمسكيك معها على مجموعة إجراءات لتمويل الدين المكسيكى ، شملت هذه الإجراءات تخفيضا للدين ولخدمته بلغت ثمانية عشر مليار دولار (١) .

وأخيرا فى فبراير ١٩٩١ تم الاتفاق بين صندوق النقد الدولى وبولندا على إسقاط اثنى عشر مليار دولار من الديون البولندية . وفى مايو من نفس العام كان الاتفاق بين الصندوق ومصر على إسقاط ما يقرب من عشرة مليارات دولار من الدين المصرى .

---

(١) بهرام نوزار ، دروس من عقد الديون ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٠ - ١٢ .

المطلب الثانى

تطور أساليب معالجة أزمة الديون

إذا كانت المشاكل الناتجة عن الإفراط فى الديون الخارجية قد مرت بتطور ملحوظ من مرحلة إلى أخرى فإن الأساليب التى استخدمت لعلاج الأزمات الناشئة عن هذه المشاكل قد مرت بتطور هي الأخرى ، وهذا أمر طبيعى ويتفق مع تطورات الحياة نفسها . ويمكن القول إن أساليب معالجة الأزمات الناشئة عن المديونية الخارجية كانت كما يلى :

١ - التدخل العسكرى :

كانت هذه المرحلة فى منتصف القرن الثامن عشر كما حدث بالنسبة لكل من مصر وتونس والمغرب ، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى فنزويلا عام ١٩٠٢ ، والذى نتج عنه " شرط دراجو Clause Drago " القاضى بإدانة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لاستعادة الديون الخارجية ، والذى تأكد بمقتضى اتفاقية " لاهاى La Haye " للسلام عام ١٩٠٧ ، حيث نصت هى الأخرى علي منع استخدام القوة لاقتضاء دين تعاقدى (١) .

٢ - الاتفاق الدولى :

وهى المرحلة التى حل فيها الاتفاق الدولى محل التدخل العسكرى نتيجة الانتقاد الموجه إلى هذا الأخير ، وقد بدأت ثمار هذه المرحلة عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ بمناسبة الديون والتعويضات الألمانية .

---

(١) تقضى نظرية دراجو أن الدين العام الذى تحصل عليه دولة من دول أمريكا اللاتينية يجب ألا يكون سببا للتدخل المسلح أو الاحتلال الحقيقى لإقليم أمة أمريكية بواسطة القوى الأوربية .
د . حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية علي موارد الأرض الطبيعية ، رسالة ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٢١٦ .

٣ - إعادة الجدولة :

ظهرت وسيلة إعادة الجدولة كوسيلة لعلاج الأزمات الناتجة عن المديونية الخارجية لأول مرة عام ١٩٥٦ ، وذلك عندما لجأت الأرجنتين والدول الدائنة لها إلى إعادة جدولة الديون المستحقة للثانية على الأولى . وقد نتج عن هذه العملية إنشاء نادى باريس .

٤ - التخلى عن الديون :

ظلت الدول الدائنة متمسكة بديونها وتطالب باستردادها كاملة دون اعتبار لظروف وأحوال الدول المدينة . ولكن ابتداء من منتصف الثمانينات نلاحظ أنها قد عدلت من مواقفها ، وقبلت سياسة أو فكرة التخلي عن الديون أو عن أجزاء منها . ومع بداية التسعينات أصبح هذا الأسلوب يشكل وسيلة جديدة لعلاج أزمة الديون ، مثال ذلك ماحدث مع كل من المكسيك وبولندا ومصر .

المبحث الثانى

مفهوم أزمة الديون

رأينا فى الفصل التمهيدى أن المديونية الخارجية لم تكن وليدة اليوم ، بل هى قديمة قدم العلاقات الدولية ؛ ولذلك فقد عرفتها البشرية فى المراحل التاريخية المختلفة . ولكن الكلام عن أزمة الديون فى الآونة الأخيرة ينصرف إلى المشاكل الناتجة عن إفراط الدول النامية فى اللجوء إلى الديون الخارجية .

وحتى نستطيع فهم أزمة الديون فهما وافيا يلزم أن نعرض لتعريفها وتحديد نشأتها وبيان خصائصها فى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول

تعريف أزمة الديون

لقد خلط الشراح الذين تناولوا موضوع الديون الخارجية بالبحث والدراسة بين العديد من الألفاظ ، فمنهم من يتكلم عن " قضية " الديون ، ومنهم من يستخدم مصطلح "مشكلة" الديون ، فى حين يستخدم البعض الثالث مصطلح " أزمة " الديون .

والواقع أن الدقة فى استخدام الألفاظ والمصطلحات ، والتى هى من مسلمات البحث العلمى ، تقتضى إلقاء الضوء على حقيقة هذا الخلط لبيان ما إذا كان له ما يبرره من عدمه؟.

إن مصطلح " مشكلة Problème - Problem " فى اللغة يعنى معضلة أو مطلب أو لغز غامض ، أما مصطلح " قضية Affaire - Affair " فيعنى فى اللغة أمرا أو شأنا أو مسألة أو دعوى ، أما مصطلح " أزمة Crise - Crisis " فينصرف إلى ضائقة أو شدة أو نوبة[1] .

---

(١) قاموس المنهل ، فرنسى عربى ، دار الآداب بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٢ و ٢٧٢ و ٨٢٩ .
- معجم اكسفورد ، إنجليزى عربى، ١٩٨٣ ، ص ٢٢ و ٢٨٨ و ٩٨١ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، دار المعارف ، الجزء الأول ،ص ٧٤ - الجزء الرابع ، ص ٢٣١٢
- الجزء الخامس ، ص ٣٦٦٦ .

وهذا عن المعنى اللغوى ، فماذا عن المعنى الاصطلاحى ؟

يقصد من لفظة مشكلة أننا أمام إشكالية problématique ووضع غير سليم ونبحث له عن حل ، أما مصطلح قضية فى معناه البسيط فينصرف إلى دعوى أو نزاع منظور أمام هيئة قضائية . وفي معنى آخر هو المقصود فى مجال الديون ، فهى قضية تهم قطاعا معينا من أشخاص القانون (وهو هنا قطاع الدول النامية) . أما مصطلح أزمة فيعنى أننا أمام مشكلة عويصة ممتدة .

ولعل إيضاح المعنى الاصطلاحى على هذا النحو ما يفسر لنا سبب الخلط الذى نصادفه كثيرا أثناء الكلام عن الديون الخارجية . حيث يمكن القول إن الديون الخارجية للدول النامية بدأت كمشكلة عادية يبحث لها عن حل ، ثم أصبحت قضية تهم قطاعا عريضا يزيد على ثلاثة أرباع البشرية ، حتي وصلت إلى مرحلة الأزمة الممتدة ؛ ولذلك نجد أن من يتحدث عن مشكلة الديون ومن يتحدث عن قضية الديون ومن يتحدث عن أزمة الديون، إنما يقصد كل منهم نفس المعنى الذى يقصده الآخر ، ولعل إطلاق وصف الظاهرة العامة على المديونية الخارجية للدول النامية ما يجب هذا الخلاف .

بناء على ما تقدم فإنه وإن كان من مسلمات البحث العلمى عدم الخلط بين الألفاظ ، واستخدام كل منها فى المكان المناسب ، الأمر الذى ينتج عنه ضرورة التمييز بين المصطلحات الثلاثة فى صدد الكلام عن المديونية ، إلا أنه فى مجال الديون الخارجية للدول النامية ، يصعب الفصل بين هذه المصطلحات ؛ وذلك لسبب بسيط وهو استغراق هذه الديون لهذه المصطلحات الثلاثة .

متى تكون هناك أزمة مديونية ؟

تتحقق أزمة الديون الخارجية La Crise de la Dette Extérieure للدول عندما تعجز عن الوفاء بخدمة ديونها (١) ، ويتحقق هذا الوضع عندما نجد الدول نفسها فى مأزق شديد ، فالعجز فى الميزانية يزداد ، وأعباء الديون تتراكم ، وفرص الاقتراض الخارجى تتقلص؛ فتزيد حالات التوقف عن الدفع ، وتكثر طلبات إعادة الجدولة (٢) . وهذا ما يحدث للدول النامية منذ بداية الثمانينات حتى الآن :

بناء على ذلك فإن المقصود بأزمة الديون الخارجية للدول النامية هو ذلك الوضع المأساوى الذى تعانى منه مجموعة هذه الدول منذ بداية الثمانينات .

---

(١) Leon Naka, Le Tiers Monde et la Crise d'Endettement des Années 80, OP. cit., p., 37.

(٢) د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

المطلب الثانى
نشأة أزمة الديون

ذكرنا أن المديونية الخارجية لم تكن وليدة اليوم ، بل عرفتها البشرية عبر المراحل التاريخية المختلفة ، أما الحديث عن أزمة الديون الخارجية اليوم فينصرف إلى المشاكل الناتجة عن مديونية الدول النامية خلال العقد الماضى . بل ويعتبر الكثير من الشراح أن إعلان المكسيك فى العشرين من أغسطس عام ١٩٨٢ ، بقرار من جانب واحد ، التوقف عن الاستمرار فى سداد أعباء الديون الخارجية ، هو تاريخ نشوء هذه الأزمة . والواقع أن هذا الكلام محل نظر (١) .

فقد بدأت جذور أزمة الديون بعد تعديل أوضاع أسعار البترول فى ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ، حيث زادت أسعار هذه المادة الخام أربعة أضعاف ، وكانت النتيجة المباشرة هى ظهور فائض غير مسبوق فى موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط .

ولما لم تستوعب اقتصاديات هذه الدول هذا الفائض لجأت به إلى المؤسسات المالية التجارية ، ولما كان الانكماش يسود العالم كله فى هذه الفترة ، فقد كان من الصعب على هذه المؤسسات أن تجد مجالات كافية لاستثمار هذا الفائض فى أسواق الدول الصناعية الكبرى ؛ لذلك فقد كان الحل الوحيد هو تحويل هذه الأموال إلى الدول النامية المتعطشة لأى قدر متاح من رأس المال .

---

(١) حيث توجد كتابات تعالج هذا الموضوع تحت عنوان أزمة الديون الخارجية قبل هذا التاريخ ، ولعل أبرز مثال على ذلك هو كتاب الدكتور رمزى زكى بعنوان أزمة الديون الخارجية ... رؤية عن العالم الثالث ، الذى نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٨ .

وهكذا شهدت السبعينات هجوما شديدا من رجال البنوك والمولين الغربيين على رؤساء وملوك الدول النامية ؛ ولذلك كرسوا جهودهم فى إقناع هؤلاء الحكام بقبول القروض ، سواء اقتصاديا (أى بجدوى الإقراض) ، أو شخصيا (عن طريق تحقيق المنافع الشخصية) ، وهكذا غرق العالم الثالث فى نهر من الأموال التى انهمرت عليه من كل جانب وارتفعت معدلات الاستهلاك بشكل غير مسبوق .

ثم بعد ذلك ، وفى نهاية السبعينات انخفضت أسعار البترول وارتفعت أسعار الفائدة العالمية ، مما أدى بالدول النامية إلى الدخول فى حلقة مستمرة وخطيرة من الاقتراض ، لإمكان التغلب على خدمة الديون السابقة من جهة ، ولتوفير المعدلات الاستهلاكية التى تعودت عليها من جهة أخرى .

ترتب على كل ما تقدم أن زادت الديون الخارجية زيادة غير معقولة ، حتى وصلت إلى المستوى الذى لا تستطيع معه الدول المدينة الاستمرار فى الوفاء بالأعباء الناتجة عنها . وهذا بدوره أدى إلى تخوف البنوك الدائنة على أموالها ، ومن ثم توقفها عن الإقراض ، اللهم إلا بالقدر الذى يكفى للوفاء بالديون القديمة (١) .

كل هذا ، إلى جانب بعض العوامل الأخرى أدى إلى خريف ١٩٨٢ ، حيث أعلنت الإدارة المكسيكية عدم القدرة على الاستمرار فى السداد ، ثم تلاها بعد ذلك العديد من الدول النامية المثقلة بالديون ، مثل البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وشيلى وبولندا ومصر (٢) .

بناء على ذلك فإن أزمة المديونية قد تكونت واكتملت أركانها قبل إعلان المكسيك التوقف عن الدفع ، وما هذا التاريخ إلا إعلان كاشف عن وجودها ، واعتراف رسمى من قبل الأوساط

---

(١) Alfredo Suarey, Dette du Tiers Monde, E. H., no. 297 1987. P. 4 .

(٢) Rosario Green, La Dette Extérieure du Mexique de 1970 a 1982, NED, nos. 4 731 - 4732, 1983, P. 48.

المالية الدولية بوجودها ، وهو اعتراف لا يعدو أن يكون كاشفا ، حيث أنها موجودة ومكتملة الأركان قبل إعلانه [(١)] .

ولا يعنى ذلك أن إعلان المكسيك عديم الفائدة ، بل على العكس ، فله يرجع فضل تنبيه الرأى العام العالمى لأهمية مشكلة المديونية الخارجية للمكسيك ولمثيلاتها من الدول . من ناحية أخرى فقد سجل هذا التاريخ تغيرا ملحوظا فى العلاقة بين طرفى المديونية ، حيث أسرعت البنوك الغربية الدائنة إلى تغيير سياساتها وتقديم بعض التسهيلات للدول المتعثرة ، حتى وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن أموالها فى خطر فأسرعت بعرض " مشروع بيكر Palan Baker " لحل أزمة المديونية . وعلى ذلك يمكن القول إن الفضل فى إبراز أزمة الديون الخارجية واعتراف الجميع بها يرجع إلى المكسيك التى أطلقت الشرارة الأولى [(٢)] .

---

(١) زياد بهاء الدين ، ديون العالم الثالث .. من المسئول عن أزمة الديون ؟ ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٦٤، فى ٥ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٧٢ .

– فكرى حسن الفلينى ، الديون الخارجية ومستقبلها بعد أزمة الخليج ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١٣٥، فى ١٥ / ١٠ / ١٩٩٠ ، ص ٢٨

(٢) نسرين سامح مرعى ، الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

المطلب الثالث
خصائص أزمة الديون

يعكس الطابع المتقلب لأسعار العملات الأزمة العميقة للنظام الرأسمالي العالمي ، والتي تتمثل جوانبها الرئيسية في : البطالة الواسعة ، موجة الحماية المتزايدة ، تباطؤ النمو ، فائض الطاقة الإنتاجية ، الديون الخارجية ، تلك هي أزمة النظام الرأسمالي الدولي بأكمله . وكما هو واضح فهي أزمة عامة واسعة وشاملة ، ولا تمثل أزمة المديونية الخارجية إلا جزءا منها ، ولا يبدو في الأفق حل معقول ومناسب ، سواء للأزمة الأعم أو لأزمة المديونية ؛ لأن المؤسسات المالية الدولية التي تتحكم في الاقتصاد الدولي غير مؤهلة لإيجاد هذا الحل[١] .

ولا توجد أزمة أو مشكلة دولية تؤرق بال الاقتصاد الدولي ، بدائنيه ومدينيه ، مثل أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، خاصة بعد أن أصبحت قدرة عدد غير قليل من الدول النامية على الدفع شبه معدومة ، كما سنرى في الباب الرابع ، بل لم يحدث في تاريخ العلاقات الاقتصادية والنقدية بين مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة الدول النامية أزمة بمثل هذه الوطأة ولا يوجد لها أزمة مشابهة[٢] ؛ ولذلك فقد تصدرت هذه الأزمة جداول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية ، حيث حظيت على اهتمام كافة الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية لدى غالبية أعضاء المجتمع الدولي بشقيه الدائن والمدين .

وإذا كانت للأزمات ، كل حسب نوعها ، بعض الصفات والخصائص التي تميزها ، إلا أنه توجد بعض الصفات والخصائص المشتركة التي تنسحب على الأزمات عموما ، مع احتفاظ كل بذاتيتها ، ومن هذه الصفات المشتركة صفة التأقيت Temporaire ، لأن كلمة أزمة تعني وجود وضع شاذ ومؤقت يتعارض مع الوضع العادي للأمور ؛ ولذلك لا يمكن قبوله على الدوام . فإذا زالت حالة التأقيت عادت الأمور إلى وضعها العادي ومن ثم يجب زوال الأزمة .

---

(١) فريدريك كليرمونت ، الدولار يستقر على جبل من الديون ، لوموند ديبلوماتيك ، الطبعة العربية ، أغسطس وسبتمبر ١٩٨٩ ، ص ١٤ .

(٢) د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

وبتطبيق هذا الكلام على أزمة الديون الخارجية للدول النامية نجد أن التساؤل المطروح هو : هل يمكن لظرف استمر حتى الآن نحو عقد من الزمان - رسميا على الأقل - أن يسمى أزمة ؟[١] . والواضح أن هذا التساؤل ينبع من صفة التأقيت التى تلازم الأزمات عموما ، وهو مالا يتحقق فى حالة أزمة الديون الخارجية للدول النامية .

وليس معنى ذلك انتفاء وصف الأزمة عن ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية ، بل على العكس إنها أزمة مؤكدة ، ولكن فقط مع انتفاء وصف التأقيت الذى لا ينفى وجودها وإنما يدل على استمرارها ، وهذا ما يعبر عنه بديمومة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية[٢] .

من ناحية أخرى فإن هذه الأزمة قد تخللت الوعى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى العام لدرجة لم تشاهد من قبل ، بل واتهمت بوقف النمو الاقتصادى فى الدول النامية ، واعتبرت مسئولة عن الخلل الاجتماعى والاقتصادى ، وبوجه خاص عن تعريض الاتجاهات الديمقراطية الوليدة فى بعض الدول للخطر .

ومن ناحية ثالثة فإن أزمة مديونية الدول النامية التى برزت إلى السطح فى الأعوام الأخيرة إنما هى جزء من أزمة أكبر تشكل وجه العلاقات الاقتصادية الدولية فى الوقت الراهن، وهى مشكلة العلاقة بين قلة غنية جدا تملك كل شىء وكثرة فقيرة جدا لا تملك شيئا[٣].

---

(١) بهرام توزار ، دروس من عقد الديون ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٠ .

(٢) Bekolo Ebe Bruno. L'Endettement Extérieur des PVD, th., Paris, 1982., P. 387 .

(٣) د. محمود محمد محمد نور ، الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٣، أبريل ١٩٧٦ ، ص ١٠٩ .

هذا ولقد تفاقمت أزمة الديون إلى الحد الذى أصبحت معه أزمة اجتماعية وعامة تشمل قارات بأكملها ، بل إنها أزمة فريدة من نوعها فى هذا القرن[(١)].

وأخيرا تبدو أزمة الديون اليوم أشبه بحالة شخص ضعيف البنية (اقتصاد الدول المدينة) ، أصابته وعكة نتيجة لظروف داخلية وخارجية مفاجئة ، فلجأ إلى دواء مسكن (الديون)، ولكنه لم يلبث أن أدمن الدواء وأساء استعماله واستغنى به عن علاجات أخرى تقوى بنيته ومناعته حتى تحول الدواء نفسه إلى داء عضال ، أعجزه عن الحركة وأعاق نموه الطبيعى وزاد من تعقيد العلاج وصعوبته[(٢)] .

ولقد تجاوزت أزمة المديونية منذ زمن بعيد الإطار الاقتصادى البحت الذى كان يمكن معه الأخذ بحلول مالية وفنية ، وأصبح من الضرورى البحث لها عن حلول مناسبة .

---

(١) د. محمود محمد محمد نور ، الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٣ ، أبريل ١٩٧٦ ، ص ١٠٩ .

(٢) المار التفاتر Elmar Altvater ، لفتات الدائنين غير المجدية ، لوموند ديبلوماتيك ، الطبعة العربية، أغسطس وسبتمبر ١٩٨٩ ، ص ١٦ .

المبحث الثالث

طبيعة أزمة الديون

ذكرنا أن القضايا المتعلقة بأزمة الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية قد أثارت اهتماما واسعا فى الآونة الأخيرة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ؛ ويرجع ذلك إلى أن هذه الأزمة وإن كانت تخص فى المقام الأول مجموعة الدول النامية ، إلا أنها مع ذلك تمثل فى نفس الوقت قضية عالمية ، حيث أن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والذى تمثل فيه الدول المدينة وضعا خاصا غير متكافئ ، قد لعب دورا هاما فى تفجير هذه الأزمة (١) . من هنا نجد أنها ما زالت محل بحث ودراسة مستمرين من قبل الدوائر الأكاديمية فى مختلف مؤسسات ومعاهد البحث العلمى فى العديد من دول العالم ، ولقد انعكس ذلك على كافة جوانب المشكلة ، ومنها طبيعة هذه الأزمة (٢) .

من ناحية ثانية يمكن القول إن أزمة الديون الخارجية فى الثمانينات قد أعادت إلى الأذهان مسألة أهلية أو قدرة الدول المدينة على الوفاء على المستوى الدولى لأول مرة منذ ثلاثينات هذا القرن (٣) .

والسؤال الرئيسى الهام الذى خصص له هذا المبحث يدور حول طبيعة هذه الأزمة La Nature de la Crise de la Dette ولا تخلو الإجابة على هذا التساؤل من فائدة ؛ إذ أن التكييف الصحيح لطبيعة الأزمة يساعد على الوصول إلى العلاج المناسب لها .

---

(١) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤٧٤ .

(٢) د. سامح محمد أبو العينين ، أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ، السياسية الدولية ، عدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٦٦ و١٦٧ .

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير عن التجارة والتنمية ، ١٩٨٥ ، ص ٩١ .

ولقد اختلف الشراح حول طبيعة هذه الأزمة : فمنهم من يرى أنها أزمة مالية بحتة سرعان ما تلبث أن تزول بزوال أسبابها ؛ ولذلك يعتبرونها " أزمة سيولة " مؤقتة . بينما يرى البعض الآخر أنها لم تكن مجرد أزمة مالية مؤقتة ، بل هى أزمة هيكلية فى الاقتصاد الداخلى فى الدول النامية ؛ ولذلك يعتبرونها " أزمة عدم القدرة على الوفاء " . فى حين نجد اتجاها ثالثا يرى أنها مجرد رغبة من المدينين فى عدم السداد رغم قدرتهم عليه ، وهو ما اصطلح علي تسميتها بأنها " أزمة سياسية " . وسوف نناقش هذه الأفكار تباعا فى الاتجاهات الثلاثة الآتية :

الاتجاه الأول : أزمة الديون هى أزمة سيولة

يقال أن دولة ما فى حالة أزمة سيولة Une Crise de Liquidité - Illequidity Crisis إذا كانت هذه الدولة تمر بأزمة مؤقتة وراجعة إلى أسباب خارجة عن إرادتها ، بحيث تصبح فى وضع لا يسمح لها بالاستمرار فى الوفاء بخدمة ديونها بمفردها . وإنما تستطيع ذلك إذا اتخذت مجموعة من إجراءات الإصلاح والتكيف ، وتحسنت ظروف الاقتصاد العالمى ، ومن ثم احتلال هذه الدولة مكانة مناسبة فيه ، عن طريق مشاركتها بنسبة معقولة فى التجارة الدولية ، من أجل تحقيق فائض يواجه مشاكل الديون (١) .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن مشكلة الديون العالمية لا تعدو أن تكون مشكلة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إفلاس حقيقى ودائم للدول المدينة ، وأن التغلب عليها يتوقف على مدى الإنعاش الاقتصادى الذى سيحدث فى الاقتصاد العالمى (٢) . ويؤيد هذا الاتجاه الدول الغربية الدائنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الاقتصادى الشهير " وليام كلاين William R. Cleine " ، حيث يرى أن قضية الديون فى الدول النامية هى قضية سيولة

---

(١) د. السيد أحمد عبد الخالق ، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية ، دار جامعة المنصورة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤ .

(٢) د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

مؤقتة وليست قضية إعسار ، وتبعا لذلك يرى أن برامج التكيف والإصلاح التى يوصى بها أو يفرضها - صندوق النقد الدولى تؤدى إلى نتائج طيبة فى بعض الدول المدينة . ويرى كلاين أن تحسن الأوضاع الاقتصادية الدولية ، مثل زيادة طلب الدائنين على صادرات المدينين ، وتحسن أسعار الصرف ... إلخ ، تؤدى إلى التغلب على أزمة السيولة التى تعانى منها الدول المدينة(١).

هذه هى وجهة نظر الدائنين والواقع أنهم يدافعون عنها فى المحافل الدولية المختلفة ، بل ويوصون باتباع نمط التنمية الغربى كعلاج للمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الدول النامية .

أما على المستوى الفعلى ، فقد ذكرنا أنه قد مر على اندلاع أزمة الديون الخارجية للدول النامية عقد من الزمان على الأقل ، وما زالت حقيقة فعلية ، بل إنها تزداد صعوبة وتعقيدا يوما بعد الآخر بسبب ارتفاع تكاليف أعباء الديون ، وهذا ما يؤكد أنها لم تكن أزمة سيولة مؤقتة .

من ناحية ثانية ، فلو صح هذا الرأى لساعدت القروض التمويلية التى قدمها الدائنون للمدينين على الخروج من هذا المأزق ، وهو ما لم يحدث ولا يبدو أنه سيحدث فى القريب .

ولكن لماذا تذهب الدول الغربية إلى هذا الرأى ؟ تبدو الإجابة واضحة إذا علمنا أن تطبيق هذه السياسة يؤدى بالدول المدينة إلى الاستمرار فى الوفاء وعدم التوقف عنه ؛ ولذلك فإن النتيجة المباشرة له هى حصول الدول الدائنة على مستحقاتها ، وإن تم ذلك على حساب الحاجات الأساسية للشعوب .

---

(١) مشار إليه لدى

- Leon Naka, OP. cit., P. 37

-Jean Marc Ferry, Dette Mondiale et Justice Internationale, Archives de Philosophie du Droit, T. 32, 1987, p. 222.

د. السيد أحمد عبد الخالق ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

الاتجاه الثانى : أزمة الديون هى أزمة هيكلية :

أمام عدم تقديم الاتجاه السابق للتكييف الصحيح لأزمة الديون ، ذهب البعض إلى اعتبارها أزمة هيكلية تشوب الاقتصاد المدين فى كل نواحيه . ويقال أن دولة معينة فى حالة أزمة هيكلية ، أى فى حالة إعسار حقيقى وعدم القدرة على الوفاء بخدمة ديونها Une Crise de Solvabilité - Insolvency إذا كانت تعانى من مشاكل بنيانية وهيكلية تحتاج إلى فترات طويلة للتغلب عليها ، أى أنها تعيش أزمة حقيقية ؛ ومن ثم لا حل أمامها سوى إسقاط ديونها الخارجية أو على الأقل جزء كبير منها ، وذلك إلى الحد الذى يمكنها من السيطرة علي الجزء المتبقى ، وإيجاد سبيل معقول تستطيع من خلاله خدمة هذا الجزء الأخير [١]

ويرى أصحاب هذا الرأى أن أزمة عدم الصلاحية أو عدم القدرة على الوفاء ، إنما تتحقق عندما تكون خدمة الدين فى فترة زمنية معينة فى الدولة المدينة أعلى من قيمة الفائض من الصادرات عن نفس الفترة ؛ ولذلك يذهب هذا الرأى إلى أن طبيعة أزمة الديون الخارجية وبالذات للدول المتخلفة ، إنما هى أزمة إفلاس هذه الدول وعدم قدرتها على الوفاء بهذه الديون ، وليست مشكلة سيولة مؤقتة[٢] ، ويستند فى ذلك إلى :

١ - إذا كان سعر الفائدة عاليا ويزيد عن معدل نمو الناتج القومى ، فإن نسبة الدين الخارجى إلى الناتج القومى سوف تتزايد بلا حدود ؛ مما يدفع المدين إلى العجز عن الوفاء بأعباء هذا الجبل الضخم من الديون التى تراكمت عليه فى الماضى [٣].

---

(١) د. السيد أحمد عبد الخالق ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) Hervé de Carnoy, des Solutions Pour La Dette Publique, Revue des Deux Mondes, Avril, 1989. P. 73 .

(٣) هناك دراسة شهيرة فى هذا الموضوع قام بها الاقتصادى " دومار Domar " ونشرها فى المجلة الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٤٤ ، ومشار إليها لدى : د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٥١ .

٢ - انقضاء ما يزيد على عشرين عاما (فعليا) على هذه الأزمة ، ومع ذلك لم تستطع أى من السياسات المقدمة من جانب أصحاب الاتجاه السابق تقديم الحلول المناسبة ، كما أنه من غير المتوقع فى المدى القريب الوصول إلى هذه الحلول [١] .

٣ - ترجع أزمة الديون إلى نوعين من الأسباب : الأولى أسباب هيكلية كامنة فى الاقتصاديات المدينة ، وعلى قمتها ظاهرة التخلف التي تتسم بها هذه الاقتصاديات ، وما نتج عنها من تعثر جهود التنمية وزيادة البطالة والاعتماد على الخارج ، أما الثانية فهى أيضا أسباب هيكلية كامنة فى طبيعة النظام الاقتصادى الدولى ، متمثلة فى التقسيم الدولى للعمل والوضع الخاص الذى تحتله الدول المدينة ، وهذان النوعان من الأسباب لا تستطيع الدول المدينة وحدها التخلص منهما ، ولا يتوقع أن يغير الاقتصاد الدولى من آليته [٢] .

الاتجاه الثالث : أزمة الديون أزمة سياسية :

رأينا أن هناك من يقول بأن أزمة الديون الخارجية للدول النامية إنما هى أزمة سيولة مؤقتة ، ولذلك اقترحوا لحلها القروض الجديدة قصيرة الأجل ، ولما لم تفلح هذه الإجراءات ذهب البعض الآخر إلى القول بأنها أزمة هيكلية ، واقترحوا لحلها القروض طويلة الأجل والتنازل عن جزء منها بواسطة الدائنين .

---

(١) الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون فى أمريكا اللاتينية ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٢٤ .

(٢) د. صلاح زين الدين ، نحو إستراتيجية جديدة لمواجهة أزمة الديون الأفريقية ، مجلة روح القوانين ، مطبعة جامعة طنطا ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٢ .

ولما لم تنجح هذه الاجراءات هى الأخرى ، ذهب البعض الثالث إلى اعتبارها أزمة سياسية ، تتمثل فى إرادة المدينين رفض سداد ديونهم والتنكر لها Repudiation (١) .

ويدافع أصحاب هذا الإتجاه عن وجهة نظرهم بالقول : إنه فى إطار العلاقات الدولية بصفة عامة ، وفى مجال العقود الدولية بصفة خاصة ، فإن أحد أطراف العلاقة عادة ما تكون دولة ذات سيادة ، وهذه الدولة تستطيع لاعتبارات عديدة : منها السياسية والاقتصادية والقانونية ، القيام بفسخ العقد من جانب واحد والتخلى عن الالتزام الذى التزمت به من قبل ، ويكون ذلك بإعلان التخلى أو التوقف المؤقت عن الدفع ، تمهيدا لإعلان التوقف النهائى عنه والتخلى عن الديون أو التنكر لها (٢) .

ورغم أن هذا الرأى يستند إلى طبيعة العلاقات الدولية ، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يؤدى إلى زعزعة الاستقرار الدولى ، الذى ينعكس على الدول الدائنة والمدينة على السواء(٣) .

---

(١) Jean Massini, Endettement et Développement, RTM, no . 99, 1984, P. 487 .

- دراسة الأمم المتحدة عن أزمة الديون ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦ .

(٢) Gerald Collange et autre, de La Valeur Effective des Créancières Bancaires Sur les PVD, Observations et Diagnostics, no. 17, Octobre 1986 , P. 144 .

(٣) L'Endettement International, Mondes en Développement, nos. 50 - 51, 1985, PP. 267 : 269 .

تقدير :

رأينا أن تحديد طبيعة أزمة الديون الخارجية للدول النامية أمر لم يكن محل اتفاق ، حيث يرى فريق من الباحثين أنها لا تعدو أن تكون أزمة سيولة مؤقتة سرعان ما تزول بمزيد من الاقتراض . بينما يرى فريق آخر أنها أكثر وأبعد مدى من ذلك ، حيث تتمثل فى كونها أزمة هيكلية تكمن فى عدم قدرة الدول المدينة على السداد . وهذه الحالة تقابل حالة الإعسار أو الإفلاس المعروفة فى القانون الداخلى . فى حين يرى فريق ثالث أنها ليست أزمة سيولة مؤقتة ، كما أنها ليست أزمة هيكلية ، وإنما هى أزمة تخل إرادى وتنكر من جانب المدينين ، أى أنها أزمة سياسية .

والحقيقة أن هناك أرضية مشتركة بين أصحاب الاتجاهين : الأول والثانى ، تتمثل فى تأثير الفكر القانونى والاقتصادى الداخلى على كل منهما ، والذى أدى إلى مقارنة الأوضاع على المستوى الدولى بنظائرها على المستوى الداخلى .

فرغم تأثر النظام القانونى الدولى بكثير من القواعد الداخلية ، إلا أن لكل نظام قانونى سماته وخصائصه التى تميزه عن الآخر؛ ولذلك فإن الخطأ الذى وقع فيه أصحاب هذين الاتجاهين هو افتراض أن الدولة على المستوى الدولى تتشابه مع الفرد أو المشروع الخاص على المستوى الداخلى ، ومن ثم يجرى على الأولى ما يجرى على الثانى من الأحكام والقواعد ، ومنها أحكام الإفلاس والإعسار التي يتعرض لها الشخص القانونى الداخلى وإمكانية تطبيقها على الدول فى حالة تعرضها للأزمات الاقتصادية .

الفرق بين الأزمة على المستويين الداخلى والدولى :

ففى حالة المشروع الخاص يكون هذا المشروع فى حالة أزمة سيولة عندما يكون ماله أكثر مما عليه ولكن ممتلكاته غير جاهزة أو غير مهيأة Indisponible للوفاء بالتزاماته الحالة ، وبذلك يستطيع هذا المشروع اللجوء إلى باب الاقتراض المؤقت حتى تتمكن هذه

الممتلكات من الوفاء . أما إذا كانت الالتزامات الخارجية أكثر من الممتلكات فتتحقق حالة الإعسار أو الإفلاس . ومن ثم يتم اللجوء إلى قواعد التصفية القضائية ، تمهيدا لبيع أدوات المشروع وتقاسم الدائنين فيما بينهم قسمة الغرماء [١] .

أما على المستوى الدولى ، فالوضع جد مغاير ، ففى حالة الدولة والعلاقة بينها وبين دولة أخرى أو منظمة دولية أو حتى مؤسسة تجارية ، لا يمكن قبول نفس الأحكام الخاصة بالمشروع الخاص .

صحيح أنه توجد حالات من الإفراط الشديد فى المديونية ، أدت - ربما - إلى استحالة السداد ، لكن لا يمكن القول بفكرة تصفية وبيع ممتلكات الدولة ، تمهيدا لزوالها من الوجود كما هو الحال بالنسبة للمشروع الخاص ؛ وذلك لأن الدولة تتمتع بوضع خاص ومميز لها ، هو أنها كيان قانونى يتمتع بحقوق وسلطات يستمدها من القانون الدولى ذاته ، ومبادئه المتمثلة فى حق البقاء وحق السيادة [٢] . كما أن الدول جميعها ، لا فرق فى ذلك بين الدول الدائنة والدول المدينة ، متساوية أمام القانون ، وقد كفل لها هذا القانون سبل الحماية التى تدافع بها عن مصالحها الجوهرية العليا .

ولكن لماذا خلط أصحاب هذه الاتجاهات بين المفاهيم والأفكار القانونية ؟ نعتقد أن ذلك يرجع إلى أن معالجة فكرة طبيعة أزمة الديون هى فكرة جديدة على القانون الدولى ، وعند ظهور الأفكار والنظريات الجديدة ، وأمام خلو النظام القانونى الدولى من القواعد والأحكام التى يمكن الاسترشاد بها ، فإن أفكار ومفاهيم القانون الداخلى تحاول سد هذا الفراغ ؛ نظرا لما تتمتع به هذه الأفكار من اكتمال البناء القانونى من ناحية ، وباعتبار أن النظام القانونى الداخلى هو الأسبق فى الوجود من ناحية أخرى .

---

(١) Nicolas Bellas, OP. cit., P. 423 .

(٢) Lazar Focsaneanu, Endettement Extérieure, OP. cit., P.307.

وعلى ذلك فإنه لا يمكن قبول المقارنة بين وضع الدول على المستوى الدولى ووضع الشخص القانونى الداخلى على المستوى الداخلى ؛ ولذلك يلزم البحث عن طبيعة الأزمة التى تعترض الدول النامية من خلال ظروف هذه الدول وبعيدا عن التأثر بعوامل أخرى خارجة عنها .

فإذا نظرنا إلى هذه الأزمة وتذكرنا الحجم الذى وصلت إليه ، نجد أنها قد وصلت إلى مستويات فلكية ، بحيث يصعب – إن لم يكن يستحيل – على هذه الدول الاستمرارفى الوفاء بأعبائها ، الأمر الذى نتج عنه أن أصبحت هذه الأزمة تعيد إنتاج نفسها بنفسها رغما عن إرادة أصحابها .

ومن ناحية ثانية فقد رأينا أن القول بأن أزمة الديون إنما هى أزمة سيولة مؤقتة لم يكن قولا سليما على طول الخط ؛ وذلك بسبب انتقاء صفة التأقيت وهى العنصر الأساسى لهذا الوصف . كما أن القول بأنها أزمة هيكلية يمكن علاجها بمزيد من القروض وبعض التحسن فى النظام الاقتصادي الدولى ، قول محل نظر هو الآخر ؛ وذلك لأنه لا ينتظر لها علاجا ببعض القروض الجديدة لسببين :

الأول : إنها لم تكن مجرد أزمة تعترض دولة واحدة أو حتى عددا بسيطا من الدول بحيث يمكن التغلب عليها ، بل على العكس تشمل أكثر من ثلاثة أرباع دول العالم ، الأمر الذى أدى إلى عدم جدوى الاقتراض الجديد فى حلها .

الثانى : إن البيئة الاقتصادية الدولية ، والتى يتحكم فيها النظام الرأسمالى الدولى ، لا تساعد على خروج هذه الأزمة من المأزق الذى وجدت فيه ، بل على العكس إنها تساعد على استمرار الوضع إلى الأسوأ .

أما فيما يتعلق بما يذهب إليه أصحاب الاتجاه الثالث من اعتبارها أزمة سياسية ، تكمن فى تنكر المدينين لديونهم رغم قدرتهم على الوفاء بها فهو الآخر محل نظر ، إذ أننا رأينا أن هناك العديد من الدول النامية المدينة ، بل غالبية هذه الدول ، وصل فيها مستوى المديونية

أعلى من مستوى الدخول ؛ ولذلك فإن القول بأن المدينين لديهم القدرة على الوفاء لا يستند إلى أساس سليم ، اللهم إلا إذا قبلنا بفكرة بيع أصول وممتلكات الدول المدينة .

وعلى ذلك فإن طبيعة أزمة الديون لم تكن أزمة سيولة مؤقتة ، ولا أزمة هيكلية خالصة ، ولا حتى أزمة سياسية فقط ، بل هى تشترك مع هذه الأوصاف الثلاثة وتأخذ من كل منها ، مثل : النقص فى السيولة ، والهياكل الاقتصادية التى تتصف بها اقتصاديات الدول المدينة، ورغبة المدينين فى التخلص منها . وهذا يؤدى بنا إلى القول بأنها أزمة ذات طبيعة " مركبة Composée - Compound " هذه الطبيعة المركبة تتصف وتنفرد بها أزمة الديون الخارجية التى تشهدها مجموعة الدول النامية ، ولذلك يلزم أخذها فى الاعتبار عند البحث عن الحلول حتى تأتى مناسبة وفعالة .

بذلك نكون قد وصلنا إلى نهاية هذا الباب ، الذى عرضنا فيه لماهية الديون الخارجية للدول النامية ، من خلال تحديد مفهومها وبيان حجمها وأخيرا بيان ماهية الأزمة الناشئة عنها . وننتقل بعد ذلك لدراسة أسباب هذه الديون والآثار الناشئة عنها .

الباب الثانى

أسباب الديون والنتائج المترتبة عليها

Causes et Conséquences

ترتب على تضخم الديون الخارجية للدول النامية بالصورة التى رأيناها فى الفصل الثانى من الباب السابق ، مجموعة من النتائج والآثار الهامة ، المباشرة وغير المباشرة ، القانونية والسياسية والمالية والاقتصادية ، وقد طرحت خطورة هذه الآثار للتساؤل : ضرورة معرفة الأسباب التى جعلت الدول النامية تصل إلى هذا الجبل الضخم من الديون من ناحية ، ومعرفة هذه الآثار نفسها من ناحية ثانية ، ومن ناحية ثالثة معرفة المسئول عن وصول هذه الظاهرة إلى ما وصلت إليه . وسوف نحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الفصول الثلاثة الآتية :

الفصل الأول : أسباب الديون .

الفصل الثانى : آثار الديون .

الفصل الثالث : الأطراف المسئولة عن الديون .

الفصل الأول

أسباب الديون

يكمن السؤال الرئيسى الذى خصص له هذا الفصل فى البحث عن الأسباب التى جعلت هذا العدد الكبير من الدول النامية تصل إلى هذه المعدلات العالية من المديونية ، خاصة أن غالبية حكام وحكماء هذه الدول يعلمون جيدا أن الديون كانت أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ضياع الاستقلال الاقتصادى ، بل والسياسى من الناحية التاريخية .

ولعل الإجابة الظاهرة على التساؤل المطروح تبدو في متطلبات التنمية الاقتصادية ، حيث يردد هؤلاء الحكام دائما أن التنمية والتقدم واللحاق بركب التطور العلمى والصناعى والتكنولوجى ، هى الأسباب التى تبرر لهم اللجوء إلى باب الاقتراض الخارجى . وإذا كانت التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فى الدول النامية تعد سببا للجوء إلى الاقتراض الخارجى ، إلا أنها لم تكن السبب الوحيد ولا حتى السبب الرئيسى الدافع إليها ، وإنما هناك العديد من العوامل والأسباب التى نتجت عنها هذه الظاهرة الخطيرة .

فإلى جانب التنمية الاقتصادية ، نجد هروب رءوس الأموال ، وسوء الإدارة ، والمركز السيئ الذى تحتله هذه الدول فى التجارة العالمية ، وارتفاع أسعار كل من البترول والفائدة والدولار ، كعوامل ساهمت فى تراكم هذه الديون .

ولسهولة العرض فإننا نقسم هذه العوامل والأسباب إلى ثلاثة أنواع : الأولى عوامل داخلية ، والثانية عوامل خارجية ، والثالثة عوامل مشتركة ، ونتناول كلا منها فى مبحث مستقل على النحو التالى :

المبحث الأول

العوامل الداخلية

يقصد بالعوامل الداخلية التى شاركت فى تكوين مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، تلك العوامل التى ترجع إلى سياسات وظروف هذه الدول من الداخل ، وتتمثل هذه العوامل فى فجوة الموارد المحلية ، وإنخفاض عائد الصادرات ، وزيادة الإنفاق العسكرى ، وسوء الإدارة ، وهروب رأس المال إلى الخارج . وسوف نعرض لكل عامل منها فى مطلب مستقل على النحو التالى :

المطلب الأول

فجوة الموارد المحلية

ترجع الزيادة القياسية الملحوظة فى الاقتراض الخارجى من جانب الدول النامية ، فى جزء كبير منها ، إلى نقص الموارد المحلية . ويتمثل هذا النقص فى قصور معدلات الادخار المحلى عن الوفاء بمعدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة .

فقد واجهت هذه الدول بعد الاستقلال حالة من الفقر والنقص فى البنية الاقتصادية والاجتماعية ؛ ولذلك كان من الصعب مواجهة هذا التحدى لتغيير هذه الحالة القائمة بالاعتماد على الموارد المحلية وحدها ، ومن ثم لم يكن التمويل الخارجى عمليا فقط ، بل كان البديل المتاح لزيادة الموارد المحلية النادرة[1] .

ولقد اعتمدت الدول التى تفتقد إلى الموارد ، وهى الدول ذات القدرة المحدودة على تمويل نفسها ذاتيا ، على القروض الأجنبية إلى حد كبير ، ولم تستطع حماية نفسها من الوقوع فى شرك الديون ، حيث كان هذا الطريق أكثر سهولة من الاعتماد على الذات [2] .

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية ، اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن القضايا المالية والنقدية ، آديس أبابا ، ٢٠ - ٢١ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص٤٥ .

د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .... ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢) Lazar Focsaneanu, Endettement Extérieur, OP. cit., PP. 313 - 317

وعلى ذلك يمكن القول : إن الجذور الحقيقية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية قد بدأت فى أواخر الخمسينات ، عقب حصول هذه الدول على استقلالها السياسى ، حيث تبنت سياسات التصنيع والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، وسعت لتحقيق ذلك من خلال البرامج الاستثمارية ، ومحاولات التصنيع ، وزيادة الإنفاق العام . وآنذاك اصطدمت هذه الدول بمشكلة فجوة الموارد المحلية (١) . وزاد من صعوبة التحدى أن الدول الكبرى قد حافظت على معظم مواقعها القديمة ؛ مما كان له أكبر الأثر فى تكوين مديونية الدول النامية .

المطلب الثانى

انخفاض عائد الصادرات

كان انخفاض عائد الصادرات الذى شهدته الدول المدينة من العوامل الأساسية التى لعبت دورا هاما فى زيادة حجم الديون ، وبالتالى تفاقم الأزمة الناشئة عنها . وسوف نرى فى الفصل القادم أن متوسط تكلفة القروض كان أعلى من متوسط نمو العائد من الصادرات .

ويرجع تدهور أسعار المواد الأولية إلى ما حدث من ركود في الاقتصاد العالمى والإحلال بين بدائل الطاقة فى الدول الصناعية من ناحية ، ومن ناحية ثانية إلى ضعف قدرة الدول المدينة على المنافسة فى سوق التبادل التجارى الدولى .

ويؤكد تقرير الخبراء الحكوميين بشأن القضايا المالية والنقدية الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٧ أن انخفاض عائد صادرات السلع الأولية لا يزال أخطر جوانب أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، خاصة الدول الأفريقية ، حيث انهارت أسعار هذه السلع عام ١٩٨٠ وما زال هذا الانهيار مستمرا حتى الآن (٢) .

ولعل السبب الأساسى لانخفاض عائد الصادرات فى الدول المدينة يتمثل فى جملة الإجراءات والسياسات الحمائية المتخذة من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، والتى ترتب عليها

---

(١) د. العشرى حسين درويش وآخر ، الموارد الاقتصادية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥ وما بعدها

(٢) منظمة الوحدة الأفريقية ، المرجع السابق ، ص ٢٩

شدة وصعوبة المنافسة الاقتصادية بين الدول ، التى هى من أهم سمات العلاقات الاقتصادية الدولية الآن .

المطلب الثالث

زيادة الإنفاق العسكرى

تمثل نفقات التسليح عبئا إضافيا على موارد الدول النامية المدينة ؛ ولذلك فإن القروض المخصصة للإنفاق العسكرى تعتبر عاملا أساسيا فى زيادة حجم ديون هذه الدول .

وتشير الإحصائيات إلى أنه فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ بلغ الإنفاق العسكرى ألفاً وثمانمائة وسبعين مليار دولار بأسعار ١٩٧٠ ، وفى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ وصل إلى ألفين وستمائة وخمسين مليار دولار .

وفى عام ١٩٧٣ وحده تراوح بين مائتين وخمسة مليار دولار وبين مائتين وخمسة وثلاثين مليار دولار بأسعار ١٩٧٣ ، وهو رقم يتعدى مجموع الدخول القومية للدول النامية فى جنوب آسيا والشرق الأقصى وأفريقيا مجتمعة[(١)] . وفى عام ١٩٨١ وحده بلغ الإنفاق العسكرى أربعمائة وخمسين مليار دولار .

ومن أسباب لجوء الدول المدينة إلى زيادة الإنفاق العسكرى : سياسة الدول المنتجة للسلاح المتمثلة فى خلق الأسواق اللازمة لتسويق هذا النوع من الإنتاج ، وذلك من خلال زعزعة الاستقرار فى مناطق العالم المختلفة ، حيث أن هذه السياسة تعود بالفائدة على الدول المنتجة والمصدرة للسلاح ، ولكنها فى نفس الوقت تمثل إهدارا للطاقات ، وتحويل جهود الدول المدينة بعيدا عن تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية[(٢)] .

---

(١) El Abed Salaheddine, OP. cit ., P. 139

(٢) مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، افتتاحية العدد رقم ٤ / ١٩٨٥ .

المطلب الرابع

سوء الإدارة

لقد أساءت العديد من الإدارات فى الدول النامية المدينة استخدام الأموال التى اقترضتها، مما كان له أثر كبير فى إضعاف قدرة هذه الدول على الوفاء ، ومن ثم تضاعف حجمها بشكل ملحوظ .

وسوف نعرض لبعض مظاهر الاستخدام غير الرشيد لهذه القروض فى البنود التالية :

١ - استخدام جزء غير قليل من هذه القروض لتمويل استثمارات غير إنتاجية ، أى لا تدر عائدا ؛ الأمر الذى نتج عنه أنه بدلا من أن تتكفل هذه المشروعات بسداد خدمة هذه القروض أن تحملت الاقتصاديات المدينة هذا العبء .

٢ - ضعف الجهاز الإدارى فى العديد من الدول المدينة مما أفقدها القدرة على استخدام القروض بكفاءة من ناحية ، والقدرة على إدارة الدين La Gestion de la Dette بأسلوب سليم قادر على مواجهة الأزمات من ناحية أخرى .

٣ - يقسم الاقتصاديون القروض إلى نوعين : قروض منتجة وأخرى غير منتجة ، ويقصد بالأولى تلك القروض التى تستخدم فى شراء وبناء وسائل الإنتاج ، أما الثانية فتستخدم فى أغراض أخرى للحصول على السلع الاستهلاكية أو المعدات العسكرية ، وتندرج غالبية القروض التى حصلت عليها الدول المدينة تحت النوع الثانى (١) . حيث خصصت هذه القروض لتمويل مشاريع غير مدروسة .

---

(١) EL Abed Salaheddine, OP. cit., P. 456

د.رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .... المرجع السابق ، ص ٧٠ و ٧١ .

٤ - من أبرز مظاهر سوء الإدارة عدم وجود جهاز منظم لدى الدول المدينة يتولى الإشراف على عمليات القروض الخارجية . حيث تقوم الدول الدائنة وكذلك المنظمات الدولية المعنية بالديون بنشر جداول وأرقام الديون المستحقة لها على الدول المدينة . وعلى الجانب الآخر ، فلا يوجد جهاز منظم داخل كل دولة مدينة مخصص للإشراف على سير عمليات القروض الخارجية ، سواء أثناء الحصول عليها ومتابعة الإشراف على تنفيذها أو متابعة تمام سدادها .

ولقد ترتب على ذلك وجود الخلافات الكثيرة بين الدائنين والمدينين حول الأرقام الحقيقية للديون . تبين ذلك بشكل واضح عند التفاوض مع الدول الدائنة لمصر لإعادة جدولة ديونها ، حيث ثارت الكثير من المشاكل بين الجانبين بسبب اختلاف أرقام الديون لدى كل منهما . وكان الجانب الدائن هو الأقوى فى الحجة والأكثر تنظيما ، وهذا دليل واضح على سوء إدارة الدين الخارجى فى مصر [(١)] .

ولقد وصل الأمر ببعض الدول المدينة إلى عدم معرفة حقيقة ديونها الخارجية مما يجعلها تخضع لإرادة الدائنين عند التفاوض حول هذه الديون .

ويرى بعض الشراح أن الاختلاف حول حجم القروض الخارجية يرجع إلى تعدد الجهات التى تقوم بالاقتراض وعدم التنسيق بينها .[(٢)]

٥ - وأخيرا فإن سوء الإدارة قد شمل أنظمة الحكم ، فهناك العديد من الدول النامية التى تضاعفت ديونها بسبب الحكم العسكرى الذى فرض عليها فرضا . ويزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة التى منها نظم حكم : فرناند ماركوس فى الفلبين ، نيكولاى

---

(١) لقد صرح وزير التعاون الدولى المصرى لصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٨٦/٣/٦ ، أثناء بعض عمليات إعادة الجدولة ، بعدم تطابق قوائم الديون المقدمة من مصر مع تلك المقدمة من جانب الدول الدائنة .

(٢) د. محمد محروس إسماعيل ، أزمة الديون الخارجية فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٧ و ٤١٨ ، ص ٤٠٦ .

شاوشسكو فى رومانيا [١] ، بينوشيه فى شيلى ، جعفر نميرى فى السودان ، الشاه فى إيران، وفى منطقتنا العربية لا يستطيع نظام واحد أن يبرئ نفسه من المسئولية عن الأوضاع المالية والاجتماعية السيئة التى تعانى منها الشعوب والدول العربية [٢] .

المطلب الخامس

هروب الأموال إلى الخارج

Fuite des Capitaux - Capital Flight

يعد هروب رأس المال عاملا هاما من العوامل التى ساهمت فى زيادة حدة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، بل إن ظاهرة هروب رأس المال على نطاق واسع من الدول المدينة يمكن النظر إليها على أنها جزء أصيل من مكونات أزمة ديونها الخارجية ، وذلك نظرا لأنها تعمل على زيادة حدة العجز بموازين مدفوعاتها ، ومن ثم تسهم فى زيادة ميلها للاستدانة . كما تمثل فى نفس الوقت موارد ضائعة على هذه الدول تخرج بأساليب غير مشروعة ويحرم منها الاقتصاد الوطنى .

---

(١) تعد تجربة رومانيا مع الديون الخارجية تجربة فريدة من نوعها ، حيث قامت القيادة الرومانية السابقة بتعبئة الموارد والجهود المحلية لسداد الديون الخارجية ؛ ولذلك تركت هذه القيادة رومانيا عام ١٩٨٩ بديون خارجية قدرها مليار دولار فقط .
ولكن ذلك لم يكن نتيجة سياسة مخلصة أمينة من جانب هذه القيادة ، بل كان على حساب الحاجات الأساسية للشعب الرومانى ، حيث عاشت هذه القيادة فى أفخم القصور حياة مليئة بالترف والبذخ فى حين ذاق الشعب الرومانى مرارة الفقر والجوع والجهل والمرض .

(٢) - وفقا لتحقيق صحفى نشرته صحيفة نيويورك تايمز فإن الرئيس الفلبينى السابق قد حصل على عمولة قدرها ثمانون مليون دولار لتسهيل حصول شركة General Electric على عقد لإنشاء مركز نووى فى الفلبين ، وبعد كارثة تشرنوبيل أعلنت الحكومة الفلبينية عدم صلاحية هذا المركز للعمل .
وفى البرازيل ، يقرر البعض أن جزءا كبيرا من ديون هذه الدولة ، قد يصل إلى الثلث ، استخدم فى شراء مفاعلات نووية ثبت عدم صلاحيتها للعمل .

- Susan George, OP. cit., PP. 31 et 32
- la Dette Extérieure : le Développement et la Coopération Internationale, OP. cit., PP. 50 et 51 .

وسوف نعرض لتهريب رءوس الأموال إلى الخارج من خلال بيان المقصود به وأسبابه وحجم الأموال المهربة فى البنود الثلاثة الآتية :

أولا : المقصود بهروب رأس المال :

ليس هناك تعريف واحد لهروب رأس المال إلى الخارج ، إذ كثيرا ما يستخدم الشراح مفاهيم مختلفة عند مناقشة هذه المسألة . فيرى البعض أن كل تدفق مالى من الدول النامية إلى الخارج يعتبر هروبا لرأس المال ، وذلك لأن هذه الدول عموما فقيرة فى مواردها المالية وينبغى أن تكون مقترضة خالصة (١) .

غير أن هذا التعريف لا يحظى على قبول العديد من الشراح ؛ حيث يرى هؤلاء أن المال يعتبر هاربا إذا ما تم تصديره من خلف الأسوار ، أى مالا يسجل فى الإحصائيات . بمعنى آخر فإن كل خروج لرءوس الأموال بطريقة غير مشروعة يعتبر هروبا أيا كان سبب هذا الخروج (٢) .

ثانيا : أسباب هروب الأموال إلى الخارج :

يمكن القول إن تهريب الأموال إلى الخارج يرجع إلى مجموعة متعددة من العوامل هى :

١ - **المبالغة فى سعر الصرف من جانب السلطات المحلية :** حيث تقوم بإعادة تقييم العملة المحلية من وقت لآخر ، وكثيرا ما يترتب على هذا الإجراء تخفيض سعر العملة ، مما يدفع بأصحاب رءوس الأموال إلى الاحتفاظ بها فى الخارج .

٢ - **قيود القطاع المالى :** حيث توجد فى العديد من الدول النامية ضوابط شديدة على أسعار الصرف وغيرها من السياسات المالية ، وكثيرا ما تؤدى هذه الضوابط إلى أسعار فائدة أقل بكثير عن الأسعار العالمية .

---

(١) هروب رأس المال من البلدان النامية : التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، ص٣

(٢) Yves Gazza, L'Edettement dans le monde, OP. cit., P. 59

٣ - **العجز المالى** : ففى معظم الدول النامية يتم علاج العجز المالى عن طريق الإصدار النقدى الذى يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض قيمتها الحقيقية ، وهو ما يعرف بالآثار السيئة للتضخم الناتج عن الإصدار النقدى [١] .

٤ - **المخاطرة** : إن عامل المخاطرة يعتبر من العوامل الدافعة لهروب رءوس الأموال ، حيث يفضل أصحاب هذه الأموال استثمارها خارج بلادهم على المخاطرة بها واستثمارها فى الداخل ؛ نظرا لعدم وجود الاستقرار السياسى والاقتصادى ، بل وعدم الثقة فى أنظمة الحكم القائمة [٢] .

ثالثا : حجم الأموال المهربة :

تؤكد التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن هروب رءوس الأموال من الدول النامية المدينة إلى الدول الدائنة المتقدمة كان بكميات هائلة :

فقد أشار بنك التسويات الدولية فى تقريره السنوى الثالث والخمسين عام ١٩٨٤ إلى أن حجم الأموال المهربة من دول أمريكا اللاتينية فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ بلغ خمسين مليار دولار .

كما أشار تقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولى عام ١٩٨٥ إلى أن الأموال التى خرجت من بعض دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ [٣] ، كانت على الوجه التالى :

- ٢٦ر٥ مليار دولار بالنسبة للمكسيك .
- ٢٢ر- مليار دولار بالنسبة لفنزويلا .
- ١٩ر٢ مليار دولار بالنسبة للأرجنتين .

---

(١) أ. د. العشرى حسين درويش وآخر ، الموارد الاقتصادية ، ١٩٨٠ ، ص ٤٢٨ .

(٢) د. سهير محمود معتوق ، التمويل العكسى للموارد فى إطار أزمة مديونية العالم الثالث ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١١ و ٤١٢ لسنه ١٩٨٨ ، ص ٤٢ - ٤٥ .

(٣) الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون فى أمريكا اللاتينية ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٢٦ .

ويقدر بنك Paribas الفرنسى الأموال المهربة من قبل الدول النامية فى الخارج بحوالى خمسمائة مليار دولار ، أى بما يعادل ثلث مديونية هذه الدول[١] .

ومن جهة ثانية فقد ابتلعت الأموال المهربة نسبة كبيرة من الديون الخارجية التى عقدتها الدول النامية ، وصلت هذه النسبة فى بعض الدول أكثر من الثلثين ، والبيان التالى يوضح لنا هذه النسبة فى بعض الدول المدينة[٢] :

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
الأرجنتين	٣ ر٧٥ ٪	كوستاريكا	٨ ر٣٧ ٪
الفلبين	٢ ر٦٥ ٪	السلفادور	٣ ر٣٦ ٪
فنزويلا	٢ ر٥٩ ٪	مصر	٢ ر٣٤ ٪
المكسيك	– ر٥٤ ٪	الأردن	٣ ر٣٣ ٪
شيلى	– ر٤٩ ٪	الهند	٢ ر٣٠ ٪
أندونيسيا	٣ ر٤٤ ٪	بيرو	– ر٢٣ ٪
نيجيريا	– ر٤٢ ٪		

هذا وتعد سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية بمثابة المراكز الرئيسية المتلقية لهذه الأموال .

تلك هى العوامل التى ترجع إلى سياسات وظروف الدول المدينة نفسها ، والتى ساعدت فى تكوين أزمة ديونها الخارجية . وننتقل بعد ذلك للتعرف على العوامل الخارجة عن إرادتها .

---

(١) Susan George, OP. cit., P. 33 - Yves Gazza , OP. cit., P. 60 .

(٢) جاب الله عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٦٤ – د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

L'Endettement International, Mondes en Développement, nos. 50 - 51, 1985 , P . 312 .

المبحث الثانى

العوامل الخارجية

لم تكن العوامل الداخلية وحدها هى السبب فى تراكم الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية ، بل شاركت معها بعض العوامل والأسباب الخارجية التى لم يكن لهذه الدول دخل فى حدوثها . من هذه العوامل ما يتعلق بالسياسات والإجراءات التى اتخذتها الحكومات والبنوك الدائنة ، ومنها ما يتعلق بارتفاع أسعار كل من الدولار والفائدة والبترول . وسوف نتناول هذه العوامل تباعا فى المطالب الآتية :

المطلب الأول

سياسة الدول الدائنة

إن الجدل والنقاش فى الدول الصناعية المتقدمة حول أسباب أزمة الديون العالمية يزداد يوما بعد يوم ، ولكن الشىء المؤكد هو أن علاقة التعاون الموجودة بين هذه الدول قد لعبت دورا كبيرا فى تكوين هذه الأزمة :

١ - فقد أدت السياسات الحمائية التى اتخذتها هذه الدول إلى غلق الأبواب أمام منتجات الدول النامية المدينة ، وعدم حصولها على الفرصة المناسبة لدخولها الأسواق العالمية [(١)] . هذا فى الوقت الذى تتمتع فيه منتجات الدول الدائنة بفرص واسعة للوصول إلى هذه الأسواق . وهذا وذاك قد أديا إلى انخفاض عائد الصادرات فى الدول النامية ، وهو الذى يشكل الأساس فى سداد الديون [(٢)] .

---

(١) أ . د . العشرى حسين درويش وآخر ، التجارة الخارجية ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٣ وما بعدها .

(٢) Jean Marc Ferry, OP. cit., P. 220

EL Abed Salaheddine, OP. cit., P . 207 .

ومن ناحية أخرى فقد أدت الأزمة الصناعية داخل الدول الرأسمالية المتقدمة إلى انخفاض النمو الحقيقي لهذه الدول من ٢ر٣ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٣ر ٪ عام ١٩٨٢ ، وإلى انخفاض مستوى التجارة الخارجية . وهذا وذاك قد أديا بدورهما إلى إنخفاض أسعار المواد الأولية في الدول المدينة . الأمر الذى انعكس على مديونية هذه الدول [١] .

٢ - كان للسياسات المالية المتبعة من جانب المنظمات الدولية ، وخاصة الشروط التى يتطلبها صندوق النقد والبنك الدوليين أثناء عمليات إعادة الجدولة ، دور مباشر في زيادة أعباء الديون ومن ثم تراكمها [٢] . وهذه السياسات تشجع عليها الدول الدائنة لأنها تحقق الأهداف الخاصة بها . وقد عبر عن ذلك مدير البنك الدولى بقوله " إن برنامجنا للمساعدة الخارجية يشكل موردا جديدا من الربح بالنسبة للأعمال التجارية الأمريكية ومزايا هذه الأعمال :

- إنها تيسر أسواقا جديدة من أجل الشركات الأمريكية .
- إنها تجعل الأولوية للمشروع الحر [٣] .

وهذا يؤكد أن الدائنين - دولا ومنظمات - لا يقدمون المساعدات للدول النامية بدون مقابل ، وإنما يدفعهم إلى ذلك حاجتهم لتسويق منتجاتهم في الخارج ؛ ومن ثم زيادة صادراتهم إلى العالم الخارجي .

---

(١) Etienne Richard Mbaya , L'Endettement du Tiers Monde à la Lumière du Droit Internationel , African journal of International and Comparative Law, Volume I , Octobre 1989, P. 437 .

(٢) El Abed Salaheddine, OP. cit., P. 213.

(٣) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .... ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

المطلب الثانى

سياسة البنوك التجارية

رأينا ونحن بصدد الكلام عن نشأة أزمة المديونية أن البنوك التجارية قامت بتلقى الأموال من الدول المصدرة للبترول عقب ارتفاع أسعاره ، ونظرا لاشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك ، وحاجة هذه البنوك لاستثمار هذه الأموال ؛ فقد قامت بإعادة إقراضها إلى الدول النامية . ولما كان حجم هذه الأموال من الزيادة بمكان ، فقد أفرطت البنوك فى إقراضها دون عمل دراسات لجدوى عمليات الإقراض ، والأكثر من ذلك فقد قامت بعض البنوك بتقديم رشاوى لإتمام عمليات الإقراض بالشروط التى تراها مناسبة لها .

وظل الوضع على ذلك إلى أن اشتدت حدة الأزمة فى خريف عام ١٩٨٢ ، مما أثار الفزع والخوف لدى الدائنين ؛ وكانت النتيجة المباشرة أن خفضت البنوك التجارية من حجم الإقراض . فبعد أن كانت هذه القروض حوالى واحدا وخمسين مليار دلار عام ١٩٨١ ، انخفضت إلى ستة وعشرين مليار دولار عام ١٩٨٢ ، ثم إلى عشرة مليارات دولار عام ١٩٨٣ ؛ الأمر الذى ترتب عليه أن وجدت العديد من الدول المدينة نفسها فى مركز المدين العاجز عن السداد (١) .

وهكذا ، فقد أخطأت البنوك التجارية مرتين : الأولى حين قامت بإقراض الدول النامية المدينة بطريقة عشوائية ، وبدون عمل الدراسات اللازمة للحكم على مدى نجاح عمليات الإقراض ، والثانية حينما تخلت عن السياسة الإقراضية على أثر اندلاع الأزمة ، اللهم إلا بالقدر الذى يتناسب مع عمليات السداد .

والواقع أن هذه البنوك لم تكن تتصرف من خلال سياسات وخطط واضحة وموضوعة مقدما ، وإنما كانت تتصرف من خلال الظروف المالية الدولية ، وكان دافعها الأساسى الذى

---

(١) Amin Amin Jacques, OP . cit., P. 87 .

يحركها فى ذلك هو مصالحها الخاصة والمتمثلة فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، وحتى هذا الباعث لم تستطع تحقيقه . ولقد وضح ذلك فى المرتين : ففى الأولى كان الدافع وراء الإقراض هو الربح ، وفى الثانية كان الدافع وراء تخفيض الإقراض هو الخوف على المال ، وهذا ما يؤكد أن الباعث وراء هذه العمليات هو باعث مالى محض (١) .

المطلب الثالث

ارتفاع سعر الدولار

قبل اتفاقيات " بريتون وودز Bretton Woods " كان العمل يجرى فى الأسواق المالية الدولية على أساس قاعدة " عيار الذهب " ، بمعنى أن الذهب هو الذى كانت تتم على أساسه معايرة أو تقييم العملات الأخرى . وبموجب هذه الاتفاقيات أصبح الدولار الأمريكى ، إلى جانب الذهب ، يشكلان عملة الاحتياط الدولية .، وكانت الأوقية من الذهب تساوى خمسة وثلاثين دولارا أمريكيا ، أى أن الدولار كان يعادل ٨٨٨٦٧١ ر ٠ جراما من الذهب . وبمقتضى نفس الاتفاقية التزمت الولايات المتحدة بتغطية الدولارات التى تطبعها بغطاء ذهبى . ومؤدى هذا الالتزام أنها لا تستطيع طبع دولارات جديدة إلا إذا كان لها غطاء من الذهب ، بل أكثر من ذلك كان حامل كل دولار يستطيع المطالبة بقيمته ذهبا وقت ما يريد .

وعلى أثر انتعاش الأسواق الأوربية الذى أدى إلى لجوء الكثير من حاملى الدولار الأمريكى إلى الحصول على المقابل الذهبى ؛ وجدت الولايات المتحدة أن رصيدها من الاحتياطى الذهبى فى تناقص ، فأصدرت فى الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٧١ قرارا يقضى بفصم العلاقة بين الدولار والذهب ، أو وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (٢) .

Convertibilité - Convertibility

---

(١) Philippe Norel et autres, Stratégies Bancaires et Risque -Pays, Économie Appliquée, Tome XLI, no. 4, 1988, p. 860.

(٢) Ben Ghazi Ali, Op.Cit., p. 141.

ومن ثم خروجها ما على التزمت به وفقا للاتفاقيات السابقة .

ومنذ ذلك التاريخ حل الدولار محل الذهب وأصبح هو عملة الاحتياط العالمية ، كما أصبحت الولايات المتحدة حرة فى طبع الدولار ولا يقيدها فى ذلك سوى ظروف ميزان مدفوعاتها وسياستها فى التجارة الخارجية (١) .

ولم يكتف الدولار باحتلال القمة واعتباره عملة الاحتياط الدولية ، بل أكثر من ذلك ، ونظرا للقبول العام الذى تلقاه " الورقة الخضراء Billet Vert " ، فقد توغل فى اقتصاديات الدول النامية المدينة وأصبح يمثل أكثر من ٥٠ ٪ من السيولة النقدية فى هذه الدول ؛ ونتيجة لذلك انتشرت ظاهرة " الدولرة Dollarisation " فى معظم الدول المدينة (٢) .

ونظرا للطلب المستمر على الدولار فقد ارتفع سعره فى مواجهة العملات الأخرى ، خاصة تلك التى لا تقدر على منافسته دوليا . وخير مثال على ذلك الجنيه المصرى ، فبعد أن كان يعادل أكثر من ثلاثة دولارات ، أصبح الدولار يعادل أكثر من ثلاثة جنيهات . هذا وقد ارتفعت قيمة الدولار ١١ ٪ عام ١٩٨١ ، ثم وصلت هذه النسبة إلى ١٧ ٪ عام ١٩٨٢ ، كما قدر أن الدولار فى عام ١٩٨٤ كان أقوى منه فى عام ١٩٨٠ بنسبة ٤٠ ٪ (٣) .

ويرجع ارتفاع سعر الدولار فى جانب كبير منه إلى المضاربات العالمية فى الأسواق النقدية ، وفى جانب آخر إلى السياسة الاقتصادية الأمريكية التى جعلت منه عملة الاحتياط الدولية بلا منازع .

---

(١) Jacques Henri David, Cirse Financière et Relations Monétaires Internationales , Économica , Paris , 1985 , PP . 73 - 79 .

(٢) د. عبد الشكور شعلان ، نصف إجراءات الإصلاح الاقتصادى تؤدى إلى الفشل ، حديث لصحيفة الأهرام ، ١٩٩١/٤/٨ ، ص٩ . ولقد صرح سيادته بأن هذه النسبة وصلت فى مصر إلى ٦٠ ٪ .

(٣) فريدريك كليرمونت ، الدولار يستقر على جبل من الديون ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

أثر ارتفاع سعر الدولار على المديونية :

أدى الارتفاع المستمر في سعر الدولار إلى آثار عكسية مباشرة على مديونية الدول النامية ، حيث أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الديون ترتب التزامات على عاتق هذه الدول من الواجب الوفاء بها بالدولار الأمريكي (١) . ونظراً لأن غالبية هذا الدين مستحق الأداء بالدولار، فقد تحملت الدول المدينة مخاطر هائلة ونفقات ثقيلة نتيجة ارتفاع قيمته .

وعلى ذلك فالزيادة المستمرة في سعر الدولار ، قد زادت وضاعفت من الأعباء الخاصة بالمديونية الخارجية (٢) ؛ ولذلك فقد أشار سكرتير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD إلى أن ارتفاع سعر الدولار في المدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣ أدى إلى زيادة عبء الديون الخارجية للدول النامية بمقدار أربعة وثمانين مليار دولار (٣) .

ولزيادة إيضاح تأثير ارتفاع سعر الدولار على مديونية الدول النامية ، نسوق المثال التالي :

فلو فرضنا أن دولة معينة – ولتكن مصر – حصلت على قرض من دولة أخرى – ولتكن الولايات المتحدة – قيمته مليار دولار في عام ١٩٨٠ ويستحق الأداء في عام ١٩٩٠ بسعر الفائدة السائد .

فإذا كان الجنيه المصري عام ١٩٨٠ يعادل ثلاثة دولارات فمعنى ذلك أن هذا القرض كان يعادل ثلث مليار جنيه مصري . وإذا كان الدولار الأمريكي عام ١٩٩٠ يعادل ثلاثة جنيهات مصرية ، فهذا يعني أن الحكومة المصرية ملزمة بتدبير مبلغ ثلاثة مليارات جنيه مصري لسداد هذا القرض . وهكذا ، تعتبر الحكومة المصرية قد حصلت على ثلث مليار جنيه عام ١٩٨٠ ، ولكنها ملزمة بسداده ثلاثة مليارات عام ١٩٩٠ . بما يعني زيادة قدرها ٩٠٠ ٪ ، وهذه الزيادة نشأت في جزء منها عن انخفاض قيمة الجنيه المصري ، وفي الجزء الأكبر عن الزيادة المستمرة في سعر الدولار الأمريكي (٤) .

---

(١) Banque Mondiale, Rapport annuel, 1983. P. 35

(٢) د. سهير محمود معتوق ، التمويل العكسي للموارد . ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٣) Amin Amin Jacques, OP. cit., P. 72

(٤) يلاحظ أننا لم نتعرض للفائدة على هذا القرض باعتبار أن كل قرض يصاحبه حصول الدائن على فائدة مناسبة .

وما يجرى على العملة المصرية يجرى عى عملات غالبية الدول المدينة ؛ وعلى ذلك فإن الزيادة المضطردة فى سعر الدولار تتحملها شعوب وفقراء الدول المدينة ، وأن شعوب وأغنياء الدول الدائنة هى التى تجنى ثمار العناء الذى تبذله المجموعة الأولى .

وعلى ذلك يمكن القول إن هناك ارتباطا عضويا بين حجم فاتورة خدمة الدين وسعر الدولار الأمريكى ، الأمر الذى يؤكد أن القرارات التى يتخذها الكونجرس الأمريكى Congres أو البنك الاحتياطي الفيدرالى ، بخصوص عجز الموازنة والسياسات النقدية اللازمة لمواجهته ، إنما تؤثر تأثيرا مباشرا على مصالح المدينين . أى أن عبء خدمة الدين يحدده أساسا الكونجرس الأمريكى (١) .

المطلب الرابع

ارتفاع سعر الفائدة

من المعروف أن كل قرض يصاحبه شرط أساسى ينص على أن يدفع المدين إلى الدائن نسبة مئوية من هذا القرض كفائدة سنوية مستقلة تماما عن الأقساط التى يلزم بها المدين ؛ ولذلك فإن عبء خدمة الديون يشمل الفوائد والأقساط معا .

وتختلف أسعار الفائدة المنصوص عليها فى عقود القروض من حالة لأخرى ، فقد يتفق الدائن والمدين على معدل رسمى يتم التعامل على أساسه . وقد يكون السداد على أساس معدل الفائدة الدولى London Inter - Bank offer Ratio والمعروف باسم " ليبور Libor " الذى يعنى متوسط سعر الفائدة الاسمى Nominal الذى تتعامل به البنوك فى لندن بالنسبة للودائع ، ويتكون هذا المعدل من تلاقى العرض والطلب فى الأسواق المالية فى مدينة لندن . وقد يكون الاتفاق على أساس السعر العائم ، وتقوم فكرة السعر العائم على أساس تغير الفائدة الأساسى كل فترة زمنية معينة ، قد تكون ثلاثة أو ستة أشهر عن طريق التفاوض بين الطرفين، بغرض إدخال التغييرات التى تحدث فى سوق الاقتراض الدولى على هذا السعر (٢) .

---

(١) Ousmane Kaba, OP. cit., PP. 194 - 199

- د. السيد أحمد عبد الخالق ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) د . رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ٩٠

وهذه المعدلات السابقة تختلف عما يسمى بمعدل الفائدة الحقيقى Réal ، الذى يتمثل فى المعدل الرسمى المتفق عليه (حسب كل حالة من المعدلات السابقة) مضافا إليه معدل التضخم فى الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . فحين كان معدل التضخم فى الولايات المتحدة ١٢ ٪ ، واقترضت منها الحكومة المصرية بمعدل فائدة ١٤ ٪ ، كان سعر الفائدة الحقيقى يعادل ٢٦ ٪ (١) .

ولا ينازع أحد فى أن الارتفاع المستمر فى أسعار الفائدة بجميع معدلاتها يعد سببا مباشرا من أسباب تزايد مديونية الدول النامية . بل وصل البعض إلى القول بأن أزمة المديونية الخارجية التى اندلعت عام ١٩٨٢ ، ترجع فى جانب كبير منها إلى ارتفاع معدلات الفائدة التى ارتفعت بنسب أكبر من نسب الزيادة فى صادرات الدول النامية (٢) .

ومن جهة أخرى ، فإن القروض التى تقدمها المؤسسات التجارية الدولية والتى اصطلح على تسميتها بالديون الخاصة ، إنما تتسم بارتفاع ملحوظ فى أسعارالفائدة التى تصاحبها ، مقارنة فى ذلك مع الديون العامة . وإذا علمنا أن نسبة الديون الخاصة إلى الديون العامة فى تزايد مستمر ، تبين لنا الزيادة المضطردة فى خدمة هذه الديون .

ولقد أدى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقى عن المعدل الرسمى المتفق عليه إلى إضافة أعباء التضخم فى الدول الدائنة إلى أعباء الديون فى الدول المدينة وتحملها لها .

هذا وتشير الأرقام والبيانات إلى عدم ثبات سعر الفائدة الرسمى . فخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧١ ، كان سعر الفائدة الذى تتحمله مجموعة الدول النامية يتراوح بين ١ر٢ ٪ و٦ر٨ ٪ . وفى الفترة ما بين ١٩٧٢ و١٩٨٠ كان هذا السعر سالبا - باستثناء عام ١٩٧٥ - أما فى المدة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ فقد وصل هذا المعدل إلى ٩٨ر٨ ٪ (٣) .

---

(١) Leon Naka , op . cit . , p . 146

(٢) Jean Claude Berthehelemy , Bilans et essais .. endettement international et Théorie des Transfert , Revue d'économie Politique , no . 3 , 1987 , p . 254

(٣) Eduardo R. Conesa, Le Déficit Budgétaire des États - Unis et la Crise de la Dette Extérieure Lation - américaine, NED , no. 4858 , 1988 , P.105 .

وهكذا نستطيع أن نقرر أن ارتفاع معدلات الفائدة بجميع أنواعها (الاسمية - الدولية - الحقيقية) ، قد أدى إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، حيث وصلت أعباء هذه الديون بسبب الفوائد إلى مستويات خطيرة ، وأصبحت تبتلع نسبا كبيرة من موارد النقد الأجنبى فى الدول المدينة .

ويشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٨٥ إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة فى المدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ ، أدى إلى زيادة خدمة الديون بمقدار واحد وأربعين مليار دولار (١) . وكان من نتيجة ذلك أن تعثرت دول كثيرة فى سداد ديونها ؛ الأمر الذى أدى إلى اشتداد حدة الأزمة فى أغسطس عام ١٩٨٢ .

المطلب الخامس

ارتفاع سعر البترول

ذكرنا أن الدول المنتجة والمصدرة للبترول نجحت فى تعديل أوضاع أسعار هذه المادة الخام فى عامى ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، وكانت الدلالة الرئيسية لنجاح تكتل مجموعة هذه الدول فى رفع سعر هذه المادة هى نقل جزء محسوس من الدخل المتحقق فى الدول الصناعية المتقدمة إلى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبترول . وقد ظهر ذلك واضحا فى حجم الأرصدة الأجنبية التى تمتلكها الدول المصدرة للبترول .

لكن هذه الزيادة كان لها وجه آخر ، حيث لعبت دورا مباشرا فى تصاعد مشكلة الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية . فقد ترتب عليها مجموعة من الآثار المباشرة من أهمها :

١ - وجود فائض ضخم فى موازين مدفوعات الدول المصدرة للبترول ، وكان لابد من تدوير هذا الفائض ، فلجأ إلى الدول الصناعية المتقدمة ؛ وذلك للعديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والنفسية ، ونتج عنها ما سمى بالبترودولار Pétro - Dollar ، التى أعادت الدول الصناعية إقراضها للدول النامية المتعطشة دائما لرءوس الأموال بشروط صعبة .

---

(١) Amin Amin Jaques, OP. cit., P. 87 .
Nicolas Bellas, OP. cit., P. 110 .

٢ - حصلت الدول المنتجة للبترول على عقود خدمات ومواد أساسية من الدول الصناعية بأسعار عالية ، ظنا منها أنها ستكون قادرة على الوفاء بثمنها من عائدات البترول ، ولكن ارتفاع أسعار هذه المادة لم يستمر طويلا ، بل على العكس انخفضت ثانية ، مما كان له آثار سيئة على الدول المنتجة للبترول نفسها (١) .

٣ - ترتب على ارتفاع أسعار البترول أيضا آثار ضارة بالدول النامية غير المنتجة للبترول ، حيث زادت قيمة احتياجاتها من النقد الأجنبي للحصول على متطلباتها البترولية . ولم تفلح في ذلك الإجراءات والسياسات التي اتخذتها مجموعة الدول المصدرة للبترول ، من خلال منظمة " الأوبك OPEC " لتخفيف العبء الناتج عن هذه الزيادة على الدول المدينة غير البترولية .

٤ - ترتب على زيادة الفائض البترولي إغراق الأسواق المالية الدولية بالسيولة النقدية ، مما جعل جهات الإقراض تبذل قصارى الجهد من أجل تقديم القروض للدول المدينة ، حتى وصل الأمر إلى حد تقديم الرشاوى من أجل الإقراض كما رأينا (٢) .

بناء على ما تقدم يمكن القول : إنه وإن كانت الزيادة التي حصلت في أسعار البترول في السبعينات قد حققت عائدا كبيرا لدى الدول المصدرة للبترول ، إلا أنها قد أدت إلى زيادة مستوى الاستهلاك في هذه الدول ، مما يؤكد أن ارتفاع أسعار البترول قد أضر بالدول المنتجة والمصدرة له والدول النامية الأخرى على حد سواء (٣) .

وإذا كانت غالبية الشراح في الدول الدائنة المتقدمة ترجع تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع أسعار البترول إلا أن الإنصاف يقتضينا الإقرار بأن ذلك لم يكن السبب الوحيد أو حتى السبب الرئيسي لاندلاع هذه الأزمة ، وإنما يشكل إلى جانب مجموعة العوامل السابقة ، الداخلية والخارجية ، وكذا العوامل المشتركة ، أسباب تفاقم هذه المديونية (٤)

---

(١) Amin Amin Jacques, OP. cit., 28

(٢) Pierre Salama, Endettement et Accentuation de la Misère, RTM, no. 99, 1984, P. 492

د. السيد أحمد عبد الخالق ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٣) د . رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية .... ، المرجع السابق ، ص ٥٣٠ .

– نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٢ .

(٤) د . السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

المبحث الثالث

العوامل المشتركة

إلى جانب العوامل الداخلية والخارجية السابق الكلام عنها فى المبحثين السابقين ، كأسباب لتفاقم الديون الخارجية للدول النامية ، توجد مجموعة أخرى من العوامل المشتركة ، ترجع إلى البيئة الاقتصادية الدولية .

ويقصد بالبيئة الاقتصادية هنا : معدلات التبادل التجارى الدولى ، والتقسيم الدولى للعمل ، والمركز السيئ واللامتكافئ الذى تحتله مجموعة الدول النامية المدينة فى الاقتصاد الدولى[١] . حيث فرضت تراكمات التطور الاقتصادى العالمى ، خلال العقود الثلاثة الماضية ، على الدول المدينة دمج مواردها فى النظام الرأسمالى العالمى ، وقامت هذه الدول بدور مورد المواد الخام للأسواق فى الدول الصناعية المتقدمة ، كما أصبحت سوقا لتصريف المنتجات المصنعة الواردة من هذه الدول .

وعلى ذلك ، فبالرغم من وجود العوامل الداخلية التى ترجع إلى سياسة الدول المدينة ، والعوامل الخارجية التى ترجع إلى سياسة الدول الدائنة التى شاركت فى تكوين أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، إلا أن الزيادة السريعة فى هذه المديونية فى الوقت الراهن لها سبب مشترك بين طرفى علاقة المديونية ، وهذا السبب مرجعه البيئة الاقتصادية الدولية وما لحقها من التطورات المستمرة مثل التضخم والمركز السيئ الذى تحتله الدول النامية فى الاقتصاد الدولى[٢] .

. ولذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد على أن أزمة الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية ، إن هى إلا نتاج مباشر للبيئة الاقتصادية ، وذلك بسبب عدم المساواة وعدم العدالة التى يتميز بهما الاقتصاد الدولى[٣] .

---

(١) Nicolas Bellas, Op. cit., P. 116

(٢) EL Abed Salaheddine, OP. cit., PP. 484 et 485 .

(٣) الدورة الحادية والأربعون للجمعية العامة ، ٢ / ١٢ / ١٩٨٦ .

نخلص من هذا الفصل إلى أن ظاهرة الديون الخارجية - بالحالة التى هى عليها الآن - إنما تعود إلى مجموعة من العوامل : منها ما يرجع إلى سياسات الدول المدينة (العوامل الداخلية) ، ومنها ما يرجع إلى سياسات الدول الدائنة (العوامل الخارجية) ومنها ما يرجع إلى البيئة الاقتصادية الدولية (العوامل المشتركة) . وننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثانى لنتعرف على الآثار الناتجة عن الديون .

الفصل الثانى

الآثار المترتبة على الديون

استعملنا حتى الآن عبارة " يترتب على الديون .. " أكثر من مرة فى ثنايا هذا البحث دون التحدث عن الآثار الناتجة عن ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية ، والآن فقد جاء هذا الفصل لمحاولة لم شتات هذه الآثار - المباشرة وغير المباشرة الاقتصادية والمالية والسياسية ؛ وذلك لفهم انعكاس هذه الديون على الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى الدول المدينة. وهل سياسات المؤسسات النقدية الدولية ، المتمثلة فى المبالغة فى سعر الدولار ومعدلات الفائدة المرهقة والشروط غير المتكافئة فى التجارة الدولية ، هل هذه السياسات فى مجموعها تعتبر عادلة ؟ أو يمكن الدفاع عنها .

سوف نحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : الآثار الاقتصادية للديون .

المبحث الثانى : الآثار المالية للديون .

المبحث الثالث : الآثار السياسية للديون .

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية للديون

- رأينا أن الدول النامية قد لجأت إلى باب الاقتراض الخارجى من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية قدما ، ورفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول . فهل حققت هذه الديون النتائج المرسومة لها ؟ .

الواقع أن سياسة الاقتراض الخارجى قد انحرفت عن مسارها الطبيعى . ويتمثل هذا الانحراف فى زيادة اللجوء للقروض الخارجية ، واستغلال عائد هذه القروض استغلالا سيئا ، وسوء الإدارة فى الدول النامية ، وهروب رءوس الأموال ، وسياسات الدول والمؤسسات الدائنة .

ولقد ترتب على كل هذه العوامل أن تضخمت الديون بشكل فلكى كما رأينا ، نتج عنه انحراف فى الأهداف والسياسات المرسومة مسبقا .

وكانت الآثار الاقتصادية المباشرة لكل ما تقدم أن تعثرت جهود التنمية الاقتصادية ، وزادت تبعية الدول المدينة للدول الدائنة ، حتى وصلت الأولى إلى مرحلة الحلقة المفرغة . وسوف نتناول هذه المظاهر الثلاثة فى المطالب الآتية :

المطلب الأول

تعثر جهود التنمية الاقتصادية

وضعت غالبية الدول المدينة برامج وخططا وسياسات بعيدة المدى لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ، ولكن هذه البرامج لم تحقق أهدافها للعديد من الأسباب ، التى على رأسها تفاقم الديون الخارجية . ولقد فطنت بعض الدول المدينة إلى أنه إذا لم يعاد النظر فى هذه الديون فإن ذلك سيؤدى إلى محق كل محاولة للتنمية .

ولقد طرحت هذه المشكلة رسميا وبصورة تدعو للانزعاج فى المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز ، حيث ذكرت قرارات هذا المؤتمر أنه يجب إزالة العواقب الوخيمة على التنمية الحالة والمستقبلية للدول السائرة فى طريق النمو Les États en Voie de Développement نتيجة لثقل هذه الديون الناتجة عن الظروف القاسية التى تعانى منها هذه الدول ، ولن يتم ذلك إلا بإعادة النظر فيها . بل إنه لن تنجح أية جهود تبذلها الدول المدينة من أجل التنمية الاقتصادية، طالما بقيت مشكلة المديونية على هذا الوضع [١] .

وعلى ذلك فقد كان لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية أثر سلبى على الأوضاع الاقتصادية بها ، وخاصة على عملية التنمية ، ومن مظاهر هذا الأثر السلبى ما يلى :

---

(١) د. محمد بدجاوى ، من أجل نظام اقتصادى دولى جديد ، اليونيسكو ، ١٩٧٨ ، ص ٤٩ و ٥٠ .

Jean Marc Ferry, OP. cit., P. 219

١ - تمزق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية :

لقد تعرضت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المدينة للعديد من المخاطر، وذلك لأن التزامات خدمة الدين أدت إلى تشوهات خطيرة فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، حيث شهدت السنوات الماضية انخفاضا جديدا فى مستويات المعيشة فى الدول المدينة . ومن جهة أخرى فقد انتشرت البطالة والفقر والجهل والمرض ، مما يهدد أساس البنية الاقتصادية والاجتماعية . وهذه المظاهر كلها ساعدت فى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية .

٢ - الصدمات الخارجية :

ترتب كذلك على الديون الخارجية العديد من الصدمات الخارجية ، التى أثرت تأثيرا مباشرا فى اقتصاديات الدول المدينة دون أن يكون لهذه الأخيرة دخل فيها .

ومن هذه الصدمات أسعار الفائدة المتغيرة ، وأسعار تحويل العملات الرئيسية ، ومعدلات التجارة الخارجية . حيث تحملت اقتصاديات الدول المدينة خسائر فى النقد الأجنبى تفوق بكثير ما حققته القروض الأجنبية ، الأمر الذى انعكست آثاره على الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ؛ نظرا لأن هذه الأخيرة تعتمد أساسا على النقد الأجنبى ولما كانت خسائر الدول المدينة منه كثيرة ، بسبب الهزات الاقتصادية الخارجية ؛ لذلك لم تتحقق التنمية المطلوبة .

٣ - انخفاض معدلات النمو :

ترتب على زيادة أعباء الديون الخارجية ، أن ابتلعت هذه الأعباء نسبا كبيرة من الموارد التى كانت مخصصة لتنفيذ خطط وبرامج التنمية وهذا بدوره أدى إلى عدم تحقيق معدلات النمو المطلوبة ، بل واهتزاز هذه المعدلات واضطرابها .

وهنا يلزم التأكيد على العلاقة القائمة بين أزمة الديون الخارجية فى الدول النامية من ناحية وبين أزمة التنمية فيها من ناحية أخرى . فلم يكن تعاقب هاتين الظاهرتين مجرد مصادفة ، بل إن هناك علاقة تأثير متبادلة بينهما ، فكلما زادت مشكلة الديون حدة كلما تعقدت مطالب التنمية ، وكلما زادت معدلات النمو كلما ساعد ذلك على الإسهام فى حل أزمة الديون (١) .

٤ - إهتزاز قدرة الدول المدينة فى الحصول على قروض جديدة :

واجهت أهلية أو قدرة الكثير من الدول النامية المدينة للحصول علي القروض الجديدة اختيارا صعبا بعد تصاعد التزامات خدمة الديون ، فكثير من هذه الدول تواجه صعوبات كبيرة فى الحصول على قروض جديدة ، بشروط وآجال مناسبة ، فى وقت تشتد فيه حاجتها للموارد الأجنبية(٢) .

ومن ناحية أخرى فقد رأينا أن البنوك التجارية والجهات الدائنة عدلت من سياستها الإقراضية على أثر اندلاع الأزمة فى أغسطس ١٩٨٢ . كل هذه العوامل أدت إلى تضاؤل فرصة الدول المدينة فى الحصول على الموارد الأجنبية ؛ الأمر الذى كان له انعكاسه على عملية التنمية الاقتصادية .

---

(١) Jean Marc Ferry, OP. cit., P. 229 .

(٢) منظمة الوحدة الأفريقية ، اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن القضايا المالية والنقدية ، المرجع السابق ، ص ١١ - ١٣ .

المطلب الثانى

تزايد التبعية الاقتصادية للخارج

يرتبط مفهوم التبعية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بمفهوم التخلف الاقتصادي Under developed — sous - développement ، ذلك أن كلا المفهومين يعكسان تلك العملية التاريخية للاستغلال الطويل الذى وقعت فيه المستعمرات والدول التابعة خلال فترة الاستعمار.

وإذا كانت الدول النامية المدينة قد كافحت كثيرا للحصول على استقلالها السياسى ، خاصة بعد إنشاء الأمم المتحدة ، إلا أن الدول الاستعمارية الكبرى وإن كانت قد قبلت – رغما عنها – حصول هذه الدول على استقلالها السياسى ، إلا أنها نازعت كثيرا – وما زالت – فى حصولها على الاستقلال الاقتصادى .

ولقد شكلت عملية الإقراض الخارجي والوقوع فى شرك الديون مناخا مناسبا استطاعت من خلاله الدول الكبرى فرض سيطرتها على الدول الجديدة ، وإحكام طوق تبعيتها لها ، ويتضح ذلك من خلال : –

١ – إعطاء الفرصة للدائنين للتدخل فى الشئون الداخلية للمدينين .

٢ – زيادة التعامل التجارى مع مناطق ودول معينة ، وقصره أو فرض الحصار الاقتصادي على دول أخرى .

٣ – الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية ، التى تقوم بدورها بتنفيذ سياسات وتحقيق ، أهداف الدول الكبرى .

ومن خلال نظرة شاملة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، الذى يتكون من الاقتصاديات الرأسمالية فى الدول الصناعية المتقدمة ، نجد أن اقتصاديات الدول النامية لا تعدو أن تكون إقتصاديات تابعة للاقتصاد الرأسمالى . وتتمثل هذه التبعية فى الخضوع للقواعد والأحكام التى يفرضها هذا النظام ، والتى تؤدى فى المقام الأول إلى تحقيق أهداف الرأسمالية

العالمية [١] ؛ ويترتب على ذلك أن الدول النامية المدينة لا تستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تراها مناسبة لها . ومن هذه السياسات والأهداف تحقيق التنمية الاقتصادية التى تعطلت كثيرا بسبب هذه التبعية .

المطلب الثالث

دخول الدول المدينة فى الحلقة المفرغة *

ذكرنا أكثر من مرة أن لجوء الدول المدينة إلى القروض الخارجية كان بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولكن هذه القروض قد تضاعفت إلى الحد الذى تبتلع فيه خدمتها نسبة لايستهان بها من عائدها ؛ حتى أصبح القول بأن الديون من أجل التنمية محل شك كبير .

ومن ناحية ثانية أدى تزايد خدمة الديون على هذا النحو إلى تخصيص جانب لا يستهان به من عائد التنمية الاقتصادية للوفاء بهذه الخدمة . الأمر الذى أصبح معه القول ، إن التنمية من أجل الديون فيه كثير من الحقيقة . وهكذا دخلت الدول النامية المدينة حلقة مفرغة يصعب إيجاد مخرج منها . حيث بدأت بالقروض من أجل التنمية ، ثم تحولت إلى التنمية من أجل خدمة القروض .

ومن ناحية ثالثة أدى تزايد خدمة الديون إلى التعرض لحالات التوقف عن الدفع ، وهذا الأخير أدى بدوره إلى صعوبة الحصول على قروض جديدة ، وهكذا ، اكتملت الحلقة التى دخلتها هذه الدول ، ، فلم يعد أحد يعرف هل تقترض من أجل السداد ؟ ، أم تسدد من أجل الاقتراض ؟ ولم يعد أحد يعرف كذلك أين بداية هذه الحلقة من نهايتها ؟ [٢] .

ويلخص بعض الشراح الحلقة المفرغة بأنها تعنى بالنسبة للمقترض اقتراضا من أجل السداد ، وبالنسبة للمقرض إقراضا من أجل الحصول على القروض القديمة .

---

(١) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ... ، المرجع السابق ، ص ٣٩٩ - ٤٠٢ .

(٢) د. أمينة عز الدين عبد الله ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(*) Cercle Vicieux - Vicious Cercle .

" La constitution d'un Cercle Vicieux de L'endettement qui consiste pour L'Emprunteur à emprunter pour pouvoir rembourser, et pour le Prêteur à prêter pour pouvoir être remboursé " (1)

وهذا يعنى أن مفهوم الحلقة المفرغة يقتصر على القول بأنه لا أحد يعرف ما إذا كانت القروض الجديدة أصبحت من أجل السداد ، أم أن السداد هو الذى أصبح من أجل القروض الجديدة ؟ إلا أن ذلك لا يشكل سوى وجه واحد لهذه الحلقه ، ويكمله الوجه الآخر المتمثل فى القول بأنه لم يعد أحد يعرف أن الديون من أجل التنمية أم أن التنمية من أجل الديون ؟ ! .

وهكذا أصبحت الدول النامية المدينة فى حالة من عدم التوازن ، حيث بدأت بالاقتراض الخارجى من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، ثم تحول منها الطريق ، فأصبحت عملية التنمية الاقتصادية تتم لتحقيق السداد ومن ثم الاقتراض الخارجى ، حتى انتهى بها المطاف إلى الاقتراض من أجل السداد والسداد من أجل الاقتراض (٢) .

وعلى ذلك فقد فقدت الدول النامية المدينة السيطرة على مقدرات أمورها الاقتصادية ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تدار بطريقة آلية دون أن يكون لإرادة الدول المدينة دخل فى هذه الإدارة .

---

(١) Nayerech Pourdanay et Jean Masini, Endettement et Insertion dans la Division Internationale du travail, RTM., no. 99., 1984, P. 548 .

(٢) D . C. Sanchy,. Dette et Développement. éd . Publisud, Paris, 1982, P. 196 .

المبحث الثانى

الآثار المالية للديون

من الضرورى أن نعى الوضع المأساوى الذى تعيش فيه الدول النامية من جراء الديون الخارجية التى تتخبط فيها ، حيث أصبحت هذه الديون عبئا ثقيلا وصارت ظاهرة مزمنة برزت بعنف فى الأعوام الأخيرة ؛ لأن التضخم العام فى الديون الخارجية حمل الدول المدينة أعباء لا تطاق ، فإلى جانب أعباء خدمة الديون ترتب على الاستثمارات الخاصة فى الدول النامية تحمل الدول المضيفة كثيرا من الأعباء المالية منها :

١ - تحويل أرباح هذه الاستثمارات إلى الخارج .

٢ - تحويل الفائدة على رأس المال وكذلك نفقات استعادته .

٣ - تحويل جانب من دخول ومرتبات العاملين الأجانب المقيمين فى الدولة المضيفة إلى دولهم

٤ - تحويل مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا Service du transfert de Technologies التى قد تصاحب الاستثمارات الأجنبية [١] .

ومن ناحية ثانية فقد ترتب على النمو الفلكى لهذه المديونية وتضخمها بالشكل الذى وصلت إليه ما يلى :

١ - حدوث ارتفاع ملحوظ فى أعباء خدمة الديون ، حيث ارتفعت مدفوعات خدمة الأقساط والفوائد للدائنين من ستة مليارات دولار عام ١٩٧٠ إلى مائة وخمسة وثلاثين مليار دولار عام ١٩٨٥ .

٢ - أصبحت مدفوعات خدمة الدين تلتهم نسبة كبيرة من صادرات الدول المدينة ، وصلت فى بعض الدول إلى ٣٥ ٪ ، وفى عدد كبير منها زادت عن ١٠٠ ٪ .

---

(١) د. أمينة عز الدين عبد الله ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٣ - ترتب على نمو عبء الديون بمعدل أسرع من معدل نمو حصيلة الصادرات ، وجود العديد من الأزمات الطاحنة فى النقد الأجنبى التى تمر بها الآن غالبية الدول المدينة ؛ وهذا بدوره ساعد فى حدوث أزمة الديون ، مما أضر بالسمعة الائتمانية للدول المدينة وكانت المحصلة الطبيعية لكل ذلك زيادة الحيطة والحذر من جانب الدائنين ، وتشددهم فى شروط القروض الجديدة ، وزيادة أسعار الفوائد والمطالبة بالمزيد من الضمانات (١).

٥ - ترتب على نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من معدلات نمو حجم القروض الجديدة أن تناقص سريعا النقل الصافى Le Transfert Net للموارد المقترضة ، لأن أعباء الديون أصبحت تلتهم معظم القروض كما رأينا ، وشيئا فشيئا أخذ النقل فى التناقص إلى أن أصبح فى بعض الدول سالبا Négatif ، أى أن الدول المدينة أصبحت تدفع خدمة لديونها أكثر مما تحصل عليه من قروض جديدة ، وهذا ما اصطلح على تسميته بالنقل العكسى للموارد Le Transfert Inverse des Ressources وسوف نعرض فى البنود الثلاثة التالية للمقصود بالنقل العكسى للموارد ، ولبيان حجمه أو كميته ؛ لنخلص إلى بيان أثره على ظاهرة المديونية :

أولا : المقصود بالنقل العكسى للموارد :

يتمثل النقل العكسى للموارد فى الفارق بين ما تحصل عليه دولة معينة نتيجة القروض والاستثمارات الأجنبية لديها فى فترة زمنية معينة ، تقدر عادة بسنة ، وبين ما تقوم بسداده هذه الدولة خدمة لديونها التى نتجت عن الاقتراض الخارجى والتحويلات المتمثلة فى أرباح المشروعات الأجنبية ودخول العاملين بها ، كل هذا خلال نفس الفترة الزمنية .

ويضيف البعض إلى ذلك الأموال المهربة على أساس أنها أموال وطنية حرم منها الاقتصاد الوطنى وذهبت إلى خارج الدول المدينة رغم حاجتها إليها (٢) .

---

(١) د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ و ٢١٤ .

(٢) د. أمينة عز الدين عبد الله ، التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٣ و٤١٤ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٥ .

ثانيا : حجم النقل العكسى للموارد :

ظل الفارق بين القروض والاستثمارات الأجنبية وبين خدمة هذه وتلك إيجابيا Positif لصالح الدول النامية المدينة فترة طويلة ، إلا أنه ومنذ بداية الثمانينات تحول إلى الوضع السالب ، ومن ثم أصبحت الدول المدينة تصدر موارد مالية أكثر مما تحصل عليه من الأسواق الخارجية [١] .

وهناك العديد من الإحصائيات والتقديرات التى تعبر عن حجم الموارد المالية التى تم نقلها على عكس ما يجب أن يكون ، وعن خطورة هذه الظاهرة ، وذلك على النحو التالى :

١ - فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٢ حصلت الدول النامية على قروض جديدة قيمتها ثلاثمائة وعشرين مليار دولار أمريكى ، بينما قامت بسداد ثلاثمائة وأربعين مليار دولار خدمة لديونها عن نفس الفترة ، أى أنها دفعت عشرين مليار دولار زيادة عما حصلت عليه فى المدة المذكورة [٢] .

٢ - وفى دراسة أجراها صندوق النقد الدولى تبين أن رصيد استثمارات العالم الثالث - باستثناء دول الأوبك OPEC - فى أوربا وأمريكا عن الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٥ بلغ خمسمائة واثنى عشر مليار دولار ، وإذا أضفنا إليه استثمارات دول الأوبك ، والتى تقدر بثلاثمائة واثنين وثمانين مليار دولار عن نفس الفترة ، يصبح إجمالى ما تم تحويله من الدول النامية الفقيرة إلى الدول المتقدمة الغنية ثمانمائة وأربعة وتسعين مليار دولار ، وهو ما يقارب حجم ديون المجموعة الأولى عام ١٩٨٥ [٣] .

٣ - أعلنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن النقل الصافى للموارد من وإلى بعض الدول المدينة فى المدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ كان على النحو التالى :

---

(١) OCDE, Financement et Dette Extérieure des PVD, étude 1986, Paris 1987, P. 87 .

(٢) Angelos Angelopoulos , Pour éviter Une grave Crise du système Bancaire Internationale, Revue des Deux Mondes, Novembre 1982, P. 269 .

(٣) د. إسماعيل صبرى عبد الله ، قضية المديونية الخارجية ، صحيفة الأهرام ، ١٩٨٨/٩/٢٨ ، ص٧.

الأرقام بالمليار دولار [١].

السنة / الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الأرجنتين	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٣	–١ر٥	–٧ر٥	–٣ر٤
البرازيل	٣ر٥	٢ر٦	٦ر٠٠	–٧ر٨	–٨ر٥	–٤ر١٠
إندونيسيا	–٢ر١	–٠٠ر١	١ر٣	–٢ر٠	–٣ر١	–٠٠ر٢
كوريا الجنوبية	٣ر٤	١ر٢	٩ر٠	–٨ر٠	٦ر٠	–٨ر٠
المكسيك	٨ر٦	٩ر١١	–٩ر٥	–٨ر٥	–٥ر٩	–٧ر٩
الفلبين	٨ر١	٥ر١	٨ر١	–٨ر١	–١ر١	–٠٠ر١
فنزويلا	٠٠ر٦	٦ر٠	–٨ر٥	–٤ر٢	–٩ر١	–٦ر٣

(–) تشير هذه العلامة إلى أن نقل الموارد كان سالبا .

٤ – دفعت ثمان وتسعون دولة نامية مائة وخمسة عشر مليار دولار زيادة عن القروض التى حصلت عليها فى المدة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨ [٢] .

٥ – تلقى البنك الدولى من سبع عشرة دولة ذات الدخل المتوسط والمثقلة بالديون مليارى دولار زيادة عن القروض التى قدمها إلى هذه الدول عام ١٩٨٨ .

---

(١) Helmut Reisen et autre, La Dette des PVD, OCDE, Paris, 1988, P. 24 .

(٢) نسرين سامح مرعى ، الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث ، السياسة الدولية ، عدد ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ٢٠٨ و٢٠٩ .

٦ - دفعت الدول الأفريقية جنوب الصحراء إلى صندوق النقد الدولى خمسمائة مليون دولار زيادة عن القروض التى حصلت عليها منه عام ١٩٨٧ ومائتى وخمسين مليون دولار عام ١٩٨٨(١) .

٧ - أعلن المستشار الألمانى السابق " فيلي برانت " ، عشية انعقاد الاجتماع المقرر لصندوق النقد والبنك الدوليين فى برلين فى سبتمبر عام ١٩٨٨ ، أن الدول الغنية أصبحت - فى ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة - تتلقى من الدول الفقيرة أكثر مما تقدمه إليها من قروض . وقد وصف " برانت " هذا الوضع بأنه وضع معكوس ، أشبه بعملية نقل الدم بطريقة عكسية من المريض إلى الطبيب(٢) .

٨ - قدرت الأمم المتحدة قيمة النقل الصافى العكسى للموارد فى المدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ كما يلى :

٩ر٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٤ .

٢٢ر٧ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ .

٢٥ر١ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ .

٢٨ر٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ .

٣٢ر٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ (٣) .

٩- أعلن البنك الدولى فى تقرير له حول ديون العالم الثالث فى فبراير ١٩٨٧ ، أن الفارق بين ما دفعته الدول المدينة للدول الدائنة خدمة عن ديونها عام ١٩٨٦ ، وبين ما حصلت عليه من قروض جديدة عن نفس السنة بلغ تسعة وعشرين مليار دولار (٤) .

---

(١) دراسة للأمم المتحدة عن أزمة الديون ، ١٩٨٩ ، ص ٧ .

(٢) Le Monde Diplomatique , éd . Arabe , octobre 1988 , p . 5 .

(٣) N . U , Étude sur l'Economie Mondiale , 1988 , p . 97 .

(٤) Dette Mondiale , P . E . no . 2115 , Mars , 1989 , P . 3 .

ثالثا : أثر النقل العكسى للموارد على المديونية :

لعل الأمثلة العديدة السابقة توضح لنا أهمية وخطورة تضخم حجم الديون الخارجية الواقعة على عاتق الدول المدينة ، حيث أدى هذا الوضع المأساوى إلى أن أصبحت دول الجنوب الفقيرة هى التى تمول دول الشمال الغنية ! . وعلى ذلك باتت الدول النامية مصدرا صافيا لرأس المال (١) .

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ، فيرى أن الدول النامية الفقيرة إن كانت تقوم فعلا بنقل الموارد المالية إلى الدول المتقدمة الغنية ، إلا أنها لم تصل بعد إلى مرتبة الدول المصدرة لرأس المال ؛ وذلك لأنه فى حالة تصدير رءوس الأموال ، تحصل الدول المصدرة على عائد هذه الأموال ، أما فى حالتنا هذه ، فإن الدول المدينة تصدر رأس المال ولا يعود عليها ثمة عائد له ؛ الأمر الذى ينتفى معه وصف الدولة المصدرة لرأس المال على الدول المدينة (٢) .

نخلص مما سبق إلى انتفاء الهدف من القروض الأجنبية للدول النامية ، والمتمثل فى مساعدة المدينين على تحقيق التنمية الاقتصادية . بل إن هذا الهدف قد تحول ليكون دعما من الفقراء للأغنياء . والنتيجة الطبيعية لذلك أنه يتعين على شعوب الدول المدينة العمل من أجل سداد خدمة الديون الباهظة : أى أن الناتج الفائض المتولد عن العمل البدنى والذهنى لشعوب العالم الثالث ، يتحول إلى مدفوعات بدون مقابل أو بمقابل غير عادل ، من أجل تحقيق المزيد من التقدم والرخاء لشعوب الدول الدائنة . وكأنه كتب على أبناء الدول المدينة بذل الجهد والعرق ، وكتب لأبناء الدول الدائنة جنى ثمار هذا الجهد !

---

(١) Bernard Gentil, Une Montée Explosive de la Dette des Pays du Tiers Monde , E. H., no. 306, 1989 , P. 14 .

(٢) Helmut Reisen, le Problème des transferts de L' Amérique Latine, NED, no, 4788, 1985, P. 105

المبحث الثالث

الآثار السياسية للديون

من المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون الدولى العام مبدأ السيادة ، ذلك المبدأ الذى يعطى لكل دولة تصريف شئونها الداخلية والخارجية وفقا لمصلحتها ، وبما لا يتعارض مع أحكام القانون الدولى .

ولقد تأكد هذا المبدأ فى العديد من المواثيق الدولية وكذلك الإعلانات الصادرة عن المنظمات الدولية ، مثل ميثاق الأمم المتحدة[١] ، والنظام الأساسى للأونكتاد ، والمبادئ الأساسية للنظام الاقتصادى الدولى الجديد : ففى كل هذه المواثيق نرى التأكيد على مبدأ السيادة ، ذلك المبدأ الذى استقر واعترف به القانون الدولى التقليدى والمعاصر[٢] .

وتقضى أحكام نظرية السيادة بعدم التدخل Non Intervention فى شئون الدول ، وبأن يكون لكل دولة الحرية الكاملة فى اختيار النظام السياسى والاقتصادى التى تعتقد أنه فى مصلحتها ، وبأن يكون لها الحق فى استخدام مواردها الطبيعية[٣] .

ولقد اهتمت المنظمات الدولية بالموارد الطبيعية لكل دولة ، وحقها الثابت والأكيد فى استغلال هذه الموارد وفقا لمصلحتها ، كما وعت الدول النامية أن الاستقلال السياسى لم يكن غاية فى حد ذاته ، ولكنه وسيلة للتقدم والرخاء ، ولا معنى له ما لم يدعمه استقلال اقتصادى حقيقى .

---

(١) الفقره الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢) محمد يوسف علوان ، النظام القانونى لاستغلال النفط فى الأقطار العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٤ .

(٣) Mario Bettati, Le NOEI, Que Sais - Je? , Paris 1983, P. 15 .
د. محمد مصطفى يونس ، النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول ، رسالة دكتوراه مقدمة لحقوق القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٢ .

وإذا كان الاستعمار السياسى قد انحسر مداه إلا أنه عاد أشد وأقوى فى صورته الاقتصادية [١] ، ومن ناحية أخرى فقد وجدت الدول الدائنة والمنظمات الدولية فى المجال المالى الطريق المفتوح للتدخل فى شئون الدول المدينة الفقيرة ؛ حيث استغلت حاجة هذه الدول إلى الموارد المالية والسيولة النقدية ، وهذا كله يفتح الباب أمام الأغنياء لفرض سيطرتهم على الفقراء من أجل تنفيذ السياسات التى تحقق أهدافهم .

ويكون التدخل بضغط فعلى تمارسه دولة أو عدة دول ، على دولة أخرى ، بقصد إلزامها بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل أو بالعدول عن تصرفات معينة تكون ضد المصالح الخاصة للدول أو لرعاياها .

ولقد بدأ التدخل فى شئون الدول كوسيلة لحماية مصالح الدول الرأسمالية الاستعمارية ومواطنيها فى الخارج .

وتتعدد صور التدخل فى الحياة الاقتصادية فقد تكون فى شكل دبلوماسى عن طريق تقديم مذكرات أو طلبات أو إنذارات ، وقد يتم عن طريق اتخاذ إجراءات اقتصادية كتجميد أموال الدولة وممتلكاتها مثلما حدث عقب تأميم قناة السويس ، وقد يتخذ القوة وسيلة لذلك ، وإن أصبحت هذه الصورة الأخيرة غير مألوفة فى ظل التنظيم الدولى المعاصر [٢] .

---

(١) د. حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٢) د. عبد الواحد محمد الفار ، طبيعة القاعدة الاقتصادية الدولية فى ظل النظام الدولى القائم ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣ .

ويزخر التاريخ بالعديد من الأمثلة على تدخل الدائنين فى شئون المدينين : وذلك بدءاً من التدخل فى شئون المكسيك مع بداية الحرب المكسيكية للإمبراطورية الثانية ، ومرورا بالتدخل فى شئون مصر وتركيا ، ووصولا إلى صور التدخل فى العصر الحاضر من جانب الدائنين فى شئون الدول المدينة [١] .

وإذا كان هذا التدخل قد بدأ عادة فى النواحى الاقتصادية والمالية ، إلا أنه سرعان ما تحول إلى النواحى السياسية والعسكرية ، يدل على ذلك العديد من الأمثلة الآتية :

- بدأت المشاكل المالية لتونس مع فرنسا عام ١٨٥٩ وترتب عليها التدخل فى الشئون المالية عام ١٨٦٩، ثم فرض الحماية والاحتلال عام ١٨٨١ [٢] .

- شهدت الإمبراطورية العثمانية توقفا عن دفع ديونها فى عامى ١٨٧٦ و ١٨٨١ ، وبعد ذلك تم إنشاء المجلس الإدارى للدين العام العثمانى ، والذى أصبح جهازا للوصاية لصالح الدول الأوربية [٣] .

- ذاقت مصر مرارة التدخل فى شئونها الداخلية من جانب الدول الأوربية بدعوى حماية ديونها وديون رعاياها . ففى عام ١٨٧٦ بدأت المشاكل المالية لمصر مع الدائنين ، ثم فى عام ١٨٧٦ أنشئ صندوق الدين الذى شمل مراقبين : أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى . الأمر الذى ترتب عليه تدخل شديد فى الشئون المالية عامى ١٨٧٨ و ١٨٧٩ ، وهذا بدوره أدى إلى الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ [٤] .

- أدت المشاكل المالية لتركيا عام ١٨٧٥ إلى التدخل فى الشئون المالية عامى ١٨٨٢ و ١٨٨٣ [٥] .

---

(١) Pierre Dhonte, La Dette des PVD, OP. cit., P. 64

(٢) Nicolas E. Politis, OP. cit., PP. 231 et 233

(٣) Nicolas Bellas, OP. cit., PP. 29 et 30

(٤) Nicolas E. Poltits, Op. cit., P. 247

(٥) Nicolas E. Politis, OP. cit., P. 266

وعلى ذلك فقد ترتب على معظم حالات المديونية فى الماضى وبصفة خاصة تلك الدول التى تعرضت للأزمات ونتج عنها مشاكل مالية بين الدائنين والمدينين – ترتب على هذه الحالات التدخل الأجنبى لتسوية المشاكل الناتجة عن المديونية . وتمثل هذا التدخل فى صورة إنشاء أجهزة أو لجان دولية أطلق عليها أجهزة المراقبة المالية . ولقد ازداد عدد هذه الأجهزة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى تحت مسميات مختلفة يجمع فيما بينها وحدة الهدف . وإذا كان إنشاء هذه الأجهزة قد تم بدعوى إدارة أو مراقبة اقتصاد الدولة المدينة حتى تستطيع الوفاء بخدمة ديونها الخارجية ، إلا أنها أنشئت فى الحقيقة لحماية مصالح الدائنين ، وأكثر الحالات شهرة فى ذلك : الإمبراطورية العثمانية ، حالة الديون المصرية ، حالة الديون التركية ، اليونان ، حالة الديون التونسية ، المغرب ، بلغاريا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية (١) .

مظاهر التدخل فى العصر الحاضر :

رأينا أن مشاكل الديون الخارجية فى الماضى ترتب عليها التدخل العسكرى والاحتلال الحربى فى أغلب الأحوال ، ولما أصبح اللجوء إلى استخدام القوة والاحتلال العسكرى من المسائل غير المألوفة وغير المقبولة ، خاصة بعد أن خطى المجتمع الدولى خطى واسعة نحو مجتمع التنظيم الدولى ، ونظرا لأن الدول الرأسمالية المتقدمة لا تستطيع الاستغناء عن فرض سيطرتها على الدول الفقيرة ، فقد لجأت إلى وسائل أخرى وطرق مغايرة تماما لتحقيق نفس الغرض .

ويأخذ التدخل من جانب الدائنين فى شئون المدينين بصدد علاقة المديونية التى تربط بينهما مظاهر عديدة : فخلال مفاوضات إعادة الجدولة يقوم الدائنون بتحديد جملة من السياسات التى يتعين على الدولة المدينة قبولها ، وتتعلق بسياسات التجارة الخارجية ، وبسياسات الإنفاق العام ، وبالسياسة الاستثمارية . وهى أمور تنصب على السياسة

---

(١) Fiaq Mohammed, OP. cit., P. 155

الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية للمدينين [(١)] .

ففيما يتعلق بالتجارة الخارجية : تكون مطالب الدائنين كما يلى :

١ - تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية : أى النزول بسعر الصرف الرسمى إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء ، وذلك من خلال ما يسمى بالسوق التجارية للنقد الأجنبى .

٢ - إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التعامل فى النقد الأجنبى من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية .

٣ - إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية .

٤ - إلغاء القيود المفروضة علي الواردات ، وإلغاء الإجراءات والنظم التى كانت تطبق لتشجيع الصادرات .

وفيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام :

يطالب الدائنون بضرورة تخفيض أو إلغاء العجز بالموازنة العامة للدولة المدينة ؛ لذلك فهم يوصون بما يلى :

١ - تخفيض الإنفاق العام .

٢ - إلغاء الدعم السلعى ، وتخفيض التوظف الحكومى للعمالة الجديدة .

٣ - زيادة أسعار البيع للقطاع العام ، وزيادة أسعار الخدمات العامة .

٤ - زيادة الضرائب على السلع والخدمات .

٥ - زيادة أسعار الفائدة .

---

(١) Jean Marc Ferry , op. cit ., p. 220 .

وفيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية :

يطالب الدائنون بضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وذلك عن طريق وضع ضمانات كافية وامتيازات سخية لها ، مثل إعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية ، وحصولها على مواد الطاقة والأراضى والمواد الخام بأسعار رخيصة ، والسماح لها بحرية تحويل أرباحها إلى الخارج .

وغالبا ما يتطلب الأخذ بهذه السياسات إجراء تعديلات جوهرية فى القوانين واللوائح الداخلية للدولة المدينة[١] ، وعادة ما تكون هذه التعديلات على غير رغبة المدين [٢] .

وقبل أن يوافق الدائنون على طلب إعادة الجدولة . على المدين فى جميع الأحوال أن يقوم بعمل اتفاق دعم ومساندة مع صندوق النقد الدولى ، وفى هذا الاتفاق يطالب الصندوق بتنفيذ مطالب الدائنين .

هذه السياسات تتعرض لها اقتصاديات الدول المدينة وتؤثر فيها مباشرة ، وتقف هذه الدول مكتوفة الأيدى لأنها لا تستطيع المناقشة حولها ؛ لذلك فهى لا تملك سوى القبول أو الرفض ، ولما كان الرفض يزيد من مشاكلها فلا يبقى أمامها سوي القبول .

السيادة النقدية : Souveraineté Monétaire

ذكرنا أن مبدأ السيادة أصبح من المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون الدولى العام ، وأن هذا المبدأ يعطى لكل دولة حرية التصرف فى شئونها الداخلية وفقا لمصلحتها وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

---

(١) مثال ذلك قانون العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية فى مصر .

(٢) د. رمزى زكى ، أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة ، السياسة الدولية ، عدد ٨٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٧١ : ٧٣ .

ويقول الأستاذ " شارل شومان " فى حديثه أمام أكاديمية القانون الدولى بلاهاى عام ١٩٧٠ " إن السيادة هى المجال التطبيقى لحقوق الشعوب على أرض الواقع (١)

" La Souverainté c ést le droit des Peuples à son stade réalisation

وفى مجال إدارة الدولة لشئونها الداخلية ، نجد العديد من المجالات منها : اختيار نظام الحكم ، إصدار التشريعات ، ولكن من المجالات الأكثر أهمية وخطورة فى نفس الوقت ، المجال النقدى ، الذى يتمثل فى حق الدولة فى إصدار العملة الوطنية وفرض الرقابة اللازمة لحماية هذا الحق والاستئثار به . هذا المجال النقدى هو ما يطلق عليه سيادة الدولة النقدية أو السيادة النقدية للدولة .

والواقع أن السيادة النقدية للدول المدينة اهتزت كثيرا بسبب وقوعها فى شرك الديون ، حيث ترتب على إغراقها فى الديون بهذه الصورة أن تأثرت عملتها كثيرا بالعملة الرئيسية التى يتم السداد بها وهى الدولار الأمريكى . ولقد وصل الحال بهذه الدول إلى الأخذ فى الاعتبار قيمة الدولار وهى بصدد تحديد أسعار عملتها الوطنية ، وبذلك أصبحت سيادتها النقدية محل شك كبير (٢) .

وساعد على ذلك تغلغل الدولار فى اقتصاديات الدول المدينة ، حيث نجد العديد منها يقوم باستخدام الدولار كعملة حساب وكوسيلة احتياط ، وفى بعض الأحيان استخدامه تماما كالعملة الوطنية (٣) . كما رأينا فيما يسمى بظاهرة " الدولرة Dollarisation " الناتجة عن

---

(١) Ch. Chouman, RCADI , 1970, I , Tome 129, P. 391

(٢) " La Souverainté Monétaire des États est entamée, L' Autonomie relative des Gouvernoments dans La définition de Leur Politique Économique, Monétaire et Industrielle est reduite " V. Pierre Salama, Endettement et Accentuation de La Misère, RTM, no . 99, 1984, P. 507.

(٣) مثال ذلك رسوم الجامعة الأهلية فى مصر .

القبول العام الذى يلقاه الدولار داخل الدول المدينة (١) .

ولذلك يؤكد وزيرا مالية كل من البرازيل والأرجنتين على أن دول أمريكا اللاتينية فقدت بالفعل سيادتها وقدرتها فى الرقابة على العملات الأجنبية داخلها ، ومن ثم أصبحت لا تملك سلطة فعلية فيما يتعلق بالسياسة النقدية لها (٢) .

بناء على ذلك ، يمكن القول : إن من أخطر نتائج الديون الخارجية للدول النامية التعدى على سيادتها النقدية ، وترجع الخطورة هنا إلى أهمية وحيوية المجال الذى يتم التعدى عليه ، وهو مجال إصدار أو صك العملة الوطنية . ولنا أن نتصور دولة معينة لا تستطيع التحكم بحرية فى إصدار عملتها ! .

نخلص من هذا الفصل ، إلى أن الديون الخارجية للدول النامية قد تركت العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول ، بل إن هذه الآثار قد امتدت إلى مختلف نواحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى داخل الدول المدينة .

ولما كنا قد رأينا فى الفصل الأول من هذا الباب أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ترجع إلى مجموعة من العوامل ، الداخلية والخارجية والمشتركة ، وبعد أن تعرفنا على مختلف الآثار ، الاقتصادية والمالية والسياسية ، الناشئة عن هذه الأزمة ؛ لذلك يبقى البحث عن المسئول عنها ، الذى نعرض له فى الفصل التالى .

---

(١) Pierre Salama, Dette et Dollarisation, NED, no. 4788, 1985, P. 115 .

(٢) André Gunder Frank, quand les Solutions... , OP. cit., P. 594

Nicolas Bellas, OP. cit., P. 475 .

الفصل الثالث

الأطراف المسئولة عن الديون الخارجية

إذا كنا قد حددنا العوامل والأسباب التى ترجع إليها مديونية الدول النامية فى الفصل الأول ، وما ترتب عليها من آثار فى الفصل الثانى ، فيبقى – حتى يستقيم البحث – تحديد الأطراف المسئولة عن هذه المديونية ، وبيان نصيب كل منها من هذه المسئولية .

ولما كانت ظاهرة الديون ناشئة عن علاقات مالية دولية ، تتم بين أطراف متعددة ، فأول طرف فى هذه العلاقة : هو الدول المدينة النامية ، والطرف الثانى : هو الدول الدائنة . كما أن هناك مجموعات أخرى من الدول ، مثل الدول المصدرة للبترول ، والدول التى كانت تدور فى فلك النظام الاشتراكى ، هذا بالاضافة إلى أن هناك أطرافا أخرى أساسية لعبت دورا هاما فى علاقة المديونية ، ألا وهى : البنوك التجارية والمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادى مثل : صندوق النقد والبنك الدوليين .

وإذا عدنا إلى ما يهتم به هذا الفصل وهو البحث عن الأطراف المسئولة عن هذه المديونية ، نجد أن الدول المتقدمة تلقى بالمسئولية على عاتق الدول المدينة ، إلا أن الدول المدينة لا يمكن أن تتحمل هذه المسئولية وحدها . فإذا كان لا يستطيع باحث مدقق إعفاء الدول المدينة من المسئولية عن الأوضاع الاقتصادية المتردية التى دفعت بها إلى مأزق الديون ، إلا أن ذلك لا يمنع من البحث عن شركاء هذه الدول فى تكوين هذه الظاهرة ، وعن دور كل منهم ومدى مسئوليته عن الدور الذى قام به . وهذا يقتضى منا بحث دور كل من الأطراف التى لها علاقة بالمديونية وهى المجموعات أو الأطراف السابقة .

وسوف نعرض لدور كل طرف وتحديد مسئوليته للتعرف على حجمها ، فى مبحث مستقل على النحو التالى :

المبحث الأول : مسئولية المدينين .

المبحث الثانى : مسئولية الدائنين .

المبحث الثالث : مسئولية دول أوربا الشرقية .

المبحث الرابع : مسئولية الدول البترولية .

المبحث الخامس : مسئولية البنوك التجارية .

المبحث السادس : مسئولية المنظمات الدولية .

المبحث الأول

مسئولية الدول المدينة

La Responsabilité des États Débiteurs

ألقى العديد من الشراح فى الدول الدائنة ، وبعض الشراح فى الدول المدينة ، بالمسئولية الكاملة عن ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية على عاتق هذه المجموعة من الدول . ويستند هؤلاء الشراح فى ذلك إلى مجموعة السياسات الخاطئة التى اتبعتها هذه الدول .

والواقع أن الكلام عن نفى مسئولية الدول النامية المدينة عن مشكلة ديونها الخارجية ، يعتبر من قبيل اللغو الذى لا طائل من ورائه . إذ أن هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات الخاطئة التى سارت ، ومازالت تسير عليها هذه الدول ، والتى لعبت دورا كبيرا فى تفاقم هذه المشكلة .

فقد رفضت الاعتماد على النفس ، وتعبئة الموارد والجهود المحلية ؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقلال . وفضلت على ذلك الطريق السهل ، المتمثل فى الحصول على القروض الأجنبية .

فبدلا من الاعتماد على الخارج بالصورة التى تمت ، كان الأحرى بهذه الدول أن تتفرغ لرسم السياسات الاقتصادية ، التى تؤدى إلى خفض الحاجة للتمويل الخارجى ، وإلى زيادة القدرة عى خدمة هذا التمويل (١) .

ويلخص مدير صندوق النقد الدولي مسئولية الدول النامية المدينة عن المشاكل الناتجة عن ديونها الخارجية بقوله " إن هناك العديد من هذه الدول زادت من تفاقم مشاكلها بإجراء سياسات اقتصادية محلية غير مناسبة ، أدت إلى استخدام رأس المال المقترض فى زيادة الاستهلاك المحلى إلى مستويا ت غير مقبولة ، وفى شراء الأسلحة لحماية الأنظمة الحاكمة " (٢) .

من جهة ثانية فإن مجموعة هذه الدول يجب أن تكون مسئولة عن السياسات والإجراءات التى أدت إلي هروب رءوس الأموال ، وزيادة الواردات علي حساب الصادرات، الأمر الذى زاد من الحاجة إلى الاقتراض من جديد (٣).

ولا يشفع لهذه الدول وضعها اللامتكافئ فى الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أو وقوعها فريسة لعلاقات الاستغلال السائدة الآن فى سوق الاقتراض الدولى . فإذا كانت هذه العوامل قد ساهمت مساهمة كبيرة فى تزايد المديونية ، إلا أن الاعتراف بأن السياسات الاقتصادية التى طبقتها هذه الدول كانت مسئولة إلى حد كبير عن هذه الديون ، هو أمر يجب إقراره ، . ومن ثم يمكن القول : إنه وإن كانت

---

(١) د . أمينة عز الدين عبدالله ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٢) ميشيل كامديسو ، صندوق النقد الدولى يواجه تحديات جديدة ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨، ص ٣ .

(٣) نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

أزمة الديون الخارجية تعكس أوضاعا دولية غير متكافئة ، إلا أنها من ناحية أخرى تعكس أخطاء داخلية عديدة ارتكبتها الدول المدينة نفسها (١) ، ومن هذه الأخطاء :

١ - خطأ التزايد فى الاعتماد على التمويل الخارجى .

٢ - عدم وجود إستراتيجية واضحة وسليمة لتحقيق التقدم الاقتصادى

٣ - عدم وجود سياسة صحيحة للاقتراض الخارجى .

٤ - عدم توفير المناخ المناسب لاستثمار وتشغيل رأس المال الوطنى والموارد المحلية .

٥ - انعدام الثقة بين الحكام والمحكومين ، الأمر الذى ترتب عليه انعدام الولاء ، وتزايد الفساد والرشوة وسوء الإدارة .

وإذا كانت الدول المدينة قد رفضت فى البداية اللجوء إلى الطريق الصعب لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهو طريق الاعتماد على النفس ، وفضلت عليه طريق الاقتراض الخارجى . إلا أنها فى الواقع لم تسلم من فرض إرادة الدائنين عليها . حيث فرضت عليها المؤسسات المالية الدولية طريقا أصعب ، متمثلا فى برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى . لكن فى هذه المرة كان تحمل الصعوبات ليس من أجل التنمية الاقتصادية ومن ثم مصالح الشعوب الفقيرة ، وإنما من أجل الحفاظ على حقوق الدائنين والاستمرار فى سدادها .

لكل ما تقدم تثبت بما لا يدع مجالا للشك ، مسئولية الدول المدينة عن مشكلة ديونها الخارجية ، ولكن يبقى معرفة هل هناك أطراف أخرى تشاركها هذه المسئولية من عدمه ؟ .

---

(١) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ... ، المرجع السابق ، ص ٤٥٦ .
François Jean , La dette .... , op. cit ., p . 17 .

المبحث الثانى

مسئولية الدول الدائنة

La Responsabilité des États Créditeurs

ينازع بعض الشراح فى الدول الدائنة فى مسئولية هذه الدول عن تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول المدينة ، ويلقون بكامل هذه المسئولية على الدول المدينة وحدها . إلا أن هذا الكلام لا يمكن التسليم به على إطلاقه .

ففى ظل التبعية الاقتصادية وعدم الاستقلال الاقتصادى ، يقع على عاتق الدول الرأسمالية المتقدمة جانب لا يستهان به من المسئولية عن الظواهر الاقتصادية الدولية المختلفة ، ومن بينها ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية . وتجد مسئولية الدول الدائنة تبريرها فى السلطة أو القوة الاقتصادية التى تتمتع بها هذه المجموعة من الدول ، والتى ترتب عليها فرض الهيمنة والتبعية على الاقتصاديات النامية (١) .

كما ترجع مسئولية الدول الدائنة عن هذه الديون إلى العديد من السياسات والإجراءات التى اتخذتها مثل :

١ - سياسة الحماية فى مواجهة الصادرات المتواضعة الواردة من الدول المدينة (٢) .

٢ - فرض شروط التجارية الدولية فرضا من جانبها وعدم إتاحة الفرصة للدول النامية لمناقشة هذه الشروط .

---

(١) Philippe Laurent , une Approche Éthique de l'Endettement International , Paris , pp. 28 - 31.

(٢) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤١٠ - ٤١٤ .

٣ - إلقاء نتائج أزمة الرأسمالية العالمية ، والمتمثلة فى التضخم وانخفاض مستوى الدخول وزيادة البطالة على عاتق الاقتصاديات النامية .

٤ - عدم وفائها بالالتزام بمساعدة الدول النامية فى تحقيق معدل نمو يسمح لها بالاستمرار في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي أدي إلى تضاعف حدة المديونية (١) .

٥ - تقديمها للقروض بشروط غير مناسبة لظروف الدول المدينة .

بهذه السياسات والإجراءات تثبت مسئولية الدول الدائنة ، جنبا إلى جنب مع مسئولية الدول المدينة ، عن أزمة الديون الخارجية للدول المدينة .

ولذلك يذهب الاتجاه المعتدل إلى اعتبار المسئولية عن مشكلة الديون الخارجية للدول النامية مسئولية مشتركة Une Responsabilité Partagée بين الدائنين والمدينين (٢) ، بل إن هناك من يذهب إلى ضرورة تحمل الدول الدائنة للجزء الأكبر من هذه المسئولية ، استنادا إلى الشروط التعسفية الصعبة المفروضة من قبل الدائنين أثناء إتمام عمليات القروض ، والتى ركزت أساسا علي تحقيق الربح بأشكاله المختلفة ، وأهدرت تماما مصالح وظروف الدول النامية (٣) .

ويضيف البعض الآخر أن الدول الدائنة يجب أن تتحمل قدرا كبيرا من المسئولية عن هذه الديون ، لأن الموارد المالية التى قدمتها إلي الدول المدينة كانت تتسم بما يلى :

---

(١) ميشيل كامديسو ، المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢) "La Responsabilité de la Crise de l'Endettement soit bien partagée entre créanciers et Emprunteurs ".

(٣) La Dette Extérieure , le Développement et la Coopération Internationale , op. cit ., p. 162.

١ - عدم الثبات وعدم الاستقرار وغياب القواعد الموضوعية طويلة المدي ؛ مما أدي إلى عدم إمكانية الدول المدينة الاعتماد عليها في تمويل برامج التنمية .

٢ - غياب الأسس الموضوعية التى تمت بناء عليها هذه الموارد ، حيث ارتبط نقلها بالاعتبارات السياسية ، وبظروف الحرب الباردة وبالاستقطاب الدولى ، وبظروف العلاقات الخاصة القائمة بين الدول المصدرة للموارد وبين المستعمرات السابقة ومناطق النفوذ الحالية لها (١) .

٣ - تجاهل ظروف وأحوال الدول المدينة ، وتقديم هذه القروض بناء على الاعتبارات والأسس التجارية البحتة .

٤ - يضاف إلى ذلك ، أن شروط هذه الموارد ، خاصة أسعار الفائدة ، اتسمت بأنها شروط صعبة وازدادت صعوبتها سنة بعد أخرى ؛ مما أدى إلى تزايد معدل خدمة الدين وضعف النقل الحقيقى للموارد .

فإذا أضفنا لكل ما تقدم أنه قد تم استخدام جزء كبير من هذه القروض فى تمويل وشراء الواردات الاستهلاكية من الدول الصناعية ، وفى نفس الوقت كانت اقتصاديات هذه الدول تعانى من الكساد وفى أمس الحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها (٢) ، تبين لنا أن مسئولية الدول المتقدمة الدائنة عن المشاكل والأزمات الاقتصادية التى تمر بها الدول النامية المدينة وعلى رأسها مشكلة الديون الخارجية ، تصبح مسئولية مشتركة مع الدول المدينة ، وهذه النتيجة يلزم أخذها فى الاعتبار عند البحث عن حلول لهذه المشاكل .

---

(١) François Jean, OP. cit., PP. 19 et 20
Peter Korner, The IMF and The Debt Crisis, Z ed. Books Ltd., 1984, P.162

(٢) يؤكد ذلك ما ذكره أحد المسئولين فى البنك الدولى ، من أن اتباع الدول النامية لسياسات توسعية ، قد أدى إلى حدوث انتعاش اقتصادى فى الدول الصناعية وفى الاقتصاد الدولى .

المبحث الثالث

مسئولية دول شرق أوربا

La Responsabilité des États d' Europe de L' Est

لعبت السياسات التى اتخذتها دول أوربا الشرقية ، أو ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى سابقا ، دورا كبيرا فى زيادة حدة أزمة مديونية الدول النامية . حيث أثرت الأزمة العميقة التى كانت تعترض النظم الاشتراكية ، أو ما كان يؤمل تسميته " بالنظام الاقتصادى الاشتراكى الدولى " Ordre Économique Socialiste International " فى الوضع الخطر لمديونية الدول النامية .

فقد ظل الخلاف الأيديولوجى بين الشرق والغرب أكثر من سبعين عاما ، وكان لكل من الفريقين أسلوبه فى فرض سياسته ومنهجه على الدول النامية .

وكانت الدول الاشتراكية نفسها تعلم جيدا مدى تأثير سياساتها على الأحوال الاقتصادية لدول العالم النامى . فقد ألقى العجز فى موازين مدفوعات المجموعة الأولى بآثاره السيئة على اقتصاديات المجموعة الثانية ؛ والسبب فى ذلك وجود عدد لا بأس به من الدول النامية كانت تسير فى فلك الاقتصاديات الاشتراكية وتتأثر بها ، فى الوقت الذى لا تستطيع التأثير فيها (١) ؛ لأن الاقتصاديات الاشتراكية كانت بالطبع أقوى من الاقتصاديات النامية .

ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاديين فى الدول الاشتراكية كانوا يرون أن التعامل مع مجموعة الدول النامية ، يضع إطارا مناسبا من تقسيم العمل الدولى بين هاتين المجموعتين ، تمثل هذا التقسيم فى مد السوق الاقتصادية الاشتراكية بما تحتاجه من أسواق الدول النامية من المواد الخام (٢) .

---

(١) France Morrissette, Le Problème de La Dette des PVD, th., Aix Marseille, 1979, P. 101

(٢) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤١٥ - ٤١٩ .

هذا عن الإطار العام للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المجموعتين ، أما عن الإطار الخاص بالمديونية المستحقة للدول الاشتراكية ، فرغم أنها تشكل وزنا صغيرا في الإطار الإجمالي لمديونية الدول النامية ، إلا أن هناك جانبا من المسئولية عن هذه الديون يقع على عاتق الدول الاشتراكية .

فالقروض التي حصلت عليها الدول النامية من الدول الاشتراكية ، وإن كانت محكومة برغبة الثانية في إيجاد صيغ من التعاون المشترك ذي المنافع المتبادلة بين أطراف التعامل ، إلا أن أحدا لا يشك في أن هذا التعاون كان يحقق نفعا هاما للاقتصاديات الاشتراكية ، حيث استطاعت من خلال هذا التعامل توسيع دائرة تعاملها الجغرافي لصادراتها . يضاف إلى ذلك أن هذه القروض كانت مشروطة بالشراء من سلع الدائنين ، وكان السداد يتم في بعض الأحيان عن طريق المواد الأولية [١] .

ولقد كان من نتيجة الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، أن انقسمت الدول النامية بين القوتين الأعظم : فالدول التي حاولت جاهدة الإفلات من الرأسمالية الغربية وقعت في فلك الاشتراكية الشرقية . والحقيقة أن كلا من النظامين كان يعمل لحساب نفسه ولخدمة مصالحه ، حتى ولو كان على حساب مصالح الدول النامية .

ورغم أن ريح الاشتراكية قد هدأت ، بل وبدأت في الانحسار مع بداية التسعينات ، إلا أن ذلك ليس معناه محو مسئولية الدول الاشتراكية عن مساهمتها في الأوضاع الاقتصادية الظالمة للدول النامية ، والتي كانت مشكلة المديونية إحدى ثمارها .

وعلى ذلك يمكن القول : إن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الاشتراكية ، قد ساهمت بشكل ملحوظ في تكوين مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، الأمر الذي يترتب عليه إسناد جزء لا يستهان به من المسئولية عن هذه الديون إلى هذه الدول .

---

(١) France Morrissete, OP. cit., P. 103

المبحث الرابع

مسئولية الدول البترولية

La Responsabilité des États Pétroliers

قد يتبادر إلى الذهن أن الكلام عن مشاركة الدول المصدرة للبترول فى المسئولية عن أزمة الديون الخارجية للدول النامية أمر لا محل له ، وذلك استنادا إلى أن هذه الدول إنما تتمتع باقتصاديات ضعيفة نسبيا وتابعة ، ومن ثم لا تستطيع التأثير فى اقتصاديات الدول النامية ؛ ولذلك لا يمكن اسناد سياسات ضارة بالدول المدينة من جانب هذه الدول .

إلا أن كثيرا من الشراح فى الدول الدائنة يرون أن الدول المصدرة للبترول يقع عليها جانب من المسئولية عن المشاكل النقدية والصعوبات التى تعترض الدول النامية المدينة ؛ لأن جزءا كبيرا من هذه المشاكل والصعوبات كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول فى ١٩٧٣ / ١٩٧٤ و ١٩٨٩ / ١٩٨٠ (١) .

فى حين يرى البعض الآخر أن الدول المصدرة للبترول قد استخدمت حقها الطبيعى والمشروع فى استخدام مواردها الطبيعية تطبيقا لمبدأ السيادة ، وهو أحد المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون الدولى . ويضيف هؤلاء أن الدول المصدرة للبترول قامت فضلا عن ذلك بمراعاة ظروف وأوضاع الدول النامية غير البترولية عقب ارتفاع أسعار البترول .

ومع ذلك يبدو أن الدول البترولية قد ساهمت بنصيب وافر فى تكوين المشاكل النقدية التى أدت إلى ما يسمى بأزمة الديون الخارجية للدول النامية ، للأسباب الآتية :

---

(١) France Morissete, OP. cit., PP. 105 et 106

١ - إن مراعاة هذه الدول لظروف الدول النامية غير البترولية عقب ارتفاع أسعار البترول لم يكن بالقدر الكافى ، فقد ابتلعت هذه الزيادة نسبا كبيرة من القروض الخارجية التى حصلت عليها الدول المدينة ، والتى كانت مخصصة أصلا للمساهمة فى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

٢ - إن الدول البترولية قامت باستثمار عوائد البترول لدى الدول الصناعية المتقدمة والبنوك التجارية الغربية . وقامت هذه الأخيرة بإعادة تدوير هذه الأموال لاستثمارها فى الدول النامية ؛ الأمر الذى نتج عنه ارتفاع تكلفة إعادة استثمارها . وكانت النتيجة أن الدول المدينة هى التى تحملت هذه التكلفة . فلو فرضنا أن هذه الأموال ذهبت مباشرة إلى أسواق الدول النامية ، لانخفضت تكلفة استثمارها عن الفرض الأول .

ولعل الدول البترولية قد رأت أن فرص الاستثمار داخل العالم الثالث ، إنما تتعرض للكثير من المخاطر السياسية والاقتصادية ؛ ولذلك فضلت عليها فرص الاستثمار فى الدول الرأسمالية . ولكن المخاطر موجودة ، سواء فى الدول المتقدمة أو فى الدول غير المتقدمة . وقائمة البنوك التجارية التى تعلن إفلاسها خير دليل على ذلك .

٣ - إن القول بأن الدول البترولية إنما مارست حقها الطبيعى والأصيل فى استخدام مواردها الطبيعية ، هو قول فيه نظر ، فلا أحد يقول بمصادرة هذا الحق . ولكن الحقيقة هى أنه ما من دولة بترولية - خاصة فى منطقتنا العربية - تمارس هذا الحق بإرادة وحرية ، إنما هناك الكثير من الضغوط السياسية والاقتصادية ، بل والعسكرية إذا لزم الأمر ، تمارس يوميا فى واقع الحياة الدولية .

٤ - يضاف إلى كل ما سبق ، أن هناك التزاما دوليا مشتركا ، يقع على عاتق المجتمع الدولى بأسره ، مفاده : إن على هذا المجتمع مد يد العون والمساعدة للدول غير المتقدمة ، حتى تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة لشعوبها .
ونظرا لأن الدول البترولية تتشابه فى ظروفها وأحوالها الاقتصادية مع الدول المدينة ، فقد كان لزاما عليها أن تكون هى الأقرب للدول المدينة لمساعدتها والتخفيف عنها ، بدلا من زيادة العبء عليها .

لذلك فإن مسئولية الدول المنتجة والمصدرة للبترول عن مشاكل المديونية التى تعترض دول العالم الثالث ، إنما هى مسئولية موجودة وتستند إلى بعض الإجراءات والسياسات الخاطئة ، الإيجابية السلبية [1] ، من جانب هذه الدول. إنما قد يكون هذا القدر من المسئولية يسيرا نسبة إلى مسئولية الدول المدينة نفسها ، أو حتى الدول الدائنة .

---

(١) إيجابية بالنسبة لها ، وسلبية بالنسبة للدول المدينة .

المبحث الخامس

مسئولية البنوك التجارية

La Responsabilité des Banques Commerciales

سبق لنا ونحن بصدد بحث أسباب الديون الخارجية أن عرضنا لدور سياسات البنوك التجارية فى تكوين الأزمة الناتجة عنها ، ووجدنا أن من بين هذه السياسات سياسة إغراق الدول المدينة بهذا الجبل الضخم من القروض . وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة : لماذا أصبحت هذه البنوك مصدرا كبيرا لرأس المال ؟ ولماذا اندفعت فى الإقراض دون عمل دراسات الجدوى اللازمة ؟ ، ولماذا استمرت فى إقراض اقتصاديات فاسدة وعاجزة عن السداد ؟

إن إساءة التقدير من جانب البنوك التجارية ، وعدم توخيها الحيطة والحذر اللازمين ، وعدم إجراء الدراسات وغياب التخطيط السليم ، يصف تصرفات هذه البنوك بالرعونة وعدم الدقة ، ويعتبر خطأ يستوجب المسئولية(١) .

من ناحية ثانية فإن المجتمع الدولى لم يصل بعد إلى الدرجة التى وصل إليها المجتمع الداخلى من التنظيم ؛ ومن ثم فنحن نعيش فى ظل عالم غير مستقر سياسيا واقتصاديا (٢). وتعرض الدول المدينة لعدم السداد هو أمر وارد ومحتمل ، بل إن التاريخ القديم والحديث قد شهد حالات واضحة وصريحة للتوقف عن الدفع ؛ ومن ثم فقد كان لزاما على هذه البنوك توقعه، وعمل الاحتياطات اللازمة لتفادى الآثار الضارة الناتجة عن توقف الدول المدينة عن دفع ديونها (٣) . وعدم قيامها بمثل هذه الإجراءات يعتبر خطأ إضافيا إلى جانب الخطأ السابق يستوجب المسئولية .

---

(١) Metreau Claude J., La Crise de L' Endettement International 1974 : 1984, th., Paris, 1986, P. 184

(٢) يشهد على ذلك التحولات السياسية والاقتصاديات التى تحتاج دول أوربا الشرقية مؤخراً .

(٣) كأن تقوم بالتأمين على هذه القروض ، وأن تتروى فى إقراض الإدارات السيئة ..... إلخ .

بل إنه يعد خطأ جسيما لأن المخاطر السياسية والاقتصادية تعتبر من المعطيات أو المسلمات الأساسية التى يجب على البنوك التجارية ورجال الأعمال أخذها فى الاعتبار .

لذلك فقد ذهب نحو ٥٢ ٪ من الكنديين إلى أن المسئولية عن مديونية الدول النامية ، يجب أن تقع أساسا على عاتق البنوك التجارية الغربية ، أو على الأقل تتوزع بين هذه البنوك وبين مسئولى حكومات الدول المتقدمة وغير المتقدمة على حد سواء(١) .

من ناحية ثالثه ، فقد رد البعض على التساؤل عن سبب اندفاع البنوك التجارية نحو إغراق الدول المدينة بالقروض الخارجية ، بأن هناك مجموعة من العوامل تتلخص فى :

- بعض الجوانب المتعلقة بطبيعة النظام الرأسمالى .
- بعض الجوانب المتعلقة بطبيعة النظام المصرفى .
- بعض الجوانب المتعلقة بالبواعث السياسية .
- دوافع الربح .
- دوافع النمو فى الدول المدينة(٢) .

والملاحظ أن الأربعة الأولى من هذه العوامل تؤدى إلى تحقيق مصالح الدائنين ، أما الدافع الأخير فقط فهو الذى يحقق مصالح المدينين ؛ وعلى ذلك فإن إقدام هذه البنوك على عمليات الإقراض لم يكن إلا لتحقيق مصالح الدائنين ، والقاعدة التقليدية تقضى بأن " الغنم بالغرم " ، أي أن من يجنى ثمار الربح ، عليه تحمل نتيجة الخسارة . وقد

---

(١) " Prés de 52 % des Canadiens Considerent que la Responsabilité de La Dette incombe principalement aux Banques Occidentales ou est Partagée entre divres groupes " .
V. La Dette Extérieure .. Le Développement et La Coopération Internationale, OP. cit., P. 132 .

(٢) د . السيد أحمد عبد الخالق ، المرجع السابق ، ص ٣٠ وما بعدها .

رأينا أن هذه السياسات من جانب البنوك ترتب عليها إخراج كميات كبيرة من الموارد المالية من الدول المدينة لصالح الدول الدائنة . وعلى ذلك يكون من المناسب أن تتحمل هذه البنوك نتيجة تصرفاتها ، وتشارك فى المسئولية عن المديونية الخارجية التى شاركت فى تكوينها [١] .

بناء على ما تقدم فإن مسئولية البنوك التجارية عن المشاركة فى تكوين أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، تستند إلى :

أولا : إن من أهم القواعد التى يقوم عليها العمل المصرفى قاعدة " الجدارة الائتمانية " ، والتى تقضى بضرورة معرفة المقرض لقدرة المقترض على السداد ، من خلال الإلمام بعدة نواح مختلفة [٢] . يستطيع الدائن بناء عليها الحكم على مدى قدرة المدين على السداد . ومن ثم إقراضه أو عدم إقراضه [٣] .

وإذا كانت هذه البنوك تفخر بأن عندها أفضل الاقتصاديين والمحللين ، وبأن النظام المصرفى لديه متخصصون بأجهزتهم وبعلمهم فى هذاالوقت بالذات . إلا أن الواقع أن هذه البنوك قد قامت بإغراق الدول النامية بالقروض الأجنبية ، دون إجراء أية محاولة للتعرف على مدى قدرتها على السداد . بل وصل الأمر إلى أبعد من ذلك ، حيث رأينا أنها قدمت بعض المميزات والرشاوى لتقديم هذه القروض ؛ ولذلك فقد آن الأوان كى تتحمل الأضرار الناتجة عن هذه الأخطاء . ومن هنا تأتى ضرورة مشاركتها فى المسئولية عن الديون .

ثانيا – إن هذه البنوك لديها إدارات متخصصة فى التحليل السياسى ، وعملها هو فهم طبيعة الحياة السياسية فى الدول المقترضة . ومن المعروف للجميع ، حتى لمن

---

(١) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤٠١ – ٤١٤ .

(٢) مثل : الموارد الاقتصادية ، المشاكل التى تواجه ميزان مدفوعاته ، المجالات التى ستوجه إليها القروض ، ومعدلات العائد منها ... إلخ .

(٣) د . السيد أحمد عبد الخالق ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

ليس لديهم مثل هذه الإدارات ، أن غالبية دول العالم الثالث لا تتمتع بالقدر الكافى من الديمقراطية ، ولا بمشاركة الناس فى عملية اتخاذ القرار وتستأثر بالحكم فيها فئة محدودة فى يدها كل السلطات ، قبلية كانت أم عسكرية ، ودول أو أوضاع كهذه ألا تدرك معها البنوك التجارية أن الملايين التى تذهب لتمويل المشاريع الاستثمارية ، تستخدم فى الواقع لشراء الجزر وبناء القصور لأعضاء هذه الفئة الحاكمة ؟! .

قد نظن أنه ليس من مسئولية المقرض متابعة كيفية استخدام القرض ، ولكن لا يمكن أن تكون مئات الملايين من سكان العالم الثالث مسئولة الآن عن السداد . وإذا كانت الدول المدينة مسئولة ، أفلا يوجد جانب تعتبر فيه البنوك التجارية هى الأخرى مسئولة ؟ ، وهل يخلو أى نظام قانونى حديث من بناء نوع من المسئولية عن التحريض أو الإهمال الجسيم ، وكلا الأمرين كان من سلوك البنوك التجارية فى السبعينات وأوائل الثمانينات ؟ (١) .

وعلى ذلك فإن مسئولية البنوك التجارية عن مشاركتها فى تكوين أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، أصبحت واضحة ويقبل بها بعض الكتاب فى الدول الدائنة والدول المدينة على السواء .

---

(١) زياد بهاء الدين ، ديون العالم الثالث .. من المسئول عن أزمة الديون ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٠٦٤ فى ١٩٨٩/٦/٥ ، ص ٧٣ .

المبحث السادس

مسئولية المنظمات الدولية

La Responsabilité des Organisations Internationales

ينصرف الحديث عن المنظمات الدولية فى هذا المبحث إلى المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادى بصفة عامة ، وصندوق النقد والبنك الدوليين بصفة خاصة .

وتشكل الديون المستحقة للمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية المختلفة ، وهى القروض التى يعبر عنها بالقروض متعددة الأطراف ، وزنا لا يستهان به فى الإطار العام للمديونية الخارجية للدول النامية . وإذا كانت نسبة هذه الديون تشكل وزنا لا يستهان به، إلا أن مواقع الضغط الشديدة فى الديون الخارجية المتعددة الأطراف ، إنما تتمثل بشكل رئيسى فى الديون المستحقة لمجموعة البنك الدولي، وهي: صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، والمؤسسة المالية الدولية ، وهيئة التنمية الدولية . هذا ولقد دلت الخبرة التاريخية لتعامل الدول النامية مع مجموعة البنك الدولى علي رصد الظواهر الآتية :

١ - لقد استحوذت الدول الرأسمالية القوية على أغلبية رأسمال البنك ، ومن ثم على الجزء الأكبر من القوة التصويتية فيه ؛ وقد مكنها ذلك من توجيه سياسته بما يتفق ومصالحها .

٢ - إن الهدف من القروض التى قدمها البنك الدولى للدول النامية لم يكن بقصد تنمية هذه الدول بقدر ما كان بقصد تحقيق الربح .

٣ - إن الحصول على قروض البنك يرتهن أساسا بمدي قبول الدول النامية للشروط التى يضعها . وهي شروط مجحفة ولا تتناسب مع ظروفها ، ولا مع متطلبات

الاستقلال الاقتصادى فيها .

٤ - من الحقائق المعروفة عن البنك أنه يهدف إلى أن يظل نموذجا للفكر الرأسمالى فى التنمية ، وذلك عن طريق تحقيق أولويات المشروعات الاقتصادية ، والمساهمة في تنفيذ المشروعات القائمة علي المنافسة .

٥ - إذا كانت الاتفاقية المنشئة للبنك قد حظرت إعطاء القروض بناء على الاعتبارات السياسية ، إلا أن الواقع العملى قد أظهر عكس ذلك، وخير دليل على ذلك رفض تمويل مشروع السد العالى ، لعدم قبول مصر للشروط السياسية التى وضعها البنك (١).

٦ - يتشدد البنك تشددا واضحا فى ضرورة انتظام الدولة المدينة فى دفع فوائد الدين وأقساطه فى المواعيد المحددة لذلك، كما يتشدد كثيرا فى حالات إعادة الجدولة .

وحاصل ما تقدم أن الموارد المالية التى انسابت من مجموعة البنك الدولى إلى الدول النامية ، قد اتسمت بفداحة الشروط ، وبتشدد واضح من جانب البنك فى مراعاته لضرورة قيام الدول المدينة بالسداد دون أية اعتبارات أخرى ، وبقبوله أو رفضه لتمويل مشروعات معينة (٢) .

ولقد ترتب علي مجموعة السياسات السابقة من جانب مجموعة البنك الدولى ، أن زاد العبء الواقع على عاتق الدول المدينة من جراء ديونها الخارجية ، حتى وصل إلى الحد الذى تعجز معه عن الاستمرار فى الوفاء به ، مما دفع بالعديد من الدول المدينة إلى الإعلان عن التوقف عن الدفع واندلاع الأزمة .

---

(١) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ - ٤٢٨ .

(٢) François Jean , op. cit. p.19 .

نخلص من هذا الفصل إلى أن المسئولية عن الديون الخارجية للدول النامية تقع على عاتق هذه الدول أولا ، ثم يشاركها فيها كل من : الدول الدائنة ، ومجموعة دول أوربا الشرقية ، والدول البترولية ، والبنوك التجارية ، والمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادى . فكل هذه الأطراف تعتبر مسئولة ولايمكن إعفاؤها من المشاركة فى تكوين الأزمة الناشئة عن هذه الديون .

ولقد رأينا فى الفصل الأول من هذا الباب أن الأسباب التى ترجع إليها هذه المديونية ، إنما هى أسباب مشتركة ، يشارك فيها الجميع من دائنين ومدينين ، بل وكل من كان طرفا فى علاقة المديونية .

ولما كانت الأسباب مشتركة والمسئولية هى الأخري مشتركة ، فيلزم أن يتحمل الجميع نتيجة الحلول التى تقدم لعلاج هذه الأزمة ؛ لأنه إذا كانت النتائج متفقة مع الأسباب ، فيلزم أن تكون الحلول متفقة مع المسئولية .

بذلك ينتهى الباب الثانى والذى خصصناه لبحث أسباب الديون والنتائج المترتبة عليها . وننتقل إلى الباب الثالث للتعرف على الجهود الدولية المبذولة لعلاج هذه المشكلة .

الباب الثالث

دور المنظمات الدولية
فى علاج أزمة الديون

Le Rôle des Organisations Internationales

dans le Traitement de la Crise de la Dette

اهتمت المنظمات الدولية بالمشاكل الاقتصادية الدولية ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدول المتقدمة الغنية والدول غير المتقدمة الفقيرة . ولقد شكلت حاجة الدول الفقيرة للموارد المالية المتوفرة فى الدول الغنية مناخا طيبا ، استطاعت من خلاله هذه المنظمات إدارة المشاكل المالية .

واصطلاح منظمة دولية Organisation Internationale فى معناه الواسع ، يشمل كافة المنظمات التى توجد على الصعيد الدولى ، سواء بين الدول أو بين الأفراد والجماعات الخاصة . ويطلق على الأولى : المنظمات الدولية الحكومية . Gouvernementales ، بينما يطلق على الثانية : المنظمات الدولية غير الحكومية Non Gouvernementales .

وعلى ذلك فسوف نتناول أنشطة المنظمات الدولية فى علاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية فى فصلين متتابعين : نخصص **الأول** لنشاط المنظمات الدولية الحكومية، **والثانى** لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية . ونظرا لأهمية عمليات إعادة الجدولة وإتمامها بالتعاون والاشتراك بين نوعى المنظمات ، فسوف نخصص **فصلا ثالثا** لإعادة الجدولة كوسيلة للحد من تفاقم أزمة المديونية .

بناء على ما تقدم يتكون هذا الباب من الفصول الثلاثة الآتية :

الفصل الأول : دور المنظمات الدولية الحكومية .

الفصل الثانى : دور المنظمات الدولية غير الحكومية .

الفصل الثالث : إعادة الجدولة .

الفصل الأول

دور المنظمات الدولية الحكومية

بذلت المنظمات الدولية الحكومية جهودا مكثفة للتخفيف من أعباء الديون الخارجية للدول النامية ، سواء فى مرحلة عقد القروض ، أو فى مرحلة استخدامها ، أو فى مرحلة الوفاء بها . وسوف نعرض لهذه الجهود لتحليلها ولبيان ما إذا كانت كافية لعلاج الأزمة الناشئة عن هذه الديون ، أم يلزم البحث عن وسائل أخرى ؟ .

ولما كان من الصعب أن نعرض لكافة المنظمات الدولية الحكومية على مستوى العالم ، ونظرا لطبيعة البحث ، فسوف نقتصر على المنظمات الدولية التى اهتمت بمشكلة الديون الخارجية للدول النامية بصورة مباشرة ، وهذه المنظمات هى أساسا : البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولى ، وبنك التسويات الدولية . هذا بالإضافة إلى ضرورة التعرف على دور الأمم المتحدة باعتبارها أكبر منظمة دولية عالمية ، ودور منظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها تمثل وجهة نظر الدول الأفريقية المدينة .

بناء على ذلك ينقسم هذا الفصل إلى المباحث الخمسة الآتية :

المبحث الأول : دور بنك التسويات الدولية .

المبحث الثانى : دور الأمم المتحدة .

المبحث الثالث : دور البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

المبحث الرابع : دور صندوق النقد الدولى .

المبحث الخامس : دور منظمة الوحدة الأفريقية .

المبحث الأول

دور بنك التسويات الدولية *

فى العشرين من يناير عام ١٩٣٠ وقعت حكومات كل من ألمانيا ، بلجيكا ، فرنسا ، إنجلترا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا من جهة ، وحكومة سويسرا من جهة أخرى ، وقعت هذه الدول جميعا فى لاهاى اتفاقية إنشاء بنك التسويات الدولية ، كما قامت البنوك المركزية لهذه الدول بالتوقيع على النظام الأساسى للبنك .

وقد كان الهدف من إنشاء هذا البنك ، هو العمل على تنمية التعاون بين البنوك المركزية لتلك الدول ، وتقديم تسهيلات ائتمانية فى مجالات المعاملات المالية ، والقيام بدور الوساطة فيما يتعلق بالتسويات المالية التى يعهد إليه بها [(١)]. كما كان من أهدافه الأساسية تسوية المشاكل النقدية العالمية ، وبصفة خاصة تسوية التعويضات الألمانية وفقا لخطة أو مشروع " يونج Young " [(٢)].

* Banque des Règlements internationaux .

(١) محمد خالد الترجمان ، النظام القانونى للقروض الدولية للتنمية فى الدول العربية ، رسالة ، مرجع سابق ، ص ٧٦ و ٧٧ .

(٢) Lazar Focsaneanu , Droit International Public Monétaire , th., Paris, 1983 .

- إبراهيم بن عيسى العلى ، صندوق النقد الدولى ، رسالة ، حقوق القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٠ .

الطبيعة القانونية للبنك :

يعتبر بنك التسويات الدولية مركز تعاون بين البنوك المركزية فى الدول الأعضاء ، بل ويطلق عليه البعض " بنك البنوك " أو البنك المركزى بالنسبة للبنوك المركزية للدول الأعضاء.

وتعتبر البنوك المركزية للدول هى الأعضاء الأساسية للبنك ، ويجتمع مجلس إدارته مرة كل شهر أو عشر مرات على الأقل فى السنة ، ومقر البنك بازل بسويسرا (١) . وقد التزمت هذه الدولة باعتبارها دولة المقر ، بأن يكون للنظام الأساسى للبنك قوة القانون ، وبألا يكون من حقها إلغاء هذا النظام أو تعديله إلا بالموافقة الإجماعية لكافة الدول الأعضاء .

ورغم إطلاق مصطلح بنك Banque على بنك التسويات الدولية ، إلا أنه لا مجال فيه لتعامل الجمهور . ولكن تتشابه وظائفه تماما مع وظائف البنوك المركزية ، ومن هنا جاءت تسميته بهذا الاسم .

وتؤكد المادة الأولى من ميثاق إنشاء البنك على الشخصية القانونية المستقلة له ، وتعتبره مؤسسة مالية " Une Société Anonyme " مستقلة (٢).

نشاط البنك فى مجال الديون :

إذا كان بنك التسويات الدولية جهازا غير معلوم بصورة جيدة ، حيث لم

---

(١) Guillaume Guindey , La Banque des Règlements Internationaux Centre Sagesse Monétaire, Revue des deux Mondes, Décembre 1982, p. 578 .

(٢) Robert Pierot , la Banque des Règlements Internationaux , NED, nos. 3953-3954, 1973, pp. 18 : 21 .

يصل دوره في الأهمية دور غيره من المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ، إلا أنه يعتبر جهازا حيويا وهاما ، إذ تتم من خلاله تسوية المشاكل النقدية والمدفوعات الدولية بين حكومات الدول الأعضاء .

وقد ذكرنا أن إنشاء البنك كان من أجل تسهيل دفع التعويضات الألمانية عن الحرب العالمية الأولى ، حيث يقوم بالتوسط بين الألمان والمراكز المالية الدولية، لمساعدة ألمانيا على دفع التعويضات المستحقة عليها . ولكن بدءا من عام ١٩٥٠ تطور دور البنك ، حيث بدأ يلعب دورا ملحوظا في التعاون النقدي الأوربي .

هذا ويقوم البنك بنشر تقرير سنوي عن حالة المدفوعات النقدية الدولية ، وتشمل هذه التقارير في جزء منها مشاكل المديونية الخارجية الدولية ، حيث يعرض لها من خلال تطورها وحجمها ومشاكلها والحلول المطروحة لعلاجها . ومن أبرز التقارير التي عنيت بمشكلة الديون :

- التقرير السنوي رقم ٥٣ عام ١٩٨٣ .
- " " رقم ٥٤ " ١٩٨٤ .
- " " رقم ٥٥ " ١٩٨٥.
- " " رقم ٥٧ " ١٩٨٧.
- " " رقم ٥٩ " ١٩٨٩.

ولما كان إنشاء هذا البنك قد تم في بداية الثلاثينات من هذا القرن ، أي قبل أن تنشأ أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، فقد كان طبيعيا أن تأتي اتفاقية إنشائه خلوا من الإشارة إلى هذه المديونية .

وإذا كانت هذه الاتفاقية لم تتضمن نصوصا تتعلق بمشكلة الديون الخارجية للدولة النامية ، إلا أن نشاط البنك قد تطور عاما بعد الآخر، حيث نلاحظ أنه اهتم بإجراء

الدراسات ونشر التقارير والأبحاث . إذ يعتبر هذا البنك مركزا للدراسات النقدية الدولية .

كذلك يتدخل البنك ، إلى جانب المؤسسات الدولية الأخرى ، لتقديم الحلول عندما تزداد حدة أزمة الديون ، حيث حالت الإجراءات السريعة التى اتخذتها الدول الدائنة للمكسيك عام ١٩٨٢ بالتشاور مع البنك دون أن تتحول هذه الأزمة إلى باقى الدول المدينة(١) .

وعلى ذلك فإذا كان البنك قد قام بإجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورات حول مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، إلا أنه لم يكن له دور فعال فى تقديم هذه الحلول . ويرجع ذلك لعدم اضطلاعه بإدارة شئون هذه الأزمة من ناحية ، وعدم قدرته على إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء من ناحية أخرى . بل يمكن القول : إن دور هذا البنك فى علاج أزمة الديون في الثمانينات ، لم يصل إلى دوره فى علاج مشكلة التعويضات الألمانية فى الثلاثينات .

---

(١) عمرو مصطفى كمال حلمى ، مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية ، السياسة الدولية ، عدد ٨٧ ، يناير ١٩٨٧ ، ص ١٩٢ .

المبحث الثانى

دور الأمم المتحدة

Le Rôle des Nations-unies

إذا كانت عصبة الأمم La Société des Nations قد أهملت قضية التنمية[١]، فإن الأم المتحدة Nations - unies قد تنبهت لذلك ، وضمنت ميثاقها كثيرا من النصوص فى شأن التعاون الاقتصادى الدولى ، وأنشأت الوكالات المتخصصة وغير المتخصصة ؛ رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية ، كما جاء فى الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق .

وقد اهتمت الأمم المتحدة ، من خلال أجهزتها ، بمشكلة الديون الخارجية للدول النامية اهتماما ملحوظا . حيث عقدت المؤتمرات ودارت المناقشات وخرجت القرارات والتوصيات التى تطالب بتخفيف حدة هذه الأزمة .

وسوف نعرض للجهود التى بذلتها الأمم المتحدة لعلاج مشكلة الديون ، وإصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية ، من خلال الجمعية العامة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وذلك فى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : الجمعية العامة .

المطلب الثانى : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

---

(١) لم تهتم عصبة الأمم بالمسائل الاقتصادية ، بل أولت جل اهتمامها بتحريم الحرب ؛ ولذلك جاء عهد عصبة الأمم خلوا من أى التزام جماعى نحو تنمية الدول الفقيرة . بل ويمكن القول إن كلمة " تنمية Développement " لم ترد فى عهد عصبة الأمم .

المطلب الأول

الجمعية العامة

L'Assemblé Générale

تعمل الجمعية العامة كهيئة عامة للأمم المتحدة ذات طابع اختصاصى عام ، أى أن المسائل التى تضطلع بها الجمعية تتسم بالعمومية .

ويشهد تاريخ الجمعية العامة بنشاط فعال فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك لتحقيق التنمية للدول التى لم تحصل عليها بعد :

١ - فقد أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١١٧٠ فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٦١ ، باعتبار العشر سنوات من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ " عقد التنمية الأول للأمم المتحدة " ، وأهابت بحكومات الدول الأعضاء التعاون وبذل الجهود من أجل دفع عملية التقدم والتنمية إلى الأمام .

٢ - ثم أصدرت القرار رقم ٢٦٢٦ فى أكتوبر من عام ١٩٧٠ بشأن " الإستراتيجية الدولية للتنمية فى العقد الثانى للأمم المتحدة " ، وأوصت فيه الدول المتقدمة بتخصيص ١٪ من ناتجها القومى الإجمالى لمساعدة الدول النامية ، على أن تكون ٧٠٪ من هذا المبلغ إعانات من هيئات حكومية وقروضا طويلة الأجل من هيئات رسمية ، ٣٠٪ منه قروضا خاصة أو استثمارات من القطاع الخاص (١) .

٣ - وفى عام ١٩٧٤ صدر عن الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٠١ الخاص بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، والقرار رقم ٣٢٠٢ المتعلق ببرنامج العمل من أجل إقامة النظام الجديد . وقد ركزت الجمعية العامة فى هذين القرارين على ضرورة إيجاد حل عادل ومناسب لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية .

---

(١) د. محمد خالد الترجمان ، المرجع السابق ، ص ٥١ . ويلاحظ أن نسبة الـ ١٪ لم يتحقق منها سوى ٧ر٪ .

٤ - ثم أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٩/٣٢٨١ فى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٧٤ ، أكدت فيه على أهمية العمل على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التى تواجهها الدول النامية ، والعمل على تطوير النظام الاقتصادى والاجتماعى العالمى ، من خلال ميثاق يحدد حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٥ - كما أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الحادية والثلاثين ، القرار رقم ١٥٨/٣١ فى الرابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٧٦ ، الذى أكد صفة الاستعجال لإيجاد حل فعال لمشكلة ديون الدول النامية (١) .

٦ - ثم صدر عن الجمعية العامة القرار رقم ٣٦/٣٥ فى الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٨٠ ، حددت فيه العشر سنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ ، لتكون بمثابة العقد الثالث للتنمية أو الإستراتيجية الدولية للتنمية بالنسبة للعقد الثالث للأمم المتحدة.

ولما كانت القرارات التى تصدر عن الجمعية العامة فى مجملها لا تتمتع بالقوة الإلزامية للدول الأعضاء إلا إذا قامت هذه الأخيرة ببلورة هذه القرارات فى صورة معاهدات ومواثيق تتفق فيما بينها على كيفية تنفيذها ، لما كان ذلك ، فقد وجهت الجمعية العامة نشاطها شطر الدراسات وإجراء البحوث وتقديم الافتراضات والحلول التى تراها مناسبة لعلاج أزمة المديونية .

وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها دول العالم الثالث ، ومن بينها مشكلة المديونية ، تحظى باهتمام متزايد ، مما حدا بالجمعية العامة إلى تطوير سياساتها فى مجالات التعاون الاقتصادى الدولى .

نخلص من ذلك إلى أن دور الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إصدار قرارات ملزمة للدول الدائنة والدول المدينة في مجال مشكلة المديونية يكاد يكون منعدما، ويقتصر هذا الدور على تقديم التوصيات والمشورات وإجراء البحوث والدراسات وتقديمها لأطراف العلاقات الاقتصادية الدولية . ولقد أدى ذلك إلى إنشاء أجهزة فرعية جديدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

---

(١) Faiq Mohammed , op. cit., pp. 262 : 265 .

المطلب الثانى

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *

طرح الكلام عن التقدم والتخلف والحق فى التنمية للبحث العلاقة بين الدول المتقدمة وبعضها ، وبينها وبين الدول غير المتقدمة ، وبين هذه الأخيرة وبعضها ، فى مجال التجارة الدولية والتبادل التجارى الدولى ، حيث الازدواجية فى العلاقات التجارية بين مجموعات الدول .

هذا المناخ قد مهد لميلاد أول مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٤ ، حيث أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١٩٩٥ /١٥ فى دورة الانعقاد العادية التاسعة عشر عام ١٩٦٤ والذى يقضى بإنشاء هذا المؤتمر .

ولقد ولدت فكرة إنشاء المؤتمر عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ من قبل دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا . ففى عام ١٩٦٢ اجتمع ممثلوا إحدى وثلاثين دولة من القارات الثلاث فى القاهرة ، حيث تناولوا لأول مرة وضع الدول الفقيرة فى مسائل التجارة الدولية والتبادل التجارى الدولى (١) . وبعد ذلك توالت الأحداث واللقاءات من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، حتى صدر قرار الإنشاء . وقد ضم المؤتمر فى عضويته مائة وعشرين دولة عند إنشائه ، وهو الآن يضم جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

---

* Conférence des Nations - unies sur le Commerce et le Développement (CNUCED) - United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).

(١) Daniel Colard , Vers l'Établissement d'un NOEI, NED, nos . 4412- 4413 - 4414 , 1977, p.20 .

الطبيعة القانونية للمؤتمر :

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعروف باسم " الأونكتاد UNCTAD "، جهازا ثانويا للجمعية العامة أي أنه من الأجهزة الفرعية التى أنشأتها الجمعية تطبيقا لكل من الفقرة الثانية من المادة السابعة و المادة الثانية والعشرين من الميثاق .

ومن جهة ثانية ، يعتبر المؤتمر جهازا دائما للجمعية العامة ، حيث يمارس نشاطه منذ تاريخ إنشائه حتى اليوم . ويعقد هذا الجهاز دورة كل أربع سنوات على الأكثر . هذا وقد عقد المؤتمر ثمانى دورات حتى الآن : الأولى فى جنيف عام ١٩٦٤ ، والثانية فى نيودلهى عام ١٩٦٨ ، والثالثة فى سانتياجو عام ١٩٧٢ ، والرابعة في نيروبى عام ١٩٧٦ ، والخامسة فى مانيلا عام ١٩٧٩ ، والسادسة فى بلجراد عام ١٩٨٣ ، والسابعة فى جنيف عام ١٩٨٧ ، والثامنة في جنيف عام ١٩٩١ .

ويختص المؤتمر بالمسائل المتعلقة بالتجارة الدولية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهو يعمل فى إطار من التعاون مع باقى أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية [١] ؛ ولذلك فهو يعمل وفق مبادئ الأمم المتحدة ، لتحقيق أهدافها .

نشاط المؤتمر فى مجال الديون :

يباشر المؤتمر اختصاصات شاملة تتسع لكل المجالات ، ففضلا عن كونه يهتم بالتوسع التجارى وتشجيع التبادل التجارى الدولى بين الدول ، بهدف الإسراع فى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية ، فإنه يولى عنايته بالمشكلات الخاصة بديون العالم الثالث ، من أجل تخفيف العبء المتزايد المتولد عن هذه الديون (٢) .

---

(١) Faiq Mohammed , op. cit ., p. 137 .

(٢) د . محمد الشحات الجندى ، قواعد التنمية الاقتصادية فى القانون الدولى والفقه الإسلامى ، رسالة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٥ .

ولقد اهتم هذا المؤتمر بوضع المبادئ الأساسية التى يجب العمل على أساسها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية . كما وضع المبادئ التى يجب أن تحكم المساعدات المالية من الأغنياء إلى الفقراء ، ومنها ضرورة عدم المساس بسيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل فى شئونها (١) .

وفي مجال الديون الخارجية للدول النامية ، نجد أن المؤتمر قد اهتم بها منذ أول انعقاد له في جنيف عام ١٩٦٤ ، ثم تبع ذلك اهتمامه بها فى الدورات التالية (٢) .

١ - حيث لاحظ المؤتمر الأول أن مشاكل أعباء الديون الخارجية للدول النامية وخدمة أقساطها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو فى صادرات تلك الدول ، ومعدلات تبادلها مع الدول الدائنة . وقرر المؤتمر أن المشاكل التى تعترض صادرات الدول المدينة ، بسبب الإجراءات والسياسات الحمائية من جانب الدول الدائنة ، تضاعف من مشاكل إدارة الديون (٣) .

٢ - وفى دورته الرابعة بنيروبى عام ١٩٧٦ تناول المؤتمر قضيتين : الأولى هى قضية المواد الأولية ، والثانية : هى قضية المديونية . وقد تبلورت وجهة نظر دول عدم الانحياز Les États de Non - alignés والمعروفة باسم مجموعة " السبع والسبعين " فى أنه لابد من مؤتمر دولى يجمع أهم الدول الدائنة وأهم الدول المدينة ؛ لوضع قواعد عامة تخفف من عبء المديونية . ولكن الدول الدائنة

---

(١) د. جعفر عبدالسلام ، شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٢٣ و ٤٢٤ ، ١٩٩١ ، ص ٩٨ ومابعدها .

(٢) Guy Feuer et Hervé Cassan , Droit Iinternational du Développement, Daloze , Paris 1985 , pp. 486 et 487 .

(٣) " Le Commerce et le Développment " , Acte de la Conférence de Génève , 1964, T.II , Duoed , Paris , 1965, p, 51 .

أصرت على أسلوب التفاوض مع كل دولة مدينة على حدة ، مع إعلان استعدادها لتقديم بعض التيسيرات [١] .

٣- وخرج من الدورة الخامسة فى مانيلا عا م ١٩٧٩ الدعوة إلى قيام الحكومات الدائنة والمنظمات الدولية باتخاذ إجراءات عاجلة نحو إعفاء الدول الأفريقية الفقيرة والمثقلة بالديون من ديونها ، ومنذ هذا التاريخ تكرر النداء من جانب الدول المدينة ، إلا أن عددا ضئيلا من الدول الدائنة هى التى استجابت وفى حدود ضيقة جدا [٢] .

٤- ثم صدر عن المؤتمر القرار رقم ٢٢٢/٢١ فى السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ ، والذى أوجب على نادى باريس ضرورة مراعاة مصالح الدول النامية. حيث وضع هذا القرار عددا من التوصيات التى يجب أن يهتدى بها نادى باريس أثناء سير المفاوضات حول إعادة جدولة الديون .

٥- ولقد كان الأونكتاد السابع فى جنيف عام ١٩٨٧ من أهم الدورات التى أولت مشكلة الديون الخارجية للدول النامية اهتماما كبيرا . حيث تدارس المجتمعون وضع الدول النامية من حيث المديونية ، وفى نهاية المؤتمر صدر القرار رقم ١٦٥/٩ فى أول مارس عام ١٩٨٧ ، ومن أهم ما جاء بهذا القرار ما يلى :

---

(١) د . عبدالله هدية وآخرين ، حوار الشمال والجنوب ، دار الشباب للنشر ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥.

(٢) د . عراقى عبدالعزيز الشربينى ، مشكلة المديونية الخارجية فى زامبيا ، ندوة عن " مشكلة المديونية الأفريقية " نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى الفترة من ٥ : ٧ مايو ١٩٩٠ ، ص ٢١ .

أ - ضرورة تحويل الديون الرسمية للدول الأقل نموا إلى منح ، أى إلغاء جزء كبير منها ؛ وتطبيقا لذلك قامت كل من : كندا ، فرنسا ، الدانمارك ، فنلندا ، ألمانيا، إيطاليا ، اليابان ، لوكسومبورج ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، وبريطانيا بإلغاء ثلاثة مليارات دولار حتى عام ١٩٨٨ (١) .

ب - ضرورة اعتناق الدول الدائنة سياسات مناسبة لحل مشكلة المديونية ، وعلى رأس هذه السياسات تقديم المعونة العامة للتنمية إلى الدول المدينة ؛ وتطبيقا لذلك قدمت هذه الدول مبلغ ٧ره مليار دولار معونة للدول المدينة .

جـ - نصت الوثيقة الختامية التى صدرت عن المؤتمر على ضرورة التخفيف من أعباء الديون الأفريقية ، عن طريق : مد فترات السداد ، مد فترات السماح ، تخفيض أسعار الفائدة ، وإلغاء أجزاء من الديون الحالية (٢) .

بعد هذا العرض لكل من دور الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى علاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، يتضح لنا أن دور الجهاز الأول لم يكن كافيا رغم أنه المنبر العا م الذى يجمع دول العالم ، وطرح مشكلة الديون أمام هذا الجهاز يكشف للرأى العام مدى خطورتها . أما الجهاز الثانى فكما رأينا صدرت عنه العديد من القرارات التى وجدت طريق التطبيق ، والتى خففت إلى حد معقول من حدة المشاكل الناتجة عن ديون أشد الدول فقرا .

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية ، اجتماع الخبراء الحكوميين ..... ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .
د . أمينة عز الدين عبدالله ، قدرة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية ، ندوة مركز البحوث والدراسات السابق الإشارة إليها ، ص ٢٣ .

(٢) سامح محمود أبو العيون ، أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ، السياسة الدولية ، عدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٧٧ .

ولما كانت قرارات هذين الجهازين تغلب عليها صفة أو طبيعة التوصيات غير الملزمة قانونا ، وإن كانت تتمتع بقدر معقول من الإلزام الأدبى ؛ نظرا لذلك يلزم أن نعرض لدور بعض المنظمات الدولية ذات الفعالية فى إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية . وهذا ما سنتناوله فى المبحثين التاليين :

المبحث الثالث

دور البنك الدولى للإنشاء والتعمير *

تقرر إنشاء البنك الدولى للتعمير والتنمية ، أو البنك الدولى للإنشاء والتعمير كما جرت التسمية العربية ، بمقتضى اتفاق أقرته الدول فى " بريتون وودز Bretton Woods " فى يوليو عام ١٩٤٤ ، وتم التصديق عليه فى السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٤٥ . ولقد كان ومازال للبنك أثر كبير على مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، سواء من حيث تكوينها أو إدارتها أو عرض وتقديم الوسائل اللازمة لعلاجها .

وسوف نعرض لدور البنك الدولى فى إدارة أزمة المديونية وتقديم الحلول اللازمة لها من خلال التعرف على نظامه وأهدافه ونشاطه ؛ لنصل إلى تقييم دوره فى المطالب الأربعة التالية :

(*) Le Rôle de la Banque International pour le Reconstruction et le Développement (BIRD) - International Bank for Reconstruction and Development (IBRD).

المطلب الأول

نظام البنك

يتكون البنك الدولى من عضوية الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى ، بمعنى أنه يشترط لدولة حتى تكون عضوا فى البنك العضوية فى الصندوق ، أما العضوية فى البنك فهى ليست شرطا للعضوية فى الصندوق .

ويعكس نظام التصويت فى البنك مدى مشاركة كل دولة فى رأسمال البنك ، والذى صمم ليعكس القوة الاقتصادية النسبية لكل دولة ، حيث تمتلك خمس دول أكثرية رأسمال البنك ، وهى : الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، إنجلترا ، ألمانيا وفرنسا(١) .

وقد بدأ البنك الدولى برأسمال قدره عشرة مليارات دولار مقسمة إلى ألف سهم ، بقيمة إسمية مائة ألف دولار لكل سهم ، ولا يسمح لغير أعضاء البنك الاكتتاب فيها(٢). ثم زاد رأسمال البنك عدة مرات ، ففى عام ١٩٥٩ ارتفع إلى واحد وعشرين مليار دولار ، وفى عام ١٩٧٠ زيد إلى سبعة وعشرين مليار دولار (٣) ، ثم تضاعف بعد ذلك أكثر من مرة .

---

(١) - Philippe Norel, l'Endettement du Tiers Monde, éd· saint- Martin, Paris, 1988, p.71 .

- Yves Gazza, L'endettement dans le Mode , op. cit., p.78 .

د. محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى فى التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ١٠٣٢ .

(٢) اتفاقية إنشاء البنك ، المادة الثانية ، قسم ٢ (أ) .

(٣) د. عبدالمعز عبدالغفار نجم ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

ويعد التصويت وسيلة التعبير عن إرادة البنك ، وهو الطريق إلى إصدار القرارات بغية تحقيق الأهداف المنصوص عليها فى ميثاق البنك . ويتم التصويت وفقا لقاعدة الأصوات الموزونة ، بمعنى أنه تحدد قوة التصويت على أساس الحصص التى تملكها الدول الأعضاء . ووفقا لميثاق البنك فإن كل دولة تملك نصابا أساسيا من الأصوات عند قبول عضويتها مقداره مائتان وخمسون صوتا ، يضاف إليها صوت إضافى عن كل مائة ألف دولار أمريكى تساهم بها فى رأسمال البنك (١) .

وتتركز قوة التصويت فى أيدى الدول الخمس المالكة لأكبر الأنصبة فى رأسمال البنك ، وفى أيدى دول أوربا الغربية ، وبصفة عامة فى أيدى الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تحوز مايزيد على ٥٠٪ من رأس البنك ، بينما تحوز الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٢٢ر٦٦٪ من مجموع الأصوات الكلية فى البنك (٢) .

ولما كان البنك الدولى يعتبر منظمة دولية حكومية ، فقد كان طبيعيا أن يتمتع بالشخصية الدولية ، شأنه فى ذلك شأن المنظمات الدولية الحكومية (٣) .

---

(١) القسم الثالث من المادة الخامسة من الاتفاقية المنشئة للبنك .

(٢) د . عبدالمعز عبدالغفار نجم ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) د. على صادق أبوهيف ، القانون الدولى العام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الحادية عشرة ، ص ٦٦٠ .

المطلب الثانى

أهداف البنك

كان الغرض من إنشاء البنك الدولى هو مساعدة الدول الأعضاء فيه على تمويل عمليات تعمير المناطق التى دمرتها الحرب العالمية الثانية من ناحية ، والنهوض بالمناطق التى ينقصها التقدم من ناحية أخرى (١).

وتتمثل أهداف البنك كما وردت فى المادة الأولى من اتفاقية إنشائه فيمايلى : -

١ - المساعدة فى تعمير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء خاصة تلك التى دمرتها نيران الحرب العالمية الثانية وتشجيع التنمية فى الدول النامية (٢) .

٢ - تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخارجية ، عن طريق ضمان القروض أو المساهمة فى بعضها ، أو فى الاستثمارات الأخرى التى يقدمها القطاع الخاص .

٣ - تشجيع نمو التجارة الدولية والحفاظ على توازن موازين المدفوعات (٣) .

٤ - التنسيق بين القروض التى يضمنها أو يقدمها وبين القروض الدولية فى المجالات الأخرى .

٥ - ممارسة عملياته مع مراعاة تأثير الاستثمار الدولى على الأحوال الاقتصادية فى أقاليم الدول الأعضاء (٤) .

---

(١). د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الحادية عشرة ، ص ٦٦٠ .

(٢) Finance et Développement , Juin 1964,p.22.

د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨ ، دار النهضة العربية ، ص ٥٦٥ .

(٣) أ . د العشرى حسين درويش وآخر ، التجارة الخارجية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٩٥ ومابعدها .

(٤) للمزيد من التفاصيل حول نظام البنك تراجع رسالة د . عبد المعز عبد الغفار نجم ، المرجع السابق ، ص ٣٤ ومابعدها - د . إبراهيم شحاتة ، المسائل المتعلقة "بنظام وممارسة السلطة " فى الدول الأعضاء المقترضة من البنك ، مصر المعاصرة ، العدد ٤٢٥ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ٢٥ ومابعدها .

وإذا لم يكن من بين أهداف البنك ، العمل على إيجاد حلول لمشكلة المديونية الخارجية للدول الأعضاء ، إلا أ نه قد طور من نشاطه وأهدافه وفقا لتطورات الحياة الاقتصادية الدولية، ومن ثم فقد تصدى للديون قبل وأثناء وبعد تكوين الأزمة الناشئة عنها . ويمكن القول إن البنك إلى جانب الصندوق كان لهما الدور الفعال فى إدارة هذه الأزمة .

المطلب الثالث

نشاط البنك فى مجال الديون

يقوم البنك الدولى بممارسة نشاطه فى مجال مشكلة الديون الخارجية للدول النامية عن طريق ضمان أو تقديم القروض للدول الأعضاء ، كما يقوم بتقديم المساعدات الفنية لهذه الدول، وتشمل هذه المساعدات إجراء الدارسات والأبحاث وإعداد التقارير اللازمة ، وسوف نعرض فى البنود التالية لنشاط البنك ومدى تأثره بالاعتبارات السياسية : -

أولا : تقديم القروض :

يسلك البنك فى عمليات التمويل طرقا مختلفة ، فهو قد يقرض الأموال مباشرة ، كما قد يضمن سداد القروض التى يقدمها رأس المال الخاص ، أو قد يساهم بنصيب فيها .

ويلاحظ على القروض التى يقدمها البنك أن شروطها تعتبر أسهل نسبيا من القروض التى يقدمها القطاع الخاص ؛ ولذلك يطلق على الأولى : Soft Loan بينما يطلق على الثانية: Hard Loan ، وتتمثل السهولة والتشدد فى أسعار الفوائد ومدد السماح ، ومدد السداد ...إلخ وتقدم قروض البنك بغرض تنفيذ مشروع إنتاجى معين فى دولة من الدول الأعضاء ، ويشترط فى هذا المشروع أن تكون له أولوية هامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى الدولة . وإذا كانت الفوائد التى يقدم بها البنك قروضه تقل عن الفوائد التى تقدم بواسطة البنوك التجارية أو الاستثمارية إلا أنها مرتبطة بهذا المستوى [١] .

---

(١) د . جميل محمد حسين ، خلاصة التنظيم الدولى المتخصص ، مكتبة العالمية ، المنصورة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢ و ٢٣ .

كما يقوم البنك بتقديم قروض ومعونات أخرى أكثر تيسيرا عن طريق مؤسساته الأخرى التابعة له مثل : -

- مؤسسة التمويل الدولية التي أنشئت عام ١٩٥٦ .
- وكالة التنمية الدولية التي أنشئت عام ١٩٦٠ .

وحتى عام ١٩٨٧ كان البنك قد قام بإقراض مبلغ مائة وثمانين مليار دولار أمريكى ، ومعظم هذا المبلغ كان لغالبية الدول النامية من أجل إنشاء مشروعات أساسية وحيوية .

وفى ديسمبر من عام ١٩٨٧ أنشأ البنك الدولى نظاما خاصا لمساعدة الدول الأفريقية منخفضة الدخل أطلق عليه " البرنامج الخاص للمساعدة "Special Program Assistance" وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى مساعدة الدول الأفريقية المنخفضة الدخل ، التى تعترضها مشاكل حادة بسبب ديونها الخارجية ، ويتم ذلك عن طريق تقديم مساعدات بشروط ميسرة أهم مصادرها الإقراض من مؤسسة التمويل الدولية .

ولقد امتد نشاط البنك الدولى ليشمل إلى جانب الإقراض تقديم الدراسات وإجراء البحوث لتحليل مشكلة الديون والبحث عن الحلول المناسبة لها . بل وامتد ليشمل تعاونا تاما مع صندوق النقد الدولى لتنسيق المواقف واتخاذ سياسات موحدة فى مواجهة أزمة المديونية [١] .

ثانيا : تقدير الديون :

ذكرنا أن البنك الدولى يتلقى تقارير سنوية من المدينين مدونا بها القروض طويلة ومتوسطة الأجل ، أى التى تزيد مدتها على العام ، واستنادا إلى هذه التقارير يقوم البنك بجمع المعلومات ووضع التقديرات بصفة دورية [٢] وتنشر بيانات نظام تقارير المدينين مستكملة من ملفات الدول لدى البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وبنك التسويات الدولية ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنويا .

---

(١) جمال الناظر ، مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٤ ، ١٩٧٣ ، ص ٣٢.
L'Annuaire Suisse - Tiers monde, 1987, p.70.

(٢) انظر ماسبق ، ص ٩٢.

وتنشر هذه البيانات فى " جداول الدين العالمية World Debt Tables " التى يصدرها البنك الدولى للإنشاء والتعمير بصورة دورية سنويا . وتبدو أهمية هذه الجداول فى أنها تنبه إلى خطورة حجم المديونية الخارجية ومدى تضخمها بصورة تكاد تقضى على إرادة الدول المدينة واستقلالها كما رأينا (١) .

ثالثا : تدعيم برامج التكيف : Adjustment

يشترط الدائنون على المدينين ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى قبل إتمام عمليات إعادة الجدولة . وحتى يتم تنفيذ مضمون هذا الاتفاق فإن هناك العديد من الإجراءات والتعديلات الاقتصادية التي يلزم اتخاذها ، تحت مايسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي أو برامج التكيف الهيكلى Ajustement Structural ، وهذه البرامج تتطلب العديد من البحوث والدراسات كما يلزم لها موارد مالية مناسبة . ويقوم البنك الدولى بالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد الدولى بتدعيم هذه البرامج عن طريق ثلاث وسائل هى :

الأولى : المساعدة فى إعداد هذه البرامج :

وفى هذا الإطار لا توجد خطة عامة يتبعها البنك ، أو مشروع واحد من البرامج يقدمه إلى الدول ، وإنما يتوقف الأمر على ظروف كل حالة وملابساتها وما يناسبها من سياسات .

الثانية : توسيع الإقراض :

حيث يمثل البنك والصندوق - نظريا على الأقل - التزام المجتمع الدولى بالتعاون لتعزيز النمو ، ولإقامة توازن سليم فى موازين المدفوعات فى الدول الأعضاء ؛ ولذلك

---

(١) IMF , Externel Debt Management , ed. by Hassanali Mehram , Washington, 1985 , pp. 27 et 174 .

- قياس الدين الخارجى للبلدان النامية ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

لم تقدم عمليات البنك والصندوق فى الدول النامية منذ إنشائها السيولة ورأس المال والتكنولوجيا اللازمة فحسب ، بل ساعدت كذلك على تعزيز ثقة الاستثمار الخاص والمؤسسات المالية فى هذه الدول .

الثالثة :

تشجيع تدفق رأس المال الإضافى من جهات الإقراض العامة والخاصة : ويسمى البعض هذا الدور بالدور المنشط ، حيث يلعب البنك دورا فعالا تجاه وكالات الائتمان الدولية المصدرة لرأس المال ، كما تستطيع هذه الجهات الدائنة الاستفادة من خبرة البنك ومن المعلومات المتوفرة لديه (١) .

رابعا : أثر الاعتبارات السياسية على نشاط البنك :

حرص ميثاق البنك على ألا يكون له طابع سياسى ، حتى تتوافر له عوامل النجاح ويحقق الهدف من إنشائه ، ولا يكون ذلك إلا من خلال اعتماد قروضه على الاعتبارات الموضوعية[٢] ؛ لذلك جاء النص فى القسم العاشر من المادة الرابعة من ميثاق البنك على أنه :

" لا يجوز للبنك ولا لموظفيه التدخل فى الشئون السياسية لأى عضو ، كما أنه لايجوز لهم أن يتأثروا في قراراتهم بالصبغة السياسية للعضو أو للأعضاء المختصين ، ويجب ألا تصدر قراراتهم إلا بناء على الاعتبارات الاقتصادية وحدها ، كما يجب أن توزن بغير تحيز حتى يتسنى تحقيق الأغراض المنصوص عليها فى المادة الأولى[٣] .

---

(١) دور البنك الدولى فى حل أزمة الديون ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٦ .

(٢) د . عبدالمعز عبدالغفار نجم ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٤ ، عدد غير اعتيادى ، الصادر فى ١٠ يناير ١٩٤٦ ، ص ٣٨ .
د . إبراهيم شحاتة ، المسائل المتعلقة بنظام وممارسة السلطة ... ، المرجع السابق ، ص ٢٨ ومابعدها .

فمع وجود هذا النص الصريح تكون القاعدة العامة حظر النشاط السياسى على البنك ، وعدم تأثره بالاعتبارات السياسية . إلا أن البنك قد خرج على تطبيق هذه القاعدة ، حيث لعبت الاعتبارات السياسية دورا كبيرا فى تقديم القروض الخارجية للدول النامية فى حالات كثيرة : نذكر منها مشروع السد العالى .

فقد تقدمت مصر للبنك الدولى للحصول على قرض لبناء السد العالى حتى تستطيع التحكم فى مياه النيل وزيادة الرقعة الزراعية ، وعلى أثر ذلك أرسل البنك خبراءه ومستشاريه لدراسة الموضوع ، ثم تلا ذلك توصل مصر والبنك إلى اتفاق جوهرى ، حيث تعهد البنك بتقديم مائتى مليون دولار أمريكى للمساهمة فى إنشاء السد العالى ، وانتهت المحادثات في القاهرة بتوقيع الاتفاق على أن يرفع إلى المديرين التنفيذيين ومجلس الوزراء المصرى للتصديق عليه .

ولما كان البنك قد أعلن أن هذا المشروع من المشروعات الحيوية ، وأوصى بتنفيذه ، إلا أنه اشترط ضرورة مساهمة الدول الغربية فيه، حيث قدر أنه يتكلف أربعمائة مليون دولار يقدم البنك منها النصف وتقدم الدول الغربية النصف .

وخلال المباحثات بين مصر وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول مساهمتها فى تكاليف بناء المشروع ، أبدت الدولتان المذكورتان بعض الشروط ، حتى يمكن مساهمتها فى نفقات التمويل ، منها :

أ - انضمام مصر لحلف بغداد .

ب - اتباعها لمبدأ الحياد وعدم الانحياز .

جـ - محاربة النفوذ الشيوعى فى مصر والقضاء عليه .

وقد رفضت مصر شروط الدول الغربية ، وإزاء ذلك سحبت كل من الولايات المتحدة وانجلترا عرضيهما فى وقت واحد . وإذا كان العرض المقدم من البنك لايرتبط بنظيره

المقدم من الولايات المتحدة وانجلترا ، إلا أنه ترتب على سحب الأخير إلغاء الأول (١) .

بهذا يتضح لنا مدي تأثير العوامل السياسية فى نشاط البنك الدولى ، ولما كانت الدول الرأسمالية الغربية تملك معظم القوة التصويتية فى البنك ؛ لذلك فإن المواقف السياسية أو السياسات التى تتبعها الدول طالبة القروض ، يكون لها أكبر الأثر فى مدى تحقيق رغباتها من القروض .

وعلى ذلك يمكن القول : إنه رغم النص على حظر النشاط السياسى للبنك ، وعدم تأثره بالاعتبارات السياسية أثناء ممارسته لنشاطه ، إلا أن الواقع العملى يؤكد أن هذه الاعتبارات قد لعبت دورا كبيرا فى توجيه سياسة البنك ، خاصة فيما يتعلق بتقديم القروض للدول الأعضاء ؛ حيث نجد العديد من القروض والمشروعات التى تأثرت بهذه الاعتبارات سلبا أو إيجابا .

المطلب الرابع

تقييم دور البنك

ذكرنا أن الغرض الأساسى من إنشاء البنك الدولى هو إعادة تعمير الدول الأوربية التى دمرتها نيران الحرب العالمية الثانية ، ومساعدة الدول غير النامية الأخرى فى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

ونظرا لأن مشكلة الديون الخارجية للدول النامية لم تكن موجودة بالفعل ، وبالحجم التى هى عليه الآن وقت إنشاء البنك ، فقد جاء ميثاق إنشائه خلوا من الإشارة إليها ، إذ لايمكن القول بأن البنك قد أنشئ لإيجاد حل لمشكلة لم تكن أصلا موجودة . أما وقد وجدت المشكلة بعد إنشائه وممارسته لنشاطه وتوسيعه لاختصاصاته ، فقد كان طبيعيا أن يكون له دور فعال فى إدارة أزمة المديونية (٢).

---

(١) د. عبدالمعز عبدالغفار نجم ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ومابعدها.

(٢) Philippe Norel et autre , L'Endettement du Tiers Monde, op. cit., p. 74 .

وحتى يمكن تقييم الدور الذى يقوم به البنك الدولى فى علاج أزمة الديون الخارجية ، يلزم التعرف على آراء كل من الدائنين والمدينين فى هذا الشأن .

الفرع الأول

رؤى الدائنين

يذهب الخبراء فى الدول الغربية الدائنة إلى أن البنك الدولى يمثل ،إلى جانب صندوق النقد الدولى، إحدى المؤسسات الدولية الرئيسية التى تستطيع مساعدة الدول المثقلة بالديون على وضع وتنفيذ الإستراتيجيات متوسطة الأجل ؛ لتحقيق معدل النمو الذي تحتاجه ، وبالتالى قدرتها على تخفيف أعباء الديون الخارجية . وعلى ذلك يجب على الدول المدينة أن تتعاون مع البنك الدولى حتى يستطيع القيام بدوره القيادى، إلى جانب صندوق النقد الدولى ، فى حل وإدارة الأزمة .

ويضيف أصحاب هذا الاتجاه أن البنك يعتبر مؤسسة تنموية تهتم بالنمو فى الأجل الطويل ، وبتخفيف حدة الفقر ؛ ولذلك يسعي البنك إلى مساعدة أعضائه للعودة بأسرع ما يمكن إلى مسارات النمو المتواصل ، والجدارة الائتمانية [١] ، ومن ثم فهو :

- يقدم القروض لزيادة الدعم المالى .
- يواصل تمويل الاستثمار .
- يواصل الجهود من أجل تخفيف حدة الفقر .

ويرى خبراء البنك أنه حتى تتخلص الدول المدينة من ديونها ، فعليها تحقيق معدل نمو من ٤٪ إلى ٥٪ سنويا طيلة السنوات الخمس التالية لتطبيق هذه السياسة ، وعليها مواصلة الجهود من أجل تحسين إدارة اقتصادياتها ، وعلى التوازى يجب

---

(١) دور البنك الدولى فى حل أزمة الديون ، المرجع السابق ، ص ٦ .

أن تصاحب هذه السياسات وهذه الجهود تدفقات مالية خاصة تسمح بالنمو المضطرد.(١)

وهكذا ستظل الدول المدينة فى حاجة إلى المساعدة النقدية من الدائنين فى شكل إقراض جديد ، أو إعادة جدولة للالتزامات المستحقة ، أو لكلا الشكلين معاً .

هذه هى رؤى الخبراء فى الدول الغربية والبنك الدولى ، ويلاحظ عليها أنها تشدد على ضرورة الإقراض الجديد وإعادة الجدولة ، بدعوى استعادة المدينين للجدارة الائتمانية ، والوصول بالاقتصاديات المدينة إلى المعدلات المناسبة للنمو .

ويؤكد البعض على الدور المساند والمنشط من جانب البنك الدولى لسياسة صندوق النقد الدولى ، حيث يركز على أن دور البنك الرئيسى يكمن فى حواره السياسى، وإقراضه المباشر الكبير الحجم دعما لبرامج التكيف فى الدول المدينة.

وتعطى تعهدات البنك إشارة هامة للمقرضين على ثقته فى جهود التكيف واحتمالات نجاحها لدى المدينين . ويسترشد البنك للقيام بهذا الدور بالمبادئ التالية :

١ - ضرورة أن تكون خطة تمويل المدين مستندة إلى برنامج تكيف جيد ، وممولة تمويلا واقعيا .

٢ - أن يكون دور البنك هو تسهيل التسوية عن طريق التفاوض .

٣ - لا يقدم البنك تعزيز الائتمان إلا إذا قدر أن العملية ستصل إلى نهاية ناجحة (٢).

---

(١) دور البنك الدولي فى حل أزمة الديون ، المرجع السابق ، ص ٦ .

Guy Caire , Le FMI et la BIRD, tels qu' ils se voient et tels qu'ils se donnent , Économie Appliquée , Tome XLI, no. 4, 1988, p.778.

(٢) IMF Externel Debt Management , op. cit, p. 61.

- دور البنك الدولى فى حل أزمة الديون ، المرجع السابق ، ص ٨ .

الفرع الثانى

وجهة نظر المدينين

يذهب الشراح فى الدول المدينة إلى أن تدخل المؤسسات الدولية ، ومن بينها البنك الدولى ، فى علاج أزمة المديونية ، كان يهدف دائما إلى حماية مصالح الدائنين ، ولم يأخذ فى الاعتبار مصالح الدول المدينة .

ويتضح ذلك من خلال المرور على أزمة المسكيك عام ١٩٨٢ :

فقد رأينا أن كبريات الدول المدينة فى أمريكا اللاتينية أعلنت فى أغسطس ١٩٨٢ توقفها عن دفع ديونها الخارجية . ولما كان معني توقف هذه الدول عن الدفع هو احتمال تفجر أزمة مصرفية شديدة للبنوك الأمريكية الدائنة لها ووضعها على شفا الإفلاس . فسرعان ما تحركت الرأسمالية العالمية بكل قوة لمحاصرة هذه الأزمة ومنع تفجيرها ، حيث سارعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبموازرة واضحة من صندوق النقد ، وبنك التسويات ، والبنك الدولى ، بتقديم مجموعة من عمليات الإنقاذ المالى ، بشكل عاجل وغير مألوف ، لمواجهة الموقف المتأزم ، تمثل ذلك فى تقديم القروض العاجلة لهذه الدول ، والموافقة على إعادة جدولة ديونها ، والسعى لدى البنوك الأخرى لإعطائها المزيد من الائتمان ، كل هذا شريطة أن تطبق تلك الدول مجموعة من السياسات التصحيحية بالداخل ، وهي المعروفة بشروط صندوق النقد الدولى (١) .

والحقيقة أن هذه الإجراءات لم تكن إنقاذا للدول المدينة بقدر ما كانت إنقاذا للبنوك الدائنة وحمايتها من خطر تعرضها للانهيار والإفلاس . وقد نجم عن تلك الأزمة ظاهرة جديدة ، تمثلت فى عمليات الإقراض الإجبارى الذى اضطرت الدول الدائنة والمنظمات الدولية لتقديمه للدول المدينة ، كى تحول دون وقوع البنوك الدائنة تحت خطر الإفلاس .

---

(١) L' Endettement International , Mondes en Développement , op. cit,. p. 381 .

د . رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

وعلى ذلك يمكن القول : إن تدخل البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى ، فى مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، من وقت لآخر ، لم يكن بقصد حماية المدينين ومساعدتهم على الخروج من الأزمة ، وإنما كان بقصد إعطاء بعض الحلول المسكنة من أجل استمرار هذه الدول فى السداد . ومرجع ذلك : أن الخبراء فى الدول الدائنة يعلمون جيدا معنى انتشار ظاهرة التوقف عن الدفع .

بهذا نخلص إلى أنه وإن كان دور البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى إدارة أزمة الديون الخارجية للدول النامية هو دور فعال وحاسم ، إلا أنه يسير فى اتجاه مصالح الدول الدائنة والمؤسسات النقدية الدولية ، ويبقى لنا التعرف على دور صندوق النقد الدولى ؛ لنرى مدى تأثيره هو الآخر على هذه المشكلة .

المبحث الرابع

دور صندوق النقد الدولى *

تم التوقيع على اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولى فى " بريتون وودز Bretton Woods " عام ١٩٤٤ ، وأصبحت نافذة اعتبارا من السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٤٥ حينما اكتمل التصديق من جانب الدول التى بلغت أنصبتها ٨٠٪ من موارد الصندوق ، وقد بدأ الصندوق أعماله من واشنطون فى مارس عام ١٩٤٧ .

ولقد لعب الصندوق إلى جانب البنك الدولى دورا أساسيا فى مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، سواء عند تكوينها أوبعد اكتمالها .

وحتى نتعرف على حجم هذا الدور ومدى تأثيره فى هذه الأزمة بالسلب أو بالإيجاب ، يلزم أن نعرض لكل من : نظام الصندوق وأهدافه ونشاطه فى مجال الديون ؛ لنصل إلى تقييم هذا الدور والحكم على مدى سلامته من عدمه ، وذلك فى المطالب الأربعة التالية :

---

* Fonds Monétaire International (FMI) -International Monetery Fund (IMF)

المطلب الأول

نظام الصندوق

يعتبر الصندوق منظمة دولية حكومية ذات طابع اقتصادى (مالى ونقدى) ، حيد تقتصر العضوية فيه على الدول التامة السيادة . وقد بلغ عدد أعضائه حتى يوني ١٩٨٩ مائة وخمسة وخمسين عضوا ، والعضوية فى الصندوق غير مشروطة بالعضوية فى البنك إنما العكس هو الصحيح كما رأينا ، ويتكون رأسمال الصندوق من أنصبة تكتتب الدول الأعضاء [١] .

ولقد نصت المادة الأولى من ميثاق إنشاء الصندوق على سياسته وأهدافه ونشاط وعلاقته بالدول الأعضاء ، فبينما يهتم البنك الدولى بمشروعات التنمية والتى يقدم القروض اللازمة لها للدول الأعضاء ، يهتم صندوق النقد الدولى أساسا بتقديم المعونة إل حكومات الدول الأعضاء التى تعترضها مشاكل مالية ونقدية فى موازين مدفوعاتها [٢] .

هذا ويتم التصويت فى الصندوق بنسب الحصص ، شأنه فى ذلك شأن البن الدولى ، وتمتلك الدول الصناعية المتقدمة أكثر من ٥٠٪ من جملة الأصوات ، منها أكث من ٢٢٪ للولايات المتحدة وحدها .

---

(١) د. محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى فى التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ١٠٢٧ .
د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق ، ص ٥٧٤ .
وللمزيد من التفاصيل عن نظام الصندوق ، يراجع : إبراهيم بن عيسى العلى ، صندوق النق الدولى ، رسالة ، مرجع سابق الإشارة إليه .

(٢) Guy Caire , Le FMI et la BIRD , op . cit ., p. 778 .

المطلب الثانى

أهداف الصندوق

يعمل صندوق النقد الدولى ، وفقا لميثاق إنشائه ، لتحقيق الأهداف الأساسية الآتية :

١ - تشجيع التعاون الدولى بين الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق التشاور والتباحث فى المسائل النقدية الدولية .

٢ - تسهيل وتشجيع النمو المتوازن فى التجارة الدولية والمشاركة فى رفع مستوى الدخول وتنمية الإنتاج .

٣ - تأكيد استقرار معدلات التبادل النقدى بين الأعضاء ، ومنع التنافس بينهم لتخفيض العملة .

٤ - المساعدة فى إقامة نظام متعدد الأطراف للمعاملات المالية بين الأعضاء ، وذلك عن طريق إقامة نظام مرن للدفع ، ييسر للأعضاء عقد الصفقات فيما بينهم ، والمساعدة فى إلغاء القيود الخاصة بالعملات الأجنبية .

٥ - تزويد الدول الأعضاء بالموارد المالية اللازمة لتحقيق التوازن فى موازين المدفوعات [1] .

---

(١) أ . د العشرى حسين درويش وآخر ، التجارة الخارجية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٧ ومابعدها .

طرق تحقيق الصندوق لأهدافه :

حتى يستطيع الصندوق تحقيق أهدافه فإنه يمارس ثلاث وظائف رئيسية هي :

١ - إدارة مدونة للسلوك فى مسائل معدلات التبادل المالى وتسوية انتقال رءوس الأموال وإيجاد الغطاء اللازم للعملات ، وذلك من أجل إرساء دعائم نظام نقدى دولى

٢ - تمويل أعضائه بالموارد المالية اللازم ، والتى تسمح لهم باحترام مدونة السلوك ، وتصحيح موازين مدفوعاتهم .

٣ - تزويد الأعضاء بناء على طلبهم بالخبراء الفنيين ؛ لتقديم المشورات والمساعدات على حل مشاكلهم المالية والنقدية ، وتقديم المشورة الكاملة فى شئون النقد ، حيث لديه من الأجهزة ما يسمح له بذلك [١] .

---

(١) ولذلك يطلق البعض على كل من صندوق النقد والبنك الدوليين : " مهندسو وأطباء التوازن الاقتصادى المالى " .

V. : Yves Gazza , op. cit., pp. 70 et 76 .

- د. محمد مرعشلى ، فى واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص١٢٧ .

Ammous Abdelfattah , Le FMI et les PVD , th., Montpllier , 1978. p. 31 .

د . على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الحادية عشرة ، ص ٦٦٣ .

المطلب الثالث

نشاط الصندوق فى مجال الديون

تتعدد الأنشطة التى يمارسها صندوق النقد الدولى لعلاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، وتدور هذه الأنشطة بين الإقراض المالى وإعادة الجدولة وإدارة الأزمة وسوف نعرض لكل منها فى فرع مستقل .

الفرع الأول

الدور الإقراضى للصندوق

يقوم صندوق النقد الدولى إلى جانب البنك الدولى بتقديم القروض للدول النامية المدينة ؛ وذلك بقصد تمويل عمليات التنمية لدفع عجلة الاقتصاديات النامية إلى الأمام [١] .

ولقد أصبح الصندوق يلعب دورا هاما فى إعادة تمويل الدول النامية من خلال زيادة رأسمال المؤسستين معا (البنك والصندوق) والذى تم مضاعفته أكثر من مرة [٢] .

وفى نهاية عام ١٩٨٧ ، أنشأ صندوق النقد الدولى تسهيلات جديدة لمساعدة الدول منخفضة الدخل فى إحداث التغييرات الهيكلية . وتقدم هذه التسهيلات بشروط ميسرة ، كأن تسدد على عشر سنوات ، مع فترة سماح أربع سنوات . وسعر فائدة ٥٪ ، هذا وقد بدأ العمل بهذه التسهيلات من يناير ١٩٨٨ .

---

(١) يتم التنسيق والتشاور بين هذين الجهازين لتحقيق هذا الغرض .

(٢) - Ana Maria Alvarez , L'Intervention du FMI dans la Rénégociation de la Dette des PVD , th. Paris , 1983 , p. 41 .
- IMF , Externel Debt Management , op. cit., pp. 27 et 31 .

الفرع الثانى

دور الصندوق فى عمليات إعادة الجدولة

تعتبر عمليات إعادة الجدول Rééchelonnement - Rescheduling بمثابة المناخ المناسب الذى يمارس فيه صندوق النقد الدولى دوره الرئيسى فى علاج أزمة مديونية العالم الثالث ، حيث يقوم بدور فعال فى إتمام هذه العمليات ؛ لأن المفاوضات لا تتم إلا بناء علي آرائه ومقترحاته .

ويتدخل الصندوق فى عمليات إعادة الجدولة بهدف تحقيق نتائج متعددة ، منها : مساعدة الاقتصاد المدين على تخطى المشاكل الناتجة عن الديون الخارجية ، الاستمرار فى الوفاء بخدمة الديون ، تحقيق معدل النمو الذى يسمح بتحقيق هذا الوفاء ؛ ولذلك يقدم مجموعة من السياسات والإجراءات إلى الدول المدينة التى تلتزم بتنفيذها .

ويتمثل دور الصندوق فى عمليا ت إعادة الجدولة فى الاتفاق الذى يعقده مع المدين والذى يعتبر بمثابة " جواز العبور " لإتمام هذه العمليات . ويتم هذا الاتفاق عن طريق تحرير خطاب يسمى " خطاب النوايا " أو " خطاب العزم " من جانب المدين ، يوجه إلى مجلس إدارة الصندوق ، ويقر فيه المدين بأنه عازم على الإصلاح الاقتصادى من خلال الخطوات التالية ....: ويذكر بيانا لهذه الإجراءات ، وفى النهاية يتم تو قيع هذا الخطاب من قبل الحكومة المعنية ، ويعرض بعد ذلك على مجلس إدارة الصندوق ، الذى له مطلق الحرية فى القبول أو الرفض ، فإن قبله يتم بذلك الاتفاق الذى يسمى " اتفاق التكيف أو التثبيت" (١) .

---

(١) إبراهيم بن عيسى العلى ، صندوق النقد الدولى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٩ ومابعدها .

ورغم عدم وجود نماذج عامة لاتفاقات إعادة الجدولة ، إلا أنه يمكن القول - من خلال ممارسات الصندوق : إن هناك إطارا عاماً أو مجموعة من السياسات التى تشمل وتستغرق كافة الاتفاقات ، والتى يستوحى منها الصندوق اتفاقاته واحدا تلو الآخر . هذا ويمكن تلخيص أهم بنود برامج التثبيت الخاصة التى يتطلبها الصندوق فيما يلى :

١ - إلغاء الرقابة على أسعار الصرف الأجنبى .

٢ - تصفية القطاع العام ، وإلغاء الدعم الحكومى فى مجالات الغذاء والصحة والتعليم.

٣ - تخفيض الإنفاق الحكومى العام وزيادة الضرائب .

٤ - رفع أسعار الطاقة والكهرباء والمحاصيل الزراعية .

٥ - تقديم الخدمات للمواطنين بسعرها الحقيقى .

٦ - تخفيض قيمة العملة [(١)] .

ويعنى الاتفاق مع الصندوق ميلاد شهادة " حسن سير وسلوك Bonne conduite " للمدين ، تقدم بناء عليها الحكومات والبنوك الدائنة القروض الجديدة وتقبل إعادة جدولة القروض القديمة المستحقة الأداء على الدول المدينة . وبدون هذا الاتفاق يصبح من الصعب على المدين الحصول على موارد جديدة ، بل إن إعلان صندوق النقد الدولى : أن دولة ما غير مؤهلة للحصول على قروض أجنبية ، يعنى بصورة تلقائية توقف الحكومات والبنوك التجارية عن تزويدها بالموارد المالية اللازمة لها [(٢)] .

---

(١) سامح محمود أبوالعيون ، أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ، السياسية الدولية ، عدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٧١ و. ١٧٢ .

(٢) Guy Caire, op. cit., p. 783 .

وسوف نتكلم بشىء من التفصيل عن عمليات إعادة الجدولة فى الفصل الثالث من هذا الباب .

الفرع الثالث

دور الصندوق فى إدارة الأزمة

لا يتوقف دور الصندوق فى علاج أزمة المديونية على إقراض المدينين ومساعدتهم في عمليات إعادة الجدولة ، بل يمتد ليشمل دورا آخر لا يقل أهمية ، ألا وهو إدارته للأزمة سياسيا واقتصاديا وإستراتيجيا .

ولقد تغير هذا الدور من وقت لآخر ، ففى السبعينات كانت الدول التى تواجه مشاكل مديونية تنتمى إلى إحدي طائفتين :

الأولى : الدول الأكثر اعتمادا على القروض الممولة تمويلا عاما .

الثانية : الدول الأكثر اعتمادا على القروض الممولة تمويلا خاصا .

فبالنسبة للأولى :

وضع الصندوق مجموعة من الإجراءات لعلاج المشاكل التى تعترضها فى إطار نادي باريس ؛ لإعادة هيكلة الدين الرسمى . ولم تكن هذه الإجراءات مقننة رسميا– كما سنرى؛ لأن الحكومات الدائنة كانت تعتبر عمليات تخفيف الدين ليست أكثر من شيء استثنائى(١).

وبالنسبة للثانية :

كانت عمليات تخفيف الدين أو إعادة الجدولة تتم فى إطار نادي لندن ، وفيما يتعلق بمرحلة الثمانينات شهدت أزمة الديون تحولا كبيرا ، حيث أدركت البنوك التجارية فجأة المخاطر المضاعفة للقروض المقدمة لدول أوربا الشرقية (٢) . وحتى هذه

---

(١) نهج دراسة مشكلات الدين حالة حالة ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٢٧ .

(٢) L'Annuaire Suisse - tiers Monde , 1987 , p.67 .

المرحلة كان موقف الصندوق يتمثل فى محاولة مساعدة المدين على وضع برنامج يوفر القدرة على التغلب على مصاعب ميزان المدفوعات . أما مع مشاكل بعض دول أوربا الشرقية وبعض دول أمريكا اللاتينية ، فقد تحول دور الصندوق من مجرد مراقب إلى كونه أصبح يلعب دوراً جديدا كمعبئ للأموال من المقرضين وإعادة إقراضها للمدينين (١) .

فحينما انفجرت الأزمة فى أغسطس عام ١٩٨٢ ، أوقفت البنوك التجارية الإقراض للدول المدينة خوفا على أموالها . ولكن الخبراء فى صندوق النقد الدولى وباقى المؤسسات الدولية وجدوا أنه من الضرورى التدخل لتلافى مخاطر أكثر ، وهى مخاطر إفلاس هذه البنوك . تمثل هذا التدخل فى تقديم القروض الجديدة وحث الدائنين على إجراء المزيد من عمليات إعادة الجدولة الواسعة النطاق (٢) .

وبذلك استطاع الصندوق مساعدة الدول التى توقفت عن دفع ديونها على الاستمرار فى السداد ؛ خوفا من انتقال ظاهرة التوقف عن الدفع إلى باقى الدول المدينة ، وانتشارها بشكل يصعب معه السيطرة عليها .

ولقد أوصى الصندوق بأن هذه الأزمة تقتضى فضلا عن التمويل الإضافى وإعادة الجدولة ، تعاونا أكبر فيما بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف ، وسياسات اقتصادية من جانب الدول الدائنة مساندة للدول المدينة ؛ من أجل ذلك بدأ كل من الصندوق والبنك تقديم المعونات والمساعدات والمشورات الفنية لهذه الدول (٣) .

---

(١) L'Annuaire Suisse - tiers Monde , 1987 , p. 28 .

(٢) L'Endettement International , Mondes en Développement , op. cit , p. 381 .

(٣) الدور الجديد للبنك الدولى فى البلدان المثقلة بالديون ، التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٦ ص ٢٣ .

وفى عام ١٩٨٤ تحسن الوضع بعض الشيء لدى بعض الدول ، وبدأت عمليات إعادة الجدولة تتزايد . ولكن الالتزامات ظلت ثقيلة وزادت خدمة الديون على عاتق المدينين ؛ لذلك فقد حث الصندوق على اتباع عمليات جديدة لإعادة الجدولة ، ليس فقط لمدة عام ، إنما بطريقة عامة ولمدد أطول وبشروط أكثر سهولة ويسراً(١) .

وتطبيقا لذلك حصلت المكسيك وحدها على إعادة جدولة تسعة وأربعين مليار دولار كانت مستحقة الأداء فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ، فأصبحت واجبة الأداء فى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٩ ، مع تخفيض معدل الفائدة إحدى عشرة درجة عن المستوى العالمى ، كما قامت البرازيل بإعادة جدولة خمسة وأربعين مليار دولار ، كما تم إعادة جدولة ستة عشر مليار دولار للأرجنتين .

وفى عام ١٩٨٩ ، وأثناء الاحتفال بمرور مائتى عام على اندلاع الثورة الفرنسية ، عقدت قمة الدول الصناعية السبع فى باريس . ونظرا لمشاركة مايقرب من خمسة وثلاثين رئيس دولة وحكومة من مختلف دول العالم ، فقد كان المناخ مناسباً لمناقشة قضية المديونية الخارجية للدول النامية بشكل عام . ولكن الخبراء فى صندوق النقد والبنك الدوليين ، أشاروا على الدول الصناعية باتباع أسلوب مناقشة حالة حالة Cas par Cas ؛ وتنفيذا لذلك عقدت المكسيك اتفاقا مع البنوك التجارية يقضى بتخفيض ديونها الخاصة البالغ قدرها أربعة وخمسين مليار دولار بنسبة ٣٣ ٪ ، أى إلغاء ثمانية عشر مليار دولار جملة واحدة .

ويبدو أن الدائنين قد أخذوا بنصائح الصندوق بعدم طرح قضية المديونية للمناقشة فى محفل دولى كهذا ، واتباع أسلوب معالجة مشاكل كل دولة على حدة ، حيث تكرر ماحدث مع المكسيك مع كل من بولندا ومصر .

---

(١) L'Endettement International , Mondes en Développement , op . cit ., p. 382 .

Peter Korner , op . cit ., p . 42.

وهذا وجه من أوجه إدارة الأزمة من جانب صندوق النقد الدولى ، حيث يرى أن الحل الأمثل لأزمة الديون الخارجية للدول النامية إنما يكمن فى أسلوب العلاج حالة حالة Cas par Cas ، وأن طرح المشكلة كقضية عامة شاملة لايساعد على حلها . وسوف نرى مدى صحة هذه الرؤى من خلال تقييم دور الصندوق فى المطلب الرابع .

المطلب الرابع

تقييم دور الصندوق

لقد تدخل صندوق النقد الدولى – إلى جانب البنك الدولى – مباشرة فى أزمة مديونية الدول النامية ، ويعتبر هذان الجهازان من أكثر المنظمات الدولية الحكومية اهتماما بهذه المشكلة، وقد رأينا أن هذا التدخل من جانب الصندوق تمثل فى : الدور الإقراض ، وعمليات إعادة الجدولة ، وإدارته للأزمة خاصة فى أشد مراحلها .

ولقد برر خبراء الصندوق هذا التدخل دائما بكونه لصالح الدول المدينة ؛ وذلك لمساعدتهم والوصول باقتصادياتهم إلى المراحل المناسبة من النمو ، والتى تمكنهم من القدرة على مواجهة مشاكلهم بأنفسهم فى المستقبل .

والآن وبعد مرور خمسة وأربعين عاما على ممارسة الصندوق لنشاطه ، هل تحققت فعلا النتائج والأهداف التى يقول بها هؤلاء الخبراء ؟.

سوف نبحث عن إجابة هذ ا السؤال فى أدوار ممارسة الصندوق لنشاطه كمايلى :

أولا : فيما يتعلق بالدور الإقراضى للصندوق :

من المعلوم أن قروض الصندوق تقدم لمدد تتروا ح عادة بين ثلاث وخمس سنوات ، ومن الضرورى أن يتأكد الصندوق من أن الإصلاحات التى تتم تسمح للدول المدينة أن تعيد هذه القروض للصندوق ؛ وذلك لأن أمواله لها صفة الدوران ، ونظرا لقصر المدة نسبيا ، فإنها

لاتسمح بإعطاء المدين الفرصة المناسبة لتحقيق الإصلاح الاقتصادى والنمو المطلوب ؛ ولذلك فإن معظم الدول تنتظر حتى تتفاقم المشاكل وتتضخم ، ومن ثم لا تؤتى قروض الصندوق ثمارها (١) .

ومن جهة ثانية فإن صندوق النقد الدولى يرجع أزمة مديونية الدول النامية إلى السياسات الاقتصادية الخاطئة التى اتبعتها هذه الدول ، وإنها نتيجة لذلك تعيش فى حالة " إفراط طلب " دائم ، الأمر الذى يتطلب المزيد من الاقتراض لإشباعه (٢) .

وإذا كان فى هذا القول جزء من الحقيقة ، إلا أن باقى الحقيقة يكمن فى وجود العوامل الخارجية الهامة التى كانت وراء تكوين هذه الأزمة ، والتى لاتستطيع الدول المدينة التحكم فيها أو السيطرة عليها ، ومن هذه العوامل : -ارتفاع أسعار الفائدة ، ارتفاع أسعار البترول ، ارتفاع أسعار الدولار ، فوضى نظام النقد الدولى بعد تعويم أسعار الصرف ، السياسات الحمائية من جانب الدول الدائنة ، وسياسات البنوك التجارية .

وقد رأينا دور كل من هذه العوامل بالتفصيل فى تكوين الأزمة .

ثانيا : فيما يتعلق بعمليات إعادة الجدولة وبرامج الإصلاح :

أسفر واقع التجارب والحالات التى تمت فيها عمليات إعادة الجدولة فى العديد من الدول المدينة عن حقيقة مؤلمة ، وهى أن هذه العمليات كانت بمثابة تخدير للأزمة وليس علاجا لها . يدل على ذلك طلب تكرار هذه العمليات من حين لآخر فى الدولة الواحدة .

---

(١) د . عبد الشكور شعلان ، نصف إجراءات الإصلاح الاقتصادى تؤدى إلى الفشل ، صحيفة الأهرام ، ٨ / ٤ / ١٩٩١ ، ص ٩

(٢) د . رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، المرجع السابق ص ٣٢٣ .

J. - C, Sanchez Arnau et Autres , Dette et Développement , op.cit, pp. 146 - 152

وإذا كان خبراء الصندوق يرددون دائما أن تدخل الصندوق يكون لصالح الدول المدينة، إلا أن الواقع هو الآخر مؤلم . حيث يتدخل الصندوق بفرض سياسات لمساعدة الدول المدينة على استعادة القدرة على السداد ومن ثم تحقيقه ؛ ولذلك نجد الصندوق يضع أكثر الشروط ملاءمة لاسترداد الدول الدائنة لقروضها . إذا كان ذلك ، فلا مفر من القول : إن الصندوق يعمل جنبا إلى جنب مع الدول الدائنة لتحقيق مصالحها . ويدل على ذلك دور الصندوق المصاحب لعمليات إعادة الجدولة ، حيث لايقبل الدائنون إعادة الجدولة إلا بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولايتم هذا الاتفاق إلا بعد إعلان المدين عزمه على تنفيذ سياسات الصندوق ، التى تهدف هى الأخرى إلى مساندة وتدعيم النظام الرأسمالى الذى تعتنقه الدول الدائنة ؛ ولذلك فإن هذه الدول تطالب دائما بمضاعفة دور الصندوق فى إدارة هذه الأزمة (١) .

ومن جهة ثانية : فإن عمليات إعادة الجدولة تخلف وراء ها آثارا كثيرة ضارة بالدول المدينة : ففضلا عن ضرورة تحرير الاقتصاديات الوطنية وزيادة ارتباطها وتبعيتها للرأسمالية العالمية ، نجد أن الزيادة فى الأسعار والضرائب وإلغاء الدعم والخدمات الحكومية ، من الفروض الأساسية لنشاط الصندوق ، وقد ثبت أن هذه الإجراءات أضرت كثيرا باقتصاديات الدول المدينة والطبقات محدودة الدخل فيها .

من ناحية ثالثة : فإن عمليات إعادة الجدولة تكلف المدينين ثمنا باهظا ، يتمثل فى اتخاذ برامج وسياسات اقتصادية قد لاتكون مناسبة لها . كما تؤدى إعادة الجدولة إلى تضاعف المديونية ، وبالتالى زيادة خدمة أعبائها ، لدرجة يعتقد معها البعض أنه يجب إدارج إعادة الجدولة كسبب من أسباب تفاقم مديونية الدول النامية ، وليس كوسيلة للتخلص من هذه المديونية (٢) .

---

(١) Ana Maria Alvarez, op.cit., p.162.

(٢) P.E ., Questions Monétaires et Finacières , no .1864 ,7 Mars 1984. p.6.

ثالثا : فيما يتعلق بإدارة الصندوق للأزمة :

بعد أن تتبعنا دور الصندوق فى المراحل الزمنية المختلفة التى مرت بها أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، نلاحظ أنه كان حريصا كل الحرص على ضرورة اتباع أسلوب المفاوضة حالة حالة ، وبنفس الشدة من الحرص على ضرورة استبعاد أسلوب المواجهة ، وعلاج هذه المشكلة كقضية عامة .

وهكذا فقد تدخل الصندوق للإقراض فى الحالات التى وجد فيها أنه السبيل لاستمرار سياسة المفاوضة واستبعاد سياسة المواجهة . وفى حالات أخرى كان يقوم بفرض سياسات وإجراءات تهدف إلى خدمة مصالح الدول الرأسمالية الدائنة ، وتضر بمصالح الدول المدينة الفقيرة .

وضمانا لاستمرار هذه السياسة ، لجأ الصندوق تارة إلى إعادة الجدولة ، وتارة أخرى إلى التوصية بإلغاء أجزاء من الديون ، وثالثة بالتوصية بالإقراض الإجبارى .

وقد رأينا الآثار التى تترتب على عمليات إعادة الجدولة ، ودرجة إضرارها بمصالح الدول المدينة . فبدلا من أن يكون الصندوق منبعا تأتى منه الموارد المالية والحلول المناسبة ، أصبح منبعا تأتى منه المشاكل والأزمات وملجأ تعود إليه الموارد المالية فيما سمى بالنقل العكسى للموارد ؛ الأمر الذى دعا بعض الشراح لأن يطلق عليه صندوق "النكد" الدولي[1] .

---

(١) د . خالد فؤاد شريف ، صندوق النكد الدولى ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ١١١٩ ، فى ١٩٩٠/٦/٢٥ ، ص ٤٢ .

المبحث الخامس

دور منظمة الوحدة الأفريقية *

إذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية لاتضطلع بدور فعال فى إدارة العلاقات الدولية ؛ بسبب قلة الإمكانيات والموارد التى تتمتع بها الدول الأعضاء فى المنظمة ، إلا أنها قد أخذت على عاتقها مسئولية حل مشكلة المديونية الخارجية – على الأقل بالنسبة للدول الأفريقية – منذ تفجرها وحتى اليوم .

ففى عام ١٩٨٤ أصدر وزارء المالية الأفارقة إعلان " أديس أبابا بشأن المديونية الخارجية " . وفى عام ١٩٨٧ تم تخصيص دورة غير عادية لرؤساء دول وحكومات دول المنظمة فى الفترة من ثلاثين نوفمبر حتي أول ديسمبر ١٩٨٧ ، لتدارس هذه المشكلة . وقد تبلور الموقف الأفريقى الرسمى فيمايلى : –

١ – التأكيد على أن هذه الديون تمثل التزامات تعاقدية أبرمتها الدول الأعضاء كل على حده ، ومن ثم فهى عازمة على الوفاء بها (١).

٢ – ضرورة معالجة الأزمة بمنهج شامل فى إطار إستراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية لأفريقيا .

٣ – إن هذه المشكلة ترتبط تاريخيا بمسألة التخلف - Le Non - Développement - Underdeveloped ، وحلها يكمن أساسا فى قدرة أفريقيا على تحقيق التنمية الفعلية .

٤ – ضرورة النظر إلى هذه المشكلة فى إطار أوسع يشمل قضايا المعونات الإنمائية ، وتحسين نظام التجارة الدولية ، وتحسين أسعار السلع الأساسية ، وإصلاح النظام النقدى الدولى .

---

* Organisation de L'Unité Africain

(١) د . سامى السيد فتحى ، أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ومقترحات الحل ، ندوة مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ٥ –٧ مايو ١٩٩٠ ، ص ١٨ .

٥ - ركزت القارة الأفريقية على ضرورة عقد مؤتمر دولى للديون ، Une Conférence Internationale pour la Dette يضم الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى الأطراف المدينة ، يهدف إلى وضع إطار عام للمشكلة كأساس للتفاوض ، وكبرنامج دولى لحل الأزمة . كما يساعد فى الحصول على التزامات محددة واضحة المعالم من أجل التخفيف من عبء الديون .

وتهدف القارة الأفريقية من وراء الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولى للديون للتوصل إلى : -

أ - تأجيل موعد استحقاق مدفوعات خدمة الدين بفترة سماح مدتها عشر سنوات .

ب - الاتفاق على مبلغ إجمالى كحد أقصى لخدمة الدين ، يعبر عنه بنسبة مئوية من حصيلة صادرات الدولة المعنية .

جـ - تخفيض أسعار الفائدة وتحديد آجال السداد بالنسبة لكافة الديون المستحقة ، مع ضرورة تحويل كافة القروض الثنائية الرسمية فى المستقبل إلى منح أو إلى قروض بشروط ميسرة ، وعلى أن يستهلك الدين خلال خمسين عاما مع فترة سماح لاتقل عن عشر سنوات .

. كما طالبت القارة الأفريقية بإقرار عدد من المبادئ فى إطار التفاوض ، من بينها : -

أ - سداد جزء من الدين الثنائى الرسمى بالعملة المحلية .

ب - تخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة .

جـ - إعادة جدولة الديون ، مع تقرير آجال للسداد لاتقل عن خمسين عاما وفترة سماح لاتقل عن عشر سنوات (١) .

---

(١) عبد الفتاح الجبالى ، المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية ، السياسة الدولية ، عدد ٩٨ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١١٦ و ١١٧ .

وهكذا تتبلور وجهة النظر الأفريقية فى ضرورة التزامن بين التنمية الشاملة للدول الأفريقية من ناحية ، وبين سداد هذه الدول لما هو مستحق عليها من أقساط وفوائد للديون من ناحية أخرى .

وسوف نرى فى الباب الرابع من هذا البحث مدى إمكانية الجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية للدول غير النامية ، وبين قيامها بالوفاء بالالتزامات المالية الواقعة عليها ، وذلك بعد أن نعرض لدور المنظمات الدولية غير الحكومية فى علاج أزمة الديون ولعملية إعادة الجدولة فى الفصلين التاليين : -

الفصل الثانى

أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية

عرضنا فى الفصل السابق لدور المنظمات الدولية الحكومية ، ممثلة فى بنك التسويات الدولية ، والأمم المتحدة ، وصندوق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة الوحدة الأفريقية فى علاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية . وسوف نخصص هذا الفصل لدور المنظمات الدولية غير الحكومية فى علاج هذه الأزمة .

والمنظمات الدولية غير الحكومية هى المنظمات التى ينشئها الأفراد أو جماعات الأفراد أو حتى هيئات عامة – عدا الدولة – وقد عرفها المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى القرار رقم ٢٨٨ الصادر فى السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٥٠ بأنها " كل منظمة دولية لم تنشأ بطريقة الاتفاقات فيما بين الحكومات تعتبر منظمة دولية غير حكومية "(١) .

"Toute organisation qui n'ést pas crée par voie d'accords intergouvernementaux sera considérée comme une organisation non - gouvernementale internationale ".

وتقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدور هام وفعال فى الحياة الدولية ، فى مختلف الشئون الدولية التى تضطلع بها كل منظمة . وقد نظم ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والأمم المتحدة ، فنص فى المادة ٧١ من الميثاق على أنه :

" يجوز للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يتخذ التدابير اللازمة لاستشارة المنظمات الدولية غير الحكومية فى المسائل التى تدخل فى حدود اختصاصه " .

---

(١) د . محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى فى التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .
د . الشافعى بشير ، التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ١٢ .
د . جعفر عبد السلام ، المنظمات الدولية ، دار الكتاب الجامعى للطبع والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٥ .

وإذا كانت المنظمات الدولية غير الحكومية لاتتمتع بسلطة إلزام للحكومات ، إلا أنها تسهم فى إدارة العلاقات الدولية ، حيث تقوم بدور تبادل المعلومات وتنظيم التعاون المشترك ، كما تساهم فى خلق قواعدالقانون الدولى (١) .

ويزيد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية على ألفى منظمة تهتم بمختلف أوجه الحياة الدولية ، لكننا فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالديون الخارجية سوف نقتصر على دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية التى كرست جل اهتمامها لبحث وتحليل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، بهدف التوصل إلى وضع الحلول المناسبة لها .

فى هذا الإطار نجد أن نادى باريس ونادى لندن يأتيان على رأس قائمة المنظمات التى خصصت نشاطها لمشكلة الديون ، خاصة فى أوقات أزماتها . كذلك فقد اهتم الحوار بين الشمال والجنوب أو مؤتمر الشمال والجنوب بهذه المشكلة . كما أن هناك العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المتناثرة فى مختلف أنحاء العالم ، التى عقدت المؤتمرات وصدرت عنها الآراء والأبحاث التى تناقش أزمة المديونية . ولقد صدر عن هذه المؤتمرات العديد من الرؤى أو المبادرات الفردية التى يرى فيها أصحابها الحلول المناسبة لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها .

بناء على ذلك سوف نقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية ، نتعرف من خلالها على الجهود التى بذلتها المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل علاج أزمة مديونية الدول النامية ، وذلك على النحو التالى :

المبحث الأول : دور نادى باريس .

المبحث الثانى : دور نادى لندن .

المبحث الثالث : دور الحوار بين الشمال والجنوب .

المبحث الرابع : دور المبادرات الفردية .

---

(١) د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق ، ص٣٧ .

المبحث الأول

دور نادى باريس

Club de Paris - Paris Club

إذا تعرض المدين فى القانون الخاص لمشاكل مالية وصعوبات اقتصادية أثرت على سداده لالتزاماته فإن فى قواعد هذا القانون ما يكفى لتنظيم استرداد الدائنين لحقوقهم أو لبعضها . هذا ما يحدث بالنسبة لأشخاص القانون الداخلى ، فماذا بالنسبة لأشخاص القانون الدولى ، وبصفة خاصة الدول ؟

رأينا أن استخدام القوة والتدخل فى إدارة شئون الدول كانت الوسيلة المعمول بها قبل عصر التنظيم الدولى لعلاج حالات التوقف عن الدفع من جانب الدول . أما مع دخول المجتمع الدولى مرحلة التنظيم الدولى ، فقد أصبح استخدام القوة غير مقبول ؛ لذلك ظهرت طرق وقواعد جديدة لتسد الفراغ الذى تركه استخدام القوة .

فعندما توقفت الأرجنتين عن دفع ديونها الخارجية عام ١٩٥٦ تدخل الوسطاء لبحث الأمر وكيفية الخروج من المأزق ، حيث تم الاتفاق على الاجتماع فى العاصمة الفرنسية "باريس" ومنذ ذلك التاريخ تم ميلاد نادى باريس لمعالجة مشاكل التوقف عن الدفع ، ثم استمر يمارس نشاطه حتى الآن ، أى لفترة تصل إلى سبعة وثلاثين عاما ، بحث خلالها ما يزيد على مائة حالة توقف عن السداد .

وللتعرف على دور نادى باريس فى علاج أو إدارة أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، يلزم أن نعرض لتنظيمه القانونى ، والقواعد التى تحكم عمله ونشاطه ، والوسائل التى يستخدمها فى علاج الأزمة ، وتقييم هذا الدور ، وذلك فى المطالب الأربعة التالية :

المطلب الأول : النظام القانونى لنادى باريس .
المطلب الثانى : القواعد التى تحكم نادى باريس .
المطلب الثالث : وسائل نادى باريس فى التخفيف من أزمة الديون .
المطلب الرابع : تقييم دور نادى باريس .

المطلب الأول
النظام القانونى لنادى باريس

نادى باريس ليست له أية صفة رسمية ؛ إذ أنه ليس وليد اتفاق من أى نوع ، وإنما هو يمثل مجموعة من القواعد والإجراءات المستخدمة لإعادة الجدولة أو لترحيل ميعاد سداد الديون الحالة . فهو يلعب دور الوسيط بين الدائنين والمدينين. ويضم نادى باريس عشر دول صناعية هى : الولايات المتحدة الأمريكية ، انجلترا ، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، اليابان ، كندا ، هولندا ، بلچيكا ، سويسرا ؛ ولذلك يطلق عليه البعض مجموعة العشرة أو نادى العشرة .

وليس هناك مبنى مخصص اسمه نادى باريس ، وإنما يتم الاجتماع عادة فى وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية ، ففى إحدى حجرات مبنى هذه الوزارة تم أول اجتماع لهذا النادى ، وسكرتارية النادى أو رئاسته تكون لوزير الخزانة الفرنسى (١) .

ويختلف تكوين نادى باريس وفقا لكل حالة معروضة على حدة ، وإذا كان النادى يشمل عدداً من الدائنين وعدداً من المدينين ، إلا أن الاجتماعات تتم عادة بين مدين واحد وجميع دائنيه ؛ ولذلك يوصف بأنه " تنظيم مفتوح Organisation Ouverte " بالنسبة للدائنين (٢) . وإلى جانب هذا العدد من الدائنين والمدينين ، تشارك المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين ، وممثلين عن بعض البنوك التجارية فى اجتماعات هذا النادى .

---

(١) Lazar Focsaneanu, Endettement Extérieur, RGDIP, 1985 (2) , PP. 29 ... ext ..

Pascal Arnaud, La Dette du Tiers Monde, La Découverte, Paris 1984, P. 39

(٢) Faiq Mohammed, OP. cit., P. 298

المطلب الثانى

القواعد التى تحكم نادى باريس

رغم مرور سبعة وثلاثين عاما على إنشاء نادى باريس إلا أنه لا توجد هناك قواعد ثابتة ورسمية يعمل من خلالها هذا النادى ؛ ويرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق رسمى يستند إليه النادى فى ممارسته لنشاطه . ومع ذلك ومن خلال الممارسة العملية يمكن القول : إن هناك مجموعة من القواعد التى يمارس النادى نشاطه على أساسها وهى :

١ - يختص نادى باريس بالتفاوض حول الديون العامة فقط ، أما الديون الخاصة فيختص بها نادى لندن .

٢ - إن التفاوض لا يتم إلا بشأن الديون طويلة الأجل .

٣ - عدم جواز التفاوض بشأن ديون تم إعادة جدولتها قبل ذلك .

٤ - مشاركة كل الدول الدائنة فى المفاوضات مع المدين ، وعدم السماح للمدين بالاتفاق مع أحد الدائنين بصورة منفردة .

٥ - ضرورة حصول المدين على اتفاق مع صندوق النقد الدولى .

٦ - استقلال كل حالة إعادة جدولة بذاتها ، وعدم وجود قواعد ملزمة من حالة إلى أخرى .

٧ - إستغراق إعادة الجدولة لنسب كبيرة من الديون قد تصل إلى ٨٠ ٪ ، حسب ظروف كل دولة[١] .

---

(١) J. - C. Sanchez et autres, Dette et Développement, OP. cit., PP. 179 - 180

Guy Feur et Hervé Cassan, Droit International du Développement, Dalloz, Paris 1985, PP. 489 - 491

وأمام عدم وجود قواعد رسمية مكتوبة يسير على هديها نادى باريس ، فقد أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد – UNCTAD) القرار رقم ٢٢٢ / ٢١ فى السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠ ، متضمنا عددا من التوصيات التى يجب على نادى باريس الاهتداء بها أثناء ممارسته لنشاطه (١) ، ومن هذه التوصيات :

١ – على نادى باريس أن يضع فى اعتباره ، أثناء المفاوضات ، مستقبل الدول النامية وأن يعمل على مساعدتها فى الحصول على التنمية المطلوبة .

٢ – على نادى باريس المحافظة على مصالح الدائنين والمدينين بصورة متوازنة ، فى إطار من التعاون الدولى .

٣ – يعمل نادى باريس على مساعدة المدين على الوفاء بديونه .

هذا ولقد أخذ المؤتمر فى وضع ميثاق لعمليات إعادة الجدولة . ويرى البعض أن القرار المذكور يعتبر أول قرار يصدر على المستوى الدولى ومن جهاز رسمى تابع للأمم المتحدة ، يتكلم عن اسم نادى باريس (٢)

وأمام اعتراف الأمم المتحدة بنادى باريس ، يتساءل بعض الشراح عن المستوى القانونى لهذا النادى ، أو القيمة القانونية للقواعد التى يسير عليها ، وهل تعتبر قواعده قواعد لقانون دولى وضعى ذى طبيعة عرفية تحكم عمليات إعادة جدولة الديون الدولية ؟ .

يقول البعض إنه رغم أن الإجابة على هذا السؤال لم تصبح بعد بالإيجاب التام ، إلا أن نادى باريس أصبح له بعض القبول على المستوى الدولى ، الذى يمكن أن يجعل من قواعده قواعد قانونية عرفية (٣) .

---

(١) Philippe Laurent, La Dette Internationale au Club de Paris, Projet, no. 206, Juillet - Aout 1987, P. 113 .

(٢) Nicolas Bellas, OP. cit., P. 169
IMF, External Debt Management, op. cit., PP. 126- 127

(٣) Nicolas Bellas, OP. cit., P. 178

على أن هذا الرأى لا يمكن قبوله ، إذ أن مفاد القواعد القانونية العرفية مشاركة الجميع فى وضعها ، أما قواعد نادى باريس فهى أقرب إلى شروط موضوعة من جانب واحد هو جانب الدائنين ، لتعرض على المدينين الذين لا يملكون إلا الموافقة عليها وقبولها .

مبادئ نادى باريس :

من خلال العمل طوال مدة حياة نادى باريس ، يمكن القول إن هناك مجموعة من المبادئ الرئيسية التى يعمل وفقا لها بصورة عامة ، وهذه المبادئ هى :

١ - مبدأ المبادرة من جانب المدين : L' Initiative de la Parte du Débiteur

أى أن يأتى طلب إعادة الجدولة من الدولة المدينة المستقلة ذات السيادة ، والتى تطلب فيه رغبتها فى الدخول فى مفاوضات إعادة الجدولة ، شارحة فيه المشاكل والصعوبات الاقتصادية التى تواجهها .

٢ - مبدأ الإجماع : L'Unanimité

حيث تتم المفاوضات بين جميع الدائنين من ناحية وبين المدين من ناحية أخرى ، بمعنى أنه لا يجوز للمدين عقد اتفاق منفصل مع بعض الدائنين .

٣ - مبدأ المساواة L'Égalité

أى مساواة جميع الدائنين أمام المدين فى معالجة مشاكل الديون ، بمعنى عدم التفرقة بين الدائنين أو تمييز بعضهم على الباقين .

٤ - مبدأ المشروطية أو الاشتراطية Conditionality - Conditionnelle

ويقصد بالمشروطية هنا شروط إتمام المفاوضات التى تعنى مجموعة من الشروط التصحيحية التى يطلب من الدولة الراغبة فى إتمام عمليات إعادة الجدولة اتخاذها ، وهذه

الشروط تعتبر محصلة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والواردة فى خطاب العزم أو النوايا (١) .

ولقد كونت هذه المبادئ والتطبيقات التى يسير عليها نادى باريس ما يمكن تسميته " ميثاق للعلاقات بين الدائنين والمدينين " .

" Une sorte de Charte Pour les Rapports entre Créanciers et Débiteurs "

أو " مدونة للسلوك " . " Une code international de Conduite " بين الدائنين والمدينين .

طبيعة الديون المعاد جدولتها فى إطار نادى باريس :

ذكرنا أن نادي باريس يهتم فقط بإعادة جدولة الديون العامة ، وهى القروض التى تقدمها الدول وهيئاتها العامة وكذلك الديون الخاصة التى تضمنها الدول أو إحدى هيئاتها العامة ؛ ولذلك تتم المفاوضات بين ممثلى حكومات كل من الدائنين والمدينين .

أما الديون الخاصة والغير مضمونة من جانب الدول وهيئاتها العامة فتتم إعادة جدولتها فى نادى لندن .

---

(١) Philippe Laurent, OP. cit., PP. 114 - 116 .

- إبراهيم بن عيسى العلى ، المرجع السابق ، ص ٥١٠ .

المطلب الثالث

وسائل نادى باريس

فى التخفيف من عبء الديون

يلعب نادى باريس دورا ملحوظا فى إدارة أزمة الديون العالمية ، حيث يحاول التخفيف منها من خلال الوسائل الآتية :

أولا : إعادة الجدولة Le Rééchelonnement

تعتبر إعادة الجدولة من أكثر الأساليب استخداما للتخفيف من عبء الديون الخارجية الواقع على عاتق الدول المدينة . ويكمن هذا الإجراء فى اتفاق المدين مع الدائنين على مواعيد جديدة وجداول جديدة لتسديد الديون ، بمعنى إعادة مراجعة الاتفاقات السابقة ، أو بمعنى آخر إلغاء مواعيد وشروط وإجراءات السداد وإنشاء مواعيد استحقاق جديدة (١) ، وذلك كله سواء بالنسبة لأصل رأس المال ، أو بالنسبة للفائدة ، أو بالنسبة للاثنين معاً . ويشمل الاتفاق الجديد عادة فترتين : الأولى : هى فترة السماح ، وفيها يعفى المدين من السداد ، وتتراوح بين ثمانية عشر شهرا وخمس سنوات . أما الثانية : فهى فترة السداد ، وفيها يبدأ المدين فى سداد التزاماته .

ومن الوجهة القانونية فإن إعادة الجدولة تعتبر تعديلا للاتفاق الأصلى الذى يتم بمقتضاه تقديم القرض .

---

(١) Faiq Mohammed, OP. cit., P. 309

ثانيا : إعادة التمويل Le Réfinancement

يقصد بإعادة التمويل سداد القروض القديمة بقروض جديدة : أي أن المدين يقترض من أجل السداد ، ويستخدم هذا الأسلوب عادة فى حالة الديون الأجنبية الخاصة والمضمونة من الدولة أو أحد أجهزتها العامة . فحرصا على عدم تعرض مدينى هذه الديون للإفلاس ، ومن ثم تحويل ديونهم إلى ديون معدومة Créance Irrécouvrable أو ديون مشكوك فى تحصيلها " Dettes Douteuses " ، تقوم الجهات الدائنة بتقديم قروض جديدة للمدينين حتى تمكنهم من الوفاء بالالتزامات القديمة . وتسمى هذه العملية بعملية خلق سيولة جديدة .

ثالثا : الإلغاء : L' Annulation

يعتبر إلغاء الديون هو الإجراء الفعال وذا الأثر الحاسم فى تخفيف عبء المديونية، وبمقتضاه تعلن الدولة أو الدول الدائنة إبراء ذمة الدولة المدينة من كل أو بعض ديونها ، سواء من أصل رأس المال ، أو من الفائدة ، أو من الاثنين معاً .

ويساهم نادى باريس فى إتمام عمليات الإلغاء ، حيث يعتبرها أهم طرق تخفيف عبء المديونية ، ومع أهمية هذا الأسلوب إلا أن التطبيق العملى يعطينا ندرة حالات الإلغاء بالمقارنة مع الأزمات التى تعترض الدول المدينة (١) .

ومن أهم حالات الإلغاء التى تمت فى إطار نادى باريس : إلغاء ثلث الديون الخاصة المكسيكية فى يوليو ١٩٨٩ ، وإلغاء جزء من الديون البولندية عام ١٩٩٠ ، وإلغاء جزء من الديون المصرية فى مايو ١٩٩١ .

والملاحظ على عمليات الإلغاء التى تمت تحت مظلة نادى باريس أن لكل منها ظروفها الخاصة ، حيث يكتنف كل عملية الكثير من الظروف والملابسات السياسية .

---

(١) Faiq Mohammed, Op. cit., P. 308 .

المطلب الرابع

تقييم دور نادى باريس

حتى يمكن فهم دور نادى باريس فهما سليما يجب فهم طبيعة تكوين ونشأة هذا النادى ، فمن المعلوم أن نادى باريس يعتبر بمثابة تجمع للدائنين يقومون من خلاله وفى إطاره بتوجيه سياساتهم وتنسيق مواقفهم فى مواجهة المدينين .

ورغم أن نادى باريس قد بدأ نشاطه متشددا بعض الشيء ، إلا أنه بدأ يتخلى عن العديد من سياساته مع اشتداد حدة أزمة المديونية فى بداية الثمانينات ، فقبل إعادة جدولة الديون لثانى مرة ، بعد أن كان يرفض ذلك تماما ، كما قبل إعادة جدولة خدمة الديون والتى كان رافضا لها فى البداية (١) .

وعلى ذلك فابتداء من الثمانينات أصبح دور نادى باريس يتسم بالمرونة حيث يدل على ذلك تضاعف عمليات إعادة الجدولة ، ففى الفترة من ١٩٨٣ : ١٩٨٦ عقد نادى باريس ما يقرب من ستة عشر اتفاق إعادة جدولة فى العام ، مقابل ثلاثة اتفاقات فى العام فى العشر سنوات السابقة (٢) .

من ناحية ثانية ، فبينما اقتصر نشاط نادى باريس فى الفترة من ١٩٥٦ : ١٩٨٧ على إجراء عمليات إعادة الجدولة ، حيث لم يسبق له التدخل فى إسقاط أو إلغاء الديون ، نجده ابتداء من عام ١٩٨٨ ، وعلى أثر قمة الدول الصناعية السبع فى " تورنتو " بكندا ودعوة الرئيس الفرنسى إلى إلغاء جزء من الديون الخارجية لبعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، نجده يمد دوره ليشمل التفاوض حول إسقاط أو إلغاء بعض أجزاء من الديون . ولقد تكرر هذا الأمر بعد ذلك أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ مع كل من المكسيك وبولندا ومصر .

---

(١) تقرير سكرتير عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ١٩٨٨ ، ص٧ .

(٢) Philippe Laurent, La Dette Internationale au Club de Paris, OP. cit., P. 112 .

ولقد رأينا أن قواعد هذا النادى موضوعة من قبل الدائنين دون أن يكون لإرادة المدينين دخل فيها ، وذلك لأنها وليدة علاقة المديونية بين الدائن القوى والمدين الضعيف . وعلى ذلك فإن الهدف الأساسى من إنشاء نادى باريس هو الحفاظ على مصالح الدائنين وحماية أموالهم، وليس - كما يشاع - مساعدة المدينين على حل مشاكلهم المالية [١] .

نادى لاهاى : Club de la Haye

يعمل نادى لاهاى Club de la Haye جنبا إلى جنب مع نادى باريس وعلى ضوء قواعده ، حيث يختص بنظر إعادة جدولة الديون العامة دون الخاصة .

ولقد بدأ العمل بنادى لاهاى عام ١٩٥٦ ، أى مع بدء العمل بنادى باريس ، وذلك حينما أسند إلى نادى باريس إعادة جدولة ديون الأرجنتين وشيلى وأندونسيا وزائير وبيرو ، فى حين أسند إلى نادى لاهاى إعادة جدولة ديون البرازيل [٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات إعادة الجدولة التى تمت فى إطار نادى لاهاى تعتبر قليلة جدا ، وهى تدور فى فلك عمليات نادى باريس ، حيث لا يميزها عن عمليات نادى باريس سوى كونها تتم فى العاصمة السياسية لهولندا مدينة لاهاى [٣] .

أما القواعد والمبادئ التى تحكم العمل فى نادى باريس فهى التى تحكم العمل فى نادى لاهاى .

---

(١) Le Role du Club de Paris , La Gestion de la Crise de L'Endettement Internationale , P.E, no .1991 , 24 Septembre 1986 , p . 31

(٢) France Morrissette , op. cit ., p . 129 .

(٣) Marie France l'Heriteau , Endettement et Ajustement Structurel : la Nouvelle Canonière, RTM , no .91,1982, p.520 .

المبحث الثانى

نادى لندن

Club de Londres - London Club

يضم نادى لندن الجهات الدائنة الخاصة مجتمعة فى شكل هيئة مشتركة ، تتكون من رؤساء المصارف التجارية والهيئات الدائنة الأخرى ، ولقد بدأ العمل بنادى لندن لأول مرة عام ١٩٦٦ ، لدراسة الصعوبات المالية التى كانت تعترض غانا ، حيث تم الاجتماع فى العاصمة البريطانية " لندن " ؛ لأن المملكة المتحدة كانت أول وأكثر الدائنين لغانا ، ومن هنا بدأ النادى نشاطه ، ومن هنا أيضا جاءت التسمية (١) .

ويتفق نادى لندن مع نادى باريس فى أنه ليس لأى منهما وثيقة إنشاء أو اتفاق ينظم العمل داخل كل منهما ، وإنما يجرى العمل بناء على مجموعة من القواعد والمبادئ التى تم اكتسابها عن طريق العمل الدولى . وهذه القواعد تتسم بالمرونة وعدم الثبات .

ونادى لندن شأنه شأن نادى باريس لايعتبر منظمة دولية رسمية ، إذ أنه ليس وليد الاتفاق بين الدول ، وإنما يمكن القول إن كلا الناديين وليد العمل الدولى .

ويتفق أسلوب العمل فى كل من الناديين فى ضرورة أن يعترض المدين مشاكل اقتصادية وصعوبات مالية Difficulté Financière ، وكذلك يشترط الناديان ضرورة اتفاق المدين مع صندوق النقد الدولى (٢) .

---

(١) IMF , Externel Debt Management ,op. cit ., p . 137
France Morrissette , op. cit ., p . 129 .

(٢) Pakotomalala Christian , la Dette Extérieure Africaine , DEA, Paris I, 1987 , pp . 129 et 142.

وإذا كان نادى باريس يختص بالنظر فى إعادة جدولة الديون العامة ، أى الديون المقدمة من جانب الحكومات والهيئات العامة وكذلك الديون الخاصة التى تضمنها الحكومات وهيئاتها العامة ، فإن نادى لندن يختص بالنظر فى إعادة جدول الديون الخاصة ، أى تلك الديون المقدمة من جانب البنوك والمصارف التجارية الخاصة والغير مشمولة بضمان من جانب إحدى الدول أو هيئاتها العامة (١) .

ولقد تطورت الترتيبات الخاصة بإعادة التفاوض حول الديون الخاصة منذ أواخر السبعينات ، فنظرا لأن نسبا كبيرة من هذه الديون مستحقة للمصارف التجارية ؛ ولأن عدد المصارف الدائنة قد يبلغ المئات ، فقد تكونت لجنة أو هيئة استشارية " كونسرتيوم Consertium " تمثل المصارف وتقوم بالتفاوض مع المدين ووضع الاتفاق المناسب ؛ ليوافق عليه كل مصرف دائن على حدة .

وتعيد المصارف التجارية - أساسا - جدولة الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل، وفى أحيان أخرى تعيد جدولة متأخرات الأصل ، ولكنها لاتعيد جدولة الفائدة حيث ينبغى تسوية أية متأخرات للفائدة قبل سريان اتفاقات إعادة الجدولة .

وفى العديد من عمليات إعادة الجدولة الأخيرة ، تم تقديم قروض جديدة طويلة الأجل ، تتراوح فترة سدادها بين سنة وتسع سنوات ، مع فترة سماح من سنتين إلى أربع سنوات(٢) .

---

(١) Yves Gazza , L'Endettement dans le Monde,op. cit .,p .22 .

(٢) د . سهير محمود معتوق ، التمويل العكسى للموارد فى إطار أزمة مديونية العالم الثالث ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١١ و ٤١٢ لسنة ١٩٨٨ ، ص ٥٦ .

ومن الملاحظ أن دول أمريكا اللاتينية - خاصة المكسيك - استطاعت الحصول على العديد من المزايا والتنازلات من البنوك الدائنة أثناء عمليات إعادة الجدولة ، ومن هذه المزايا :

١ - تخفيضات كبيرة فى أسعار الفائدة .

٢ - الحصول على إعادة جدولة متعددة السنوات .

٣ - عدم الربط بين جدولة الديون وضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى (١) .

وإذا كانت عمليات إعادة الجدولة التى تتم فى إطار نادى لندن تقدم بعض الحلول البسيطة والمؤقتة للمشاكل الاقتصادية الناتجة عن العجز فى السيولة النقدية للمدين، إلا أنها على العكس تماما تؤدى إلى مشاكل أكثر وأعمق على المدى الطويل ، حيث ينتج عنها زيادة فى أعباء الديون الخارجية ، ومن ثم زيادة حدة الأزمة الناشئة عنها (٢) .

بناء على ذلك لم يعد هناك فرق جوهرى بين قواعد نادى باريس وقواعد نادى لندن، حيث تتشابه الإجراءات والقواعد المتبعة فى الناديين (٣) . ولكن يبقي الفرق الوحيد فى أن نادى باريس يختص بإعادة جدولة الديون العامة ، فى حين يختص نادى لندن بإعادة جدولة الديون الخاصة .

---

(١) د. جاب الله عبدالفضيل ، تقييم الحلول المطروحة لعلاج مشكلة الديون ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ و ٤١٦ لسنة ١٩٨٩ ، ص ٦٦ .

(٢) Pakotomalala Christian , op. cit., p. 131 .

(٣) د. رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

المبحث الثالث

مؤتمر الشمال والجنوب

على أثر أزمة الدولار الأمريكى فى أغسطس ١٩٧١ ، وأزمة البترول فى نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ، تأثرت اقتصاديات الدول الغربية تأثرا كبيرا ، وبدأت المناقشات واللقاءات بين الدول المتقدمة أو دول الشمال والدول غير المتقدمة أو دول الجنوب ، حول المشاكل الاقتصادية الدولية .

وتمثلت وجهة نظر دول الشمال فى ضرورة معالجة أزمة الطاقة بصورة منفردة ، فى حين أصرت دول الجنوب على ضرورة معالجة كافة المشاكل الاقتصادية ، ومن بينها مشكلة المديونية (١) .

ولقد عقد مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى فى باريس لمدة ثمانية عشر شهرا عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ : لبحث الأوضاع الاقتصادية الدولية . وطالبت دول الجنوب ألا يقتصر تخفيف الديون على الأزمات فقط ، بل يستمر ذلك حتى تستطيع الدول المدينة التخلص من ديونها . كما طالبت هذه الدول بضرورة إعادة ترتيب الديون فى إطار عام بشكل يضمن تطبيق مبادئ التعاون المالى الدولى الآيل إلى مصلحة المدينين والدائنين المتبادلة ، على أن يؤخذ فى الاعتبار مايلى :

١ - ضرورة إجراء إعادة المفاوضات بسرعة كبيرة .

٢ - ضرورة مناسبة الإجراءات المتخذة مع معدل النمو الفردى .

---

(١) Bernadette Madeuf , Endettement International et Multinationalisation : La Relève ? , Revue Mondes en Développement, Tome 12 , nos . 47 - 48 , 1984, p. 107.

٣ - أن تراعى الإجراءات المتخذة خدمة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لإستراتيجية تنمية الدول المدينة .

٤ - تقديم القروض الجديدة وحدود التفاوض الجديد حول الديون على أساس الأمد الطويل ، بما يناسب الحاجات المالية للدول المدينة فى إطار أهداف التنمية .

٥ - ضرورة توافق حدود وشروط الديون التجارية المعدلة مع أسهل الشروط السائدة فى الأسواق المالية الدولية (١) .

وهكذا دعت دول الجنوب إلى خلق ما يسمى " مجلس تمويل دولى " تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يشرف على عمليات التفاوض الجديدة طبقا للأساليب والقواعد المقبولة دوليا .

وحددت هذه الدول مطالبتها بعملية التخفيف الفورى من الديون الرسمية لصالح الدول المدينة ، خاصة الدول الأشد فقرا والأقل نموا .

وعلى الجانب الآخر ، بدت هذه الاقتراحات غير مقبولة من جانب دول الشمال ، بل وجدت هذه الدول أن علاج مشاكل المديونية إنما يتم على أساس أسلوب المعالجة الفردية ، وفقا لظروف كل دولة مدينة .

نتائج المؤتمر :

نظرا لإصرار كل طرف من أطراف مشكلة الديون على موقفه ، فقد صدر الإعلان النهائى للمؤتمر فى الثالث من يونيو عام ١٩٧٧ مشيرا إلى أن مشكلة مديونية

---

(١) د. عبدالقادر سيد أحمد ، حوار الشمال والجنوب ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٨ .

العالم الثالث لم تحظ بحلول مشتركة ومقبولة من الطرفين [١] . وبذلك يمكن القول إن الحوار بين الشمال والجنوب قد أخفق فى تقديم حلول مناسبة ومقبولة لمشكلة المديونية .

المبحث الرابع :

المبادرات الفردية

عرضنا فى المباحث الثلاثة السابقة للجهود التى بذلتها المنظمات الدولية غير الحكومية للتخفيف من حدة أزمة مديونية العالم الثالث . ونظرا لأن هناك العديد من المقترحات والمبادرات التى قدمت لعلاج هذه الأزمة ، فيكون من المناسب أن نعرض لأهمها ؛ للتعرف على ما إذا كانت تساهم فى دفع الأزمة نحو الحل أم لا ؟ .

وسوف نعرض لهذه المبادرات من خلال المطالب الستة التالية :

المطلب الأول : إقرار مدونة للسلوك فى مسائل المديونية الدولية .

المطلب الثانى : مبادرات دول أمريكا اللاتينية .

المطلب الثالث : مقترحات قمة الدول الصناعية السبع .

المطلب الرابع : المقترحات الفرنسية .

المطلب الخامس : المقترحات الأمريكية .

المطلب السادس : بعض الحلول الأخرى .

---

(١) Juan Manuel Bueno Soria , op. cit ., p. 27 .

د. عبدالقادر سيدأحمد ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

المطلب الأول

إقرار مدونة للسلوك
فى مسائل المديونية الدولية

فى الثالث عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٨٧ تم عقد مؤتمر حول المديونية الخارجية للدول النامية فى باريس ، وحضره نحو أربعمائة شخص يمثلون عددا من المنظمات الدولية غير الحكومية . ولقد أسفر هذا المؤتمر عن إقرار مشروع " مدونة للسلوك بين الدائنين والمدينين فى مسائل المديونية الدولية "(١) .

Un Projet de Code de bonne Conduite en Matière D'Endettement International .

شملت هذه المدونة المبادئ الأساسية الآتية :

المبدأ الأول :

ضرورة أن ينبع البحث عن حل لمشكلة المديونية من المحافظة على برامج التنمية التى تسمح بتحقيق مستوى معيشى أفضل لشعوب الدول المدينة . وإعمال هذا المبدأ يقتضى المحافظة على جانبين أساسيين : أحدهما اقتصادى ويتمثل فى تحقيق النمو الاقتصادى ، والثانى اجتماعى ويتمثل فى تحقيق المستوى المعيشى المناسب .

المبدأ الثانى :

ضرورة اعتبار الديون التى لا تحقق أى تقدم حقيقى فى الدول المدينة ديونا غير

---

(١) Le Tiers Monde doit - il payer sa Dette ? , E.H., no . 306, 1989, pp. 10 -11 .

مشروعة ؛ ومن ثم عدم الالتزام بسدادها . ولكى يتم تحقيق هذا المبدأ يمكن تشكيل محكمة دولية لتقرر مدى مشروعية هذه الديون ، بل ويمكن إسناد هذه المهمة إلى محكمة العدل الدولية بلاهاى .

المبدأ الثالث :

ضرورة تحديد خدمة الديون الخارجية بنسبة ثابتة من عائد صادرات الدولة المدينة؛ حتى تستطيع الاستمرار فى تحقيق النمو الاقتصادى إلى جانب الاستمرار فى السداد.

المبدأ الرابع :

ضرورة تخفيف عبء المديونية فى الوقت الحالى بالنسبة للدول الأشد فقرا Plus Pauvres والأقل تقدما ، Moins Avancés ويعنى هذا المبدأ تقديم معونة عاجلة لهذه الدول .

هذه المبادئ التى اشتملت عليها مدونة السلوك التى أقرتها المنظمات الدولية غير الحكومية فى باريس عام ١٩٨٧ ، والتى شارك فى وضعها العديد من الشخصيات العامة والخاصة .

ويلاحظ على هذه المبادئ أنها تتميز بالطابع الأخلاقى والإنسانى ، وهذا يتمشى مع ماأشار إليه البعض من ضرورة عدم الاقتصار على الحلول الاقتصادية لمشكلة الديون، وإنما البحث عن الحلول السياسية والإنسانية أو الأخلاقية . وهذا ليس بغريب ؛ إذ أن الطبيعة البشرية قد أفرزت مجموعة من المبادئ العامة المشتركة التى أقرتهاجميع الأمم والأديان ، ومنها الجوانب الأخلاقية والإنسانية .

المطلب الثانى

مقترحات دول أمريكا اللاتينية

اهتمت دول أمريكا اللاتينية بمشكلة الديون الخارجية بدرجة تفوق اهتمام الدول الأفريقية أو الآسيوية ، حيث عقدت هذه الدول اللقاءات والمؤتمرات على مستوى عال فى كاراكاس فى سبتمبر عام ١٩٨٣ ، وفى كيتو فى فبراير عام ١٩٨٤ ، وفى قرطاجنة فى يوليو ١٩٨٤ ؛ وذلك للتباحث والتشاور حول مشاكل الديون الخارجية .

وراحت هذه الدول تطرح أمانيها ومطالبها فى ضوء مبدأ المسئولية المشتركة بين الدائنين والمدينين عن المديونية الخارجية . وقد صدر عن مؤتمر قرطاجنة " اتفاق أو توافق قراجنة " Le Consensus de Carthagéne ".

هذا ولقد أوضح هذا المؤتمر أن أمريكا اللاتينية أصبحت مصدرا صافيا للموارد المالية ، وأن مسئولية البحث عن حل لمشاكل الديون ليست مقصورة على المدينين أو الدائنين ، بل تشمل أيضا المؤسسات المالية الدولية ، كما أوضح أن مشكلة المديونية أصبحت بالدرجة الأولى مشكلة سياسية (١) .

توصيات مؤتمر قرطاجنة :

صدر عن مؤتمر قرطاجنة فى يوليو ١٩٨٤ مجموعة من التوصيات أهمها :

١ - ضرورة تخفيف شروط الفائدة على الديون .

---

(١) Lazar Focsaneanu, Endettement Extérieur , RGDIP , 1985 (2), p.331.

٢ - ضرورة تخفيف شروط إعادة الجدولة .

٣ - ضرورة تجميد الديون لفترة معقولة .

٤ - وضع حدود مقبولة لخدمة الدين .

٥ - ضرورة زيادة تدفق القروض الميسرة للدول المدينة .

٦ - ضرورة وجود آليات مناسبة تكفل مساعدة الدول ذات الوضع الحرج .

٧ - تخلي الدول الدائنة عن سياسة الحماية ، وتشجيع نفاذ صادرات الدول المدينة إلى أسواق الدول الدائنة .

٨ - تخفيف شروط صندوق النقد الدولي ، وزيادة قروضه غير المشروطة للدول النامية .

٩ - ضرورة مراعاة التوفيق بين مشكلتي الديون والتنمية .

١٠- ضرورة المعاملة الخاصة للدول الأشد فقرا .

١١- ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي والعمل على استقرار أسعار الصرف (١) .

---

(١) Lazar Focsaneanu , Endettement International , op. cit., p. 333

د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ : ٣٢٦ .

المطلب الثالث

مقترحات قمة الدول الصناعية

فى تورنتو بكندا عام ١٩٨٨

انعقدت القمة الرابعة عشرة للدول الصناعية السبع الكبرى : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، كندا ، واليابان فى تورنتو Torento بكندا فى يونيو عام ١٩٨٨، ولقد كانت الآمال معلقة على صدور قرارات إيجابية عن هذه القمة فى شأن مشكلة الديون الخارجية - على الأقل بالنسبة للدول الأشد فقرا - وتخفيض أسعار الفائدة إلى حد دعا إلى وصف هذه القمة بأنها قمة الديون .

ويرجع ذلك إلى موقف الدول الصناعية نفسها قبل انعقاد هذه القمة ، حيث تردد على لسان الجميع أن ممثلى كل دولة ذاهبون إلى " تورنتو " ومعهم مبادرات إيجابية حول مشكلة الديون الخارجية .

فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكى آنذاك ، أن هذه القمة لابد أن تتوصل إلى حل لمشكلة الديون الخارجية للدول الأكثر فقرا ، كما أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية أنها تحمل خطة لتخفيض أسعار الفائدة ، كما قيل إن مشروع الرئيس الفرنسى يطمح إلى الإلغاء التام لديون الدول الأشد فقرا Plus Pauvres . ولا يختلف الحال بالنسبة لألمانيا وإيطاليا وكندا ، أما اليابان فقد سبقت الجميع ووضعت مقترحاتها موضع التنفيذ .

وقد انتهت قمة " تورنتو " إلى وضع عدد من الشروط التى يجب توافرها فى الدولة المدينة حتى تستفيد من المعونات ونسب الإلغاء والتسهيلات التى توافق عليها هذه القمة ، ومن هذه لشروط : -

١ - انتماء الدولة إلى الدول الأكثر فقرا ، ووضعت لذلك معيارا جزافيا ، وهو ألا يزيد نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى على أربعمائة وخمسة وعشرين دولارا .

٢ - أن تستهلك خدمة الدين ٢٠ ٪ من الصادرات .

٣ - أن تلتزم الدولة بالإصلاحات الاقتصادية التى يقررها صندوق النقد الدولى .

وعلى ذلك لم تحصل دول أمريكا اللاتينية ولا الدول الآسيوية على أية فائدة من هذه القمة ، وإنما اقتصرت الاستفادة على بعض الدول الأفريقية .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا حدث تغير فى موقف الدول الدائنة ؟ ، فبينما كانت هذه الدول تبادر دائما بالرفض أمام أية محاولة لطرح مشكلة الديون كقضية عامة ومن ثم التخفيف الجماعى للديون ، جاءت المبادرة هذه المرة منها ، فأخذت تضع الشروط لتخفيف عبء الديون الواقع على عاتق الدول الأشد فقرا .

تأتى الإجابة على لسان الرئيس الفرنسى ، حيث حذر زملاءه قائلا : " إن الفقر سيدمر المجتمعات الأفريقية المدينة ، وبالتالى ستتوقف هذه المجتمعات عن استيراد منتجاتنا ، الأمر الذى يؤدى إلى تهديد مجتمعاتنا بالكساد "(١) .

---

(١) عبد الفتاح الجبالى ، المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية ، السياسة الدولية ، عدد ٩٨ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١١٥

المطلب الرابع

المقترحات الفرنسية

يعتبر الموقف الفرنسي من أكثر المواقف تجاوبا مع الدول المدينة ، حيث قام الرئيس الفرنسي بتقديم عدد من المقترحات أهمها تلك المبادرة التي قدمها عام ١٩٨٦ ، والتي اقترح فيها خطة " مارشال عالمية جديدة " لدعم اقتصاديات الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية ، يتم تمويلها بقروض ومنح رسمية تتبرع بها الدول الصناعية الكبرى في حدود نسبة تتراوح بين ٥ر٪ ، ١ ٪ من ناتجها القومي .

ورغم وجاهة هذا الاقتراح إلا أنه لم يحظ على قبول الدول الصناعية ، التي استمرت في تأكيد رؤيتها ، بضرورة معالجة كل حالة على حدة ، وليس عن طريق العلاج الجماعي ، كما يطالب بذلك الاقتراح الفرنسي .

وأمام عدم نجاح هذا الاقتراح أعلن الرئيس الفرنسي في يونيو ١٩٨٨ عن إلغاء ثلث الديون المستحقة لفرنسا على الدول المدينة الأكثر فقرا ، وهذا ما أكده في اجتماع الدول الناطقة بالفرنسية الذي عقد في داكار في مايو ١٩٨٩ ، حيث أشار إلى شطب ثلث الديون المستحقة لفرنسا على الخمس والثلاثين دولة الأكثر فقرا في العالم . وقد بلغت قيمة هذا الإلغاء ستة عشر مليار فرنك فرنسي ، أي ما يعادل ٢٫٣٥ مليار دولار أمريكي (١) .

وإذا كانت الدول المستفيدة من هذا الإلغاء كلها دول ناطقة بالفرنسية ، مما يوحي بخدمة الأهداف الفرنسية ، إلا أنها جميعا من أكثر دول العالم فقرا ، مما أدى إلى الثناء على هذا الإجراء .

---

(١) Le Monde diplomatique , Juillet 1989, p.3.

المطلب الخامس
المقترحات الأمريكية

حذر وزير مالية نيجيريا فى الاجتماع السنوى المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين فى الفترة من الثامن إلى الحادى عشر من أكتوبر عام ١٩٨٥ فى العاصمة الكورية سيول Sëol من الوضع السيئ والمتدهور لمديونية أفريقيا ، كما حذر من إقبال الدول المدينة على التوقف عن الدفع الإرادى . وضرب مثالا على ذلك بدولة بيرو التى حددت نسبة خدمة ديونها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من صادراتها .

فى هذا الاجتماع أعلن وزير الخزانة الأمريكى آنئذ " جيمس بيكر James Baker " عن خطة أو مشروع أمريكى لحل مشكلة المديونية ، ثم تلا هذا المشروع بعض المقترحات من السيناتور " بيل برادلى Bill Bradley " ، وبعد ذلك أعلن وزير الخزانة الأمريكى الحالى "نيكولاس برادى Nicolas Brady " عن خطة جديدة لنفس الغرض . ونظرا لأن هذه الآراء تمثل وجهة النظر الأمريكية ؛ فسوف نعرض لهذه المشروعات الثلاثة تباعا على النحو التالى :

أولا : - مشروع بيكر : Plan Baker

تضمن المشروع الذى طرحه وزير الخزانة الأمريكى على الاجتماع السنوى المشترك لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين ثلاث نقاط أساسية هى : -

١ - أن تتبع الدول المدينة سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تتبعها الدول الدائنة .

٢ - يقوم صندوق النقد والبنك الدوليين بتقديم ما بين ستة إلى عشرة مليارات دولار أمريكى.

٣ - تقدم البنوك التجارية عشرين مليار دولار أمريكى فى المدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ للدول الأكثر فقرا .

وعلى ذلك فإن هذا المشروع كان يتضمن تدفقا ماليا قدره ثلاثين مليار دولار ، تقدم إلى الدول الأشد فقرا والأكثر مديونية فى العالم .

ولقد تم تحديد خمس عشرة دولة لتستفيد من هذا المشروع ،منها عشر دول من أمريكا اللاتينية[١] ، وثلاث دول من أفريقيا [٢] ، وكل من الفلبين ويوجوسلافيا [٣] .

ويطالب هذا المشروع الذى أطلق عليه " برنامج النمو المضطرد " بعلاج مشاكل ديون هذه الدول عن طريق اتباع سياسات صندوق النقد الدولى ، والتى تتمثل فى انتهاج أسلوب الانفتاح الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص .

ويلاحظ على هذا المشروع أنه يركز أساسا على الدول التى تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة من إجمالى مديونيتها ؛ لهذا لم يشمل العديد من الدول الأفريقية والآسيوية ، بل شمل معظم دول أمريكا اللاتينية التى تدين للبنوك التجارية بأكثر مما تدين للحكومات الأجنبية.

وهذه الملاحظات أثرت تأثيرا مباشرا على مشروع " بيكر " ، حيث لم يقدم جديدا يذكر، إنما يعتبر دعما لسياسات التمويل الإجبارى وإعادة الجدولة وتشجيع الاستثمار الخاص . وهذه كلها سياسات تهدف إلى خدمة مصالح الدول الغربية الدائنة .

ثانيا : مقترحات السيناتور بيل برادلى : Bill Bradley

تنبه السيناتور الأمريكى " برادلى " إلى أوجه القصور القائمة فى " برنامج النمو المضطرد " الذى طرحه " بيكر " ومع فشل هذا المشروع وتوجيه العديد من الانتقادات إليه ، تقدم بمقترحات لمواجهة مديونية الدول النامية ، وقد تضمنت هذه المقترحات العناصر التالية :

١ - ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية عن طريق الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة وشطب نسبة من هذه الديون قدرها بـ ٣ ٪ من حجم الدين الأصلى .

---

(١) هى : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا ، الإكوادور ، المكسيك ، أورجواى ، فنزويلا ، بيرو .

(٢) هى : المغرب ، نيجيريا ، ساحل العاج .

(٣) André de Lattre , Les Banques et L'Endettement des PVD , Revue Banque , no . 471 , Avril 1987 , P . 325

٢ - قيام الدول الصناعية المتقدمة بتقديم ثلاثين مليار دولار سنويا قروضا جديدة للدول المدينة .

٣ - التزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتحرير التجارة ، وتخفيض الدعم الحكومي .

ورغم ما احتواه مشروع " برادلي " من بعض العناصر الإيجابية ، متلافيا بذلك بعض أوجه القصور في مشروع " بيكر " ، إلا أنه يظل عاجزا عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التي تعاني منها الدول المدينة . فمازال هذا المشروع يشترط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي ، وهي التوصيات التي أثبتت الأحداث والوقائع فشلها في معظم الدول التي طبقتها .

نخلص من ذلك إلى أن كلا من المشروعين يدور في فلك واحد مع صندوق النقد الدولي ، وينظر إلى مديونية الدول النامية على أنها أزمة دورية مؤقتة ، وليست أزمة هيكلية لها علاقة بطبيعة التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول المدينة والنظام الدولي ككل (١) .

ثالثا : مقترحات برادي Brady

إن ما قدمه " نيكولاس برادي Nicolas Brady " لا يمثل خطة متكاملة ، وإنما هو مجرد اقتراحات تحتاج الكثير من الدراسة . وتقضي هذه الاقتراحات بتخفيض في الديون الخاصة لإحدى وثلاثين دولة ذات المديونية الثقيلة ، بنسبة ٢٠ ٪ من إجمالي المستحق عليها والبالغ قدره ثلاثمائة وأربعين مليار دولار (٢) .

---

(١) نسرين سامح مرعي ، الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث ، السياسة الدولية ، عدد ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ٢٠٨ : ٢١١ .

(٢) هذه الدول هي :

أ - أربع عشرة دولة من الدول التي شملتها خطة بيكر وهي : -

الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، ساحل العاج ، إكوادور ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، بيرو ، الفلبين ، أورجواي ، فنزويلا ، يوجسلافيا ، شيلي .

ب - ثمان دول أخرى من أمريكا اللاتينية هي :

كوستاريكا ، جيانا ، هندوراس ، جاميكا ، نيكاراجوا ، بنما ، سان دومينيجو ، ترنتي .

جـ - سبع دول أفريقية ناطقة بالانجليزية =

ويتم هذا التخفيض فى خلال ثلاث سنوات عن طريق دخول البنوك التجارية فى مفاوضات مباشرة مع الدول المدينة ، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين لضمان سداد خدمة الديون على المبالغ المتبقية ، ولضمان عملية تحويل بعض هذه الديون إلى سندات حكومية . وذلك كله بشرط تنفيذ الدول المدينة لخطط الإصلاح الاقتصادى التى يقدمها الصندوق (١).

وتعكس مقترحات " برادى " مدى التغير الذى طرأ على الموقف الأمريكى تجاه أزمة الديون ، حيث تعتبر هذه المرة الأولى التى تعترف فيها الولايات المتحدة بضرورة إجراء خفض فى حجم المديونية .

ومع ذلك فإن هذه المقترحات تعتمد على التحرك التلقائى للبنوك التجارية الدائنة فى حل الأزمة ، وهو الأمر الذى ثبت فشله ، حيث لم تتقبل هذه البنوك فكرة الاستغناء عن جزء من ديونها ، وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات التى تخدم المصالح الأمريكية .

من ناحية أخرى فإن هذه المقترحات تتطلب تمويلا إضافيا يصل إلى ثلاثين مليار دولار سنويا ، الأمر الذى يتطلب زيادة التدفق المالى من جانب البنوك التجارية ، وهى تخشى من هذه الزيادة لعدم تأكدها من استرداد الديون القديمة.

وعلى ذلك فإن الخطط والمقترحات التى قدمت عن طريق الجانب الأمريكى ، والتى تعكس وجهة النظر الأمريكية فى حل أزمة ديون العالم الثالث ، تتمثل فى ضرورة تدعيم سياسة صندوق النقد الدولى ، وخدمة مصالح الرأسمالية العالمية ؛ ولذلك يمكن القول : إن هذه الخطط لا تضع فى الاعتبار مصالح الطرف الضعيف وهو المدين، بقدر ما تحافظ على مصالح الطرف القوى وهو الدائن .

= د - دولتان فى شرق أوربا هما : رومانيا ، بولندا .

وهذه المجموعة من الدول كانت مدينة بمبلغ ثلاثمائة وأربعين مليار دولار للبنوك التجارية من جملة ديونها البالغة ستمائة وخمسين مليار دولار .

(١) عبدالفتاح الجبالى ، المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية ، المرجع السابق ، ص ١١٢.

المطلب السادس

بعض الحلول الأخرى المطروحة للتخفيف من أزمة الديون

بعد أن عرضنا لأهم الخطط التى قدمت لعلاج أزمة الديون الخارجية فى المطالب السابقة ، يتبقى كثير من الحلول والآراء التى قيل بها للتخفيف من حدة هذه الأزمة ، ونظرا لتعدد هذه الآراء ، فسوف نحاول فى هذا المطلب عرض قدر معقول منها ، على النحو التالى :-

أولا : - الاقتراح بعقد مؤتمر دولى للديون :

رأينا أن الدول المدينة قد طالبت فى أكثر من مناسبة بعقد مؤتمر دولى Une Conférence Internationale pour la Dette يكون بمثابة محفل دولى يلتقى فيه المقرضون والمقترضون لمناقشة قضية المديونية ، فى إطار عام وشامل ؛ بهدف التوصل إلى تدابير عاجلة ، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ، للتخفيف من حدة المديونية (١) .

إلا أن هذه الدعوة لم تلق القبول من جانب الدول الدائنة والبنوك التجارية ، التى تفضل أسلوب العلاج حالة حالة Cas par Cas ، مبررة ذلك بأن لكل دولة مدينة ظروفها الخاصة ، ولكل مديونية سماتها التى تختلف عن الأخرى ، ومن ثم يلزم أن يأتى العلاج مغايرا حسب كل حالة.

ولقد تأكد هذا الاتجاه أثناء انعقاد قمة الدول الصناعية السبع بباريس فى يوليو عام ١٩٨٩ ، فنظرا لمشاركة مايقرب من خمسة وثلاثين رئيس دولة فى الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لاندلاع الثورة الفرنسية ، كانت الفرصة مناسبة لطرح قضية المديونية طرحـا

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية ، اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن القضايا المالية والنقدية ، مرجع سابق ، ص ١ ، ٢ .

جماعيا ، تمهيدا للحصول على موافقة الدول الصناعية على عقد المؤتمر الدولي لبحث هذه المشكلة ، إلاأنها قررت معالجة كل حالة على حدة وحرصت علي تجنب المواجهة . وكانت البداية بالمكسيك فى نفس الشهر (١) .

ثانيا : - تقوية دور صندوق النقد الدولى :

يكمن مضمون هذا الاقتراح فى ضرورة تقوية دور صندوق النقد الدولى ، بحيث يجعل منه الأداة الأساسية الأولى فيما يتعلق بمشكلة الديون . بمعنى أنه عند حصول أزمة فى السداد فى دولة معينة يقوم الصندوق كعادته بالتدخل ، لكن بصورة أقوى ليفرض على المدين الشروط اللازمة لتعديل المسار الاقتصادى عن طريق برامج التكيف واللجوء إلى إعادة وإعادة إعادة الجدولة .. وهكذا إلى آخر هذه الإجراءات (٢) .

وإذا كان تدخل صندوق النقد الدولى بهذه الصورة قد يؤدى إلى حلول مؤقتة ، أو إلى تأجيل انفجار الأزمة ، فإن التجربة العملية قد أثبتت أن إدارة الدين الخارجى من خلال صندوق النقد الدولى أصبحت تمثل حلا غير كاف . وذلك لأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى مستوى حرج لايصلح معه العلاج الجزئى ، هذا فضلا عن أن عمليات إعادة الجدولة تؤدى إلى تراكم المديونية ، ومن ثم تزايد العبء الناتج عنها (٣) .

ثالثا : استبدال الديون :

يقضى هذا الاقتراح بتحويل الديون عن طريق استبدالها مقابل بعض الأنشطة والأدوات الإنتاجية فى الدولة المدينة .

---

(١) Yves gazza , L'Endettement dans le Monde , op . cit ., p. 90

(٢) Yao Koffi Justin, Étude de L'Adéquation du Contenu des Accords de Restruction de Dettes à la Capacité Financière du Remboursement des PVD, th. Paris IX, 1986, p. 187.
Amin Amin Jacques ,op.cit., p. 161 .

(٣) Claude Dufloux, Nouvelles Solution à L'Endettement Privé des PVD. Revue Banque , no .483, Mai 1988, p.560.

ولقد عرفت بعض دول أمريكا اللاتينية هذا النظام فى الثلاثينات من هذا القرن ، وكان يسمى بإعادة شراء الديون . حيث قامت شيلى بإعادة شراء ديونها فى الفترة من ١٩٣٥ إلي ١٩٣٩ بخصم وصل إلى ٨٩ ٪ من قيمتها الأصلية . ثم عادت هذه الدولة وكررت التجربة عام ١٩٨٥ ، وتبعتها فى ذلك كل من الأرجنتين والبرازيل والاكوادور والمكسيك وفنزويلا والفلبين (١). هذا وقد امتد هذا الإجراء ليشمل بعض الدول الأفريقية والدول الأسيوية .

ومن جهتها قبلت بعض البنوك تحويل Conversion ديونها لدى دول العالم الثالث إلي استثمارات فى هذه الدول . ففى الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٨٧ وافق " بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى ، علي السماح للبنوك التجارية الأمريكية بالاشتراك بديونها بنسبة ١٠٠ ٪ من هذه الديون في رأسمال مؤسسات اقتصادية في أكثر من ثلاث وثلاثين دولة مدينة في العالم الثالث . وقبل هذا التاريخ كانت النسبة المسموح بها لا تتعدي ٢٠ ٪ من الديون (٢).

ومع ذلك فإن عمليات بيع أو استبدال الديون بالأصول الإنتاجية فى الدول المدينة لم تنتشر بعد ، حيث إن حجم هذه العمليات بالنسبة للديون لم يكن كبيرا ، كما أنها تركزت فى بعض الدول القليلة ، حيث بلغ نصيب الأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك ٩٠ ٪ من جملة هذه العمليات (٣).

ومن الاقتراحات المقدمة لاستبدال الديون بالأصول الإنتاجية فى الدول المدينة ، اقتراح بيع قناة السويس المصرية ، حيث تقدم الدكتور عبد المنعم الشرقاوى بهذا الاقتراح لسداد ديون مصر . وذلك عن طريق إنشاء شركة دولية مساهمة تشترى قناة السويس ، يمتلك فيها

---

(1) Ricardo Ffrench - Davis , La Conversion de la Dette Extérieure Chilienne en Actifs Nationaux , NED , no . 4863 , 1988 , p . 80

(٢) د . جاب الله عبد الفضيل ، تقييم الحلول المطروحة لعلاج أزمة الديون ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ سنه ١٩٨٩ ، ص ٦٩

(٣) فكرى حسن الفلينى ، الديون الخارجية ومستقبلها بعد أزمة الخليج ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ١١٣٥ ، فى ١٥/١٠/١٩٩٠ ، ص ٢٩

الأجانب ٤٩ ٪ من رأسمالها ، بدلا من أن تكون شركة مساهمة مصرية كما كانت منذ تأميم القناة فى يوليو ١٩٥٦ [١] .

وفضلا عن أن لجوء البنوك التجارية إلى مثل هذا الإجراء إنما يرجع إلى حرصها على الحفاظ على استرداد أية أجزاء من ديونها ، خاصة المشكوك فى تحصيلها ، فإنه يؤدى إلى المزيد من التدخل فى الشئون الداخلية للدول المدينة ، بل ويؤدى إلى فقد الاستقلال الاقتصادى والعودة بالمدينين إلى التنازل عن أجزاء من أقاليمهم وفاء لديونهم .

إن هذه السياسة تتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولى ، التقليدى والمعاصر ، التى تقضى بتمتع الدول بمبدأ السيادة ، الذى يقتضى بدوره عدم جواز التنازل عن جزء من إقليم الدولة لتعارض ذلك مع القواعد الآمرة فى القانون الدولى .

رابعا : إنشاء جهاز خصم لديون العالم الثالث :

من الحلول المطروحة لإيجاد حل لأزمة مديونية الدول النامية الاقتراح بإنشاء مؤسسة مالية دولية تقوم بشراء ديون العالم الثالث بنسب خصم تصل إلى ٥٠ ٪ من قيمتها الأصلية . ويتعهد هذا الجهاز بأداء هذه الديون إلى أصحابها على مدد طويلة تتراوح بين خمسة عشر وعشرين عاما ، بمعدل فائدة ضعيف جدا [٢] .

هذا ولقد لجأت البنوك التجارية إلى التنازل عن أجزاء من ديونها أو بيعها بنسب خصم كبيرة ، ولكن ليس لجهاز دولى وإنما التنازل أو البيع تم لصالح الدول المدينة نفسها . حيث قام

---

(١) د . أحمد عامر ، من يشترى قناة السويس ؟ ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩٥٦ فى ١١ مايو ١٩٨٧ ، ص ١٤ .

وإذا كنا نسمع اليوم عن بيع قناة السويس ، فهل سنسمع غدا عن بيع نهر النيل أو الأهرامات أو أبو الهول ؟ ! .

(٢) Hervé de Carnoy , des Solutions pour la Dette publique , Revue , des Deux Monde , Avril 1989 , p 74

Claude Dufloux , op . cit . , p . 558

أحد البنوك الأمريكية ببيع مائة وتسعين مليون دولار كانت مستحقة له على المكسيك بمبلغ تسعين مليون دولار نقدا والتنازل عن الباقى فى الحال ، كما قام بنك آخر ببيع خمسة ملايين دولار كانت مستحقة له على بيرو مقابل اثنين ونصف مليون دولار نقدا ، كما قامت العديد من البنوك الغربية باتخاذ هذا الإجراء ؛ لتفادى مخاطر الإفلاس الناتجة عن توقف الدول المدينة عن الدفع (١) .

وهذا المسلك من قبل الدائنين يؤكد على أن القيمة الحقيقية لديون العالم الثالث إنما هى أقل بكثير من قيمتها الاسمية (٢) .

ويلاحظ على هذا الاقتراح أنه يصعب تحقيقه عملا ، إذ أنه ليس من السهل إنشاء مثل هذا الجهاز الذى يقبل دفع نصف ديون العالم الثالث ، فى الوقت الذى تتضاءل فيه فرصة استرداد هذه الديون يوما بعد يوم . أما الحالات الفردية التى تمت من جانب بعض البنوك التجارية ، إنما وراءها بواعث ودوافع خاصة بكل حالة على حدة ، ولا تكفى لأن تكون عامة لتشمل كافة ديون العالم الثالث .

بعد هذا العرض الوافى للآراء والمقترحات المقدمة لعلاج أزمة مديونية العالم الثالث ، سواء كانت مقدمة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أو كانت مبادرات فردية قدمها أصحابها لاهتمامهم بهذه المشكلة ، يمكن القول إن هذه المقترحات جاءت لتعكس التعبير عن مصالح مقدميها .

حيث نجد الأطراف الدائنة وعلى رأسها الولايات المتحدة تقف فى موقف متعنت ، أفصح عنه سكرتير الخزانة الأمريكى فى باريس فى يوليو ١٩٨٩ أثناء انعقاد القمة الصناعية للدول السبع ، حيث قال " إنه لا يمكن إيجاد حلول للمشكلات بإقامة تكتلات إقليمية بالشمال أو بالجنوب " ، وأضاف " إن مشكلات الديون الدولية ينبغى علاجها على أساس كل حالة على

---

(١) Yao Koffi , OP . cit . , p . 185

(٢) نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٤

N . U . Étude sur l'Économie Mondiale , 1989 , p . 147

حدة ، أى التفاوض المباشر مع الدول ذات المشكلة ، وأن السبيل الوحيد للحل هو ما تقوم به حاليا الولايات المتحدة من التفاوض المباشر مع الدول " (١) .

فى حين نجد أن الدول المدينة تطالب بالنظر إلى قضية المديونية كقضية عامة وضرورة البحث لها عن حل شامل وعادل ، وترى هذه الدول إن أفضل طريق إلى ذلك هو عقد المؤتمر الدولى الذى يجمع الدائنين والمدينين . إلا أن الولايات المتحدة قد نجحت فى عرقلة إتمام هذا المؤتمر ، وتمكنت من التأثير على حلفائها للتخلى عن مشاريعهم الجماعية والانضمام إلى الموقف الأمريكى ، ويأتى هذا الموقف إنطلاقا من الرغبة الأمريكية فى استمرار السيطرة والحفاظ على النفوذ فى مختلف بقاع العالم ، الأمر الذى يؤكد أن مشكلة الديون هى بالأساس مشكلة سياسية وليست مشكلة فنية اقتصادية بحتة .

وهذا يقتضى على الدول المدينة توحيد جهودها وتنسيقها للوقوف على موقف واحد فى مواجهة السياسة الأمريكية ؛ للحفاظ على ما تبقى لها من حقوق دولية .

---

(١) عبد الفتاح الجبالى ، المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية ، المرجع السابق ، ص ١١٧

الفصل الثالث

إعادة الجدولة

Rééchelonnement - Rescheduling

عرضنا فى الفصلين السابقين للجهود التى بذلتها المنظمات الدولية ، الحكومية وغير الحكومية ؛ للتخفيف من حدة أزمة مديونية الدول النامية . ونظرا لأن أسلوب إعادة الجدولة كان الأكثر استخداما من جانب الدائنين والمدينين للتخفيف من هذه الأزمة ؛ لذلك يلزم دراسة هذا الأسلوب لبيان المقصود به والتعرف على خصائصه وسماته وآلياته وطبيعته ودوره فى علاج أزمة المديونية . وسوف نعرض لهذه الأفكار فى المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : تحديد المقصود بإعادة الجدولة .

المبحث الثانى : إجراءات إعادة الجدولة .

المبحث الثالث : عمليات إعادة الجدولة منذ نشأة نادى باريس .

المبحث الرابع : دور إعادة الجدولة فى التخفيف من أزمة الديون(تقييم أسلوب إعادة الجدولة) .

المبحث الأول

تحديد المقصود بإعادة الجدولة

الأصل أن تقوم كل دولة مدينة بالوفاء بديونها فى مواعيد الاستحقاق المتفق عليها فى عقود القروض ، إلا أن الظروف الاقتصادية للدول المدينة والواقع العملى الدولى قد خرجا على هذا الأصل خروجا ملحوظا ؛ حيث لم تستطع الدول المدينة عموما والدول النامية بصفة خاصة الاستمرار فى الوفاء بديونها فى مواعيدها ، وإنما ظهرت حالات عديدة للتوقف عن الدفع ، أدت بالدائن والمدين إلى اللقاء من وقت لآخر ، للنظر فى مستقبل الديون التى توقف المدين عن سدادها .

ونظرا لعدم وجود نظرية قانونية محددة المعالم فى القانون الدولى تحكم هذا الوضع ، فقد أفرز لنا العمل الدولى على مدى ما يقرب من أربعة عقود زمنية ، أسلوب المفاوضات وإعادة المفاوضات ، أو إعادة جدولة الديون التى تعجز الدول المدينة عن الوفاء بها فى مواعيدها . ولقد حظى هذا الأسلوب باعتراف العديد من المنظمات الدولية ، كما حظى بتأييد ملحوظ من جانب الدائنين والمدينين [١] .

ولقد بدأت إعادة جدولة الديون المعقودة مع البنوك التجارية بعد الحرب العالمية الثانية بصورة حقيقية ، ثم تزايدت حالاتها مع بداية الخمسينات . ومنذ مطلع الثمانينات فرضت ظاهرة إعادة الجدولة نفسها على بساط البحث ؛ وذلك بسبب تزايد حالات التوقف عن الدفع [٢].

---

(١) Faiq Mohammed, OP. cit., P. 7.

(٢) حتى نهاية عام ١٩٨٢ كان هناك ما يقرب من خمسين دولة متوقفة عن الدفع .

V. Nicolas Bellas, OP. cit., P. 242 .

وتعنى إعادة الجدولة إعادة النظر فى نظام الديون سواء من حيث طبيعتها أو من حيث مواعيد استحقاقها .

- فمن حيث طبيعة الديون : تكون المفاوضة حول تغيير الديون قصيرة الأجل إلى أخرى متوسطة أو طويلة الأجل ، كما تكون بتحويل دين مضمون إلى آخر غير مضمون أو العكس .

- ومن حيث مواعيد الاستحقاق : تكون المفاوضة حول منح المدين فترات سماح جديدة ، مع ترحيل مواعيد الاستحقاق القديمة .

وقد تغطى إعادة الجدولة أصل الدين وحده ، كما قد تغطى الأصل والفوائد معاً ، وتأتى المفاوضات دائما على الديون الواجب سدادها فى العام أو العامين القادمين ، وفى جميع الأحوال لا يتوقف سداد الفوائد ، كذلك فإنه عادة ما تدفع عمولة لإتمام عمليات إعادة الجدولة[1] .

كما تعنى إعادة الجدولة من ناحية ثانية إعادة التمويل ، حيث تكون المفاوضات حول عقد قروض جديدة لسداد القروض القديمة التى حلت مواعيد استحقاقها [2] .

---

(١) دفعت البرازيل ثمانمائة وخمسة وسبعين مليون دولار عمولة لإعادة جدولة ستة ونصف مليار دولار عام ١٩٨٣ .

د. سهير محمود معتوق ، التمويل العكس للموارد ، مرجع سابق ، ص٥٥ .

Schumnn Naime, La Technologie Moderne : La Dette et La Faim, th., Paris 1985, P. 158 .

(٢) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ... ، مرجع سابق ، ص ٥٤٣ .

Lazar Focsaneanu, Endettement Extérieur, OP. cit., P. 325.

وعلى ذلك يمكن القول إن إعادة الجدولة إن هى إلا تعديل فى بعض شروط عقد القرض أو هى مراجعة لعقد القرض ، حيث يتم إعادة الاتفاق بين الدائن والمدين على تجميد دفع أقساط الدين لمدة معينة ، ووضع جدول زمنى جديد للوفاء بالدين .

ولقد جرى العمل على استخدام العديد من المصطلحات أثناء إتمام عمليات إعادة الجدولة ، ومنها إعادة التمويل Réfinancement ، وإدارة الدين أو إعادة تهيئته Réamenagement ، إلا أنها جميعا تدور حول إعادة النظر فى الاتفاق المبرم بين الدائن والمدين . وإن كان هذا الاتفاق شأنه شأن الاتفاق الأصلى نفسه ، لا يترك مجالا لتعادل وتوازن الأطراف ؛ إذ غالبا ما يفرض الدائن إرادته ويملى شروطه على المدين الذى لا يملك سوى القبول (١) .

هذا ويلاحظ أن إعادة جدولة الديون الخارجية قد أخذت حيزا كبيرا على الساحة الدولية ابتداء من عام ١٩٨٢ . ففى هذا العام وحده طلبت اثنتان وأربعون دولة لديها متأخرات فى ديونها إعادة جدولة هذه الديون . وفى دراسة أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، تبين أن من بين مائة وسبع وخمسين دولة ، كانت خمس وثلاثون منها - تشكل ثلثى مديونية هذه المجموعة - قد طلبت من الدائنين إعادة جدولة ديونهم . وفى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ طلبت خمسون دولة مدينة إعادة جدولة ديونها الخارجية (٢) .

خصائص إعادة الجدولة :

تتسم عمليات إعادة جدولة الديون - العامة والخاصة - بمجموعة الخصائص والسمات التالية :

---

(١) Nicolas Bellas, OP. cit., P. 3 .

(٢) Apte Fredric, Les Effets -- , Op. cit., P. 63 .

١ - تبدأ عملية إعادة الجدولة بناء على طلب من المدين الذ تعترضه ظروف وصعوبات مالية Difficulté Financière لا يستطيع التغلب عليها .

٢ - تتم عمليات إعادة الجدولة بين جميع الدائنين والمدين بشكل عام ، ويحضر المفاوضات بعض الأطراف الأخرى بصفة مراقب ، مثل صندوق النقد الدولي ، وهذا ما يعبر عنه بأن مفاوضات إعادة الجدولة ، إنما تتم فى إطار متعدد الأطراف [1] ، يمثل فيه المدين وجميع دائنيه ومراقبين من المنظمات الدولية .

٣ - ضرورة توصل المدين إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وهذا الاتفاق يتم على مراحل كماسنرى .

٤ - إذا تم الاتفاق يحصل المدين على فترات سماح ، كما يحصل على قروض جديدة من الدائنين .

---

(١) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٤١ .

———— ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ وما بعدها .

المبحث الثانى

إجراءات إعادة الجدولة

ذكرنا أن عملية إعادة الجدولة تبدأ بإعلان أو طلب تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول فى مفاوضات إعادة الجدولة بسبب عجزها عن الاستمرار فى سداد التزاماتها ، كما رأينا أن هذه المفاوضات تتم وفقا لقواعد نادیی باریس ولندن ، حسب طبيعة الديون المراد إعادة جدولتها ، ويحضر هذه المفاوضات كل من : الدائنين ، والمدين، ومراقبين من صندوق النقد والبنك الدوليين ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وأثناء هذه المفاوضات يتعين على طالب إعادة الجدولة تقديم تقرير مفصل عن أوضاعه الاقتصادية والمشكلات المختلفة التى يواجهها ، وأن يضع كافة المعلومات المتعلقة باقتصاده أمام المجتمعين .

وقبل موافقة الدائنين على إعادة الجدولة ، يجب على المدين ، الموافقة على شرطين أساسيين : -

الأول : قبول دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها .

الثانى : قيام المدين بعمل اتفاق دعم أو مساندة مع صندوق النقد الدولى ، ويمثل هذا الاتفاق الإجراء الأساسى الذى يتوقف عليه إتمام عمليات إعادة الجدولة ، وهو يعنى أن اقتصاد الدولة المدينة يسير فى الاتجاه السليم ، وأنه قادر على الوفاء بالتزاماته فى المستقبل .

وإذا وجد خبراء الصندوق أن اقتصاد الدولة المدينة يعانى من خلل ما ، أو يواجه صعوبات معينة ،فإنهم يتقدمون بمجموعة من المقترحات والحلول باعتبارها الدواء الناجع من وجهة نظرهم : لتخطى هذه المشاكل والصعاب ، وقد يؤدى الأخذ بهذه المقترحات إلى تعديل القوانين واللوائح الداخلية فى الدولة المدينة [١] .

---

(١) د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، المرجع السابق السابق ، ص ٣١٧ .

ولكن أين تتم عمليات إعادة الجدولة ؟

يمكن تقسيم الديون الخارجية من حيث قابليتها أو عدم قابليتها للجدولة إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول :

ديون لا تقبل إعادة الجدولة : وهى الديون المستحقة لمنظمات دولية - عالمية أو إقليمية . مثل صندوق النقد والبنك الدوليين أو بنك التنمية الأفريقى . فبالنسبة لهذا النوع من الديون على الدول المدينة الوفاء بها فى مواعيد استحقاقها، وذلك بصرف النظر عن ظروفها الاقتصادية وأيا كان حجم المشاكل التى تقابلها ، وحجم المعاناة الناجمة عن السداد . وهذا النوع من الديون تتم تسوية المشاكل الناتجة عن التوقف عن الدفع بشأنه عن طريق إعادة التمويل Réfinancement .

النوع الثانى :

الديون الخاصة : وهى الديون المستحقة للبنوك التجارية الدولية والغير مضمونة من قبل الدول أو هيئاتها العامة ،وتتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق التفاوض بين البنوك الدائنة والدول المدينة ، وتتم عمليات التفاوض فى نادى لندن .

النوع الثالث :

الديون العامة : وهى الديون الرسمية الحكومية ، أى الديون المستحقة لحكومات الدول الأجنبية ، أو لإحدى هيئاتها العامة ، وكذلك الديون الخاصة المضمونة من قبل الدول وهيئاتها . وتتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق التفاوض بين الدائنين والمدين ، وتتم هذه المفاوضات فى نادبى باريس ولاهاى [(١)] .

---

(١) د. جاب الله عبد الفضيل ، تقييم الحلول المطروحة لعلاج مشكلة الديون ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

ولما كان الاتفاق مع الصندوق يمثل لب عملية إعادة الجدولة فسوف نوليه عناية خاصة :

الاتفاق مع صندوق النقد الدولى :

يعتبر اتفاق المدين مع صندوق النقد الدولى أهم مراحل عملية إعادة الجدولة . ولا يعتبر هذا الاتفاق نوعا من الاتفاقات الدولية العادية ، أو نموذجا من العقود الدولية ، ولكنه اتفاق من طبيعة خاصة ، يشمل مجموعة من الإجراءات والسياسات التى تلتزم الدولة المدينة بتنفيذها ، وتنصب هذه الالتزامات على إجراءات وتعديلات فى المسار الاقتصادى للمدين ؛ ولذلك يطلق عليه اتفاق " التكيف Adjustment أو التثبيت الهيكلى Stabilisation Structural .

ونظرا للاختلافات الواسعة بين النظم الاقتصادية فى الدول الأعضاء فى الصندوق فلابد من اختلاف مطالب الصندوق باختلاف الدول ؛ ولذلك يعقد الصندوق مع كل دولة اتفاقا يتفق وظروف هذه الدولة .

وإذا كان لا يوجد نموذج عام لاتفاقات الصندوق مع الدول المدينة ، إلا أنه يمكن القول - من خلال ممارسات الصندوق : إن هناك شبه إطار عام ، أو مجموعة من السياسات التى تشمل وتستغرق كافة الاتفاقات ، يستوحى منها الصندوق اتفاقاته واحدا تلو الآخر (١) .

وقبل أن نعرض لمثل هذه السياسات نبادر إلى القول : بأن اتفاقات الصندوق مع الدول المدينة لم تكن اتفاقات على سياسات أو اتخاذ قوانين وقرارات محددة ، وإنما يضع الصندوق البرامج والخطط والأهداف ، ويسدى مشوراته وتوصياته ، ويطلب من الدولة المعنية ضرورة تحقيق هذه الأهداف . بعد ذلك تقوم الدول المدينة باتخاذ ما يلزم من اجراءات وقوانين وقرارات ؛ لوضع سياسات الصندوق موضع التنفيذ .

---

(١) الإطار العام لسياسات صندوق النقد الدولى ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٣٢ .

برامج التكيف والشروط التى يتطلبها الصندوق :

حتى تستطيع الدولة المدينة الحصول على الاتفاق مع الصندوق يقدم هذا الأخير مشوراته وتوصياته فى صورة برامج التكيف أو التثبيت التى تتكون من ثلاثة عناصر :

١ - شروط مسبقة :

وتتمثل هذه الشروط فى عدد من السياسات التى يتعين على الدولة المدينة اتخاذها قبل الاتفاق مع الصندوق ، ومنها تحرير التجارة الخارجية ، وإطلاق حرية التبادل ، وتشجيع القطاع الخاص وغيره من السياسات التى تقوم عليها الاقتصاديات الرأسمالية فى الدول الغربية ، ويتم الإعلان عن هذه الإجراءات فى رسالة تبعث بها حكومة الدولة المدينة إلى مدير الصندوق تعرب فيها عن أن الإجراءات السابقة سوف يتم اتخاذها ، وتسمى هذه الرسالة بخطاب النوايا أو خطاب العزم(١).

٢ - معايير النجاح :

حيث يحدد الصندوق مجموعة من المعايير التى يقيس بها مستوى النجاح الذى تحققه الدولة المدينة فى تنفيذ الإجراءات السابقة . وعدم تحقق هذه المعايير من جانب المدين يقتضى وقف الاتفاق فى المراحل التالية ، وما يترتب على ذلك من حرمان الدولة المدينة من الجدولة وإعادة الجدولة ، وكذلك الحرمان من القروض الجديدة .

ووفقا لسياسات الصندوق فإن هذه المعايير يلزم أن تكون محددة ، وبموجبها يمكن التحقق من الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، ومن أن السياسات والإجراءات الاقتصادية تؤدى الغرض بنجاح(٢).

---

(١) Ana Maria Alvarez, L'Intervention du FMI, OP. cit., P. 54 .
د. عبد المنعم السيد على ، العرب والأزمة الاقتصادية العالمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

(٢) Ana Maria Alvarez, OP. cit., P. 55.

٣ - هناك مجموعة أخرى من العناصر يستخدم منها الصندوق ماينا سب كل حالة على حدة ، ومن ذلك الرسائل المتبادلة بينه وبين الدولة المدينة ، وتحفظه على تخفيض قيمة القروض التى ستقدم فى المستقبل .

مضمون الاتفاق مع الصندوق

خطاب النوايا أو خطاب العزم

ذكرنا فى معرض الكلام عن الشروط المسبقة التى تلتزم الدولة المدينة بتنفيذها : أنها تبعث برسالة إلى إدارة الصندوق تحتوى على هذه الشروط .

وهذه الرسالة عبارة عن خطاب صادر من الحكومة المدينة موجه إلى مجلس إدارة الصندوق ، تقر فيه بأنها عازمة على الإصلاح الاقتصادى [(١)] من خلال اتخاذ الخطوات التالية: وتذكر بيانا بهذه الإجراءات .. وفى النهاية يذيل هذا الخطاب بتوقيع ممثلى الحكومة المعنية ، ثم يعرض على مجلس إدارة الصندوق ، الذى له مطلق الحرية فى القبول أو الرفض . وفى حالة القبول يتنفس المدين الصعداء ، ويعتبر أنه قد حصل على شهادة عبور إلى الأسواق المالية الدولية ؛ ولذلك يسميها البعض " شهادة حسن سير وسلوك " ، يتم بموجبها عودة الثقة فى الدولة المدينة .

ولكن ليس معنى قبول الصندوق للاتفاق أن كل شىء قد تم وانتهى ، بل إن الاستمرار فى تنفيذ خطوات الاتفاق هو سبب النجاح . وكثيرا ما تمت اتفاقات مع الصندوق ولم يكتب لها النجاح بسبب عدم تنفيذ مضمونها [(٢)] . وهذا يؤدى إلى القول بأن العبرة ليست بتحرير خطاب النوايا أو العزم من جانب المدين ، ولا بقبول هذا الخطاب وإقراره من جانب مجلس إدارة الصندوق ، وإنما العبرة بنجاح تنفيذ مضمون هذا الخطاب ، ونجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادى .

---

(١) ولذلك يطلق عليه خطاب النوايا أو خطاب العزم .

(٢) خير مثال على ذلك الاتفاق بين صندوق النقد الدولى ومصر عام ١٩٨٧ ، الذى كان مصيره الفشل .

والسؤال الهام الذى يفرض نفسه الآن هو : هل يجوز للدولة المدينة أن تقوم بتعديل بنود الاتفاق ؟

ذكرنا أن الاتفاق مع الصندوق يعنى التزام الدولة المدينة أمام الصندوق باتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية ، وذلك من خلال خطاب النوايا ، والذى تقر فيه عددا من الإجراءات والسياسات التى تلتزم بتحقيقها على مراحل زمنية محددة .

ولما كانت هذه السياسات والإجراءات مبنية على افتراضات وتوقعات ، فماذا يكون الحل لو لم يتحقق أحد بنود الاتفاق ؟ وهل يكون للدول المدينة الحق فى نقض أو تعديل بعض هذه البنود ؟

الأصل أن هناك بعض أنواع الاتفاقات ينص فيها صراحة علي حق الدول فى تعديل بعض البنود إذا توافرت شروط معينة ، ويطلق علي هذا النوع من الاتفاقات أنها تتمتع بقدر من المرونة يسمح للدول بالتحرك فى إطاره (1) . وإلى جانب هذا الأصل ، فهناك البعض الآخر من الاتفاقات التى لا تتضمن مثل هذا النص ، ولا يترك للمدين أى قدر من المرونة ، ومع ذلك يذهب بعض الشراح إلى أنه رغم عدم النص صراحة على حق الدولة المدينة فى إجراء بعض التعديلات على الاتفاق مع الصندوق فإن هذا الحق ما يزال باقيا . ويستند فى ذلك إلى الثقة المتبادلة بين الدولة المدينة والصندوق . وتكمن هذه الثقة فى أن الصندوق لم يقم بفرض شروط محددة على المدين ، وإنما ترك له حرية اختيار الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة .

---

(١) مثال ذلك اتفاق المكسيك مع الصندوق الذى نص فيه على أنه إذا انخفض سعر البترول عن مستوى معين فيكون للمكسيك أن تطلب موارد إضافية غير المنصوص عليها فى الاتفاق . نظرا لأن المكسيك تعتمد اعتمادا أساسيا على البترول ، وأى تعديل فى أسعاره ينعكس على السياسات الاقتصادية التى تتخذها .

كما تتمثل هذه الثقة من جانب المدين ، فى أنه ماض بإخلاص فى تنفيذ البرنامج الإصلاحى : أى أن الثقة المتبادلة هى ثقة الصندوق فى المدين وثقة المدين فى الصندوق (١) .

والواقع أن الصندوق يتشدد فى ضرورة تنفيذ بنود الاتفاق من جانب الدول المدينة ، ولا يسمح بتعديل بعض شروطه إلا فى الحدود الواردة فى الاتفاق نفسه ؛ ولذلك تتم إعادة الجدولة على مراحل زمنية معينة بهدف ربط تنفيذ إعادة الجدولة فى المستقبل بسريان بنود الاتفاق فى المستقبل ، فاذا تعطلت الثانية توقفت الأولى ، وتجربة مصر مع الصندوق عام ١٩٨٧ خير مثال على ذلك .

المبحث الثالث

عمليات إعادة الجدولة
التى تمت فى إطار نادى باريس

أدى اشتداد أزمة الديون الخارجية للدول النامية إلى تزايد لجوء هذه الدول إلى إجراءات إعادة الجدولة باعتبار أن هذا الأسلوب أصبح من أكثر الأساليب استخداما من قبل الدائنين والمدينين للتخفيف من حدة هذه الأزمة .

من جهة ثانية بلغت قيمة بعض عمليات إعادة الجدولة أرقاما خيالية ، حيث قامت المكسيك وحدها بإعادة جدولة خمسين مليار دولار من ديونها البالغ قدرها تسعين مليار دولار عام ١٩٨٤ (٢) .

وحتى تتضح أهمية أسلوب إعادة الجدولة نعرض فى هذا المبحث لعمليات إعادة الجدول التى تمت فى إطار نادى باريس منذ نشأته .

---

(١) د. سعيد النجار ، حوار تلفزيونى أجراه مع سيادته الأستاذ / عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى مساء الأحد الموافق ١٩٩١/٦/٢ .

(٢) Lincoln J. Bizzozero, L'Amérique Latine et les Nouvelles Basses Juridiques pour le Traitement de la Dette Extérieure, RBDI, 1986 (1) P.222.

عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية متعددة الأطراف
التى تمت فى إطار نادى باريس
فى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٨٩

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
١	الأرجنتين	يونيو ١٩٥٦	١٩٥٥ – ١٩٥٦	٥٠٠ مليون دولار	٩ سنوات
		أكتوبر ١٩٦٢	١٩٦٣ – ١٩٦٤	٢٧٠ مليون دولار	٨ سنوات
		يونيو ١٩٦٥	١٩٦٥	٢٧٤ مليون دولار	٥ سنوات
		يناير ١٩٨٥	١٩٨٥	٢٢٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		مايو ١٩٨٧	١٩٨٦ – ١٩٨٨	١٤٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٢	إكوادور	يوليو ١٩٨٣	١٩٨٣ – ١٩٨٤	١٩٥ مليون دولار	٨ سنوات
		أبريل ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٧	٤٠٠ مليون دولار	٨ سنوات
		يناير ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	٣١٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٣	أندونيسيا	ديسمبر ١٩٦٦	١٩٦٦ – ١٩٦٧	٣١٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		أكتوبر ١٩٦٧	١٩٦٨	١١٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		أكتوبر ١٩٦٨	١٩٦٩	١٨٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		أبريل ١٩٧٠	١٩٧٠ – ١٩٧٣	٢٠٩٠ مليون دولار	٣٠ سنة
٤	أوغندا	نوفمبر ١٩٨١	١٩٨١ – ١٩٨٢	٥٠ مليون دولار	٩ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٢	١٩٨٢ – ١٩٨٣	٢٠ مليون دولار	١٠ سنوات

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
	أوغندا	يونيو ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	١٧٠ مليون دولار	١٥ سنة
		أبريل ١٩٨٧	١٩٨٩ – ١٩٩٠	٦٢ مليون دولار	_ (١)
٥	باكستان	مايو ١٩٧٢	١٩٧١ – ١٩٧٣	٢٣٦ مليون دولار	٤ سنوات
		يوليو ١٩٧٣	١٩٧٣ – ١٩٧٤	١٠٧ مليون دولار	٤ سنوات
		يونيو ١٩٧٤	١٩٧٤ – ١٩٧٨	٦٥٠ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
		يناير ١٩٨١	١٩٨١ – ١٩٨٢	٢٣٢ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
٦	البرازيل	مايو ١٩٦١	١٩٦١ – ١٩٦٥	٣٠٠ مليون دولار	٥ سنوات
		يوليو ١٩٦٤	١٩٦٤ – ١٩٦٥	٢٧٠ مليون دولار	٥ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٣	١٩٨٣ – ١٩٨٤	٣٤٠٠ مليون دولار	٨ سنوات
		يناير ١٩٨٧	١٩٨٧	٤١٠٠ مليون دولار	٦ سنوات
		يوليو ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٩٠	٥٠٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٧	بنما	سبتمبر ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	٢٠ مليون دولار	٨ سنوات
٨	بوليفيا	يونيو ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	٤٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	٧٠٠ مليون دولار	١١ سنة

(١) (–) تشير هذه العلاقة إلى عدم معرفة مدة الاستحقاق .

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
٩	بيرو	سبتمبر ١٩٦٨	١٩٦٩ – ١٩٨٨	١٢٠ مليون دولار	٤ سنوات
		نوفمبر ١٩٦٩	١٩٧٠ – ١٩٧١	١٠٠ مليون دولار	٥ سنوات
		نوفمبر ١٩٧٨	١٩٧٩ – ١٩٨٠	٥٢٠ مليون دولار	٧ سنوات
		يوليو ١٩٨٣	١٩٨٣ – ١٩٨٤	٥٠٠ مليون دولار	٨ سنوات
		يونيو ١٩٨٤	١٩٨٤ – ١٩٨٥	٨٠٠ مليون دولار	٩ سنوات
١٠	تركيا	مايو ١٩٥٩	١٩٥٨ – ١٩٦٣	٤٤٠ مليون دولار	١٢ سنة
		مارس ١٩٦٥	١٩٦٥ – ١٩٦٧	٢٢٠ مليون دولار	٦ : ١٢ سنة
		مايو ١٩٧٨	١٩٧٧ – ١٩٧٩	١٣٠٠ مليون دولار	٦ : ٨ سنوات
		يوليو ١٩٧٩	١٩٧٨ – ١٩٨٠	١٢٠٠ مليون دولار	٧ : ٨ سنوات
		يوليو ١٩٨٠	١٩٨٠ – ١٩٨٣	٣٠٠٠ مليون دولار	٨ : ١٠ سنوات
١١	ترنتى	يناير ١٩٨٩	١٩٨٩ – ١٩٩٠	١٨٠ مليون دولار	١٠ سنوات
١٢	تنزانيا	سبتمبر ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	١٢٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٨	١٩٨٩	٥٠٠ مليون دولار	–
١٣	توجو	يونيو ١٩٧٩	١٩٧٩ – ١٩٨٠	٢٢٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		فبراير ١٩٨١	١٩٨١ – ١٩٨٢	٢٣٢ مليون دولار	٩ سنوات
		أبريل ١٩٨٣	١٩٨٣	١٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
	توجو	يونيو ١٩٨٤	١٩٨٤ – ١٩٨٥	٧٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		يونيو١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	٣١ مليون دولار	١١ سنة
		مارس ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	٢٤ مليون دولار	١٦ سنة
١٤	الجابون	يونيو ١٩٧٨	١٩٧٨	١٠٥ مليون دولار	–
		يناير ١٩٨٧	١٩٨٦ – ١٩٨٧	٣٩٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		مارس ١٩٨٨	١٩٨٨	٢١٠ مليون دولار	١٠ سنوات
١٥	جامبيا	سبتمبر ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	٢٥ مليون دولار	١٠ سنوات
١٦	جاميكا	يوليو ١٩٨٤	١٩٨٤ – ١٩٨٥	١٢٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يوليو ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	٦٨ مليون دولار	١٠ سنوات
		مارس ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	١٢٦ مليون دولار	١٠ سنوات
		أكتوبر ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	١٦٠ مليون دولار	١٠ سنوات
١٧	زائير	يونيو ١٩٧٦	١٩٧٥ – ١٩٧٦	٢٧٠ مليون دولار	٩ : ١٠ سنوات
		يوليو ١٩٧٧	١٩٧٧	١٧٠ مليون دولار	٩ : ١٠ سنوات
		ديسمبر ١٩٧٧	١٩٧٧	٤٠ مليون دولار	٩ : ١٠ سنوات
		ديسمبر ١٩٧٩	١٩٧٨ – ١٩٨٠	١٠٤٠ مليون دولار	١٠ سنوات

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
	زائير	يوليو ١٩٨١	١٩٨١ – ١٩٨٢	٦٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٣	١٩٨٤	١٠٠٠ مليون دولار	١١ سنة
		مايو ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	٤٢٣ مليون دولار	١٠ سنوات
		مايو ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	٦٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		مايو ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	٧٧٠ مليون دولار	١٥ سنة
١٨	زامبيا	مايو ١٩٨٣	١٩٨٣	٢٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		يوليو ١٩٨٤	١٩٨٤	٢٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		مارس ١٩٨٦	١٩٨٦	٣٨٠ مليون دولار	١٠ سنوات
١٩	السنغال	أكتوبر ١٩٨١	١٩٨١ – ١٩٨٢	٧٥ مليون دولار	٩ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٢	١٩٨٢ – ١٩٨٣	٨٠ مليون دولار	٩ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٣	١٩٨٣ – ١٩٨٤	٧٨ مليون دولار	٩ سنوات
		يناير ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	١١٠ مليون دولار	٩ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	٩٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	٧٠ مليون دولار	١٦ سنة
		يناير ١٩٨٩	١٩٨٨ – ١٩٨٩	١٨٠ مليون دولار	–

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
٢٠	السودان	نوفمبر ١٩٧٩	١٩٧٩ - ١٩٨١	٤٧٥ مليون دولار	٧ : ١٠ سنوات
		مارس ١٩٨٢	١٩٨١ - ١٩٨٢	١٠٥ مليون دولار	١٠ سنوات
		فبراير ١٩٨٣	١٩٨٣	٥٤٠ مليون دولار	١٦ سنة
		مايو ١٩٨٤	١٩٨٤	٢٨٠ مليون دولار	١٦ سنة
٢١	سيراليون	سبتمبر ١٩٧٧	١٩٧٦ - ١٩٧٨	٢٩ مليون دولار	١١ سنة
		فبراير ١٩٨٠	١٩٧٩ - ١٩٨١	٢٠ مليون دولار	٨ سنوات
		فبراير ١٩٨٤	١٩٨٤	٤٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٧	٧٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٢٢	شيلى	فبراير ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٦٦	٩٠ مليون دولار	٦ سنوات
		أبريل ١٩٧٢	١٩٧١ - ١٩٧٢	٢٥٨ مليون دولار	٨ سنوات
		مارس ١٩٧٤	١٩٧٣ - ١٩٧٤	٤٦٠ مليون دولار	٨ سنوات
		مايو ١٩٧٥	١٩٧٥	٢٣٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يوليو ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٨٦	١٧٠ مليون دولار	٧ سنوات
		أبريل ١٩٨٧	١٩٨٧ - ١٩٨٨	١٥٠ مليون دولار	٧ سنوات
٢٣	الصومال	مارس ١٩٨٥	١٩٨٥	١٤٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		يوليو ١٩٨٧	١٩٨٧ - ١٩٨٨	٦٥ مليون دولار	٢٠ سنة

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
٢٤	غانا	ديسمبر ١٩٦٦	١٩٦٦ – ١٩٦٨	١٧٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		أكتوبر ١٩٦٨	١٩٦٩ – ١٩٧٢	١٠٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يوليو ١٩٧٠	١٩٧٠ – ١٩٧٢	١٨ مليون دولار	١٠ سنوات
		مارس ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٠ مليون دولار	٢٩ سنة
٢٥	غينيا الإستوائية	يوليو ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	٣٨ مليون دولار	١٠ سنوات
٢٦	غينيا بيساو	أكتوبر ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	٢٢ مليون دولار	٢٠ سنة
٢٧	غينيا	أبريل ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	١٩٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		أبريل ١٩٨٩	١٩٨٩	١٥٥ مليون دولار	—
٢٨	الفلبين	ديسمبر ١٩٨٤	١٩٨٥ – ١٩٨٦	٨٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		يناير ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	٨٧٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٢٩	كمبوتشيا	يناير ١٩٧٢	١٩٧٢	ليون دولار	٨ سنوات
		أكتوبر ١٩٧٢	١٩٧٣	يون دولار	١٠ سنوات

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
٣٠	كوبا	فبراير ١٩٨٣	١٩٨٢ - ١٩٨٣	٤١٥ مليون دولار	٨ سنوات
		يوليو ١٩٨٤	١٩٨٤	٢٥٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يوليو ١٩٨٥	١٩٨٥	١٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		يوليو ١٩٨٦	١٩٨٦	_(١)	١٠ سنوات
٣١	كوت ديفوار	مايو ١٩٨٤	١٩٨٣ - ١٩٨٤	٣٠٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يونيو ١٩٨٥	١٩٨٥	٢٣٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يونيو ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٨	٤٠٠ مليون دولار	٩ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٧	١٩٨٨ - ١٩٨٩	٥٦٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٣٢	كوستاريكا	يناير ١٩٨٣	١٩٨٢ - ١٩٨٣	١١٥ مليون دولار	٩ سنوات
		أبريل ١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٣٣	الكونغو	يوليو ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٨	٧٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٣٤	ليبريا	ديسمبر ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨١	٢٠ مليون دولار	٩ سنوات
		ديسمبر ١٩٨١	١٩٨٢ - ١٩٨٣	٣٠ مليون دولار	٩ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٣	١٩٨٣ - ١٩٨٤	٢٠ مليون دولار	٩ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٤	١٩٨٤ - ١٩٨٥	١٨ مليون دولار	١٠ سنوات

(١) (-) تشير هذه العلامة إلى عدم معرفة قيمة الدين المعاد جدولته .

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
٣٥	مالاوى	سبتمبر ١٩٨٢	١٩٨٢ – ١٩٨٣	٢٥ مليون دولار	٨ سنوات
		أكتوبر ١٩٨٣	١٩٨٣ – ١٩٨٤	٢٠ مليون دولار	٨ سنوات
		أبريل ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	٣٠ مليون دولار	٢٠ سنة
٣٦	مالى	أكتوبر ١٩٨٨	١٩٨٨–١٩٨٩	٦٠ مليون دولار	–
٣٧	مدغشقر	أبريل ١٩٨١	١٩٨١ – ١٩٨٢	٢٤٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يوليو ١٩٨٢	١٩٨٢ – ١٩٨٣	١٠٧ مليون دولار	٩ سنوات
		مارس ١٩٨٤	١٩٨٣ – ١٩٨٤	١٦٠ مليون دولار	١١ سنة
		مايو ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	١٤٠ مليون دولار	١١ سنة
		أكتوبر ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	٢١٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		أكتوبر ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	١٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٣٨	مصر	مايو ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	٧٦٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٣٩	المغرب	أكتوبر ١٩٨٣	١٩٨٣ – ١٩٨٤	١٢٠٠ مليون دولار	٨ سنوات
		سبتمبر ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٧	١١٠٠ مليون دولار	٨ سنوات
		مارس ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	٩٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		أكتوبر ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	٨٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات

تابع عمليات إعادة الجدولة

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
٤٠	المكسيك	يونيو ١٩٨٣	١٩٨٣	١٦٢٠ مليون دولار	٦ سنوات
		سبتمبر ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٨	١٨٥٠ مليون دولار	٩ سنوات
٤١	موريتانيا	أبريل ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٨٦	٧٠ مليون دولار	٩ سنوات
		مايو ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٧	٣٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يونيو ١٩٨٧	١٩٨٧ - ١٩٨٨	٨٠ مليون دولار	١٥ سنة
٤٢	موزمبيق	أكتوبر ١٩٨٤	١٩٨٤ - ١٩٨٥	٤٠٠ مليون دولار	١١ سنة
		يونيو ١٩٨٧	١٩٨٧ - ١٩٨٨	٥٧٠ مليون دولار	٢٠ سنة
٤٣	نيجيريا	ديسمبر ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٧	٧٠٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		مارس ١٩٨٩	١٩٨٩ - ١٩٩٠	٥٧٠٠ مليون دولار	١٠ سنوات
٤٤	النيجير	نوفمبر ١٩٨٣	١٩٨٣ - ١٩٨٤	٣٠ مليون دولار	٩ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٤	١٩٨٤ - ١٩٨٥	٣٠ مليون دولار	١٠ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٨٦	٣٥ مليون دولار	١٠ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٧	٣٩ مليون دولار	١٠ سنوات
		أبريل ١٩٨٨	١٩٨٧ - ١٩٨٨	٤٠ مليون دولار	٢٠ سنة
		ديسمبر ١٩٨٨	١٩٨٩	٢٥ مليون دولار	-

تابع عمليات إعادة الجدولة (١)

م	الدولة	تاريخ الاتفاق	مدة التأخير فى الدفع	قيمة الدين المعاد جدولته	مدة الاستحقاق
٤٥	الهند	مارس ١٩٦٨	١٩٦٨ – ١٩٧١	١٠٠ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
		يونيو ١٩٧١	١٩٧١ – ١٩٧٢	١٠٠ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
		فبراير ١٩٧٣	١٩٧٢ – ١٩٧٣	٣٤٠ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
		أكتوبر ١٩٧٤	١٩٧٤ – ١٩٧٥	١٩٤ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
		يونيو ١٩٧٥	١٩٧٥ – ١٩٧٦	٢٢٨ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
		مايو ١٩٧٦	١٩٧٦ – ١٩٧٧	٢٠٠ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
		يوليو ١٩٧٧	١٩٧٧ – ١٩٧٨	١١٠ مليون دولار	٢٥ : ٣٠ سنة
٤٦	وسط أفريقيا	يونيو ١٩٨١	١٩٨١	٥٠ مليون دولار	٩ سنوات
		يوليو ١٩٨٣	١٩٨٣	١٩ مليون دولار	١٠ سنوات
		نوفمبر ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	١٤ مليون دولار	١٠ سنوات
		ديسمبر ١٩٨٨	١٩٨٩ – ١٩٩٠	٨ مليون دولار	–
٤٧	يوجوسلافيا	مايو ١٩٨٤	١٩٨٤	٧٥٠ مليون دولار	٧ سنوات
		مايو ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٨٦	٨١٠ مليون دولار	٨ سنوات
		أبريل ١٩٨٦	١٩٨٦ – ١٩٨٧	٤٠٠ مليون دولار	٨ سنوات
		مايو ١٩٨٧	١٩٨٧ – ١٩٨٨	٤٧٥ مليون دولار	٨ سنوات
		يونيو ١٩٨٨	١٩٨٨ – ١٩٨٩	٩٥٠ مليون دولار	١٠ سنوات

(١) المصدر :

- د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .. ، المرجع السابق ، ص ٥٥٠
- القروض العامة التى تمت إعادة جدولتها من ١٩٥٦ : إلى ١٩٨٥ :

Peter Korner, the IMF and the Debt Crises, Washington, 1986, PP. 188 ect .

- Financement et Dette Extérieure des PVD, OCDE, Étude 1988, Paris 1989, PP. 67 : 71 .

ويتضح من الجدول السابق أن سبعا وأربعين دولة قامت بعقد مائة وثلاثة وستين إتفاق إعادة جدولة لديونها الرسمية قيمتها ستة وثمانون مليار وثمانمائة وتسعة وعشرين مليون دولار .

هذا وقد تم الاتفاق على إعادة جدولة عشرين مليار دولار لبولندا عام ١٩٩٠ ، منها تسعة مليارات دولار فى إطار نادى باريس تم ترحيل سدادها على أربعة عشر عاما مع فترة سماح ثمان سنوات(١) . كما تم إعادة جدولة الديون المصرية فى مايو ١٩٩١ .

والاطلاع على الأرقام والبيانات السابقة يعطينا الملاحظات الآتية :

- زيادة حالات إعادة التفاوض حول الديون الخارجية للدول النامية منذ إنشاء نادى باريس .
- فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٨٢ كان هناك ثمانون اتفاقا منها ٨٥ ٪ خاصة بالدول النامية .
- يعتبر عام ١٩٨٣ عاما غنيا بالنسبة لإعادة الجدولة ، حيث تم إعادة جدولة خمسة وسبعين مليار دولار لعدد بسيط من كبريات الدول المدينة مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزويلا(٢) .

---

(١) Prés de 9 , 4 Milliards de Dollars de Dette rééchelonnés, Accords trés Favorable Pour le Pologne au Club de Paris, Le Monde, 17 Fevrier 1990, P. 23 .

(٢) Faiq Mohammed, OP. cit., P. 6 .

المبحث الرابع

تقييم أسلوب إعادة الجدولة

رأينا أن عمليات إعادة الجدولة للديون الرسمية تتم فى إطار نادى باريس وللديون الخاصة فى إطار نادى لندن ، وسواء كانت هذه العمليات تتم فى هذا النادى أو ذاك فإن صندوق النقد الدولى يقوم بالدور الأساسى فى إتمامها ، وذلك عن طريق قبول الإجراءات التى يلتزم بتنفيذها المدين واعتبارها كافية لتحقيق الإصلاح الاقتصادى .

كما رأينا أن دور الصندوق يتمثل فى مفاوضات واتفاق مبدئى ، ثم اتفاق أو عدم اتفاق نهائى . وحصيلة هذه الاتفاقات هى اتباع المدين لجملة من السياسات التى تهدف إلي خدمة الرأسمالية العالمية ، وبصفة خاصة مصالح الدول الرأسمالية الغربية .

لذلك نجد الشراح فى هذه الدول يوصون باتباع أسلوب إعادة الجدولة كطريق للخروج من أزمة الديون ، بل ويعتبرون أن هذه الإستراتيجية هى الحل الأمثل لهذه الأزمة ، ويستندون فى ذلك إلى أن طبيعة أزمة مديونية الدول النامية إنما هى أزمة سيولة مؤقتة سرعان ما تلبث أن تزول لمجرد توفير السيولة النقدية اللازمة . والواقع أن هذا الكلام غير صحيح على إطلاقه للأسباب الآتية :

١ - إذا رجعنا إلي سياسات صندوق النقد الدولى والشروط التى يفرضها على الدول المدينة التى لا تملك سوى قبولها ، نجد أن النتيجة كانت إدارة الصندوق لاقتصاديات الدول المدينة ليس فقط لضمان تسديد ديونها ولكن أيضا لضمان بقائها خاضعة لشروط الرأسمالية على النطاق العالمى(١) .

---

(١) Peter Loan, De Torento a Casablanca, E. H., no. 306, 1989, P. 26

٢ - من ناحية ثانية ، فإن وقائع التاريخ المعاصر وحقول التجارب التى طبقت فيها شروط إعادة الجدولة فى العديد من الدول المدينه تسفر عن حقيقة دامغة ، هى أن عمليات إعادة الجدولة كانت بمثابة تخدير للأزمة وليست علاجا لها ، بدليل تكرار هذه العمليات من حين لآخر للدولة الواحدة (١) ، وفى هذا ما يكفى للرد علي أن أسلوب إعادة الجدولة هو الأسلوب الأمثل لعلاج أزمة الديون .

٣ - ومن جهة ثالثة ، فإذا كان تدخل الدائنين - عن طريق إعادة الجدولة - لإيجاد حلول لشاكل الديون يبرر دائما بأنه من أجل البحث عن مخارج للأزمات التى تعترض المدينين ، بل ومن أجل مساعدة الدول النامية المدينة على تحقيق خططها وبرامجها الإنمائية ، إلا أن الدراسات التى خصصت لتحليل دور صندوق النقد الدولى ونوادى باريس ولاهاى ولندن تكاد تكون متفقة على أن هذا الدور إنما يتم لحماية مصالح الدائنين ومساعدة المدينين من أجل الاستمرار فى السداد ، وعدم الوصول إلى مرحلة إعلان التوقف عن الدفع (٢) . فقد وضح بما لا يدع مجالا للشك أن البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية إنما تتدخل مع نادى باريس لتقوم معه بالتنسيق والتعاون من أجل الحفاظ على أموالها (٣) .

" Ce sont ces Institutions qui exigent des autres Banques qu'elles continuent à accorder des Crédits au tiers monde pour financer la dette , pour éviter que ces Pays ne soient obligés d'êtres mis en faillite ou de demander un moratoire pour le remboursement de leur dette .
C'est pour se protéger - et non pour sauver le tiers monde - que ces Banques sont obligées de maintenir leurs crédits " .

---

(١) د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، المرجع السابق ، ص ٣٢٣

(٢) Nicolas Bellas, Endettement International, OP. cit., P. 195 .

(٣) André Gunder Frank, quand les Solutions, OP. cit., P. 590 .

لذلك يمكن القول : إن علاج مشكلة الديون الخارجية للدول النامية عن طريق أسلوب إعادة الجدولة ، وبما يتضمنه من نظرة تجارية بحته ، يضعف من مجهودات هذه الدول للوصول إلى حل نهائى لهذه المشكلة ؛ ذلك لأن عملية إعادة الجدولة تتضمن شروطا أصعب وأعباءً إضافية يضطر المدين إلى قبولها ، وتؤدى هذه الشروط إلى تضاعف المديونية وتراكمها ، ومن ثم تعقدها ووصولها إلى مستوى تعجز اقتصاديات الدول النامية عن تحمله .

لكل ما تقدم خرجت الآراء والاقتراحات التى تنادى بتعديل شروط إعادة الجدولة ، وجعلها أكثر سهولة ويسراً بالنسبة للدول المدينة حتى تأتى بنتائج طيبة . ومن هذه الاقتراحات ضرورة تخفيض أسعار الفائدة على الديون المؤجلة أو حتى إلغائها نهائيا ، وإطالة فترة السماح إلى أقصى حد ممكن؛ حتى تستطيع الدول المدينة الوفاء بما يتبقى من أعباء ، مع تحقيق نسبة معقولة من النمو الاقتصادى الذى يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الوفاء بالديون .

كما طالبت الدول المدينة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومن خلال بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بضرورة وضع قواعد متفق عليها بين الدائنين والمدينين يتم على أساسها إعادة الجدولة ، وبضرورة إنشاء تنظيم خاص بعمليات التخفيف من أعباء الديون ، ومنها بطبيعة الحال عمليات إعادة الجدولة (١) .

ومن الملاحظ أن الأساس الذى تستند إليه الدول النامية فى مناقشاتها أثناء إجراء مفاوضات إعادة الجدولة هو اعتبار واحد فقط لا يتغير :

وهو إن الحالة الاقتصادية فى الدولة المدينة لا تسمح بسداد الديون فى موعدها ، وإن رفض إعادة الجدولة سيؤدى إلى حدوث اضطرابات سياسية وربما تغيير فى نظام الحكم .

---

(١) د. أمينة عز الدين عبد الله ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

والدول التي لها مركز سياسي متميز ، عسكرى أو إستراتيجي ، تستغل هذا المركز في التهديد بأن أى ضغط عليها [١] سيؤدى إلى فقدان الدول الدائنة لنظام حليف لها ، ويكون الرد الوحيد على طلبات صندوق النقد الدولى ونوادى الدائنين : إن هذه الإجراءات ستؤدى إلى اضطرابات سياسية تهدد نظام الحكم بأسره ؛ وهذا أدى إلى توقف أزمة الديون الخارجية للدول النامية عند دائرة العلاقات السياسية الدولية [٢] ، وعدم انتقالها إلى دائرة العلاقات القانونية . وفى هذا غياب كامل لأى دفوع قانونية في مواجهة مطالب الدائنين ؛ والسبب في ذلك هو شعور الدول المدينة بأنه لا توجد دفوع قانونية قوية يمكن الاستناد إليها في موضوع الديون ، وأن إيجاد آراء قانونية لا يجدى شيئا ؛ لأن مفاوضات الديون ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وليست قانونية .

ولكن مع قبول أن المسئولية عن أزمة الديون الخارجية للدول النامية تقع على عاتق كل من الدائنين والمدينين على حد سواء ، فإن على الدول المدينة ألا تعتمد فقط على الأسس والاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، بل يلزم التركيز على الاعتبارات القانونية وإبراز دورها في الموضوع [٣] . وسوف تكون هذه الدفوع محلا للدراسة الوافية في الباب الرابع .

نخلص مما سبق إلى أن علاج أزمة الديون الخارجية عن طريق أسلوب إعادة الجدولة لم يكتب له النجاح ، وإنما على العكس ربما زاد من تعقيد المشكلة للأسباب الآتية :

١- تعد إعادة الجدولة بمثابة مسكن للأزمة يؤدى إلى تأجيل المشكلة التي ستنفجر لا محالة .

---

(١) تعتبر مصر من الدول التي تستخدم هذا الأسلوب في مفاوضاتها مع الدائنين .

(٢) د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

(٣) زياد بهاء الدين ، ديون العالم الثالث .. الدفوع القانونية في أزمة الديون ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٠٦٦ في ١٩ / ٦ / ١٩٨٩ ، ص ٧٤ .

٢ - يؤدى الاقتراض الجديد الناتج عن إعادة الجدولة إلى زيادة الأعباء على المدينين ، ومن ثم عدم القدرة على التخلص من الديون على المدى القريب ، أو حتى على المدى الطويل .

٣ - زادت عمليات إعادة الجدولة من تدخل الدائنين فى شئون المدينين وفرض شروطهم عليهم ، وإملاء إرادتهم لإدارة اقتصاديات الدول المدينة عن طريق المؤسسات النقدية الدولية .

لذلك يذهب البعض إلى أن إعادة الجدولة لم تكن عاملا مساعدا لعلاج أزمة الديون بقدر ما كانت عاملا مشاركا فى زيادة حدة هذه الأزمة(١) ؛ من أجل ذلك يلزم تعديل الشروط والقواعد التى تتم بناء عليها إعادة الجدولة ، أو البحث عن أساليب جديدة لمواجهة أزمة الديون .

---

(١) Questions Monétaires et Financières, P. E., no. 1864, 7 Mars 1984, P.6 .

- زياد بهاء الدين ، جوانب قانونية فى جدولة الديون ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٧٤ فى ١٤/٨/١٩٨٩ ، ص٤٩ .

الباب الرابع

نحو حلول جديدة لمواجهة أزمة الديون

أسلوب « التوقف عن الدفع »

انتهينا فى الباب السابق إلى أن الأساليب التى اتبعتها المنظمات الدولية لعلاج أزمة مديونية العالم الثالث لم تكن كافية ، حيث لم ينجح أى من هذه الأساليب فى علاجها بقدر ما كان عاملا مساعدا فى تعميقها .

من أجل ذلك يكون من المفيد البحث عن قواعد ومبادئ جديدة تحكم علائق المديونية بين الدائنين والمدينين على المستوى الدولى : قواعد ومبادئ تنبع من الواقع الدولى وتستند إلى إرادة المجتمع الدولى وتكون ملائمة لدفع أزمة المديونية نحو الحل :

وفى مجال القانون الداخلى فإن البحث عن قواعد جديدة لتحكم العلاقات الإنسانية والتصرفات القانونية أمر أيسر بكثير منه فى مجال القانون الدولى .

ففى النظام الأول يجتهد الباحث فى بلورة هذه القواعد وتلك المبادئ ويقدمها للمشرع الوطنى الذى يملك سلطة تحويلها إلى تشريعات نافذة . أما فى النظام الثانى ونظرا لغياب السلطة التشريعية المعروفة على المستوى الداخلى ، فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة ؛ حيث يلزم تحديد هذه القواعد تحديدا واضحا حتى تستطيع الاهتداء إلى طريق التطبيق العملى .

ولقد لاحظنا تطور أساليب علاج أزمة الديون الخارجية ؛ حيث بدأت باستخدام القوة العسكرية والاحتلال الحربى لإجبار المدينين على الوفاء فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتفاق الدولى فى النصف الأول من القرن العشرين ، ثم إلى مرحلة إعادة الجدولة مع بداية النصف الثانى من هذا القرن ، حتى وصلت إلى بعض حالات الإبراء والتخلى عن الديون من جانب الدائنين فى الآونة الأخيرة .

وهذا التطور يشدنا للبحث عن حلول وآفاق جديدة فى إشكالية Problématique المديونية ، حلول تضع فى الاعتبار الوضع الخاص للدول المدينة والمركز السيئ الذى تحتله فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، حلول تنبع من إرادة المجتمع الدولى بدائنيه ومدينيه ممثلا فى الأمم المتحدة وما صدر عنها من وثائق وتعاهدات ، حلول تتمشى مع طبيعة أزمة مديونية العالم الثالث وأسبابها ونتائجها والمسئولية عنها .

من هذه الحلول نجد أن البعض يطالب الدول المدينة بالتوقف عن دفع ديونها الخارجية كأحد الحلول المطروحة لعلاج أزمة الديون .

وبداية نود الإشارة إلى أن علاج أزمة مديونية الدول النامية عن طريق توقف هذه الدول عن السداد هو حل مطروح من جانب بعض الشراح والمفكرين ، وأن هذا الأسلوب له سوابق تاريخية عديدة يشهد عليها الواقع العملى ، وأخيرا فإن هذا الحل يدور حوله الكثير من الجدل والنقاش بين مؤيد ومعارض .

فيرى المؤيدون أن مديونية الدول النامية قد وصلت إلى الحد الذى تعجز معه اقتصادياتها عن تحملها ، وأن ظروف وأحوال الدول المدينة والدول الدائنة ، وكذلك ظروف عقود القروض الخارجية والمجالات التى أنفقت فيها تقتضى عدم سداد هذه الديون .

فى حين يرى المعارضون أن توقف الدول النامية عن الدفع يتعارض مع القواعد العامة فى القانون الدولى والقوانين الداخلية ، تلك القواعد التى تقضى بضرورة الوفاء بالعهد واحترام الالتزامات الدولية وتنفيذها بحسن نية ، كما أن هذا الإجراء سيترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية الخطيرة على الاقتصاد الدولى ككل والاقتصاديات الدائنة والمدينة على حد سواء .

أمام هذه الاعتبارات يتردد المرء كثيرا فى التعرض لبحث فكرة شائكة قد يؤدى الخوض فيها إلى بعض المتاعب ، ومع ذلك ونظرا لأن أزمة الديون الخارجية للدول النامية قد وصلت إلى طرق مسدودة ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة العبء الواقع على كاهل شعوب الدول المدينة ، فقد آثر الباحث الخوض فى هذه الفكرة على الانصراف عنها أملا عرضها عرضا وافيا وطرحها على بساط البحث لعلها تشكل آفاقا جديدة فى مجال القانون الدولى للديون .

ولعل ما يشجع الباحث على الخوض فى موضوع التوقف عن الدفع من جانب الدول النامية كحل لمشكلة ديونها الخارجية الاعتبارات الآتية : -

- إن المعادلة بين احترام التعهدات وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية ، وما يترتب على ذلك من زيادة ثراء الدول الغنية ، وبين ظروف وأوضاع شعوب الدول النامية وما يترتب على تنفيذ هذه الالتزامات من زيادة حدة الفقر لدى الدول المدينة هى حقا معادلة صعبة، ويعز على الباحث فى مجال القانون الدولى أن يدافع عن أفكار تتعارض مع مبادئه الأساسية ، ولكن إذا كان التعارض بين الولاء للقانون الدولى وبين الولاء لشعوب الدول الفقيرة ، فقد يتردد المرء فى الاختيار .

٢ - من جهة ثانية فإن القانون بصفة عامة - ومنه القانون الدولى بطبيعة الحال - قد وضع لتحقيق العدالة والتوازن والتعادل فى الالتزامات بين أشخاصه القانونية ، ولا يتصور أنه من العدالة فى شىء زيادة غنى الأغنياء على حساب زيادة فقر الفقراء ، ومن ثم زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء على الكرة الأرضية .

٣ - إن قواعد القانون الدولى للتنمية تضع التزاما على عاتق المجتمع الدولى - بشماله وجنوبه وشرقه وغربه - بمساعدة الدول النامية فى الحصول على حقها الثابت والأصيل فى التنمية ورفع مستوى معيشة شعوبها ويجد هذا الالتزام أساسه فى العديد من الوثائق الدولية .

لكل ما تقدم سوف نعرض لتوقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية كحل للخروج به من هذه الأزمة ؛ وذلك من خلال الفصول الثلاثة الآتية :

الفصل الأول : بيان مفهوم التوقف عن الدفع .

الفصل الثانى : مبررات التوقف عن الدفع .

الفصل الثالث : أسس التوقف عن الدفع .

الفصل الأول

مفهوم التوقف عن الدفع

لبيان مفهوم التوقف عن الدفع يلزم أن نعرض لتعريفه وبيان خصائصه التى تميزه عن غيره من التصرفات الأخرى المشابهة له ، ثم بيان حالاته على المستوى الدولى ، وتحديد الطبيعة القانونية لهذا الإجراء ، وأخيرا إبراز أهم الآثار المختلفة التى يمكن أن تترتب عليه .

وسوف نعرض لهذه الأفكار تباعا فى المباحث الأربعة التالية : -

المبحث الأول : - تحديد المقصود بالتوقف عن الدفع .

المبحث الثانى : - حالات التوقف عن الدفع .

المبحث الثالث : - طبيعة التوقف عن الدفع .

المبحث الرابع : - آثار التوقف عن الدفع .

المبحث الأول

تحديد المقصود بالتوقف عن الدفع

قبل الدخول فى الجدل الدائر حول توقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية ، ومدى جدوى هذا الإجراء ، ومدى إمكانية تحقيقه ، يلزم الإشارة إلى الملحوظة الهامة الآتية : -

إذا قامت إحدى الدول المدينة بالتوقف عن سداد ديونها الخارجية فإن الدول الدائنة (وهى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة) تستطيع القضاء على هذه الدولة محلها Sur Place بدون اتخاذ أية إجراءات سوى فرض الحصار الاقتصادى والعسكرى والدبلوماسى ، كما حدث مع العراق .

لذلك فإن مجرد توقف دولة واحدة عن السداد ، أو حتى مجموعة من الدول الصغيرة والضعيفة ، إنما هو إجراء ضار بمصالح الدولة أو الدول المتوقفة نفسها ؛ ولذا يلزم استبعاده وعدم التفكير فيه .

أما التوقف الجدير بالبحث والدراسة فهو ذلك الصادر من جانب الدول المدينة مجتمعة ، أى تجمع الدول المدينة كلها واتخاذها موقفا واحدا واضحا وصريحا : هو إعلان التوقف عن سداد ديونها ، فهذا التصرف - بفرض تحققه فى الواقع العملى - قد لا تستطيع الدول الصناعية المتقدمة القضاء عليه بفرض الحصار الاقتصادى على أكثر من ثلاثة أرباع دول العالم ؛ ولذا فهو يشكل قوة ضغط لا يستهان بها .

بعد الإشارة إلى الملحوظة السابقة نعرض لتعريف التوقف عن الدفع ، وبيان الفرق بينه وبين النظم القانونية الأخرى المشابهة له ، ومدى إمكانية تحقيقه فى الواقع العملى فى المطالب الثلاثة الآتية : -

المطلب الأول : - تعريف التوقف عن الدفع .

المطلب الثانى : - الفرق بين التوقف عن الدفع والنظم الأخرى .

المطلب الثالث : - مدى إمكانية تحقيق التوقف الجماعى عن الدفع .

المطلب الأول

تعريف التوقف عن الدفع

Cessation de paiement

إن التوقف الانفرادى عن الدفع يعنى أن تعلن الدولة المدينة من جانب واحد توقفها عن الاستمرار فى سداد أعباء ديونها الخارجية ، وعادة ما يصاحب هذا الإعلان ظروف ومشاكل اقتصادية Difficulté Économique تمر بها الدولة المعلنة .

ويكون هذا الإعلان صريحا : كأن تعلن الدولة عن طريق أجهزتها الرسمية ذلك صراحة، وقد يستفاد ضمنا من سلوك الدولة المدينة وتصرفاتها .

كما يكون هذا الإعلان جزئيا : كأن تعلن الدولة عدم الاستمرار فى سداد جزء من ديونها سواء كان الفائدة أو أصل رأس المال أو جزءا منه ، وقد يكون كليا : كأن يشمل الإعلان كافة أنواع الديون . وأخيرا فإن هذا الإعلان قد يكون مؤقتا بفترة زمنية محدودة ، وقد يكون نهائيا بمعنى الإعلان عن عدم الاستمرار فى السداد فى الحال والمستقبل حتى لو تحسنت الظروف الاقتصادية .

التوقف الجماعى عن الدفع : - Cessation collective

ذكرنا أن المكسيك أعلنت فى العشرين من أغسطس عام ١٩٨٢ ، وبقرار انفرادى توقفها عن دفع ديونها الخارجية ، الأمر الذى ترتب عليه أن اجتمعت البنوك الغربية وبمساعدة من حكوماتها والمؤسسات النقدية الدولية قدمت الأموال اللازمة لإخراج المكسيك من أزمتها ، بدعوى الحفاظ على دولة المكسيك وعدم تعرضها لخطر الإفلاس .

والواقع أن المكسيك تعتبر امتدادا للنفوذ الأمريكى بسبب موقعها ومكانتها ؛ ولذلك سارعت الولايات المتحدة بقيادة التحرك الغربى للحفاظ على السيطرة الأمريكية من ناحية ، ولعدم انتقال عدوى التوقف عن الدفع إلى دول أخرى من دول العالم الثالث من ناحية ثانية [١].

---

(١) Cladudio J . Edlicki , Évolution des Rapports entre les États , Études Internationales , Vol . 16 , no . 1 , Mars 1985 , P . 49 .

من أجل ذلك نؤكد مرة أخرى أن التوقف عن الدفع الذى نحن بصدده هو ذلك الإعلان الصادر من جانب الدول المدينة مجتمعة Collective . وإن كان هذا التصرف صعب التحقق فى الواقع العملى ، إلا أنه على أية حال ليس بمستحيل كما سنرى .

المطلب الثانى

الفرق بين التوقف عن الدفع والنظم القانونية المشابهة

ذكرنا أن التوقف عن الدفع يصاحبه عادة ظروف ومشاكل اقتصادية ومالية Difficulté Économique et Financière - ، كما ذكرنا أن التوقف عن الدفع قد يكون مؤقتا وقد يكون نهائيا . ويترتب على التوقف المؤقت عن الدفع الجدولة وإعادة الجدولة ، كما يترتب على التوقف النهائى عن الدفع مجموعة من الآثار التى تتشابه كثيرا مع الآثار الناتجة عن المصادرة والتأميم ونزع الملكية ؛ لذلك يلزم إيضاح الفرق بين التوقف عن الدفع من جهة وبين مختلف هذه التصرفات من جهة أخرى : -

أولا : التوقف عن الدفع وإعادة الجدولة : -

يتفق التوقف عن الدفع مع إعادة جدولة الديون فى أن كليهما يعلن عن تعثر دولة مدينة فى سداد ديونها ، حيث يصاحبها ظروف ومشاكل اقتصادية ، كما يترتب على كل منهما عدم الوفاء بالديون فى مواعيد الاستحقاق المتفق عليها .

ومع ذلك فإن هناك فروقا جوهرية بين التوقف عن الدفع وإعادة الجدولة ومن أهمها : -

١ - إن إعادة الجدولة تكون بمثابة إعلان مؤقت عن التوقف عن الدفع ، أما الإعلان الصريح بالتوقف عن الدفع فقد رأينا أنه قد يكون مؤقتا وقد يكون نهائيا .

٢ - إن إعادة الجدولة تبدأ بالتفاوض وتنتهى إلى الإتفاق بين الطرفين ، الدائن والمدين ، فى حين أن التوقف عن الدفع يتم من جانب واحد .

٣ - يترتب على إعادة الجدولة دفع الديون كاملة ولو حتى مع تأجيل مواعيد الاستحقاق ، أما التوقف عن الدفع فقد ينتهى إلى إبراء ذمة المدين إذا ما كتب له النجاح .

ثانيا : التوقف عن الدفع والإبراء من الديون : -

رأينا أن التوقف عن الدفع هو إجراء يتم من جانب المدين بإعلان من جانبه يتضمن عدم الاستمرار فى سداد خدمة الديون . أما الإبراء من الديون La Remise de la Dette فهو تصرف قانونى من جانب واحد أيضا ، إنما هو جانب الدائن ؛ لذلك فأوجه الشبه بين النظامين تكمن فى النتيجة المترتبة على كل منهما ، وهى عدم أداء الديون المتوقف عن دفعها أو المعلن الإبراء منها . أما أوجه الخلاف فتكمن فى اختلاف مصدريهما ، فبينما يصدر التوقف عن الدفع عن المدين ، يصدر الإبراء من الديون عن الدائن .

ثالثا : التوقف عن الدفع والتأميم : -

عرف معهد القانون الدولى التأميم Nationalisation عام ١٩٥٢ بأنه " نقل ملكية ممتلكات أو حقوق خاصة معينة بالذات إلى الدولة ، بعمل تشريعى للمصلحة العامة وبغرض استغلالها أو السيطرة عليها من جانب الدولة أو توجيهها لتحقيق هدف جديد تعينه الدولة "(١).

وتتكون عناصر هذا التعريف من ضرورة أن يشتمل التأميم على نقل ملكية ممتلكات أو ملكية حقوق خاصة إلى ملكية الدولة بعمل تشريعى . وهذا ما يميزه عن إجراء نزع الملكية Expropriation الذى يتم بعمل إدارى ، كما يتصف التأميم بالعمومية والتجريد فى حين تكون إجراءات نزع الملكية فردية(٢) .

ولقد استقر العمل الدولى على أن التأميم عمل من أعمال السيادة معترف به فى القانون

---

(١) د . حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية ، رسالة ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٧

(٢) كما يختلف التأميم عن المصادرة Confiscation فى كون الأخيرة عقوبة ؛ ولذلك فهى شخصية على عكس الحال بالنسبة للتأميم .

د . محمد يوسف علوان ، النظام القانونى لاستغلال النفط فى الأقطار العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص ١٤١

الدولى ، كما أكدت المواثيق والقرارات الدولية على حق الدول الثابت والأكيد فى التأميم [(١)] .

من جهة ثانية فإن دساتير غالبية دول العالم تنص على حق الدول فى التأميم وتنظمه مع الخلاف حول الآثار المترتبة عليه . فالدول الرأسمالية ترى ضرورة أن يقترن التأميم بتعويض عادل ومناسب وفعال ، بينما ترى الدول النامية أن هذا الشرط خارج عن شرعية حق التأميم ذاته [(٢)] .

وعلى ذلك يمكن القول إن هناك أكثر من وجه للشبه بين التوقف عن الدفع وبين التأميم وإجراءات نزع الملكية ، حيث يترتب على كل من هذه التصرفات نقل ملكية إلى الدولة ، وهى ملكية الديون المعلن عن عدم سدادها فى الحالة الأولى وملكية المشروعات المؤممة أو المنزوع ملكيتها فى الحالتين الثانية والثالثة .

ومع ذلك فإن أوجه الشبه هذه لا تنفى وجود بعض الفروق بين هذه الأنظمة وبعضها ، سواء من حيث نوعية الإجراء وطبيعته ، أو من حيث الآثار المترتبة عليه [(٣)] . لكن ما ينبغى التأكيد عليه في هذا المقام هو أن التوقف عن الدفع وإن كان له تطبيقات عملية عديدة ، إلا أنه

---

(١) حيث نص القرار رقم ١٨٠٣ الصادر عن الجمعية العامة فى الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٦٢ على أن التاميم حق لصيق بالسيادة القومية .

– يراجع : رسالة د . عبد الله أحمد عبد البارى ، التأميم وآثاره فى القانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٢٢

– د . محمد يوسف علوان ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ – ٣٤٨

(٢) D . Rosenberg, Le , principe de Souveraint´ des États sur leurs Ressources Narurelles , th . , Paris , LGDJ . , 1983 , p . 96

Charles Rousseau , DIP . , Tome V , les Rapportes Conflictuels , Sirey,Paris,1983,p.52

د . محمد مرعشلى ، فى واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٨٢ – ٨٥

(٣) چيرهارد فان غلان ، القانون بين الأمم ، مدخل إلى القانون الدولى العام ، الجزء الأول ، تعريب عباس العمر ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ص ٢٥٠ و ٢٥١

يحتاج بعض الوقت حتى يلقى القبول العام الذى يلقاه التأميم .

ولعل فى تشابه بعض الآثار المترتبة على التأميم والتوقف عن الدفع ما يؤدى إلى القول بأنه إذا كان حق الدولة فى التأميم يستند إلى حقها فى نزع الملكية للمنفعة العامة ونظرية السيادة وسلطة الدولة العليا على كل من وما يوجد على إقليمها ، فإن هذا الأساس يصلح لأن يكون أساسا متينا يستند عليه التوقف عن الدفع .

المطلب الثالث

مدى إمكانية تحقق التوقف الجماعى عن الدفع

إذا كان تحقق الاتفاق بين دولتين مختلفتين على أمر واحد على المستوى الدولى ليس بالأمر اليسير ؛ لأن العلاقات الدولية كثيرا ما يعترضها ما يعكر صفوها بسبب تعارض المصالح وتشابكها ، إذا كان ذلك ، فإن تحقق الإجماع بين ما يزيد على مائة وعشرين دولة ، والإتفاق فيما بينها على اتخاذ موقف واحد هو إعلان التوقف عن دفع ديونها الخارجية وتنفيذ هذا الإعلان ، هو أمر غاية فى الصعوبة ولا يمكن تحققه بسهولة ، ولكنه ليس بالأمر المستحيل. ومادام هذا الأمر خارج دائرة المستحيلات فهو ممكن ومتوقع الحدوث ولو بنسبة ضئيلة جدا .

ولعل ما يزيد من صعوبة تحقق هذا الاتفاق أن الدول المدينة ليست دولا متجاورة أو تقع كلها فى قارة واحدة ، بحيث يمكنها تحقيق هذا الاتفاق من خلال تنظيم إقليمى يجمعها ، إنما تنتشر عبر قارات العالم المختلفة ، فمنها ما يقع فى قارة آسيا وهى كثيرة ، ومنها ما يقع فى قارة أفريقيا وهى كل دول القارة باستثناء جنوب أفريقيا ، ومنها ما يقع فى قارة أمريكا اللاتينية وهى كل دول القارة ، بل ومنها ما يقع فى قارة أوربا مثل تركيا واليونان وأسبانيا وغالبية دول أوربا الشرقية . فمع هذا التناثر يثور التساؤل حول مدى إمكانية تحقق الإتفاق

بين هذا الكم الهائل من دول العالم ؟

إن الإجابة السهلة والسريعة على هذا السؤال تكون بالنفى ، على الأقل فى الوقت الحاضر ، وذلك للأسباب الآتية : -

١ - قيام الدائنين بتنظيم أنفسهم تنظيما محكما منذ زمن طويل ، حيث اجتمعوا واتفقوا على مواقف ثابتة تدافع عن مصالحهم ، حتى وصلوا إلى إنشاء نوادى باريس ولندن ولاهاى ، التى أصبحت أجهزة ثابتة ودائمة تعمل فى ظل قواعد وأطر شبه رسمية . والواقع أن وحدة المصالح هى التى جمعت بينهم [١] .

٢ - اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية التى تقوم عليها الدول المدينة ، واختلاف الأهداف والأيديولوجيات التى تسعى لتحقيقها ، ومن ثم عدم سهولة الاتفاق فيما بينها بسبب احتمال التعارض فى المصالح والأهداف .

٣ - نجاح الدول الدائنة فى وأد أية محاولة من جانب الدول المدينة لإعلان التوقف عن الدفع، مستخدمة فى ذلك شتى الوسائل ، وهو ما عبر عنه بسياسة معالجة أزمة الديون الخارجية للدول النامية حالة حالة Cas par Cas ، كما حدث مع المكسيك عامى ١٩٨٢ و١٩٨٩ ، وبولندا عام ١٩٩٠ ، ومصر عام ١٩٩١ .

كل هذه العوامل مجتمعة تؤدى إلى صعوبة تجمع الدول المدينة على كلمة واحدة ، ومع ذلك يجب عدم قبولها والتسليم بها على أنها عوامل مطلقة ، بل يلزم على الدول المدينة زيادة جهودها للمشاركة فى تعديل أوضاعها - خاصة فى مجال المديونية - فهل تستطيع هذه الدول توحيد وتنسيق جهودها واتباعها سياسة جماعية مشتركة ، من أجل اتخاذ موقف موحد تواجه به الدول الدائنة ؟ . ذكرنا أن ذلك ليس شيئا مستحيلا ، لكن المشكلة تكمن فى كيفية تحققه [٢] .

---

(١) Yao Koffi , op . cit . , p . 110

(٢) Jean Marc Ferry , op . cit . , p . 231

فإذا كانت الدول المدينة متناثرة على الكرة الأرضية هنا وهناك ، وإذا كانت كل منها تتبع نظاما سياسيا واقتصاديا مغايرا للذى تتبعه الأخرى ، إلا أنه يجمع فيما بينها أنها تعانى أشد المعاناة من أزمة الديون الخارجية التى ألقت بظلالها على مختلف نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ لذلك فإن الباحث يعتقد أن مشكلة الديون الخارجية للدول النامية المدينة تشكل أرضية مشتركة لهذه الدول ، تبدأ منها أساليب التعاون والعمل المشترك . فتستطيع الدول المدينة إعادة تنظيم نفسها وتوحيد جهودها للدفاع عن مصالحها والمطالبة بما تراه يحقق هذه المصالح ، كما تستطيع هذه الدول تنظيم نفسها سياسيا واقتصاديا وتكوين ناد أو منظمة أو اتحاد Cartel للمدينين ، يتم من خلاله توحيد هذه الجهود ، كما تفعل الدول الدائنة من خلال نوادى باريس ولندن ولاهاى (١) .

والقول بأن التغاير والاختلاف بين النظم السياسية والاقتصادية فى الدول المدينة ، وكذلك التغاير والاختلاف ، بل والتعارض بين البرامج والأهداف التى تسعى هذه الدول لتحقيقها هو قول مردود . فمع التقرير بأوجه المغايرة والاختلاف والتعارض المشار إليها إلا أن الجميع أمام مشكلة الديون الخارجية سواء ، لا فرق فى ذلك بين دولة فى الشرق وأخرى فى الغرب ، أو دولة فى الشمال وأخرى فى الجنوب ، فإذا خلصت النوايا وصدقت الأعمال من جانب المسئولين فى الدول المدينة ، ونسى كل منهم أى اختلاف وأى تعارض فى المصالح والبرامج ، مادام هناك هدف واحد مشترك يتطلع الجميع إلى تحقيقه ، إذا تحقق ذلك وبشىء من التنظيم والتنسيق يكون من الممكن جمع الدول المدينة على كلمة واحدة . ولقد خرجت بعض المحاولات من دول أمريكا اللاتينية ، نتج عنها اجتماع وزراء مالية هذه الدول من وقت لآخر للتباحث فى مشكلة المديونية وآثارها على مختلف أنشطة الحياة ؛ ولهذا يمكن القول إن تضافر الجهود المتفرقة المبذولة من مختلف الدول مع سياسة دول أمريكا اللاتينية قد يؤدى إلى توحيد المدينين ، بل وإقامة ناد أو منظمة تجمعهم على كلمة واحدة .

التعاون جنوب - جنوب : -

نص القرار رقم ٣٢٠١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ الخاص بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وكذلك القرار رقم ٣٢٠٢ الخاص ببرنامج العمل من أجل

---

(١) - Andre Gunder Frank, op . cit . , p . 601
- Yao Koffi , op . cit . , p . 135

إقامة النظام الجديد على أنه : من أجل تحقيق هذا النظام فعلى الدول النامية أن تتعاون فيما بينها ، وهو ما أطلق عليه " التعاون جنوب - جنوب Coopération Sud - Sud وفى مجال البحث فى قضية مديونية الدول النامية التى تقع معظمها فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية ، فإن هذه القضية تعتبر الحقل المناسب لهذا التعاون ، حيث لا توجد قضية أخرى مماثلة ، تتشابه وتشترك فيها ظروف هذه الدول .

وعلى ذلك تستطيع هذه المجموعة من الدول تكريس هذا التعاون فى تنسيق الجهود وتوحيدها ، من أجل اتخاذ موقف واحد بشأن القضايا المصيرية المشتركة ، وعلى رأسها قضية المديونية الخارجية .

والواقع أنه لا يوجد بديل أمام المدينين عن التصرف بشكل جماعى منظم يستطيع التعامل مع التنظيمات التى أقامتها الدول الدائنة ، أيا كانت التسمية التى تطلق على هذا التنظيم ، للتوصل إلى تفاهم مشترك بين الطرفين (١) .

نحو تصرف جماعى للمدينين : -

قبل اندلاع أزمة المكسيك عام ١٩٨٢ ، كان الكلام عن محاولة تجميع وتوحيد جهود الدول النامية المدينة لوضعها فى قالب واحد لا يجد آذانا صاغية ، سواء من جانب الدائنين أو من جانب المدينين . أما بعد اندلاع هذه الأزمة ، وبناء على السياسات التى اتبعتها الدول والمؤسسات النقدية الدائنة مع هذه الدولة ومع الدول التى مرت بنفس ظروفها ، مثل المكسيك مرة أخرى عام ١٩٨٩ ، وبولندا عام ١٩٩٠ ، ومصر عام ١٩٩١ ، بعد ذلك ، أصبح القول إن أزمة عام ١٩٨٢ لم تكن أزمة المكسيك وحدها ، وإنما هى أزمة دول العالم الثالث مجتمعة ؛ إذ أن هذه الدول قد مرت بنفس ظروف المكسيك وبولندا ومصر ، ولكن اختيار الدائنين قد وقع على هذه الدول لما تتمتع به من مواقع استراتيجية متميزة تحقق مصالح الدول الدائنة من ناحية ، ولمنع ظاهرة التوقف عن الدفع من الانتقال إلى دول أخرى من ناحية ثانية .

ولقد طالبت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الدول المدينة بضرورة تنظيم وتنسيق جهودها فى مسألة الديون ، وإذابة الخلافات فيما بينها ، والمضى قدما نحو تصرف جماعى

---

(١) نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون ، التمويل والتنمية يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٣

للمدينين Vers Une Action Collective des Débiteurs يتمثل فى إعلان التوقف عن الدفع بقرار من جانب الدول المدينة [(١)] ، وأكدت أن سياسة عدم الوفاء لن تنجح إلا باتباع أسلوب التصرف الجماعى ، كما طالب العديد من ممثلى هذه المنظمات بضرورة التنظيم والدعوة والكفاح من أجل تحقيق هذا المطلب ، حتى تستطيع الدول المدينة الحصول على التقدم والتنمية [(٢)] .

نخلص من ذلك إلى أن التوقف الجماعى من جانب الدول المدينة عن الدفع وإن كان أمرا يصعب تحققه ، إلا أنه لا يعتبر مستحيلا ؛ ولذلك تستطيع هذه الدول المدينة عن طريق الجهود المخلصة الوصول إليه . ويساعد على ذلك أنه منذ منتصف الثمانينات انتشرت الأفكار التى تنادى بضرورة مسئولية الدول الدائنة إلى جانب مسئولية الدول المدينة عن أزمة الديون الخارجية للمجموعة الثانية ، ومن ثم قبول المجموعة الأولى لمبدأ الإلغاء أو التخلى عن الديون .

وعلى ذلك فعلى الدول المدينة ألا تتسرع فى السداد أو حتى إعادة الجدولة ، وأن تضغط فيما بينها على الدول الدائنة لقبول مبدأ التنازل عن الديون وإلا توقفت عن الدفع .

---

(١) ينصح البعض بعدم تنفيذ هذا الإعلان دفعة واحدة وإنما فتح باب الحوار والتفاوض مع الدائنين ، فإذا لم يسفر عن شىء فلا مفر من اللجوء إلى هذا الاجراء .

- Phillippe Laurent , Une Approche Éthique de l'Endettement Internationale , éd . CREF , Paris , 1987 , pp . 87 et 88

(٢) Maurice Perouse , Le Lancinant problème de l'Endettement Internationale , Revue des Deux Mondes,Septembre 1985, p. 609

المبحث الثانى

حالات التوقف عن الدفع

شهد التاريخ حالات عديدة لم يتم فيها سداد خدمة الديون الخارجية على المستوى الدولى ، وأخذ عدم السداد أحد طريقين : - الأول عن طريق توقف الدول المدينة من تلقاء نفسها عن السداد بسبب تعرضها للظروف الاقتصادية الصعبة ، والثانى : - جاء عن طريق تخلى الدول الدائنة نفسها عن كل أو جزء من ديونها .

وسوف نعرض لكل من هذين النوعين فى مطلب مستقل .

المطلب الأول

حالات التوقف عن الدفع

من جانب المدينين

يعطينا تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين عددا من حالات التوقف عن الدفع من جانب الدول المدينة أهمها : -

١ - فى المدة من ١٨١٧ إلى ١٨٢٥ كانت دول أمريكا اللاتينية والبرتغال واليونان وأسبانيا مدينة بمبلغ ستة وسبعين مليون جنيه إسترلينى ، وفى عام ١٨٢٦ / ١٨٢٧ تعرضت هذه الدول - باستثناء البرازيل - للتوقف عن الدفع .

٢ - فى عام ١٨٤٠ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الشمالية سداد القروض التى قدمتها لها الدول الأوربية لإقامة بعض المشروعات الصناعية ، وذلك عندما ثبت عدم نجاح هذه المشروعات (١) .

---

(١) Gregoire Dimitresco , Nature Juridique de l'Imprunt Public , th . , paris 1912 , p . 24.
- Louis Delbez , Les Principes Généreaux du DIP . , LGDJ , Paris 1964 , pp . 277 et 288

٣ - في سنوات ١٨٢٦ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤٤ ، ١٨٥٧ ، ١٨٨٦ توقفت المكسيك عن دفع ديونها البريطانية .

٤ - في الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٧٠ حصلت كل من روسيا ومصر وتركيا وأمريكا اللاتينية على مبلغ سبعمائة وعشرين مليون جنيه إسترليني قروضا أجنبية ، وفي نهاية عام ١٨٧٦ ، تعرض نصف هذا المبلغ لعدم السداد (١) .

٥ - في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ توقفت كل من مصر والإمبراطورية العثمانية وبيرو عن دفع ديونها الخارجية ، كما أعلنت الإمبراطورية التركية عدم مشاركتها في الديون العثمانية المعقودة في الزمن السابق ، وفي عام ١٨٨٠ كان هناك ما يزيد على خمسمائة التزام معرضة للإخلال بها (٢) .

٦ - في عام ١٨٩٠ توقفت الأرجنتين عن سداد الديون المستحقة عليها للدول الأوربية بسبب عجزها عن السداد (٣) .

٧ - في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن أعلنت كل دول أمريكا اللاتينية التوقف عن سداد ديونها الخارجية . ففي عام ١٩١٤ كانت المكسيك ، وفي عام ١٩٣١ كانت البرازيل وشيلي وكولومبيا ، وفي عام ١٩٣٣ كانت الأرجنتين ، وفي عام ١٩٣٤ كانت كوبا (٤) .

٨ - كما يكشف لنا تاريخ القرن العشرين عن أن بعض المسئولين عن الثورات الكبرى قاموا مباشرة بعد نجاح ثوراتهم ، بوقف سداد الديون المعقودة بواسطة الأنظمة السابقة ،

---

(١) وقد شملت قائمة الدول الممتنعة عن السداد كل من : تركيا ، مصر ، بيرو ، بوليفيا ، كوستاريكا ، المكسيك ، إكوادور ، أوروجواي ، فنزويلا ، وتونس .

(٢) Nicolas Bellas , op . cit . , p . 25

(٣) philippe Norel et autres , L'Endettement du Tiers Monde , op . cit . , p 146

(٤) Susan George , op . cit . , p . 102

مثال ذلك الاتحاد السوفيتى والصين وكوبا (١) .

٩ - من أهم حالات التوقف عن الدفع فى الوقت الحاضر ، إعلان المكسيك فى العشرين من أغسطس عام ١٩٨٢ عدم الاستمرار فى الوفاء بخدمة ديونها ، ولهذا الإعلان يرجع فضل تفجير أزمة المديونية الحالية ، وتنبيه الرأى العام الدولى لأهمية وخطورة هذه الظاهرة .

١٠ - إعلان بيرو فى عام ١٩٨٥ أثناء الاجتماع السنوى المشترك لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين فى سيول ، تحديد خدمة ديونها بنسبة لا تزيد على ١٠ ٪ من حصيلة صادراتها (٢) .

هذه هى أهم حالات التوقف عن الدفع من جانب المدينين ، ويلاحظ عليها أن معظمها كان من نصيب دول أمريكا اللاتينية . وهذا دليل على أن هذه المجموعة من الدول قد سبقت باقى زميلاتها من دول العالم الثالث ، وقطعت شوطا أطول منها فى مشاكلها مع الديون .

---

(١) Rhumy Barakat , La Sucession d'État aux Dettes Publiques , th . , Paris I , 1978 , p . 93

(٢) Afrique Contemporaine , no . 130 , 1986 , p 59

المطلب الثانى

حالات الإبراء من الدين

يقصد بحالات الإبراء من الديون La Remise de La Dette تلك الحالات التى يقوم فيها الدائن بإبراء ذمة مدينه من كل أو بعض من ديونه ، ويكون هذا الإبراء بإجراء يعلن فيه الدائن ذلك من جانب واحد ، سواء أقدم عليه الدائن من تلقاء نفسه أو بناء على تفاوض مع المدين . فهل هناك حالات للتخلى عن الديون من جانب الدائنين على المستوى الدولى ؟ وما هى تلك الحالات إن وجدت ؟

أولا : هل يمكن إبراء المدين من جزء من ديونه ؟ .

إن هناك قبولا عاما وقناعة تامة لدى الباحثين والمتخصصين والمهتمين بشئون العالم الثالث ، بأن ديون هذا العالم غير قابلة للسداد وأنه لا جدوى من المطالبة بها ، وهذا الاتجاه واضح ومعلن صراحة ، بل إن المسئولين فى الدول الدائنة لديهم هذه القناعة ولكنهم يرفضون إعلانها ؛ ولذلك ففى بعض الحالات التى تقتنع فيها الدول الدائنة بعدم جدوى ديونها ، تقوم بتقديم معونات معينة بقيمة هذه الديون التى ترى وتريد التخلى عنها ، وتبرر عدم إعلان التخلى صراحة بأن قوانينها تحظر عليها هذا الإجراء [1] . وهذا المسلك يطرح للتساؤل عن مصدر هذه القوانين ، وهل لها صفة القدسية التى تمنعها من التعديل ؟ أم أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد حجج وأسانيد واهية يتم التخفى وراءها ؟ .

يقول فى ذلك أستاذنا الدكتور رمزى زكى إنه يتعين على الدول والجهات الدائنة أن تقبل مبدأ " إلغاء بعض الديون الخارجية " المستحقة لها على الدول النامية ؛ إذ أنه من المستحيل فى ضوء توقعات المستقبل أن تتمكن هذه الدول من تسوية هذا الجبل الشاهق من الديون .

ويعطينا سيادته بعضا من المعايير التى يمكن أن يتم على أساسها الإلغاء ، ومنها : -

---

(١) د . عبد الشكور شعلان ، نصف إجراءات الإصلاح الاقتصادى تؤدى إلى الفشل ، صحيفة الأهرام ، ١٩٩١/٤/٨ ، ص ٩

١ - يمكن إلغاء ما نسبته ٢٠ ٪ من الديون التى اتخذت شكل قروض مقيدة لتمويل مشروعات محددة .

٢ - نظرا لأن هناك جانبا من الديون قد تراكم بسبب المشروعات الفاشلة ، فإن مسئولية هذا الفشل يجب أن يتقاسمها الطرفان ، الدائن والمدين .

٣ - وفيما يتعلق بالقروض التى قدمت لتمويل شراء السلع الغذائية ، فإن إلغاء هذا النوع يصبح أمرا منطقيا إذا أعدنا للأذهان أن الدول الدائنة قدمت هذه القروض تحت شعار إنقاذ شعوب الدول النامية من الجوع .

٤ - هناك العديد من المشروعات التى مولت عن طريق القروض الأجنبية ، ثم تعرضت هذه المشروعات للتدمير والزوال لأسباب لا دخل لإرادة الدول المدينة فيها ، مثل : الفيضانات والزلازل والحروب ، وليس من العدل فى شىء أن يتحمل الفقراء فى الدول النامية نتيجة التدمير والزوال وحدهم .

٥ - إن العدالة والإنصاف يقتضيان إلغاء الديون الناتجة عن شراء الأسلحة ، حيث تنعدم معها أية إنتاجية إيجابية على الناتج القومى فى الدول المدينة ، وعلى العكس فإن هذه الإنتاجية الإيجابية تتحقق فى الدول الدائنة المنتجة للسلاح (١) .

والآن وإذا وجدت هذه المعايير طريقها إلى التطبيق العملى ، ترى ماذا يتبقى من ديون العالم الثالث ؟ ! .

ثانيا : أهم حالات الإبراء من جانب الدائنين : -

شهدت الآونة الأخيرة حالات عديدة تخلى فيها الدائنون عن أجزاء من ديونهم على المستوى الدولى ، من أهمها : -

١ - إلغاء كل من كندا ومجموعة الدول الإسكندنافية والمملكة المتحدة حوالى ٢ر٣ مليار دولار كانت مستحقة لهذه الدول على الدول الأفريقية منخفضة الدخل (٢) .

---

(١) د . رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٧ - ٥٥٩

(٢) Le Monde , 8 Juillet 1989 , P . 30

٢ - إلغاء بلچيكا لجانب من ديونها الخارجية المستحقة على ثلاث عشرة دولة أفريقية .

٣ - إعلان الجمهورية الفرنسية فى مايو ١٩٨٩ إلغاء ديونها العامة المستحقة على الدول الأفريقية الأكثر فقرا والبالغ قدرها ستة عشر مليار فرنك فرنسى ، ثم تلا هذا الإعلان قيام الإدارة الفرنسية بوضعه موضع التنفيذ (١) .

٤ - إعلان الإدارة الأمريكية فى يوليو ١٩٨٩ أن الولايات المتحدة ستقوم بإلغاء نحو مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، وذلك بشرط تطبيق الدول المستفيدة برامج التثبيت التى يوصى بها صندوق النقد الدولى (٢) .

٥ - قيام البنوك التجارية فى الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٨٩ بإلغاء ثمانية عشر مليار دولار دفعة واحدة ، كانت ديونا مستحقة لها على المكسيك . ويعتبر هذا أكبر مبلغ يتم إلغاؤه دفعة واحدة (٣) .

٦ - إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة فى السابع من أكتوبر عام ١٩٩٠ إلغاء ديونها المستحقة لها على الدول العربية والإسلامية .

٧ - إعلان مجلس الشيوخ الأمريكى فى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٩٠ موافقته على إلغاء الديون الأمريكية العسكرية المستحقة على مصر والبالغ قدرها نحو ٧٫٢ مليار دولار .

٨ - إعلان وزير المالية الفرنسى فى الخامس عشر من مارس عام ١٩٩١ أن حكومات الدول الغربية قد وافقت على إلغاء نحو نصف الديون المستحقة لها على بولندا والبالغ قدرها ثلاثة وثلاثون مليار دولار (٤) .

٩ - موافقة ألمانيا على إلغاء الديون الميسرة الشروط التى عقدتها مع ست دول أفريقية منخفضة الدخل .

---

(١) Le Monde , 16 Juin 1990 , p . 3

(٢) أمينة عز الدين عبد الله ، مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤

(٣) Le Monde , 25 Juillet 1989 , p . 28

(٤) Le Monde Diplomatique , Avril 1991 , p . 23

١٠ - موافقة الدول الغربية الدائنة لمصر فى مايو ١٩٩١ على إلغاء ما يقرب من عشرة مليارات دولار من ديونها على عدة مراحل مختلفة .

هذه هى أهم حالات الإلغاء الفردى من جانب الدائنين (١) ، ولعلها من الكثرة التى تدعو إلى التساؤل عن الأسباب التى تؤدى بالدول الدائنة إلى تكرارها . يبدو أن السبب الدافع لهذا الإلغاء يرجع إلى قناعة الدائنين بعدم جدوى ديونهم أو أنها أصبحت ديونا مشكوكا فى تحصيلها .

---

(١) هذا وهناك مشروع قانون معروض على الكونجرس الأمريكى برقم H . R . 4059 Congress يضم خمس وعشرين مادة ويحمل اسم Debt for Environment Swap (مقايضة الديون بالبيئة) ، حيث يعفى مشروع القانون تسع دول من أمريكا اللاتينية هى : البرازيل ، المكسيك ، شيلى، بيرو ، هندوراس ، جمهورية الدومنيكان ، جاميكا ، بنما ، السلفادور من نصف ديونها المستحقة عليها للولايات المتحدة مقابل قيام هذه الدول بإنفاق جزءا من الديون الملغاة على حماية البيئة وتحسين مستوى معيشة محدودى الدخل وحماية الحيوانات والأشجار من الانقراض .
- عزت السعدنى ، صحيفة الأهرام ، ١٩٩٢/٧/٢٥ ، ص ٣

المبحث الثالث

الطبيعة القانونية للتوقف عن الدفع

إن البحث فى الطبيعة القانونية لتصرف معين يقتضى تحليل هذا التصرف لبيان تكييفه القانونى أو الوصف القانونى الدقيق له من ناحية ، وبيان القوة الإلزامية أو المرتبة التى يمثلها هذا التصرف بين باقى التصرفات الأخرى من ناحية ثانية : -

المطلب الأول

التكييف القانونى للتوقف عن الدفع

يمثل إعلان دولة معينة توقفها عن دفع ديونها الخارجية تعبيرا عن رغبتها بهذا الإعلان فى إحداث أثر قانونى معين ؛ ولذلك فإن هذا التعبير يمثل " إرادة تتجه إلى إحداث آثار قانونية تم إخراجها من مجال النوايا إلى عالم المحسوسات نتيجة التعبير عنها من جانب مصدرها " ، وهذا هو مضمون التصرف القانونى بوجه عام (١) .

فإذا انتقلنا إلى مجال القانون الدولى نجد أن التصرف القانونى الدولى يصدر عن أشخاص هذا القانون لترتيب آثار قانونية معينة فى إطار النظام القانونى الدولى .

وعلى ذلك فإعلان الدولة التوقف عن دفع ديونها الخارجية يعتبر تصرفا قانونيا دوليا لأنه صادر عن شخص من أشخاص هذا القانون ، وتترتب آثاره فى إطار العلاقات الدولية .

---

(١) Charles R ., ,DIP., Tome I, Introduction et Sources, Sirey ,Paris 1970 , p.416

د . مصطفى أحمد فؤاد ، النظرية العامة للتصرفات الدولية الصادرة عن الإرادة المنفردة ، رسالة ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ١٧ .

ولما كانت التصرفات القانونية على المستوى الدولى متعددة ، فمنها التصرفات الاتفاقية Acte conventionel التى تشمل التصرفات متعددة الأ طراف Plurilatéral - Multilatéral والتصرفات الثنائية Bilatéral ، ومنها التصرفات الدولية الصادرة من جانب واحد أو الأحادية Unilatéral

وللتفرقة بين التصرفات الدولية الاتفاقية (المتعددة أو الثنائية الأطراف) وبين التصرفات الدولية الصادرة من جانب واحد يلجأ الفقه الدولى إلى معايير متعددة ، ومن هذه المعايير نجد المعيار الشكلى الذى يعتمد على وحدة أو تعدد الأشخاص ، فيكون التصرف متعدد الأطراف تبعا لتعدد الأشخاص الدولية التى صدر عنها ، بينما يكون أحادى الجانب إذا كان مصدره هو شخص قانونى واحد .

فى حين يأخذ البعض الآخر بمعيار موضوعى قوامه وحدة الجانب ، فيكون التصرف الصادر عن أكثر من شخص قانونى لكنهم يمثلون جانبا واحدا ، تصرفا صادرا عن جانب واحد ، أى تصرفا صادرا عن الإرادة المنفردة (١) .

وأخذا بهذا المعيار فإن إعلان التوقف عن الدفع من جانب دولة واحدة أو من جانب عدد من الدول يمثلون جانبا واحدا ، يعتبر تصرفا قانونيا دوليا صادرا من جانب واحد Acte Unilatéral لأنه لم يكن وليد الاتفاق بين طرفين أو أكثر ؛ ولذلك انتفى عنه وصف التصرفات الاتفاقية .

---

(١) د . مصطفى أحمد فؤاد ، النظرية العامة ... المرجع السابق ، ص ٥٤ .

المطلب الثانى

القوة الإلزامية للتوقف عن الدفع

بعد أن حددنا الوصف القانونى لإعلان الدول النامية التوقف عن دفع ديونها الخارجية بأنه تصرف قانونى دولى صادر عن الإرادة المنفردة ، ينبغى الإجابة على السؤال التالى : هل تتمتع التصرفات الدولية الصادرة عن الإرادة المنفردة بقوة إلزامية معينة ؟ وإلى أى مدى تكون هذه القوة الإلزامية إن وجدت ؟ .

فى الإجابة على الشق الأول من هذا السؤال نجد عدة اتجاهات :

- اتجاه ينكر للتصرف الصادر عن الإرادة المنفردة القدرة على إنتاج آثار قانونية ، ومن ثم انعدام القوة الإلزامية ، وينكر أصحاب هذا الاتجاه على الإرادة أن تكون مصدرا عاماً للالتزام .
- اتجاه الإلزام الذاتى : حيث يرى أصحابه أن الإرادة المنفردة لايتصور لها أن تخلق التزامات إلا على عاتق مصدرها . ويبدو أن هذا الرأى يتأثر تماما بقواعد القانون الخاص .
- اتجاه الإلزام المتعدى : حيث يذهب أصحاب هذا الرأى إلى أن هناك مجموعة من التصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة تقتصر آثارها على مصدرها ، كالاعتراف بدولة أخرى والتعهد قبل دولة أخرى بتصرف معين . كما أن هناك مجموعة أخرى من التصرفات تكون مصدرا من مصادر القاعدة القانونية ، ومن ثم فهى تنشئ آثار قانونية تتعدى مصدرها ، ومنها قرارات المنظمات الدولية (١) .

وبتطبيق هذه الاتجاهات على إعلان الدول النامية التوقف عن دفع ديونها الخارجية ، نجد أن هذا التصرف لايتمتع بأية قوة إلزامية ، ومن ثم فهو تصرف فارغ المضمون .

---

(١) د . مصطفى أحمد فؤاد ، النظرية العامة ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ومابعدها .

ومع ذلك ولما كان القانون هو انعكاس للمجتمع الذى ينظمه ، فإن البحث النظرى البحت لايستقيم إذا كان بعيدا عن هذا المجتمع والواقع الذى يجرى فيه ؛ ولذلك فلا يستقيم القول بأن إعلان الدول المدينة التوقف عن الدفع يعتبر تصرفا عديم القوة الإلزامية ، فى الوقت الذى شهد فيه الواقع الدولى حالات كثيرة للتوقف عن الدفع ، كتب لها النجاح وأنتجت آثارها القانونية كاملة .

وهذا الواقع يضفى على هذا الإعلان طبيعة سياسية واقتصادية إلى جانب طبيعته القانونية .

فوصف هذا التصرف بالطبيعة القانونية المتمثلة فى كونه ، تصرفا قانونيا صادرا من جانب واحد ، يتمثل هذا الجانب فى مايزيد على مائة وثلاثين شخصا من جملة أشخاص القانون الدولى التى لاتتعدى المائتى شخص . واتسام هذا التصرف بالطبيعة السياسية التي تنبع من طبيعة الديون نفسها وطبيعة العلاقات السياسية بين الدول الدائنة والمدينة والمركز القانونى السئ الذى تحتله المجموعة الثانية فى العلاقات الدولية . واتسام هذا التصرف بالطبيعة الاقتصادية ، التى تستند إلى مثلث التخلف (الفقر والجهل والمرض) الذى تعانى منه شعوب الدول المدينة ، فى الوقت الذى تنعم فيه شعوب الدول الدائنة بالرخاء والرفاهية التى ليس لها حدود .

فهذه الطبيعة القانونية والسياسية والاقتصادية يستمد منها هذا التصرف قوته الإلزامية، إذ لايقبل القول بأن تصرفا معينا صادرا من جانب مايزيد على ثلثى أشخاص القانون الدولى ، يعتبر تصرفا عديم القوة الإلزامية .

وعلى ذلك فإن التوقف عن الدفع يتمتع بقدر من القوة الإلزامية يكمن فى مدى القوة والضغط التى يشكلهما بفرض حدوثه .

تبقى الإجابة على الشق الثانى من السؤال الذى طرحناه فى بداية هذا المطلب ، والذى يدور حول المرتبة التى يحتلها هذا التصرف داخل دائرة التصرفات التى ينتمى إليها .

ولما كانت التصرفات الاتفاقية (الثنائية أو المتعددة الأطراف) تعلو في المرتبة على التصرفات الأحادية ؛ بسبب تعدد الإرادات التي أصدرت الأولى ، فإن إعمال هذه القاعدة يؤدي للقول بأن التصرفات الصادرة من جانبين تعلو على الصادرة من جانب واحد . وبناء على ذلك يكون إعلان التوقف عن الدفع باطلا لأنه تصرف صادر عن جانب واحد يخالف اتفاق القرض الذي يعتبر تصرفا صادرا من جانبين .

ومع ذلك وكما سبق القول بأن القانون ليس بمنأى عن ظروف أشخاصه والمخاطبين بأحكامه ، فقد شهد الواقع العملي حالات عديدة للتوقف عن الدفع أنتجت آثارها القانونية وحققت أهدافها . بل إن هذا الواقع العملي يشهد على أن دول العالم أجمع قد عرفت التوقف عن الدفع الذي أنتج آثاره القانونية .

المبحث الرابع

آثار التوقف عن الدفع

يترتب على إعلان الدول المدينة توقفها عن دفع ديونها الخارجية ، بقرار من جانب واحد وبدون الرجوع إلى الدائنين ، العديد من الآثار الهامة مثل فرض الحصار الاقتصادى من جانب الدول الدائنة ، ووقف تدفق القروض الجديدة إلى الدو ل المدينة ، وتحريك مسئولية هذه الدول عن هذا الإجراء . وسوف نعرض لآثار التوقف عن الدفع فى مطلبين رئيسيين : نخصص الأول للآثار الاقتصادية ، و الثانى للآثار القانونية : -

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية للتوقف عن الدفع

ذكرنا فى بداية هذا الباب أن الجدل والنقاش يدور حول توقف الدو ل المدينة عن دفع ديونها بين مؤيد ومعارض ، ونذكر هنا أن غالبية الشراح الاقتصاديين يرفضون هذا الإجراء[1] ، مستندين فى ذلك إلى أنه سوف يرتب العديد من الآثار الاقتصادية الخطيرة الآتية: -

١ - إن توقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية البالغ قدرها ألف وخمسمائة مليار دولار سوف يؤدى إلى انهيار النظام النقدى ، ومن ثم انهيار وإفلاس معظم البنوك التجارية ، بل وانهيار نظام الائتمان الدولى ذاته .

٢ - يؤدى هذا الإجراء إلى الإضرار بعملية الإقراض الدولى نفسها ، حيث لاتستطيع الدول المدينة الممتنعة عن السداد الحصول على قروض جديدة ، وبالتالى عدم مواصلة مسيرة النمو الاقتصادى ، كما سترفض الدول الدائنة إعادة الجدولة ؛ ومن ثم تشتد حدة الأزمة فى الدول المدينة التى تعتمد اعتمادا أساسيا على القروض الخارجية وإعادة

---

(١) د . رمزى زكى ، حوار حول الديون والاستقلال ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٤٤

الجدولة[١] وعلى ذلك فإن الدول المدينة ستحرم من أية قروض جديدة وكذلك من معونات التنمية : أحادية أو ثنائية الجانب ، هذا فضلا عن الحرمان من قروض صندوق النقد والبنك الدوليين . ويقول أصحاب هذا الرأى إن ذلك يعتبر " جزاءً جوهريا ذاتيا Sanction Intrinsèque " بالإضافة إلى الجزاءات الأخرى الاقتصادية والسياسية التى يمكن أن تتخذها الدول الدائنة[٢] .

٣ - تستطيع الدول الدائنة فرض الحصار الاقتصادى على الدول النامية الممتنعة عن السداد ، وقد ثبتت جدوى هذا الإجراء فى حالات كثيرة .

لذلك يرفض المعارضون للتوقف عن الدفع لجوء الدول النامية إليه ، ويفضلون أسلوب التفاوض وإعادة الجدولة .

وعلى الجانب الآخر نجد أن المؤيدين لإعلان الدول المدينة توقفها عن الدفع لديهم من الحجج والبراهين مايبرر وجهة نظرهم ، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أنه إذا اتخذت الدول النامية المدينة موقفا حازما موحدا ، فأمام إرادتها فرصة حقيقية لبلوغ أهدافها ، وقد سبق لها أن تجمعت ووحدت جهودها فنجحت فى تعديل أسعار البترول عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ؛ ولذلك فإذا اتفقت هذه الدول على اتخاذ قرار من جانب واحد بشأن ديونها الخارجية، فإن أحدا لايستطيع تهديدها بوقف التجارة أو منع القروض الجديدة عنها ؛ وذلك لأن الدول الصناعية نفسها لاتستطيع الاستغناء عن أسواق العالم الثالث ولاعن مواده الأولية .

ويرد أصحاب هذا الاتجاه على الآثار السلبية التى يزعم المعارضون حدوثها بناء على التوقف عن الدفع كمايلى : -

١ - فيما يتعلق بانهيار النظام الائتمانى العالمى وانهيار وإفلاس البنوك الغربية التجارية ،

---

(١) د . صلاح زين الدين ، نحو إستراتيجية جديدة لمواجهة أزمة الديون الأفريقية ، روح القوانين ، العدد الثالث ، ديسمبر ١٩٩٠ ، مطبعة جامعة طنطا ، ١٩٩١ ، ص ٢١٤ .

(٢) Nicolas Bellas, op.cit ., p. 247.

فإنه فى يوم " الاثنين الأسود " الموافق للتاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٨٧ ، فقدت البنوك العالمية مايقرب من ألف مليار دولار فى يوم واحد أى بما يعادل مديونية العالم الثالث في ذلك الوقت ، ومع ذلك لم يحدث انهيار فى النظام النقدى أو الائتمانى الدولى (١) ؛ ولذلك يعتقد بعض الشراح أن التوقف عنْ الدفع يمكن ألا يؤدى إلى هزة أو أزمة فى النظام المالى الدولى (٢) ، خاصة إذا علمنا أن ديون االعالم الثالث تشكل نسبة ضعيفة من الدخل القومى السنوى للدول الدائنة ، حيث يمكن الاستغناء عن هذه النسبة دون حدوث أية مشاكل .

٢ - فيما يتعلق بعملية وقف الإقراض الجديد بناء على التوقف عن الدفع ، ومن ثم عدم حصول الدول المدينة على الموارد المالية اللازمة لتحقيق خططها التنموية ، فإن الأموال الناتجة عن عدم السداد يمكن أن تغنى الدول المدينة عن القروض الجديدة ؛ ولذلك ليس هناك محل للخوف من الحصار المالى الذى يمكن فرضه على الدول المدينة (٣) .

ويضيف أصحاب هذا الرأى القول بأن كل دولة تستطيع سد حاجاتها من القروض الخارجية عن طريق المبالغ التى كانت مخصصة للسداد ، بمعنى أن تقوم كل دولة باقراض نفسها ، ومع فترة من الزمن ستكون صعبة بلاشك ، تستطيع الدول النامية المدينة بعدها الاعتماد على نفسها .

هذا ولقد رأينا فى الآثارالمالية الناتجة عن الإفراط فى المديونية أن أصبحت خدمة ديون غالبية الدول النامية المدينة ، تزيد على قيمة القروض الجديدة التى تحصل عليها ، وهو

---

(١) La Dette Extérieure .., ONG ,op.cit., p.71
Lazri Mahfoud, l'Endettement Extérieur des Pays du Tiers Monde ,th., Paris 1988, PP.313 et 314

(٢) Fran çois Jean, op.cit., p. 121

(٣) د . رمز زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٨٥
– فيدل كاسترو ، لماذا يمكن وينبغى إلغاء ديون أمريكا اللاتينية والعالم الثالث التى يستحيل دفعها ، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، عدد ٤ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣ .

ماعرف باسم النقل العكسى للموارد [١] .

٣ - وفيما يتعلق بالحصار الاقتصادى :

فإذا كان التوقف عن الدفع من جانب دولة واحدة فلايشك أحد فى أن الدول الدائنة تستطيع إحكام الحصار عليها لدرجة تجعلها تقترب من الفناء والدمار ، أما فى حالة إعلان الدول المدينة مجتمعة - وعددها الآن يزيد على مائة وثلاثين دولة - ألتوقف عن الدفع فلا يمكن للنتيجة أن تكون واحدة .

ففى هذا الفرض لاتستطيع الدول الرأسمالية المتقدمة الاستغناء عن أسواق الدول النامية ، خاصة بعد تكدس أسواق المجموعة الأولى بالمنتجات لدرجة أصبحت معها عاجزة عن استيعاب إنتاجها ، ومن ثم أصبح لاسبيل أمامها سوى الأسواق الخارجية . بل إن الأسواق الخارجية نفسها أصبحت محلا للصراع والتنافس بين الدول الصناعية المتقدمة ، حيث المنافسة بينها على أشدها ؛ لدرجة أصبح معها القول إنها حرب اقتصادية بين الأقوياء للاحتفاظ بمنافذ التوزيع قولا صحيحا .

ويضيف أصحاب هذا الاتجاه القول بأن التوقف عن الدفع هو أمر ممكن ولاداعى للتخوف من الآثار السيئة التى قال بها المعارضون ، حيث استطاعت الدول الدائنة أن تدفع زيادة هائلة فى قيمة وارداتها من النفط نتيجة ارتفاع أسعاره ، ولم يؤد ذلك إلى تدمير اقتصادياتها .

ومن ناحية ثانية فإنه يمكن الضغط على نفقات التسليح لمواجهة أية آثار سلبية ، ولعل المناخ الآن أصبح مناسبا أكثر من ذى قبل لتحقيق هذه السياسة ، بعد انحسار الخلاف بين الشرق والغرب .

ومن ناحية ثالثة فإن التوقف عن الدفع يمكن أن يساعد على الخروج من أية أزمات ناتجة عنه . فحينما تستغل أموال الديون فى التنمية الاقتصادية للدول المدينة ، وفى زيادة

---

(١) Susan George, op. cit ., pp. 107 : 130 .

تحسين مستوى معيشة شعوبها ، فإن وارداتها من الدول الصناعية ستتزايد وتقوى معها عملية دوران عجلة الإنتاج والاستثمار والعمالة فى هذه الدول .

وعلى ذلك فعلى المدى الطويل يوجد هناك نوع من وحدة المصالح بين الطرفين ، أما على المدى القصير فلاشك فى أن المصالح متعارضة .

بناء على ماتقدم فإن التخوف من الآثار السلبية الضارة بمصالح الدول المدينة ، نتيجة توقفها عن دفع ديونها الخارجية أمر ليس له محل ؛ ولذلك فإن على هذه الدول أن تتوحد وتجتمع فيما بينها لإعلان موقفها بصراحة ووضوح ، وأيا كانت الأضرار فلن تزيد على المصاعب والمشاكل الاقتصادية والمالية والسياسية التى تواجهها الآن .

المطلب الثانى

الآثار القانونية للتوقف عن الدفع

مناط البحث فى هذا المطلب هو معرفة الآثار القانونية التى تترتب على إعلان الدول المدينة التوقف عن دفع ديونها الخارجية ، فالفرض أن الدولة المدينة قد حصلت على القروض، والفرض كذلك أنها قد أعلنت من جانب واحد عدم استمرارها فى السداد ، فماهى الآثار القانونية التى تنتج على هذا الفرض ؟ .

فى الأنظمة القانونية الداخلية تقضى القواعد العامة بأنه إذا توقف أحد الأشخاص القانونية عن الوفاء بأعباء ديونه ، فيكون للدائن اللجوء إلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة ،لاستيفاء حقوقه وفقا للإجراءات التى رسمها القانون ، وتقضى الفقرة الأولى من المادة رقم ٢٣٤ من القانون المدنى المصرى والمادة رقم ٢٠٩١ من القانون الفرنسى : بأن أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه .

فإذا انتقلنا إلى المستوى الدولى ، وكانت المتوقفة عن الدفع دولة مستقلة ذات سيادة ، فماذا يكون الحكم ؟ . لقد اقترضت الدولة فعلا ؛ ولذلك فالأصل أن السداد واجب عليها ، لكن ماالحكم إذا أصبحت الدولة غير قادرة على السداد ، أو إذا رفضت إتمامه ؟ وهل من سلطة إدارية أو قضائية مختصة يلجأ إليها الدائن ؟ وما مدى انسحاب قاعدة أن أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه على الدول ؟ .

لقد أعلن السكرتير المساعد للخزانة الأمريكية أنه عند تخلى أحد المدينين عن ديونه أو عن أجزاء منها بإعلان فردى ، سيقوم الدائنون بالحجز على كل ممتلكاته فى الخارج ، أرضا وبحرا وجوا ، كما تأكد نفس المعنى مرة أخرى على لسان أحد رجال البنوك الأمريكية لصحيفة Le Monde بقوله : " إذا تخلت إحدى دول أمريكا اللاتينية عن ديونها أو عن أجزاء منها بتصرف من جانب واحد ، فلدينا فى المجال القانونى الرد الانتقامى ، حيث سنقوم بالحجز على كل ممتلكات هذه الدولة فى الخارج ، أرضا وبحرا وجوا ، وسنجمد كل أرصدتها وأرصدة رعاياها فى الخارج ، وسوف لا تستطيع الاقتراب من سفنها ولا طائراتها التى تقع خارج

حدودها ، هذا كله فضلا عن فرض الحراسة القضائية عليها " (١) .

فإلى أى مدى يكون هذا الكلام صحيحا ؟ ، سوف نعرض للمسألة فى الفقه الدولى والقضاء الدولى والقضاء الداخلى فى البنود الثلاثة الآتية : -

أولا : الفقه الدولى : -

إذا كانت ممتلكات كل شخص ضامنة للوفاء بديونه وفقا لقواعد القانون الخاص ، فهل يمكن قبول فكرة : أن ممتلكات الدولة تضمن الوفاء بتعهداتها المالية ؟ . أجاب على هذا السؤال أحد رجال البنوك الأمريكية عندما توقفت المكسيك عن دفع ديونها الخارجية عام ١٩٨٢ بقوله :" هل تساوى المكسيك مائة مليار دولار ؟ " ، حيث كان هذا المبلغ هو قيمة ديون المكسيك آنذاك ، ومعنى هذا الكلام أن نفس الفكرة المعمول بها فى مجال القانون الخاص يمكن تطبيقها على الدول فى مجال القانون الدولى ، ومن ثم فإن ممتلكات كل دولة تضمن الوفاء بديونها الخارجية .

ولكن حقيقة الأمر أن هذه هى رؤى الدائنين التى تهدف إلى حماية حقوقهم والحفاظ على مصالحهم . أما علي مستوى البحث العلمى فى القانون الدولى فإن هذا الكلام ليس له من أسانيد فى الواقع أو فى القانون .

حيث لايمكن قبول القول بأن أراضى الدولة وشوارعها وميادينها ومطاراتها وموانيها ومدارسها ومستشفياتها وجامعاتها .... إلخ ، يمكن أن تكون ضامنة للوفاء بتعهداتها ، لأنها لايمكن أن تكون محلا لدعوى حجز أو تنفيذ تمهيدا لبيعها فى المزاد العلنى لسداد الديون الخارجية .

ويستند هذا القول إلى أن ذمة الدولة غير قابلة للحجز عليها Insaisissable فى حالة عدم تنفيذها لالتزاماتها .

---

(١) Susan George ,op. cit., pp. 102 et 103
Nicolas Bellas , op. cit., p.479 .

ويثور التساؤل سريعا عن أسباب هذا الوضع المتميز الذى تتمتع به الدولة وماهى مبررات عدم قابلية أملاك الدولة للحجز ؟ . تكمن الإجابة على ذلك فى أن أموال الدولة غير قابلة للتصرف Inaliénabilité ، حيث تشكل هذه الأموال وتلك الأملاك جزءا من " الدومين العام للدولة " Domaine Public الذى لايجوز التنازل عنه أو التصرف فيه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم Imprescriptible وذلك وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة /٨٧ من القانون المدنى المصرى ، والفقرة الثانية من المادة / ٢٢٧٩ من القانون المدنى الفرنسى ، ولقد استقر هذا الفكر القانونى منذ زمن طويل (١) .

من ناحية ثانية فإن الفقه الدولى يعترف للدول المستقلة ذات السيادة بحصانة تمنعها من المثول أمام القضاء الأجنبى حتى بالنسبة للأنشطة التجارية (٢) .

"La Doctrine de L'immunité des États Souvrains qui interdit de poursuivre les Gouvernements même pour les Activités Commerciales "

خلاصة ماتقدم أن الدعوة إلى فكرة الحجز على أملاك الدولة التى تؤيدها وتدعو إليها الدول الدائنة لا تستند إلى أساس سليم من القانون أو العمل . بل على العكس فإن عدم جواز الحجز على هذه الأملاك ، وعدم جواز بيعها فى المزاد العلنى ، أو تملكها بالتقادم هى كلها من الأفكار المستقرة والتى تستند إلى أسس قانونية وعملية (٣) .

---

(١) Gregoire Dimitresco , Nature Juridque de l'Emprunt Public ,th ., Paris, 1912, pp. 20 et 21 .

(٢) La Cessation de Paiement ,Une Solution pour les Pays Endettés d'Amérique Latine, P . E .,no . 2006, 1987, p. 21 .

(٣) Charles Rousseeau , DIP , T . IV , Les Relations Internationales , Sirey , Paris , 1980 , P . 12 .

ثانيا : القضاء الدولي :

من المعلوم أن لجوء الدول إلى القضاء الدولي هو أمر اختياري يرجع إلى محض إرادة هذه الدول ، بمعنى أنه لا يجوز إجبار دولة مستقلة ذات سيادة على المثول أمام محكمة دولية . وقد تأكد هذا المسلك من جانب محكمة العدل الدولية في مادة الديون الخارجية في قضية شهيرة هي قضية : القروض النرويجية .

وتتلخص وقائع هذه القضية في أن مملكة النرويج أصدرت بعض القروض عن طريق بنك الرهن العقاري الملكي النرويجي وبنك الأملاك الزراعية ، وكان هناك عدد من المواطنين الفرنسيين الذين يملكون بعضا من سندات هذه القروض ، ومن ثم تلتزم حكومة النرويج بسداد قيمة هذه السندات لأصحابها الفرنسيين . ولما لم تقم حكومة النرويج بالسداد لجأت فرنسا إلى محكمة العدل الدولية في السادس من يوليو ١٩٥٦ طالبة منها الحكم بإلزام النرويج بالدفع ، واستندت في ذلك إلى أن النرويج وفرنسا بقبولهما الاختصاص الإلزامي للمحكمة ينعقد الاختصاص لها ، وأن استرداد دين القرض الدولي يثير مسألة تدخل في اختصاص المحكمة وفقا للبندين أ ، جـ من الفقرة الثانية من المادة / ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة .

ودفعت الحكومة النرويجية بعدم الاختصاص استنادا إلى :

١ - إن موضوع النزاع يتعلق بالقانون الداخلي وليس بالقانون الدولي ، واختصاص المحكمة مقصور على المنازعات الدولية .

٢ - إن البنوك التي أصدرت القروض تتمتع بشخصية مستقلة ، ومن ثم يجب توجيه المنازعة لها مباشرة وليس إلى الحكومة النرويجية ، وأن اختصاص المحكمة مقصور على المنازعات بين الدول .

وبعد أن قامت المحكمة بدراسة الدفوع المقدمة ، قررت الأخذ بوجهة النظر النرويجية وحكمة بعدم الاختصاص (١).

---

(١) د. عبدالعزيز سرحان ، دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٥ ومابعدها .

وعلى ذلك فإن القضاء الدولى لا يقبل بفكرة مقاضاة الدولة المستقلة ذات السيادة بسبب الامتناع عن الوفاء بديونها الخارجية ، وأما التصريحات التى قيل بها من قبل بعض الدائنين فلا تعدو أن تكون مجرد آراء شخصية ضعيفة أو إعلانات سياسية لا تنطوى على مايدعمها قانونا .

ثالثا : القضاء الداخلى :

تكلمنا فى البند السابق عن حكم مسألة تخلف الدول عن الوفاء بديونها الخارجية فى القضاء الدولى ، ونعرض هنا لهذا الحكم فى القضاء الداخلى .

فهل يجوز مقاضاة الدولة الممتنعة عن الدفع أمام قضائها الداخلى أو أمام قضاء دولة الدائن ؟

فيما يتعلق بالقضاء الداخلى لدولة الدائن ، الذى يعتبر قضاءً أجنبياً بالنسبة للدولة المدينة ، ووفقا لفكرة الحصانة التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة فى مواجهة السلطات القضائية الأجنبية (١) ، تأتى الإجابة على السؤال المطروح بالنفى ، وهناك العديد من الأحكام التى تؤيد ذلك :

١ - قررت المحكمة العليا الأمريكية عام ١٨١٢ عدم جواز القبض على سفينة فرنسية دخلت إلى الموانى الأمريكية ، حتى ولو كانت هذه السفينة فى الأصل أمريكية ثم استولى عليها أشخاص آخرون ، مادامت قد تحولت إلى سفينة عامة تتبع الدولة الفرنسية .

(١) Charles Rousseau, DIP, Tome IV , op. cit., p. 8

٢ - قررت محكمة استئناف بريطانيا العظمى عام ١٨٧٨ أنه لا يجوز للمحاكم البريطانية أن تجرد حاكما أجنبيا من ممتلكاته العامة . وهكذا تأكد مبدأ الحصانة المطلقة للدولة أمام القضاء الأجنبى والسلطات الأجنبية .

ومع ذلك ففى منتصف هذا القرن : أى منذ عام ١٩٥٢ بدأ العمل يتجه نحو الحد من هذه الحصانة بعض الشىء ، خاصة فى المجالات الاستثمارية والتجارية التى تقوم بها الدول . أما في المجالات الأخرى فمازالت هذه الحصانة شبه كاملة ، خاصة فى الأمور السيادية الأساسية للدولة (السياسة - الدفاع - العدل) ، وهو مايعبر عنه بالمجال المحفوظ للأمور الداخلية (١) .

٣ - وأخيرا فهناك قضية حديثة نظرها القضاء الأمريكى ، وهى قضية البنوك الكوستاريكية ، وتتلخص وقائع هذه القضية فيما يلى :

فى الرابع والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٨١ قررت حكومة كوستاريكا التوقف عن دفع ديونها للبنوك الأمريكية ؛ وذلك بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التى تمر بها .

على أثر ذلك لجأ الدائنون إلى القضاء الأمريكى وأصدرت محكمة أول درجة حكما لصالحهم يلزم الحكومة المدينة بالوفاء . ثم تقدمت حكومة كوستاريكا باستئناف هذا الحكم ، فقررت الدائرة الثانية فى محكمة الاستئناف الفيدرالية والتى نظرت الموضوع فى الثالث والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٨٤ إلغاء الحكم السابق ، ثم تقدم الدائنون بطعن فى حكم محكمة الاستئناف أمام نفس المحكمة التى قررت فى الثامن عشر من مارس عام ١٩٨٥ إلغاء حكمها السابق .

---

(١) جير هارد فان غلان ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ ومابعدها .

ويعلق بعض الشراح على الحكم الأخير بأنه جاء نتيجه تدخل الحكومة الأمريكية ، ومن ثم غلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية (١) .

هذا فيما يتعلق بالقضاء الداخلى الأجنبى ، أما فيما يتعلق بالقضاء الداخلى الوطنى ، فهل يجوز مقاضاة الدولة الممتنعة عن السداد أمام قضائها الداخلى ؟ وهل يجوز أن يكون الدومين العام Domaine Public لهذه الدولة محلا لدعوى أمام قضائها ؟

نعتقد أن الإجابة على هذا التساؤل تكمن فيما قاله الفقه والقضاء الدوليان من عدم قابلية ممتلكات الدولة للحجز عليها أو بيعها فى المزاد العلنى ، حيث أن مقتضى إعمال هذا الفكر لا يتوقف على طبيعة القضاء أو نوعه . ومن ناحية أخرى فإن القضاء الداخلى للدولة المدينة يصبح عديم الجدوى خاصة إذا قامت هذه الدولة بتعديل قوانينها للاستفادة منها .

نخلص من ذلك إلي أنه لا توجد سلطة عليا فوق الدول تستطيع إجبارها على اتخاذ أو الامتناع عن اتخاذ موقف معين . وقد رأينا أن اللجوء إلى القضاء الدولى غير مفيد لكونه قضاءً اختياريا ، كما رأينا أن اللجوء إلى السلطات الإدارية والقضائية غير مفيد هو الآخر ، سواء بالنسبة للدولة الدائنة بسبب اعتبارات الحصانة التى تتمتع بها الدول

---

(١) D. Carreau , Le Rééchelonnement de la Dette Extérieure ? J DI ., 1985, p. 43 .

-------------- , La Nouvelle Décision Américaine , JDI , 1986, p. 123 .

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير عن التجارة والتنمية ، الطبعة الفرنسية ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٣ .

وعدم قابلية أملاكها للتنازل أو البيع ، وسواء بالنسبة للدولة المدينة بسبب اعتبارات الحصانة من ناحية وسلطة هذه الدولة فى تعديل قوانينها من ناحية أخرى .

أمام هذاالفراغ قد يبدو أن الوضع جد خطير ، ويؤدى إلى انهيار النظام الدولى بل والقانون الدولى ذاته ، وقد يبدو أننا نؤيد ذلك ونداقع عنه .إلا أن الحقيقة على عكس ذلك تماما، وإنما فقط نحاول فهم الواقع الدولى بإيجابياته وسلبياته .

فعلى المستوى الدولى ، ونظرا لطبيعة المجتمع الدولى وطبيعة أشخاصه ، فلم يصل بعد هذا النظام إلى الد رجة التى وصل إليها النظام الداخلى من التنظيم ، ومن ثم يفتقد المجتمع الدولى للسلطة القضائية الموجودة فى المجتمع الداخلى .

هذه الخاصية الهامة لها انعكاساتها المباشرة على أشخاص القانون الدولى ، خاصة الدول ، فأمام غياب السلطة القضائية بل والتنفيذية والتشريعية بنفس المستوى التى هى عليه فى النظام الداخلى ، تحاول كل دولة الاحتفاظ لنفسها وعلى المستوى الدولى ، بتحقيق تفوق فى كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ، وتسعى جاهدة للحفاظ على هذا التفوق وتطويره وتدعيمه باستمرار ؛ وذلك لأنها تستمد منه مركزها ومكانتها بين شقيقاتها من الدول .

وعلى ذلك فإن قوة الدولة تتكون من مجموعة من العناصر السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والثقافية ، ومن هنا جاء وصف بعض الدول بأنها دول قوية والبعض الآخر بأنها دول ضعيفة ، كما جاء وصف بعض الدول بأنها دول متقدمة والبعض الآخر بأنها دول غير متقدمة .

ولعل هذه القوة هى العامل المؤثر فى تنفيذ أو عدم تنفيذ الالتزامات الدولية ، فالدول وهى بصدد تنفيذ التزاماتها الدولية تستحضر أمامها المركز السياسى والاقتصادى والعسكرى الذى تحتله الدول الأخرى التى يعنيها تنفيذ الالتزام أو عدم تنفيذه .

وقد يرى البعض فى ذلك ذريعة للهجوم على القانون الدولى ، ولكن إذا علمنا أن القانون الداخلى ، وبما وصل إليه من تنظيم قانونى محكم ، قد عرف - ومازال - أن القوة تصنع الحق وتحميه ، فما بال القانون الدولى الذى لم يصل بعد إلي ما وصل إليه نظيره الداخلى .

ولذلك فنحن نؤيد القول بأن الدول - خاصة فى منطقتنا العربية - يجب أن تعمل على تقوية نفسها في كافة المجالات حتى تستطيع أن تجد من يسمع لها ويحترم تعهداته أمامها .

ولقد رأينا ، ومازلنا ، أن الدول وهى فى سعيها إلى تحقيق ميزة معينة بسبب قوتها أو مركزها ، لا تظهر نفسها بالمخالفة أو بالمتعدية على أحكام القانون الدولى ، وإنما تعلن دائما أ ن تصرفها أو مسلكها هذا إنما هو تنفيذ للقانون الدولى ، واحترام للشرعية الدولية ، والنتيجة أنها تعلن رسميا تمسكها واحترامها لقواعد القانون الدولى ، فى الوقت الذى تتحلل فيه من التزاماتها الدولية على أرض الواقع .

بناء على ما تقدم فإن الدول النامية ليست أقوى أو أكرم من الدول المتقدمة حتى تستطيع التمسك بالقواعد البالية من القانون الدولى والتى أضرت بها كثيرا ، وإنما هى تشغل مركزا ضعيفا - سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا - على المستوى الدولى ؛ ولذلك فلا مفر من إعادة بنائها فى كافة هذه المجالات ، إذا كانت تريد أن يكون لها مكان فى هذا العالم . ونحن فى ذلك لانطالب بهدم قواعد القانون الدولى ، وإنما ببعث الحياة فى النصوص التى تراعى مصالح الدول النامية الفقيرة ، وسوف يتأكد لنا ذلك فى الفصلين الثانى والثالث من هذا الباب . ولعل هذا يعد نوعا من أنواع تطوير القانون الدولى .

الفصل الثانى

مبررات التوقف عن الدفع

بعد أن عرضنا فى الفصل السابق لماهية التوقف عن الدفع من خلال تعريفه وبيان مميزاته وحالاته ومدى إمكانية تحققه والآثار التى يمكن أن تترتب عليه ، نعرض فى هذا الفصل لمبررات التوقف عن الدفع .

ويقصد بمبررات Justification التوقف عن الدفع هنا تلك الظروف والأحوال وكذلك الحجج والآراء التى يبرر بها أصحابها المطالبة بالتوقف عن الدفع .

ولما كان هناك العديد من المبررات المختلفة : الاقتصادية والسياسية أو الأخلاقية أو الإنسانية والقانونية ، فسوف نعرض لكل نوع من هذه المبررات فى مبحث مستقل :

المبحث الأول

المبررات الاقتصادية

يقصد بالمبررات الاقتصادية لتوقف الدول عن دفع ديونها الخارجية عدم قدرة Insolvabilité هذه الدول على الوفاء بخدمة هذه الديون . فهل مازالت الدول النامية قادرة على سداد ديونها ؟ أم أنها أصبحت غير قادرة على ذلك ؟ . إن الإجابة على هذا السؤال تقتضى بيان معنى قدرة الدولة على السداد ، وعوامل تحديد هذه القدرة ، ومدى توافرها بالنسبة للدول النامية ومايترتب على ذلك . وهذا ما نعرض له فى البنود الثلاثة الآتية :

أولا : تعريف قدرة الدولة على السداد :

تعنى قدرة الدولة المدينة على الوفاء بخدمة ديونها الأهلية الفعلية لهذه الدولة على خدمة ديونها الخارجية [١] Capacité d'un État à payer sa Dette Extérieure

وتتحقق أهلية السداد لدى دولة معينة عندما يستطيع اقتصاد هذه الدولة الوفاء بأعباء ديونه دون اللجوء إلى قروض جديدة [٢] ، ولا يستطيع هذا الاقتصاد الوصول إلى هذه الحالة إلا إذا كانت المشروعات التى يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية مشروعات إنتاجية ، واستثمارها ينتج عنه عائد كاف لتغطية خدمة هذه القروض .

وعلى ذلك فإن السداد الحقيقى يعنى القدرة عليه دون اللجوء إلى قروض جديدة ، لكن من الوقت الذى تلجأ فيه الدولة إلى قروض جديدة لتغطية خدمة القروض القديمة ، فإن حالة السداد الحقيقى والقدرة عليه تنتفى ، وكذلك الحال إذا لجأت الدولة إلى اتفاقات إعادة الجدولة أو إعادة التمويل أو إعادة الترتيب ، أيا كانت التسمية التى تطلق على هذه الاتفاقات [٣] .

" Pour un Pays Débiteur , rembourser effectivement une Dette Signifie assurer le service annuel de Cette Dette sans avoir recours à des nouveaux emprunts . du moment ou le Remboursement est effectué

---

(١) Ben Ghazi Ali, op. cit., p.211

(٢) Joseph Boussoughou Abumackay , Le Concepte de Solvabilité et le Concepte de Risque- Pays , DEA , Paris II , 1985 , p.8 .

(٣) Yao Koffi , op. cit ., p. 195 .

avec l'apport de nouveaux emprunts, nous assistons à un remboursement purement nominal " (١)

هذا ويضيف بعض الشراح أن أهلية السداد لاتقتصر فقط على القدرة على سداد الديون دون اللجوء إلى قروض جديدة ، بل يلزم توافر إرادة طيبة أو نية حسنة Bonne Foi لدى الدولة المدينة على القيام بالسداد ؛ وعلى ذلك ، ووفقا لهذا الرأى ، فإن قدرة الدولة المدينة على السداد تتكون من عنصرين :

الأول : هو الأهلية أو القدرة Solvabilité - Capacité

والثانى : هو توافر حسن النية Bonne Foi

ويعتبر الدائنون الدولة التى تعترضها أزمات اقتصادية تؤثر على التزاماتها المالية، تعد دولة ذات " إدارة سيئة " ويجب التأنى فى تقديم قروض جديدة لها ، حيث تصبح أهلية هذه الدولة للسداد محل شك ؛ ولذلك فإن بعض الدول المدينة تحاول عدم الكشف عن مشاكلها وأزماتها الاقتصادية ، حتى تستطيع الاحتفاظ بصورة طيبة أمام الدائنين ومن ثم الحصول على موارد جديدة (٢) .

---

(١) Cludio Jedlicki, de L'Impossibilité du Remboursement de la Dette à l'Indisponsable Remboursement des Banques, RTM, no. 99, 1984 ,p.677.

(٢) Faiq Mohammed , op. cit ., pp. 131 et 132 .

ثانيا : عوامل تحديد قدرة الدولة على سداد ديونها :

تتحدد قدرة الدولة المدينة على الوفاء بخدمة ديونها الخارجية بمجموعة من العوامل[١] أهمها :

١ - وجود فائض فى الميزان التجارى لهذه الدولة معادل لخدمة الديون ، أي وجود رصيد كاف من النقد الأجنبى يسمح للدولة المدينة بسداد ما يستحق عليها من التزامات خارجية ناشئة عن القروض والاستثمارات الأجنبية[٢] ، كما يلزم على الدول الدائنة قبول هذا الفائض من أجل السداد ؛ وذلك لأن الفائض فى الميزان التجارى لدي الدولة المدينة يمثل عجزا فى الميزان التجارى لدى الدول الدائنة .

٢ - إن ضرورة تحقيق فائض فى ميزان مدفوعات الدولة المدينة يعنى ضرورة زيادة الصادرات عن الواردات . وهذا بدوره يتطلب ضرورة فتح الأسواق العالمية أمام صادرات الدول المدينة ورفع القيود الجمركية المفروضة من قبل الدول الصناعية المتقدمة ، أما إذا أغلقت الإجراءات الحمائية الأبواب أمام منتجات الدول المدينة ، فمعنى ذلك أنها ستعيش أزمة مالية أبدية .

٣ - ضرورة استخدام القروض الأجنبية فى خدمة الاقتصاد القومى وخطط التنمية الاقتصادية ، بما يؤدى إلي تحقيق عائد كاف يساهم مساهمة فعالة فى أعباء هذه القروض ، وهذا ما يعبر عنه بثمن رأس المال الأجنبي أو بثمن الديون. فهل يكون هذا الثمن زيادة النمط الإنتاجى أم زيادة النمط الاستهلاكى ؟ [٣] .

---

(١) د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ومابعدها .

(٢) د . رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية .. ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٣) El Abed Salaheddine , op. cit ., p. 455 .

٤ – ضرورة زيادة معدل نمو الإنتاج عن معدل خدمة الديون المقترضة لتحقيق هذا النمو، أما إذا كانت الديون تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الإنتاج ، فالنتيجة هى عدم قدرة اقتصاد الدول المدينة على الوفاء بخدمة الديون ، فيتحول إلى مزيد من الاقتراض الذى يؤدى إلى زيادة عبء المديونية ومن ثم زيادة حجم المشكلة . وهكذا يدخل هذا الاقتصاد فى الحلقة المفرغة Cercle Vicieux التى لا يعرف معها إذا كانت الديون من أجل التنمية أم أن العكس هو الذي أصبح صحيحا ؟ (١) .

٥ – يلعب المركز الذى تحتله الدولة المدينة فى التجارة الدولية دورا أساسيا فى تحديد قدرة هذه الدولة على الوفاء بخدمة ديونها (٢) . حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسى للعملات الأجنبية ، ومن ثم فإن تعرض هذه الحصيلة للهزات المختلفة ينتج عنه دائما اضطراب فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تتعرض قدرة الدول المدينة على سداد التزاماتها الخارجية للارتفاع أو الهبوط تبعا لحالة التقلب فى حصيلة الصادرات .

٦ – وأخيرا تتأثر قدرة الدول على خدمة ديونها الخارجية بظروف وشروط الائتمان المصرفى الدولى ، صعوبة ويسرا ، تشددا وتساهلا ، حيث تعتمد عليه الدول المدينة فى جوانب كثيرة من شئونها الداخلية والخارجية .

---

(١) France Morrissette , Le Problème de la Dette des PVD , op. cit., p. 13 .

(٢) أندريه جواندر فرانك ، هل ننزع الفتيل من قنبلة الديون ؟ ، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، عدد ٣ ، ١٩٨٥ ، ص ٤١ .

- Susan George , op. cit., p. 89 .

هذه هى أهم العوامل التى تحدد قدرة الدول المدينة بصفة عامة على الوفاء بخدمة ديونها الخارجية ، فإلى أى مدى توجد لدي الدول النامية المدينة اليوم ؟

ثالثا : مدى قدرة الدول النامية على الدفع :

رأينا أن السداد الحقيقى هو السداد دون قروض جديدة ، وأن ذلك لا يتحقق إلا إذا حققت الدول المدينة عائدا من صادراتها ؛ لذلك فإن أية محاولات أو مقترحات غير ذلك ليست إلا مسكنات لا تؤدى إلى حل للمشكلة . فما هو الحال بالنسبة للدول النامية المدينة اليوم ؟ .

لقد ترتب على الركود الذى شهده العالم فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ أن انخفض نمو صادرات الدول النامية بصورة بالغة ، إثر انخفاض طلب الدول المتقدمة على منتجات هذه الدول . فبعد أن نمت الصادرات الدولية نموا ملحوظا خلال السبعينات ، تدهورت بشدة فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٣ ؛ بسبب انكماش طلب الدول الصناعية واتجاهها نحو تبنى السياسات الحمائية فى مجال التجارة الدولية .

ولقد توزعت قيود الحماية في الدول الصناعية على جميع المنتجات التى تصدرها الدول النامية ، وخاصة الدول المدينة الرئيسية (١) . ولم تقتصر آثار الركود وسياسة

---

(١) حيث أثرت القيود المفروضة على الصلب فى اليابان والولايات المتحدة والسوق الأوربية المشتركة على صادرات كل من كوريا الجنوبية والبرازيل والمكسيك ، وهى ثلاث من كبريات الدول المدينة ، وأضرت القيود المفروضة على السكر المستورد بالعديد من دول أمريكا اللاتينية والفلبين ، كما أدت القيود المفروضة على صادرات اللحوم إلى مصاعب جمة للأرجنتين .

أما فى مجال صناعة النسيج والملابس وهى الصناعات الرئيسية فى غالبية الدول المدينة، فقد كان لها أثر ملحوظ على صادرات هذه الدول .

الحماية على صادرات هذه الدول ، بل امتد ذلك إلى تدهور معدلات التبادل للعالم الثالث ، حيث قدرت خسائر العالم الثالث الناتجة عن انخفاض شروط التبادل التجارى بحوالى مائة مليار دولار فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وحدهما [١] ، مما جعل قدرة الدول النامية على الوفاء بخدمة ديونها تتعرض للاهتزاز .

ومن ناحية ثانية ، فإن الدول النامية لم تستطع طوال العقدين الماضيين الوفاء بخدمة ديونها دون الحصول على قروض جديدة أو اللجوء إلى الجدولة وإعادة الجدولة [٢].

وأما عن استخدام القروض الأجنبية ومدى مساهمتها فى سداد خدمة الديون ، فقد رأينا فى الباب الثانى أثناء الكلام عن أسباب الديون أن غالبية المشروعات التى تم تمويلها عن طريق هذه القروض تعتبر مشروعات استهلاكية ، ومن ثم لا تسهم بشىء فى سداد خدمة هذه القروض . هذا فضلا عن سوء الإدارة الذى أدى إلى سوء استخدام هذه القروض وهروبها مرة أخرى إلى الخارج ، كل هذا أدى إلى الشك فى قدرة المدينين على السداد .

وأخيرا فإن الشروط القاسية التى يفرضها صندوق النقد الدولى على الدول النامية ، وكذلك الشروط الصعبة التى تتم على أساسها القروض الأجنبية الخاصة ، أدت إلى زيادة أعباء الديون الخارجية لهذه الدول ، ومن ثم فقد ساهمت هذه الشروط فى إضعاف قدرتها على السداد بشكل فعال .

---

(١) مجدى صبحى ، الأبعاد الخارجية لمشكلة المديونية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٨٠ : ٨٢ .

(٢) ففى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨١ كانت هناك عشر حالات إعادة جدول ، وصلت إلى ثلاثين حالة فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ ، وقد سجلت القارة الأفريقية أربعا وتسعين حالة إعادة جدولة فى المدة من ١٩٧٦ : ١٩٨٨ ، كما شهدت بعض الدول ذات المديونية الثقيلة ، مثل المكسيك وبولندا ومصر والفلبين ، أزمات كبرى .

وإذا تذكرنا أن الديون الخارجية لمجموعة الدول النامية قد وصلت إلى ما يقرب من ألف وخمسمائة مليار دولار ، ومع وجود العوامل السابقة ، فإن قدرة هذه الدول على الوفاء بخدمة هذا الجبل الضخم من الديون من عائد صادراتها ، وبدون اللجوء إلى القروض الأجنبية الجديدة ، تكاد تكون منعدمة .

وعلى ذلك يجب الإقرار بأن الديون الخارجية للدول النامية المدينة قد وصلت إلى مستويات فلكية تنوء بحملها اقتصاديات هذه الدول ، ومن ثم الإقرار بعدم قدرتها علي السداد ، ويؤكد الاقتصادى الشهير كينز Keynes هذه النتيجة بقولة (١) :

" If you owe your Bank Manager a Thousand Pounds you are a His mercy , If you owe him a Million Pounds , he is a your mercy " .

---

(١) " Lorsqu ' en Débiteur insolvable doit quelques Millions à une Banque , il est Perdu , Mais Lorsqu' il doit quelques Milliards, C'est la Banques qui Risque d'être Perdue " .

نقلا عن :

د . رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩

Nicolas Bellas , op. cit ., p. 484 .

المبحث الثانى

المبررات السياسية والإنسانية

إذا كانت المبررات الاقتصادية لتوقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية تنبع من واقع اقتصادى : هو عدم قدرة هذه الدول اقتصاديا على الوفاء بخدمة ديونها ، فإن المبررات السياسية والإنسانية تنبع من فكرة مفادها: إن سداد هذه الديون أصبح يتعارض - سياسيا وأخلاقيا وإنسانيا - مع الرأى العام الدولى .

وقد رأينا على صفحات هذا البحث العديد من الآراء والاتجاهات التي تدافع عن مصالح الدول النامية المدينة ، مؤيدة فى ذلك على الحجج والبراهين Arguments السياسية والأخلاقية والإنسانية ، وسوف نعرض فيما يلى لمبررات توقف الدول النامية عن دفع ديونها من هذه النواحى :

أولا : مساندة الرأى العام العالمى للتوقف عن الدفع :

ذكرنا فى الباب الأول من هذا البحث أن الرأى العام العالمى Opinion Publique Mondiale - خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة - أصبح على يقين من عدم جدوى الديون المفروضة على الدول النامية الفقيرة . ومن ثم خرجت العديد من الأصوات غير الرسمية التى تطالب الدول الدائنة بالمبادرة بإعلان التخلى عن هذه الديون ، وإلا فعلى الدول المدينة نفسها أن تبادر بوقف سدادها . ومع ذلك فإن الحكومات الدائنة والمؤسسات النقدية الدولية ترفض هذه المطالبة ، وتعلن فى كل مناسبة أنها عازمة على استرداد ديونها ولا تكف عن المطالبة بها .

وحقيقة الأمر أن هذا الموقف من جانب الدول الدائنة لا ينم عن رغبتها فى استرداد ديونها فعلا ، وإنما يكشف عن أن هناك فائدة أخرى تعود عليها أكثر من ثمن الديون نفسها .

وتتمثل هذه الفائدة فى المركز الممتاز الذى تحتله الدول الدائنة نتيجة علاقة الدائنية ؛ حيث تقوم بسبب هذا المركز وهذه العلاقة بتحقيق أهدافها وبرامجها عن طريق الضغط على الدول المدينة بواسطة التلويح بالتنازل عن بعض أجزاء الديون . ولعل الموقف المصرى من أزمة الخليج وموقف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة تجاه مصر لخير دليل على ذلك .

ولذلك يرى بعض الشراح أن الدول الدائنة تحصل من وراء علاقة المديونية بينها وبين الدول النامية على مكاسب عديدة منها :

- تحقيق الهيمنة على الدول المدينة ، خاصة أنها تملك معظم أسباب القوة فى حين لا تملك الدول المدينة شيئا .
- تصدير الأزمات والمشاكل المالية والاقتصادية مثل : التضخم ، والكساد ، وإعادة تقسيم العمل الدولى ... إلخ ، إلى الدول المدينة [(١)] .

وعلى ذلك يمكن القول إنه رغم مطالبة الرأى العام الدولى للدول الدائنة بالتخلى عن ديونها ، ومساندته لفكرة توقف الدول النامية عن الدفع ، إلا أن هذه الدعوة لا تجد استجابة من جانب الدائنين ، ليس بسبب الإصرار على استرداد الديون ، وإنما لرغبتهم فى استمرار علاقة المديونية وعدم انهائها ؛ ولذلك فإن الدول الدائنة نفسها لا تريد استرداد ديونها ، بقدر ما تريد لهذه العلاقة الاستمرار .

ثانيا : عدم قبول السداد سياسيا :

يرى بعض الشراح أنه على ضوء تدهور مستويات المعيشة وتزايد البطالة والجهل والفقر والمرض ، أصبح إنفاق مبالغ طائلة فى سداد خدمة الديون غير مقبول سياسيا . فبدلا من إنفاق هذه المبالغ على السداد يمكن إنشاء مصانع جديدة ، ومن ثم فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة التى يعيش فيها شباب الدول المدينة .

---

(١) Le Monde Diplomatique, Avril 1989, P. 4 .

د.جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٢٣ و ٤٢٤ لسنه ١٩٩١ ، ص١٠٢ .

" Les Enfants mal nourris et en mauvaise santé ne pourront ni étudier, ni suivre un programme éducatif. C'est pourquoi, l'argent du non remboursement de La Dette doit servie à assurer le progrés des PVD. Ce n'est pas l'argent emprunté qui vas résoudre les problèmes, Mais La Création de nouvelles sources de travail qui permettront, tant à la Femme qu'a l'Homme, de percevoir un juste salaire "

ولذلك إذا كان الأطفال يعانون من سوء التغذية ومن سوء الحالة الصحية والتعليمية ، فإن نقود السداد يجب توجيهها لتحقيق التقدم فى الدول غير المتقدمة المدينة ، وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة تسمح للمرأة والرجل الحصول على عائد عادل (١) .

ثالثا : تعارض السداد مع قواعد العدالة :

تتم القروض الخارجية عادة عن طريق الاتفاقات الثنائية ، وإذا كانت هذه الاتفاقات تتم بين دولتين متساويتين فى المركز الاقتصادى الذى تتبوأه كل منهما فلا تثور مشاكل حول هذا القرض ، حيث أن القدرة على المساومة بينهما تكون متوازية ، مما يجعل الالتزامات تأتى أيضا متكافئة .

أما فى حالة تفاوت المراكز الاقتصادية بين الدولتين المتعاقدتين فالوضع قد يختلف ، وهو دائما يختلف ، ففى هذه الحالة يكون عامل المساومة الدولية لمصلحة الدولة التى تستطيع فرض الشروط التى تتمشى مع مصلحتها الخاصة ، بينما تقف الدولة الأخرى عاجزة عن المساومة ، ومن ثم تجد نفسها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا أو منح بعض الامتيازات للطرف الأقوى ؛ ولذلك تأتى مثل هذه الاتفاقات – فى أغلب الأحيان – مبنية على تحكمات التقدير الشخصى للطرف الأقوى دون الأخذ فى الاعتبار القيمة الموضوعية للمصلحة المشتركة.

---

(١) La Dette Extérieure, OP. cit ., P.166 .

ومثل هذه الاتفاقات تمثل وضعا غير متكافئ فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو وضع يتساوى مع عقود الإذعان فى النظام القانونى الداخلى ، وهذه النتيجة تفقد هذه الاتفاقات أحد المعايير الموضوعية التى يجب أن يتسم بها عنصر الإلزام وهو معيار العدالة (١) .

ومن جهة ثانية فقد رأينا أن غالبية هذه الديون تمت بواسطة حكومات غير ممثلة شرعيا من قبل الشعوب ، فى حين أن هذه الأخيرة هى التى تتحمل النتيجة ؛ وهذا وضع يتعارض مع أبسط مبادئ العدالة (٢) . ويقول الرئيس الكوبى فيدل كاسترو فى ذلك " إنه من المستحيل أخلاقيا سداد هذه الديون ؛ لأن جانبا كبيرا منها قد هرب إلى الدول الدائنة ، كما أن جانبا غير ضئيل منها قد سرق أو استخدم فى أغراض سيئة ، واستخدم قسم آخر فى شراء السلاح وقسم أخير تم تبديده وإنفاقه على أنظمة الحكم فى الدول النامية " (٣) .

ومن جهة ثالثة ، فمن المعلوم أن الحياة الدولية ، شأنها شأن الحياة الخاصة ، لا تسير على وتيرة واحدة وإنما يعترضها من الحوادث والكوارث والأزمات ما يكون له أثر عكسى على العلاقات والمراكز القانونية القائمة (٤) . فإذا أخذنا أزمة الخليج وآثارها على المديونية كمثال لذلك ، نجد أن هذه الأزمة قد ترتب عليها آثارا اقتصادية بالغة الخطورة . ولو نظرنا إلى مصر باعتبارها إحدى دول العالم الثالث القريبة جدا من مكان الأزمة ، وتتأثر مصالحها وعلاقتها بطريقة مباشرة بما يحدث فى المنطقة ، فقد ضاعت الملايين من الدولارات على الرعايا المصريين فى الدولتين : العراق والكويت ، كما انخفض عائد السياحة بشكل ملحوظ وانعدمت تقريبا حصيلة قناة السويس . فإذا علمنا أن دولة مصر تعتمد اعتمادا أساسيا فى

---

(١) د . محمد عبد الواحد الفار ، طبيعة القاعدة الاقتصادية الدولية فى ظل النظام الدولى القائم ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٥٤

(٢) Jean Marc Ferry , op . cit . , p . 222

(٣) د . رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .
– فيدل كاسترو ، مجلة التنمية والتقدم .. ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .
– د. مصطفى كامل السيد ، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٨٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٢٠ .

(٤) charles R . , DIP . , Tome I , Introduction et Sources , Sirey , Paris 1970 , p . 398

الحصول على النقد الأجنبى من عائد المصريين العاملين بالخارج والسياحة ودخل قناة السويس ، ومن هذه الموارد تقوم بسداد خدمة ديونها ، تبين لنا مدى الآثار السيئة التى لحقت بعملية خدمة الديون . وما يقال عن مصر يقال عن باقى دول المنطقة ، وما تعرضت له مصر تعرضت وتتعرض له معظم دول العالم الثالث فى مناسبات أخرى مشابهة أو غير مشابهة (١) .

وتقتضى قواعد العدالة ، بل والأخلاق الدولية ، ألا تتحمل الدول المدينة وحدها آثار هذه الكوارث ؛ ولذلك نرى الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية تعلن كثيرا عن مساعدتها للدول التى أصابها ضرر من جراء الأزمات والكوارث . ومع ذلك فإن نسبة هذه المساعدات أو المعونات إلى الخسائر تعتبر ضئيلة جدا ، كما أن منحها يحكمه اعتبارات غير موضوعية ، لا تهدف إلى خدمة مصالح الدول المضرورة بقدر خدمتها لمصالح الدول المانحة .

رابعا : مدين اليوم هو دائن الأمس :

إذا كان عدد الدول التى وقعت على ميثاق إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين لم يزد على أربع وأربعين دولة ، فإن عدد أعضاء هاتين المؤسستين قد تجاوز اليوم المائة والخمسين دولة . ويرجع ذلك إلى أنه كانت هناك العديد من الدول التى ظلت ترضخ تحت وطأة الاستعمار ردحا طويلا من الزمن ، كانت خلاله بمثابة البقرة الحلوب للدول الاستعمارية الكبرى .

وليس بمستغرب أن نجد أن الدول الاستعمارية بالأمس هى الدول الدائنة المتقدمة اليوم، وأن الدول المستعمرة بالأمس هى الدول النامية المدينة اليوم ؛ ولذلك يذكر لنا الشراح أنه من الناحية التاريخية فإن الدول المدينة اليوم كانت دائنة بالأمس ، ذلك أن الكميات الخرافية من

---

(١) كما ترتب على الزلزال الذى ضرب مصر فى الثانى عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢ خسائر مالية تزيد على ثلاثة مليارات جنيه مصرى ، ولا يشك أحد فى أن هذه الخسارة قد أثرت على الخطة العامة للدولة وعلى الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة المصرية ، ومن ثم يلزم على الدائنين – دول ومنظمات – أخذ آثار الكوارث الطبيعية فى الاعتبار .

الذهب والفضة التى تم استخراجها من أحشاء الشعوب ؛ هى التى قامت بتمويل التطور فى العالم الصناعى الذى يمثل الآن الدائنين ويطالب بسداد الديون [١] ؛ ولذلك فلما حصلت الدول المستعمرة على استقلالها وآن لها الدخول فى حظيرة المجتمع الدولى ، دخلت وهى فقيرة الموارد ومحرومة من الإمكانيات . وبناء على ذلك انقسم المجتمع الدولى إلى قسمين أو نوعين من الدول : دول تملك كل شىء ودول لا تملك شيئا ، قلة تمثل ٢٠ ٪ تملك ٨٠ ٪ من الدخل العالمى وكثرة تمثل ٨٠ ٪ تملك ٢٠ ٪ من هذا الدخل ، ومن هنا زادت الهوة اتساعا بين الدول الغنية والدول الفقيرة [٢] ؛ ولضرورة استمرار هذا الوضع كانت كارثة الديون الخارجية . وإن الناظر إلى واقع الحياة الدولية اليوم لا يتردد فى القول بأن إلغاء هذه الديون أو التوقف عن دفعها إنما هو مطلب إنسانى عادل .

ومن ناحية ثانية ، فإن القدر الذى تم انتزاعه خلال العقود القليلة الماضية وحدها عن طريق الشروط غير المتكافئة للتجارة الدولية ، ومعدلات الفائدة المرتفعة ، والسياسات الحمائية التى تتخذها الدول الدائنة فى مواجهة صادرات الدول المدينة ، وسياسات الإغراق والمضاربات المالية ، كل هذا هو أضخم بكثير من حجم الديون المتراكمة على الدول المدينة ؛ ولذلك فإن شعوب العالم الثالث تعتبر هى الدائنة لشعوب العالم الصناعى المتقدم .

وأخيرا يؤكد بعض الشراح أن الجدل حول عدم السداد والتوقف عن الدفع أصبح عديم الفائدة ، وإنما الأجدر هو البحث عن مبررات له ، ويعطى بعض الأمثلة على ذلك ، مثل :

---

(١) د . محبوب الحق ، ستار الفقر .. خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٦ و ١٦٧

(٢) د . عبد الواحد الفار ، أحكام التعاون الدولى ، المرجع السابق ، ص ٢٥

- ضرورة عدم دفع ما هو غير قابل للدفع .
- ضرورة عدم دفع ما تم دفعه سابقا .
- ضرورة عدم دفع مالا يجب دفعه [١] .

" ne pas pays L' impayable

ne pas pays ce qui a déjà été payé

ne pas pays ce que nous ne devons pas payer "

وعلى ذلك فإن مقارنة ما حصلت عليه الدول الاستعمارية بالأمس من الدول النامية مع مديونية العالم الثالث اليوم ، تعطى دلالة واضحة على أن الدول النامية المدينة اليوم كانت دائنة بالأمس للدول الدائنة حاليا بأضعاف مديونية العالم الثالث . ولقد رأينا مديونية المستعمرات الانجليزية للامبراطورية البريطانية فى منتصف الأربعينات [٢] .

---

(١) La Dette Extérieure , op. cit., p. 129 .

(٢) انظر ما سبق ، ص ٩٣ ، هامش رقم (١)

المبحث الثالث

المبررات القانونية

إذا كانت المبررات الاقتصادية لتوقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية تنبع من واقع اقتصادى هو عدم قدرة هذه الدول اقتصاديا على سداد هذه الديون ، وإذا كانت المبررات السياسية والإنسانية تنبع من رفض الرأى العام الدولى لعلاقات المديونية بوضعها الحالى لتعارضها مع مبادئ العدالة ، فإن المبررات القانونية تدور حول مشروعية هذه الديون.

وقبل أن نعرض لمدى مشروعية هذه الديون يجب توضيح معنى الشرعية والمشروعية والفرق بينهما .

فإذا كانت كلمة " شرعية Légalité - Legality يراد بها قانونية أو صحة تصرف معين، وحتى يكون هذا الأخير قانونيا أو صحيحا ومن ثم يتسم بالشرعية ، يلزم أن يكون مطابقا لأحكام القانون أو التشريع الذى يحكمه . فإن كلمة " مشروعية - Légitimité" " Legitimacy لا تعنى مطابقة التصرف لأحكام القانون الذى يحكمه فحسب ، وإنما يلزم فوق ذلك مطابقته لمبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة . وعلى ذلك فالمشروعية تستغرق الشرعية وتتعداها La Légitimité dépasse la Légalité إذ أن العمل المشروع هو بالضرورة عمل شرعى ، أما التصرف الشرعى فقد يكون مشروعا وقد يكون غير مشروع .

وبتطبيق هذه الأحكام على الديون الخارجية للدول النامية ، يلزم توافر شرائط وخصائص معينة حتى تكون هذه الديون شرعية ، ثم خصائص وشروط أخرى حتى تتصف بالمشروعية .

والبحث عن مدى مشروعية الديون الخارجية للدول النامية ؛ للتعرف على مدى شرعيتها ومشروعيتها بالمعنى الذى حددناه ، يلزم التعرف على ظروف عقد القروض التى نتجت عنها هذه الديون ، كما يلزم مدى توافر استمرار هذه المشروعية بعد عقدها . بمعنى أنه لا يكفى توافر أركان الشرعية والمشروعية وقت انعقاد القروض ، إنما يجب توافرها أيضا حتى الانتهاء من السداد ، وفى قول آخر فإن شروط الشرعية والمشروعية هى شروط انعقاد وشروط

استمرار أيضا .

فهل تعد هذه القروض بالنظر إلى وقت إبرامها مشروعة ؟ وإذا كانت كذلك فهل مازالت حتى اليوم ؟ . بمعنى آخر ، ألم تستجد ظروف وأوضاع جديدة تصف هذه القروض بعدم المشروعية ؟ .

وإذا كان إبرام القروض الخارجية يتم من خلال عقود دولية تخضع للقانون الدولى الخاص ، والذى تحدد قاعدة الإسناد فيه أى قانون داخلى واجب التطبيق ، أو من خلال اتفاقات دولية تخضع للقانون الدولى العام ، إذا كان ذلك ، فإن الإجابة على التساؤلات المطروحة تقتضى بحث المسألة أولا فى القانون الدولى الخاص ، وثانيا فى القانون الدولى العام ، وثالثا بحث توافر الشرعية بعد نفاذ الاتفاق .

المطلب الأول

وضع المسألة فى القانون الدولى الخاص

إن البحث حول مشروعية الديون الخارجية للدول النامية ، وفقا لقواعد القوانين الداخلية ومبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة يقتضينا أن نعرض لشرعية إبرام اتفاقات أو عقود القروض وكذلك لأهداف هذه القروض والظروف الملابسة لها .

وقد سبق ذكر أن شرعية تصرف معين هى مطابقته للقانون الذى يحكمه . وعلى المستوى الداخلى ، ووفقا لقواعد القانون الدولى الخاص ، يلزم لكل عقد أو لتفاق حتى يكون صحيحا : أن يكون تعبيرا عن رضا صحيح ، وأن يكون واردا على موضوع جائز ومشروع قانونا ، وأن يقوم على سبب مشروع ، وهذه هى الأركان الثلاثة المعروفة التى يتكون منها العقد أو الاتفاق فى القانون الداخلى وهى الرضا والمحل والسبب [١] .

---

(١) د . عبد الرازق السنهورى ، الوسيط فى شرح القانون المدنى ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥٢، ص ١٧٠ وما بعدها .

Jean Marc Ferry , op . cit . , p . 231

فحتى يكون العقد أو الاتفاق صحيحا يجب أن تتوافر أركانه كاملة ويجب أن يتوافر لكل ركن شروطه ، أما إذا تخلف أحد هذه الأركان أو الشروط فإن الاتفاق أو العقد يصبح معيبا وغير صحيح . وهناك عيوب تقليدية عرفتها مختلف التشريعات منذ القدم ، ولا يوجد حولها خلاف بين نظام قانونى وآخر ، كالغلط والإكراه والتدليس والغش ، لكن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى جرت فى كثير من الدول فتحت الباب أمام عيوب أخرى ويعرض الفقه فى هذا الصدد لصورة العقود التى تتم بين طرفين أحدهما قوى والآخر ضعيف فى احتياج ماس للتعاقد ، وهى عقود الإذعان ، وصورة أخرى لعقود لا تتحقق فيها العدالة ، فتقوم على الغبن والاستغلال .

وللوقوف على مدى مشروعية الديون الخارجية للدول النامية سوف نعرض لهذه الصور ، ولفكرة الاثراء بلا سبب ، ولفكرة مشروعية السبب أو الهدف ، وذلك فى البنود الأربعة التالية : -

أولا : عقود الإذعان :

تنص م / ١٠٠ من القانون المدنى المصرى على أن : " القبول فى عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها " .

ومقتضى هذا النص أن القبول فى عقود الإذعان هو مجرد إذعان لما يمليه الموجب على القابل ، فليس لهذا الأخير فرصة المناقشة ؛ ولما كان فى حاجة ماسة إلى التعاقد على شىء لا غنى عنه ، فهو مضطر إلى القبول . هذا النوع من الإكراه ليس هو الإكراه المعروف فى عيوب الإرادة ، بل هو إكراه متصل بعوامل اقتصادية أكثر منه اتصالا بعوامل نفسية (١) .

كما تنص م / ١٤٩ من القانون المدنى المصرى على أنه : " إذا تم العقد بطريق

---

(١) د . عبد المنعم البدراوى ، النظرية العامة للالتزامات فى القانون المدنى المصرى ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٩ وما بعدها

- د . جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ١٠٧

الإذعان ، وكان قد تضمن شروطا تعسفية جاز للقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها ، وذلك وفقا لما تقضى به العدالة . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك ".

وبهذه الأحكام فإن القانون المدنى المصرى يساير معظم القوانين الداخلية ، حيث يعتبر هذه العقود صحيحة ولكن شروطها المفروضة تخضع للتقدير ، فإذا كانت تخالف القوانين أو اللوائح أو لا تتفق مع العدالة ، جاز للقاضى تعديلها .

وعلى ذلك إذا كنا بصدد قرض واستغل المقرض فيه الحاجة الماسة للمقترض وفرض عليه شروطا جائرة ، فوائد مرتفعة مثلا ، فإن القاضى يستطيع أن ينقص سعر الفائدة ، بل إنه إذا كان المقرض قد اعتاد على الإقراض بربا فاحش ، فيمكن إلغاء الفائدة كلية ، إذ أن المشرع المصرى يعتبر الإقراض بربا فاحش من قبيل الجرائم [١] ، ويسايره فى ذلك العديد من القوانين الأخرى ، كما تحرم الأديان السماوية استغلال حاجة الإنسان والحصول على الربا[٢] .

والواقع أن هذه الأحكام تسرى على عقود القروض التى ينطبق عليها القانون الداخلى وفقا لقواعد الإسناد التى يحددها القانون الدولى الخاص .

---

(١) تنص م / ٣٣٩ من قانون العقوبات المصرى على أنه : " كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى شخص وأقرضه بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد على عشر جنيهات .

فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الأول ، تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وكل من اعتاد على إقراض نقود ، بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا ، يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة " .

(٢) الآيات ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٨ و ٢٧٩ من سورة البقرة ، والآية ١٣٠ من سورة آل عمران .

ثانيا : عقود الاستغلال أو الغبن :

تنص الفقرة الأولى من المادة / ١٢٩ من القانون المدنى المصرى على أنه : " إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر ، وتبين أن المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا ، جاز للقاضى بناء على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو أن ينقص التزامات هذا المتعاقد " .

ويعرف الغبن بأنه عدم التعادل بين ما يعطيه المتعاقد وما يأخذه ، أى عدم التعادل فى الالتزامات (١) .

ويساير القانون المدنى المصرى العديد من القوانين الداخلية ومنها القانون الفرنسى والقانون الإيطالى والقانون الألمانى :

فتنص م / ٢٢ مدنى فرنسى على هذه القاعدة وتعطى للقاضى حق تعديل الالتزامات أو إبطال العقد .

كما تنص م / ١٣٨ مدنى ألمانى على :

" بطلان التصرف القانونى الذى يستغل به الشخص حاجة الغير أو خفته أو عدم تجربته ليحصل لنفسه أو لغيره ، فى نظير شىء يؤديه ، على منافع مادية تزيد على قيمة هذا الشىء ، بحيث يبين من الظروف أن هناك اختلالا فادحا فى التعادل بين تعهد أحد المتعاقدين وتعهد الآخر " (٢) .

والواقع أن معظم " عقود التنمية " هى عقود مطبوعة تقدمها المؤسسات الاقتصادية الكبرى المقرضة أو الدول الكبرى المقدمة للقرض ، ولا تملك الدول النامية سوى قبولها والتوقيع

---

(١) د . عبد المنعم فرج الصده ، مصادر الالتزام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٤٠١ وما بعدها .

(٢) – جيرهارد فان غلان ، القانون بين الأمم ، الجزء الأول ، ص ١٣٥ .

– ———— ، ———— ، الجزء الثانى ، ص ١٨٩ وما بعدها

د جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

عليها ، فليس لها مناقشتها . وتنطوى هذه العقود على الكثير من النصوص والشروط المجحفة، سواء فيما يتعلق بسعر الفائدة أو بطريقة تحويل الفوائد والأقساط .

وإذا كان من الصعب إصدار حكم عام بشأن عقود الاستغلال والغبن ؛ لأن ذلك يقتضى بحث حالة كل قرض على حده ودراسة شروطه وظروف إبرامه ، إلا أن ما يذاع عن الفساد الذى يصاحب عقد القروض الخارجية لتقاضى عمولات على مجرد إتمام إبرامها (١) ، يؤدى إلى القول بتوافر الاستغلال والغبن فى هذه العقود .

ثالثا : الإثراء بلا سبب :

يحكى لنا التاريخ أنه عندما كانت الدول الاستعمارية تقوم باستغلال الدول المستعمرة ، قامت فى الأولى شركات كبيرة لاستغلال الموارد الطبيعية فى الثانية ، إلى أن نشطت حركات التحرير والاستقلال التى كان من آثارها التأميم فى الدول النامية .

وفى القانون الحديث والمعاصر ، فإن غالبية القوانين المدنية خصصت جزءا كبيرا للمسئولية عن الإثراء بلا سبب (٢) . Enrichissement sans Cause حيث تلزم هذه القوانين من أثرى على حساب الغير بدون وجه حق رد قيمة هذا الإثراء إلى هذا الغير .

وفى ذلك تقول محكمة النقض الفرنسية فى الخامس عشر من يونيو عام ١٨٩٢ أى منذ مائة عام (٣) .

" Une personne que s'est enrichie injustement aux dépens d'une autre doit faire une restitution à cette autre " .

---

(١) أصبح تقاضى العمولات والرشاوى ، أثناء إتمام عمليات القروض ، صورة سائدة فى العديد من الدول النامية ، من ذلك قضايا وزارة الصناعة المصرية المنظورة أمام القضاء المصرى .

(٢) المواد من ١٧٩ إلى ١٩٧ من القانون المدنى المصرى .

(٣) DIP . , Actes du Colloque Internationale tenu a Alger du 11 au 14 Octobre 1976 , Alger 1978 , p . 171.

والواقع أن الشركات التابعة للدول الاستعمارية قد أثرت ثراء كبيرا بغير سبب على حساب الدول المستعمرة آنذاك ، وهذا الإثراء يرتب التعويض عن الأضرار الجسيمة التى لحقت بالدول النامية الفقيرة .

ويذهب بعض الشراح إلى أن العقود التى تكون معظم شروطها مخالفة للشروط العادية المعمول بها على المستوى الدولى ، أى التى تتضمن بعض القيود على بعض الأطراف لصالح البعض الآخر ، إنما تعتبر هذه العقود تطبيقا حيا لنظرية الإثراء بلا سبب ، حيث يترتب على هذه الشروط إثراء بدون وجه حق لطرف على حساب الطرف الآخر .

من جهة أخرى ، يقول البعض فى مجال نظرية العقد ، إن الفقه القانونى المعاصر يذهب فى حالة ما إذا كانت نتائج عقد معين تشكل فائدة محضة لطرف على حساب الآخر ، إلى افتراض أن الأطراف قد تراضوا على ضرورة إلغاء أو تعديل أو مراجعة هذا العقد [١] .

" La Doctrine contemporaine affirme que Iorsque les conséquences d'un contrat sont tellement avantageuses pour l'une des parties au préjudice de l'autre , il faut nécessairment conclure que le consentement même à étè vicié et que la situation crée doit étre en conséquence , corrigée par l'annulation , la résolution ou la révision du contrat "

وبتطبيق هذه الأحكام على عقود واتفاقات القروض التى أبرمت بين الدائنين والمدينين ، يلزم ضرورة مراجعة هذه العقود والاتفاقات أو تعديلها أو إلغائها ، بما يؤدى إلى إعادة التوازن والتعادل بين الحقوق والالتزامات المتبادلة .

رابعا : مشروعية السبب :

سبق القول إن أركان أى عقد أو اتفاق ثلاثة هى : الرضا ، المحل ، والسبب . وحتى يكون هذا العقد صحيحا يلزم أن يتوافر لأركانه كافة الشروط التى نص عليها القانون بالمعنى

---

(١) - DIP . , Actes du Colloque Internationale , op . cit . , p . 172

الواسع . وفيما يتعلق بالركن الثالث وهو ركن السبب ، فيلزم لتوافره أن يكون سبب العقد مشروعا . فإذا كان غير ذلك أو كان غير موجود أصبح العقد باطلا أو قابلا للإبطال حسب الأحوال .

وعلى ذلك إذا ثبت أن العقود والاتفاقات التى تمت بناء عليها القروض الخارجية للدول النامية غير قائمة على أسباب صحيحة ومشروعة قانونا فإن ذلك يعرضها للبطلان . وهذا سبب جديد يضاف إلى الأسباب والحجج العديدة التى عرضنا لها ، والتى تشكك فى مشروعية ديون الدول النامية ؛ ولذلك فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٨٦٦ وفى أعقاب حرب الاستقلال بإعلان عدم مشروعية ديون ولاياتها الجنوبية بحجة أن التعاقد عليها كان الغرض منه تمويل التمرد ورفضت الاعتراف بها وسدادها رغم كافة الضغوط الدولية آنذاك . بل وقامت بتعديل الدستور الأمريكى حتى يصبح رفض الوفاء أمرا دستوريا .

فإذا انتقلنا إلى دائرة ديون العالم الثالث اليوم ، فهل يمكن القول إن هذا الجبل الضخم من الديون التى تثقل كاهل شعوب هذا العالم ، والذى تعاقد عليها عسكريون فاسدون، تتصف بنفس القدر ، إن لم يكن أكثر ، من عدم المشروعية الذى اتسمت به ديون الجنوبيين فى تمويل الحرب الأهلية ؟ .

تؤكد مدونة السلوك المنبثقة عن المؤتمر الذى عقد فى باريس فى الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٨٧ حول الديون الخارجية للعالم الثالث ، فى المبدأ الثالث منها ، على ضرورة اعتبار الديون التى لا تساعد فى تحقيق التقدم والنمو فى الدول النامية ديونا غير مشروعة ، وتسند هذه المدونة السلطة فى تقدير ذلك إلى محكمة تحكيم تنشأ لهذا الغرض ، أو حتى إلى محكمة العدل الدولية(١) .

---

(١) Hugues Puel , La Légitime de la Dette , E . H . , no . 306 , 1989 , p . 31

" Les Dette que ne correspondent pas à une quelconque Réalisation Réelle dans le pays concerné ne peuvent être considérées comme légitimes "

وقد حظى مبدأ مشروعية الديون على اهتمام الجميع طوال مباحثات هذا المؤتمر .

المطلب الثانى
وضع المسألة فى القانون الدولى العام

تصادف نظرية عيوب الرضا المقررة فى القانون الداخلى بعض الصعوبات عند نقلها إلى دائرة القانون الدولى للعديد من الاعتبارات ، فمن ناحية نجد أن الدول أشخاص قانونية قوية وتختار عادة أفضل الأشخاص للتفاوض مع الدول الأخرى ، ويصعب أن تقع فيما يقع فيه الأفراد العاديين من أخطاء ، كما أن القانون الدولى يقدم للدولة وسائل تستطيع أن تعالج بها أية أخطاء فى التعاقد مثل رفضها التصديق على المعاهدة ، وأخيرا فإن الدولة حتى إذا ما وافقت على معاهدة تحت تأثير الإكراه ، فإنها إنما تفعل ذلك لتفادى خطر أفدح [١] . هذه الاعتبارات كانت أمام لجنة القانون الدولى عندما كانت تقنن قانون المعاهدات ، ومع ذلك فقد أخذت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام ١٩٦٩ والتى دخلت دور النفاذ عام ١٩٨٠ بالغلط والغش وإفساد ذمة ممثل الدولة كأسباب لإبطال المعاهدة .

حيث جعلت الاتفاقية أن إفساد ذمة ممثل الدولة عن طريق مباشر أو غير مباشر مبررا لإبطالها .

وعلى ذلك فإن العمولات التى تقدمها الجهات المقرضة والتى يحصل عليها ممثلو الدول النامية المكلفون بإتمام التعاقد ، تصلح لأن تكون أسبابا كافية لإبطال هذه العقود والاتفاقات . وهى صورة سائدة الآن فى العديد من الدول النامية ، حيث توجد شركات كبرى أجنبية تقوم

---

(١) د . جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ١١٠

بتقديم هذه العمولات لكبار العاملين بالدولة لقبول القروض المقدمة منها وتفضيلها على القروض الأخرى التى قد تفضلها فى الشروط .

ومن ناحية أخرى ولما كانت اتفاقية فيينا قد توسعت فى الأخذ بمعنى الإكراه فإن عقود القروض التى تتم تحت أية صورة من صور الإكراه ، وهو ما يحدث كل يوم عند إبرام اتفاقات القروض تحت الخشية من وقوع الاضطرابات الداخلية فى الدولة المدينة ، تعد اتفاقات محل نظر .

كما أن عقود القروض التى تبرمها الدول النامية مع صندوق النقد الدولى لتحسين موازين مدفوعاتها ، يمكن مراجعتها على ضوء ظروف الإكراه التى ترتبط بإبرامها ، والقضاء بإبطالها إذا ثبت عنصر الإكراه (١) ؛ ولذلك فإن الديون الخارجية للدول النامية تشكل الاستغلال غير المشروع وغير العادل ، وذلك لأن الشروط التى عقدت فى ظلها ، خاصة معدل الفائدة ، تم تحديدها وإملاؤها من جانب واحد بواسطة البنك الدولى وحكومات الدول الدائنة .

ولا يقبل القانون الدولى العام بالوضع الحالى للمديونية ، حيث يقوم هذا القانون على عديد من المبادئ الأساسية مثل : سيادة الدول على مواردها الطبيعية ، والمساواه بينها ، والعدالة الدولية . وكل هذه المبادىء تعرضت للشك بسبب ظاهرة مديونية العالم الثالث (٢) .

فقد ثبت أن سياسة الديون الخارجية للدول النامية والمفروضة عليها من قبل الدول الدائنة تؤدى إلى خرق قواعد القانون الدولى ، حيث تنتهك أولا مبادىء التعاون الدولى والمساواة والسيادة وحق تقرير المصير ، ثم إنها تنتهك ثانيا قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإقامة وتحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ثم إنها تتعارض ثالثا مع ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

---

(١) د . جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث ... ، المرجع السابق ، ص ١١١

(٢) د . حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية ، المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها .

وتكشف التحليلات المأخوذة عن الدول النامية أن ديونها قد تم سدادها أكثر من مرة ، سـواء عن طريق النقل العكسى للموارد ، أو عن طريق هروب رءوس الأموال إلى الخارج ، وهذه النتائج قد عرضت مشروعية هذه الديون للشك[١] .

" L'analyse démontre que la Dette du tiers monde a déja éte payée plus d'un fois ...... il faut analyser les arguments avancés par les philippines et par d' autres pays qui ont fait l'expérience de fuites de Capitaux . Ces arguments mettent en question la Légitimité de la Dette de puples qui n'ont jamais emprunté l'argent et qui ont obligé à présent a le rembourser "

ولذلك يذهب البعض إلى أنه بوضع الظروف التى تبرم فيها اتفاقات وعقود القروض التى تسود الآن فى دائرة المجتمع الدولى ، وفى العلاقة بين المقرضين والمقترضين ، على قواعد القانون الداخلى والدولى الخاصة بصحة الإرادة وسلامتها من العيوب ، نجد أن هذه العقود والاتفاقات غير صحيحة لأن الإرادة فيها غير سليمة ولم يتم التعبير عنها برضاء خالص ، وأنه توافر العديد من العوامل الضاغطة التى تجعل المقرض يفرض شروطه ويحقق هيمنته وتجعل المقترض يقبل ولو كان فى ظروف أخرى ما قبل ذلك .

وعلى ضوء القواعد القانونية الخاصة بالتوازن الاقتصادى للعقود ، وضرورة قيامها على المساواه والعدالة ، نجد أن هذه العقود والمعاهدات باطلة أو على الأقل قابلة للإبطال لمصلحة المقترض[٢] .

---

(١) La Dette ex . le Développement ... , op . cit . , p . 150

(٢) د . جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

المطلب الثالث
مدى توافر استمرار الشرعية

عرضنا في المطلبين السابقين إلى مدى توافر شرعية إبرام العقود والاتفاقات التي تتم بناء عليها القروض في القانونين الداخلي والدولي . أما هذا المطلب فيهتم بفرض آخر ، يتصل بما إذا أبرمت هذه الاتفاقات صحيحة وسليمة ، ولكن الظروف الدولية تغيرت بعد ذلك بحيث جعلتها إما مستحيلة التنفيذ ، أو أن تنفيذها يحمل أحد الطرفين عبئا جسيما لو كان قد توقعه لما أقدم على إبرامها . فأحوال الناس لا تستقر على حال ، وهي دائمة التغير ، لذا كانت القوانين التي تحكم المجتمعات عرضة دائما للتغيير .

ويذكر أستاذنا الدكتور جعفر عبد السلام أن القانون الدولي يعرف العديد من القواعد التي يواجه بها التغيير في الظروف إذا إرتبط بعامل محدد مثل استحالة التنفيذ ، أو حدوث حرب بين المتعاقدين ، أو نشوء قاعدة آمرة تتعارض مع المعاهدة وإذا لم يوجد هذا العامل المحدد ، فهناك نظرية عامة لتغير الظروف ترتب أثرا على كل تغيير هام يحدث في الظروف التي أبرمت فيها المعاهدة :

أولا : المعاهدة التي تتعارض مع القواعد الآمرة :

نصت م / ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أنه : " تعتبر المعاهدة لاغية إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام " ، كما تجعل م/٦٤ المعاهدة باطلة إذا ظهرت قاعدة آمرة تتعارض معها بعد سريانها . وتدور القواعد الآمرة في القانون الدولي حول عدة محاور : -

الأول : - محور حماية حقوق الإنسان وحرياته ، فلا يجوز الاتفاق على خلاف القواعد التي صارت محل اتفاق من المجتمع الدولي الآن ، كتحريم الرق ، وحظر إبادة الجنس ، وتحريم القرصنة ، وتحريم تجارة المخدرات .

والمحور الثانى : - يتصل بحماية الدولة ضد ضعفها الذاتى أو ضد القوة الضالة فى المجتمع الدولى ، وهنا يبدو طابع ضمان الاستقلال السياسى والاقتصادى للدول الصغيرة بطريقة تقلل من فقدان التوازن بين الدول نتيجة لتفاوت حظها من القوة ، مثل القواعد التى تحرم المعاهدات التى تبرم تحت تأثير الإكراه أو الخطأ أو الغش .

والمحور الثالث : - يتصل بحماية مصالح تتجاوز المصالح الفردية للدول ، كمنع استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، والقواعد التى تحكم سلوك الدول فى المنازعات المسلحة .

وفى مجال اتفاقات القروض نجد أن كافة النصوص التى لا تتمشى مع سيادة الدولة أو لا تتفق مع التسوية بين الدول فى الحقوق تعتبر باطلة ؛ لذلك يخطئ صندوق النقد الدولى عندما يضع فى اتفاقاته مع الدول الأخرى نصوصا تحدد لها سياسة داخلية تجاه شعوبها تتعارض مع مصالحها الأساسية ، كذلك الشروط التى تضعها الدول الدائنة لجعل المنتجات الرئيسية اللازمة لغذاء الشعوب تتوجه إليها .

ثانيا : استحالة تنفيذ المعاهدة :

نصت م / ٦١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أنه : " يجوز لطرف فى معاهدة أن يستند إلى استحالة التنفيذ كأساس لإنهائها أو الانسحاب منها إذا كانت هذه الاستحالة نتيجة اختفاء أو هلاك شيء ضرورى للتنفيذ أما إذا كانت الاستحالة مؤقتة ، فيجوز الاستناد إليها كأساس لإيقاف العمل بالمعاهدة فقط "

وهذا النص يقدم لنا سببا آخر لإنهاء المعاهدات يطرح نفسه بشدة على اتفاقات القروض الآن .

فإذا كانت الدولة المدينة فى عقد القرض تعتمد على أنه سيثمر ما يمكن أن تدفع منه الفوائد والأقساط ثم اختفى هذا الفرض الضرورى للتنفيذ ، فإنها يمكن أن تتحلل من أحكامه(١) ، ومن ثم فإن مثل هذه الاتفاقات لا يمكن أن تستمر نتيجة لآثارها .

---

(١) د . جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص ١١٥

ثالثا : تغير الظروف :

تعمل نظرية تغير الظروف إذا لم يتوافر سبب آخرلإنهاء المعاهدة ، وعلى الأخص إذا لم يتوافر عامل محدد . وتواجه هذه النظرية التغير العام فى الظروف الخارجية بفعل تغير الأحداث وتبدل الأحوال بالشروط المقررة في القانون ، حتى لا تتخذ ذريعة للتحلل من الالتزامات التعاقدية دون مبرر .

ولقد نصت الفقرة الثانية من م / ٦٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أنه : -

" لا يجوز الاستناد إلى التغير الجوهرى غير المتوقع فى الظروف التى كانت سائدة عند إبرام المعاهدة كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها ، إلا إذا توافر الشرطان التاليان : -

١ - إذا كان وجود هذه الظروف قد كون أساسا هاما لارتضاء الأطراف الالتزام بالمعاهدة ،

٢ - إذا ترتب على التغيير ، تبديل جذرى فى نطاق الالتزامات التى يجب أن تنفذ مستقبلا طبقا للمعاهدة " .

ويرى بعض الشراح أن الظروف الدافعة إلى التعاقد فى معظم اتفاقات القروض ، وهى ظروف ترتبط بالتنمية الاقتصادية واستخراج الثروات المدفونة للدول النامية ، فإذا لم تتحقق هذه التوقعات بسبب تغير جوهرى غير متوقع في ظروف التعاقد ، يكون الأطراف فى غير نطاق ما اتفقوا عليه ، وبالتالى يكون للطرف المضرور من التغير الجوهرى فى الظروف أن يتمسك بانتهاء المعاهدة(١) ؛ ولذلك ألغت روسيا ديونها التى أبرمت فى العهد القيصرى عقب قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ مؤسسة ذلك على تغير الظروف .

نخلص من هذا الفصل إلى أن قدرة الدول النامية المدينة على الوفاء بهذا الجبل الضخم من الديون أصبحت شبه مستحيلة ؛ لأن اقتصاديات هذه الدول وصلت إلى مستوى تعجز معه عن الوفاء بخدمة هذه الديون .

---

(١) د . جعفر عبد السلام ، شرعية ديون العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

ومن ناحية أخرى فإن الرأى العام الدولى أصبح لا يقبل بسداد هذه الديون لتعارضها مع قواعد العدالة الإنسانية الكامنة فى الطبيعة البشرية منذ الأزل .

وأخيرا فإن مشروعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى بفرعيه : الخاص والعام أصبحت محل شك كبير ؛ حيث تتعارض شروط عقد هذه القروض مع المبادئ القانونية الأساسية السائدة فى النظم القانونية الحديثة ، كما تتعارض مع ما قررته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات .

الفصل الثالث

أسس التوقف عن الدفع

الأساس Basis - Fondement لغة تعنى أصل البناء ، فيقال أسست تأسيسا أى جعلت له أساسا . ويطلق الأساس اصطلاحا على المبادئ أو القيم التى يرتكز عليها التصرف.

وإذا كانت الأسس تشترك مع المبررات فى أنها لا تخلق القواعد أو الالتزامات ، وإنما المصدر هو الخالق لها [(١)] ، فإن المبررات هى مجموعة من الحجج والبراهين التى تدعم تصرفا معينا ، فى حين أن الأسس تمثل المبادئ والنظريات التى يستند إليها التصرف .

وفى مجال دراستنا ، فإن أسس التوقف عن الدفع من جانب الدول المدينة تمثل المبادئ والنظريات الاقتصادية والسياسية أو الأخلاقية والقانونية التى يقدمها فقهاء الاقتصاد والسياسة والقانون ؛ ليرتكز عليها هذا التصرف .

وسوف نعرض لكل نوع من هذه الأسس فى مبحث مستقل على النحو التالى : -

المبحث الأول

الأسس الاقتصادية

يكمن الأساس الاقتصادى لتوقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية فى استحالة سداد هذه الديون Impossibilité وقد رأينا أن هذه الديون وصلت إلى مستويات فلكية لدرجة يمكن معها القول إن الجزء الأكبر منها أصبح مستحيلا سداده .

وترجع هذه الاستحالة إلى عدم وجود المبالغ الكافية للوفاء بخدمة هذه الديون ، كما لا تشير الدلائل باحتمال وجودها فى المستقبل ، حيث انخفاض أسعار المواد الأولية وزيادة

---

(١) د . مصطفى أحمد فؤاد ، النظرية العامة لقانون التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

سياسات الحماية الجمركية التى تؤثر سلبيا على حصيلة الموارد الأجنبية من النقد الأجنبى والتى تشكل المصدر الأساسى للسداد [١] .

ويدرك كثير من الشراح استحالة السداد الكامل لهذه الديون ، ويقولون إن ما صدر عن حكومات الدول الغربية من التنازل عن أجزاء منها ليس إلا التعبيرات الأولية عن إدراك لحقيقة استحالة سداد الديون بالكامل .

ولقد تفهمت البنوك الغربية نفسها هذه الحقيقة ، وإن لم تعلنها صراحة ، حيث سارعت مجموعة منها ، إلى بيع أجزاء كبيرة من ديونها لرأسماليين مغامرين ، وظهر ما سمى بالسوق الثانوية لديون العالم الثالث ، تباع وتشترى فيها تلك الديون بتخفيض قد يصل إلى ثلاثة أرباع قيمتها الحقيقية .

وقد رأينا فى الباب الأول ، أن ديون العالم الثالث تنمو بمعدل يفوق معدلات النمو الاقتصادى ذاتها ، ومن هنا يرى أصحاب الفكر الاقتصادى أن الزيادة المستمرة فى أعباء خدمة الديون ، تعكس الكثير من الآثار السلبية على عملية التنمية الاقتصادية ، ومن ثم استحالة سدادها [٢] .

كما رأينا فى المبحث الأول من الفصل السابق أن قدرة الدول النامية المدينة على خدمة ديونها الخارجية أصبحت شبه معدومة ، وأنه لا أمل فى الزمن القريب أو حتى البعيد فى استعادة هذه الدول لقدرتها على السداد .

لذلك ترتفع بعض الأصوات التى تطالب إعفاء هذه الدول من ديونها ، مؤسسة ذلك على الاستحالة الفعلية والمادية لقدرتها على السداد ، وضرورة قيام البنوك التجارية بواجبها فى تحمل قيمة هذه الديون [٣] .

---

(١) L'Endettement International , ONG , op . cit . , p . 52

(٢) L'Endettement International , ONG , op . cit . , pp . 187 - 188

(٣) Claudio jedlicki , de l'impossibilité du remboursement de la dette à l'indispensable remboursement des Banques , RTM , no. 99, 1984, p. 687 .

وأخيرا فإن التوقف عن الدفع وعدم الوفاء بخدمة الديون أو طلبات التخفيف من عبء المديونية الخارجية للدول النامية ، تستند إلى وجود التزام دولى يقع على عاتق الجماعة الدولية بأسرها : دائنين ومدينين ، مضمونه : ضرورة الإسراع والتعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية المدينة . ومن المعروف أنه لا تكليف بمستحيل كما تقضى بذلك القواعد العامة. والواقع أن تكليف الدول النامية بتحقيق التنمية الاقتصادية وفى نفس الوقت إلزامها بسداد الديون الخارجية (١) ، لا يخرج عن كونه تكليفا بمستحيل . حيث لا تستطيع هذه الدول الوفاء بالجانبين فى وقت واحد ، فإما السير فى تحقيق متطلبات التنمية ، وإما الاستمرار فى الوفاء بخدمة الديون ، فالجمع بين الاثنين أمر مستحيل (٢) ، بل إن تحقيق أحدهما فقط أمر مشكوك فيه .

وعلى ذلك فالمشكلة هى فى حل التعارض بين الجانبين فلأى تكون الأولوية والأفضلية ؟ هل تكون للديون أم للتنمية ؟ نعتقد أن كل مراقب محايد سينحاز للخيار الثانى .

---

(١) د . أمينة عز الدين عبد الله ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، مرجع سابق ، ص ٧٥

(٢) " En effet les suspensions des paiement et les demandes d'allègement trouvent leurs Bases dans la seule incapacité de ces pays à faire face , en même temps , à leurs obligations financières et à leurs obligations de développements" .

V.Faiq Mohammed , op. cit., p.256.

المبحث الثانى

الأسس الإنسانية والسياسية

ذكرنا أكثر من مرة أن ديون العالم الثالث وصلت باعتراف كل من اهتم بدراستها إلى مستوى يفوق الحد Incroyable - Incredible . هذا المستوى غير المعقول انعكست آثاره السلبية على شعوب هذه الدول من أطفال ونساء وشيوخ ؛ حيث أنهم هم المجنى عليهم فى هذه القضية .

وأحوال هذه الدول تنتقل من سيئ إلى أسوأ بسبب تراكم هذه الديون ، فلا جهود التكيف الهيكلى Ajustement التى تفرض على المدينين فى الجنوب ، ولا الحلول التى يتصورها الدائنون فى الشمال ، تسمح بالتوصل إلى مخرج من هذه الأزمة (١) .

لذلك ينصح العديد من الشراح بعدم التوقف عند دراسة الزوايا الاقتصادية ، بل ضرورة تناول الزوايا الأخلاقية والسياسية والإنسانية ، والاعتماد على الحلول التى تنبع من أو تستند إلى الاعتبارات السياسية والأخلاقية الكامنة فى الطبيعة الإنسانية (٢).

ومن المبادئ الأخلاقية ، ضرورة التضامن بين الدائنين والمدينين ، بهدف المشاركة فى رفع أعباء هذا الجبل الضخم من الديون عن كاهل الأطفال والشيوخ والنساء الذين يعانون من الفقر والجهل والمرض داخل أوطان الدول النامية ، والذين هم فى حاجة

---

(١) Pascal Arnaud, op. cit., p. 91.

Jean Marc Ferry , op. cit., p. 222.

(٢) Jean Marie Haton, La Dette et la Vie , E.H., no. 1989, p.11.

ماسة لكل دولار يخرج من ديارهم ويذهب إلى الديار الغنية[١] .

من ناحية ثانية ، فقد ارتبط تقديم القروض من جانب الدول المتقدمة إلى الدول النامية بالحديث كثيرا عن المساعدات والمنح التى تقدمها المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية . كما توجد العديد من القرارات والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة ، وأجهزتها الرئيسية والفرعية ، التى تحث الدول الدائنة والمجتمع الدولى على تقديم المساعدات الإنسانية للدول النامية الفقيرة . وتعلن الدول الدائنة من جانبها ، بمناسبة وبغير مناسبة، أنها لا تتأخر عن مساعدة الدول النامية الفقيرة . فإذا نظرنا إلى واقع العلاقة المتبادلة بين الطرفين تبين أن ما تحصل عليه الدول الدائنة يفوق بكثير ما تقدمه من مساعدات ومنح للطرف الآخر ، وللدول الدائنة أساليبها المختلفة فى كيفية الحصول على ما تريد ، من ذلك ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى " إن مانساعده اليوم يصبح لنا عميلا فى الغد[٢] " Ceux qu' on aide aujourd' hui , seront nos clients demain "

وهذا يؤكد أن هذه المساعدات والمنح فارغة المضمون ، إن لم تكن مساعدات عكسية : أى من الفقراء للأغنياء .

ومن ناحية ثالثة ، فإن الاعتبارات الإنسانية تقضى بضرورة تعديل الالتزامات التى تتأثر بالكوارث والأزمات . وفى هذا تقول مدونة " حامورابى " منذ ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين عاماً إنه " إذا هلك محصول أحد المدينين بسبب العاصفة أو بسبب الأمطار، فلن يتمكن هذا المدين من الوفاء بديونه؛ ولذلك يلزم تعديل سند الدين أو تعديل بنود العقد مع عدم دفع فوائد عن تلك السنة .

---

(١) Phillippe Laurent , une Approche Éthique de l'Endettement international , Paris , 1987, p. 21 .

(٢) Schuman Naime , La Technologie Moderne : La Dette et la Faim , th. Paris , 1985 , p. 45 .

Si un Homme a une dette et si le dieu de l'orage inonde son champs en saccageant sa Récole , ou bien si le blé n'a pas poussé faute de pluies , alors il ne versera pas ses récolts à son créditeur , et il ne paiera pas d'intérêts cette annee - la " (١)

واليوم وبعد مرور هذه القرون نجد أن صندوق النقد والبنك الدوليين لم يبلغا ما بلغه حامورابى، بل ويصران على استرداد الدول الدائنة لديونها رغم ماتعانيه الدول المدينة من أزمات .

وأخيرا فقد شهد عام ١٩٩٠ انكسار حدة التوتر بين الشرق والغرب بتفكك الاتحاد السوفيتى ودخول معظم دول المعسكر الشرقى الاشتراكى فى حلبة الاقتصاد الرأسمالى العالمى ؛ وذلك من أجل التخلص من التخلف وفى محاول للحاق بالدول الغربية المتقدمة، ومن ثم استقرار العالم وازدهاره .

ونعتقد أن ذلك لن يكتمل إلا بوصول الدول النامية هى الأخرى إلى درجة التقدم والرقى التى تتمتع بها الدول المتقدمة، وبذلك تنوب الفوارق بين الشمال والجنوب ، فهنا وهنا فقط يمكن التحدث عن عالم آمن ، تداخل شرقه فى غربه ، وتقارب جنوبه من شماله . وبذلك يمكن القول : إن العالم يسير نحو الوصول إلى تحقيق الرفاهية Welfare , Bien-Étre لكافة الشعوب (٢) . بل ويمكن لنا أن نرى على أرض الواقع " عالما ثالثا بدون ديون Un Tiers Monde sans Dette ".

---

(١) نقلا عن : Susan George , op. cit ., : p. 211 .
Code d' Hamourabi, Roi de Babylone environ 1750 avan Jésus - christ.

(٢) د . محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى فى التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ٦١ ، ٦٢.

المبحث الثالث

الأسس القانونية

يقصد بالأسس القانونية لتوقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية تلك النظريات وآراء الفقهاء التى تنبع من القواعد القانونية وينادى أصحابها بالتوقف عن الدفع استنادا إليها ، وقد تعددت هذه الآراء والنظريات ، فمنها ما يرجع التوقف عن الدفع إلى نظرية اختلال أساس التعاقد ، ومنها ما يرجعه إلى انتفاء المسئولية الدولية ، ومنها ما يرجعه إلى طبيعة الديون نفسها ، ومنها ما يسنده إلى حق الدول النامية فى الحصول على التنمية الاقتصادية المطلوبة .

وسوف نعرض لهذه النظريات فى المطالب الأربعة التالية : -

المطلب الأول

نظرية اختلال أساس التعاقد

تعتبر نظرية اختلال أساس التعاقد مستمدة من القانون الإنجليزى ، الذى يوجد تفرقة بين القواعد التى تفرضها مبادئ القانون وتلك التى تفرضها مبادئ العدالة . وفى نطاق قانون العقود ، نجد أن من مبادئ العدالة المستقرة أن كل عقد لابد أنه تم بسبب معين ، وبناء على أسس وافتراضات معينة ، فإذا اختل أو تغير أحد هذه الأسس اختلالا أو تغييرا جوهريا ، وكان هو الأساس الدافع للتعاقد ، فإن للطرف الذى وقع عليه ضرر بسبب هذا الاختلال الحق فى إنقاص أو تغيير التزامه بما يتناسب ومبادئ العدالة .

وهناك تجربة رائدة لهذه النظرية بدأتها " بيرو " فى عام ١٩٨٥ ، ومفادها البحث عن أسس قانونية تبنى وتؤسس عليها رفضها للوفاء بديونها . حيث قدمت هذه الدولة الصغيرة ، القابعة فى قارة أمريكا اللاتينية خطة للخروج من مأزق الديون ، مؤسسة على دراسة

مستفيضة للتكييف القانونى لأزمة الدين والقواعد التى تحكمها فى إطار القانون الدولى العام.

وقد أسست بيرو دفعها على أساس نظرية اختلال أساس التعاقد المعروفة فى القانون الإنجليزى ، وقالت إن النظر إلى اتفاقات القروض الدولية لا يخرج عن أحد فرضين : فإما أن تكون عقودا عادية ، ومن ثم تخضع للقانون الخاص ، وإما أن تكون اتفاقات دولية ، ومن ثم تخضع للقانون الدولى .

١ - ففى الفرض الأول : نظرت بيرو إلى عقود القروض باعتبارها عقودا عادية تسرى عليها القواعد العامة ، فإذا نظرنا إلى أساس التعاقد ، وجدنا أن كثيرا من ديون السبعينات كانت مبنية على أنها ستستخدم فى مشروعات استثمارية ، وأن أسعار الفائدة وأسعار المواد الخام ، ومنها البترول ، فى مستوى معين . وإذا كانت هذه الافتراضات غير منصوص عليها ، لكنها تمثل ما يسمى بأساس التعاقد . والذى حدث كان اختلال هذا الأساس ، فقد ارتفع سعر الفائدة وانخفض سعر البترول ولم تنجح معظم المشروعات التى استخدمت فيها هذه الأموال .

كل ذلك يمثل اختلالا فى أساس التعاقد يعطى للدولة المدينة حق الإخلال أو الإنقاص من التزاماتها (١) .

٢ - وفى الفرض الثانى : فإذا كان هناك من اتفاقات القروض ما تعتبر اتفاقات دولية ، ومن ثم تخضع لقواعد القانون الدولى العام ، فإن هذه القواعد نفسها تنص على اعتبار المبادئ القانونية العامة المطبقة فى العالم وقواعد العدالة من مصادر القانون الدولى العام (٢) . والنظرية التى استند إليها شراح القانون فى بيرو (نظرية اختلال أساس التعاقد) تدخل فى إطار كل من مبادئ العدالة والنظم القانونية السائدة فى دول العالم ، وكأن ما تم هنا هو إحالة من القانون الدولى إلى قانون العقود .

---

(١) زياد بهاء الدين ، ديون العالم الثالث .. الدفوع القانونية فى أزمة الديون ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ١٠٦٦ ، فى ١٩/٦/١٩٨٩ ، ص ٧٤

(٢) البند الثالث من الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية .

وبناء على ذلك أعلنت بيرو بقرار من جانب واحد عدم سداد ديونها كما هو وارد فى عقود القروض ، وإنما على أساس تخصيص نسبة ١٠ ٪ فقط من دخل الدولة من العملة الصعبة لخدمة أقساط وفوائد هذه الديون ، بصرف النظر عن تناسب هذه النسبة مع جداول الدفع الأصلية من عدمه (١) .

ولعل الأمانة تقتضى القول بعدم نجاح هذه التجربة ، لكن بيرو كانت دولة واحدة ، بل دولة صغيرة ، وعدم قدرة دولة صغيرة مثل بيرو على إنجاح هذه التجربة لا يصلح لأن يكون معيار للحكم عليها ، ولكن ماذا لو أن دولة كبيرة أو مجموعة من الدول أو الدول المدينة مجتمعة خاضت مثل هذه التجربة ؟ ، نعتقد أن النتائج ستكون مغايرة ، والدليل على ذلك أن البنوك الغربية لم تترك المكسيك تتوقف عن دفع ديونها عام ١٩٨٢ ، بل سارعت بإمدادها بالموارد المالية اللازمة .

المطلب الثانى

انتفاء المسئولية

تقضى القواعد العامة فى القانون الدولى بترتيب المسئولية الدولية على عدم قيام الدولة بتنفيذ التزاماتها الدولية ، وتختلف هذه المسئولية على المستوى الدولى عنها على المستوى الداخلى ، لكنها فى جميع الأحوال تتوافر .

ومع ذلك فهناك بعض الحالات التى تستطيع الدولة أن تتخلى عن التزامها الدولى دون تحريك هذه المسئولية قبلها ، وهذه الحالات هى التى تسمى بحالات انتفاء المسئولية .

فالبعض يعطى للدولة حق تخفيض ديونها استنادا إلى طبيعة عقود القروض ، على اعتبار أنها عقود ذات طبيعة سيادية أو سياسية Un Acte Souverain ، وهو ما يمكن اعتبارها من أعمال السيادة التى لا يجوز أن تكون محلا للتقاضى .

ويقول أصحاب هذا الرأى : إن الدولة تظل هى الوحيدة التى تستطيع إنشاء وتعديل

---

(١) زياد بهاء الدين ، ديون العالم الثالث ... ، المرجع السابق ، ص ٧٥

التزاماتها ، وإن عدم السداد أو التوقف عن الدفع إنما هو " عمل غير مبرر " ، أى أنه غير قابل للتبرير أو لا يجب البحث له عن مبررات .

كما أن غياب التنظيم القانونى للإفلاس على المستوى الدولى ، أدى إلى القول بأن الدائن حينما قبل تقديم القرض إلى المدين إنما كان يعلم تماما بالمخاطر التى يمكن أن تحدث فى المستقبل ، ومع ذلك قبل المخاطرة .

ويرى المعتدلون من أنصار هذا الرأى ، أنه يحق للدولة المعسرة بحسن نية أن تستفيد من تعديل أو تخفيف عبء الديون ، تحت شكل التوقف المؤقت عن الدفع ، أو تخفيض قيمة الفوائد أو أصل رأس المال دون الرجوع إلى إرادة الدائن [١] .

ويذهب البعض الآخر إلى أن توقف الدول عن الوفاء بخدمة ديونها الخارجية إنما يستند إلى الصالح العام أو المنفعة العامة L' intérêt public ؛ لأن الفقه الدولى الكلاسيكى

يقبل شرعية تخفيض الديون إذا كانت المصلحة العامة تقتضى ذلك .

كما يذهب البعض الثالث إلى أن عقد القرض إنما هو عقد تعاون وتعاضد " Un contrat de collaboration " تم إبرامه من أجل تخطى المدين للعقبات الاقتصادية التى تعترضه ، فإذا لم يتحقق ذلك انتفى الغرض منه ، ومن ثم جاز للمدين التعديل فى بعض أحكامه تبعا للظروف .

ويرى فريق من هؤلاء الشراح أن هذا العقد إنما هو عقد " تحت شرط إرادى " – متعلق بإرادة المدين – أى أنه عقد معلق على شرط يكون للمدين بمقتضاه الحق فى عدم تنفيذه كليا أو جزئيا ، وكذلك حق تعديل شروطه [٢] .

" L' Emprunt d' État est un contrat de prêt sous condition potestative sous entendue de la part du débiteur "

---

(١) Faiq Mohammed , op . cit . , p 246

(٢) Faiq Mohammed , op . cit . , p 243

كما يذهب فريق آخر إلى افتراض وجود شرط فى التطبيق العملى لاتفاقات القروض الخارجية ، يسمح للمدين فى حالة الظروف السيئة التى تصادفه بالتوقف الانفرادى عن الدفع فى انتظار إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تغير الأحوال . وهذا الشرط يطلق عليه " شرط الخروج المؤقت (١) . " Clause de Dérogation Temboraire " ومع أن حالات تطبيق هذا الشرط نادرة فى العمل إلا أنه موجود ومعترف به . فهل يمكن القول : إن الظروف التى تمر بها الشعوب فى الدول المدينة الفقيرة من جهل وفقر ومرض تعتبر ظروفا تسمح لهذه الدول بالتوقف عن الدفع ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن فى متابعة نشرات وإحصائيات المنظمات الدولية عن الأوضاع السيئة لشعوب الدول المدينة .

وأخيرا فإن القول بأنه حتى يستطيع مدين معين الوفاء بالتزاماته يلزم ألا يكون هناك أسباب خارجة عن إرادته تمنعه من أداء هذه الالتزامات ، وهو ما يعرف بدفع المسئولية لأسباب لا دخل لإرادة المدين فيها . كما أن من الأمور الجوهرية التى تدفع فيها المسئولية عن المدين تسبب الدائن بتصرفاته فى عدم تنفيذ المدين لالتزامه . وعلى ذلك إذا كانت أسباب عدم تنفيذ المدين لالتزاماته ترجع إلى الدائن فإن ذلك يعطى للمدين حق التحلل من هذه الالتزامات تطبيقا للمادة ٣٧٣ مدنى مصرى التى تنص على :

"ينقضى الالتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا عليه بسبب أجنبى لا يد له فيه" ولما كانت الدول الدائنة قد قامت باتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات والقيود الحمائية فى مواجهة صادرات الدول المدينة ، فإن هذه الإجراءات لا يمكن اعتبارها إلا عقبات يضعها الدائن أمام المدين ، تعوق هذا الأخير عن الوفاء . وهو الأمر الذى يشكل إخلالا بالتزام قانونى واقع على عاتق الدائن ، ألا وهو التزامه بألا يكون عدم تنفيذ المدين لالتزامه راجعا لأسباب هو المسئول عنها .

نخلص من هذه الآراء مجتمعة إلى أنها تقبل وبدرجات متفاوتة فيما بينها إعطاء الحق للدولة المدينة فى تعديل التزاماتها الدولية . وإذا كان ذلك ما قاله الفقه قبل أن تولد مشكلة

---

(١) Faiq Mohammed , op . cit , p . 135

الديون الخارجية للدول النامية ، فماذا سيقول ويقدم لنا بعد التأمل فى هذه المديونية وما ترتب عليها من آثار ؟ .

على أية حال ، ومهما كانت الحجج والنظريات التى يسوقها أصحاب هذه الآراء ، فإنه وإن كان مبدأ التوقف عن الدفع من جانب الدول النامية المدينة لم يصبح له بعد نظرية مستقلة وثابتة فى القانون الدولى إلا أنه بدأ يخرج من العقول ويدخل فى الأفكار والكتابات .

المطلب الثالث

طبيعة الديون

بدأ الحديث عن طبيعة الديون بمناسبة الكلام عن ضم إقليم دولة معينة أو جزء منه إلى إقليم دولة أخرى ، أو ما يعرف باسم التوارث Succession الدولى . حيث ثار التساؤل عن مدى تحمل الدولة الضامة لجزء من ديون الدولة الأخرى .

وقد انقسم الفقه والعمل الدوليان إلى رأيين متقابلين : الأول يرى ضرورة أن تتحمل الدولة الضامة لديون الدولة المضموم إقليمها أو لجزء من هذه الديون يعادل نصيب الإقليم المضموم . بينما يرفض الفريق الآخر فكرة تحمل الدولة الجديدة للديون . وأمام أوجه الانتقاد التى وجهت للرأى الثانى ، أظهرت نظرية جيزJeze تمييزا فى هذا الموضوع ، بين نوعين من الديون : الأول ديون الدولة ، والثانى ديون نظام الحكم .

وتقضى هذه النظرية بأن مبدأ انتقال الديون لايرد إلا على الديون التى عادت بالنفع على الدولة ، أى الديون المعقودة لصالح الشعوب المقيمين على الإقليم المتنازل عنه أو المضموم. أما ديون نظام الحكم : أى المعقودة لصالح نظام سياسى معين والتى تنطوى فى زمن السلم علي ديون الخضوع لنظام الحكم ، وفى زمن الحرب على الديون العسكرية فلا يشملها الانتقال.

ولقد تكرس هذا التميز بالقانون والعمل الدوليين [١] ومن أمثلة ذلك : -

- عدم الاعتراف بديون الخضوع للنظام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية غداة الحرب الأمريكية الأسبانية .
- إعفاء "بولونيا " بمقتضى المادة ٢٥٥ /٢ من معاهدة فرساى عام ١٩١٩ من أية مساهمة فى الديون المعقودة بهدف إخضاعها لألمانيا .
- رفض الحكومة البريطانية الاعتراف بديون الحرب التى عقدتها حكومة جنوب أفريقيا عام ١٩٠٠م .
- قررت م / ٢٠٥ / ٢ من معاهدة سان جرمان تحمل النمسا وحدها للديون الناتجة عن الحرب .

وهكذا ، نجد أن محور هذه النظرية يدور حول التمييز بين نوعين من الديون :

الأول : - ديون عادت بفائدة علي الشعوب ، وهذه يمكن انتقالها .

الثانى : - ديون لم تعد بأية فائدة على الشعوب . وهى ماتسمى بديون النظام أو ديون الحرب التى تستخدمها الأنظمة السياسية فى الحفاظ على استمرارها .

وإذا كان الحديث عن تقسيم الديون على الوجة السابق قد أتى بمناسبة مبدأ التوارث الدولى وإحلال دولة محل أخرى ؛ للتعرف على مدى تحمل الدولة الخلف لديون الدولة السلف ، وإذا كان ذلك قد استقر فى الفقه والعمل الدوليين منذ مايزيد على مائة وخمسين عاما ، فإنه ينقلنا للكلام عن نظرية الديون المعدومة أو المشكوك فيها Créance Irrécouvrable أوما يعرف بالديون " الكريهة أو المشبوهة " Dettes Odieuses .

فلقد تطور فقه هذه الديون فى مضمونه الكلاسيكى فى حالات الميراث الدولى ، ثم انتقل إلى الواقع الدولى الحالى .

---

(١) شارل روسو ، القانون الدولى العام ، ترجمة شكر الله خليفة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٢، ص ١٨٤ - جير هارد فان غلان ، القانون بين الأمم .. مدخل إلى القانون الدولى العام ، الجزء الأول ، تعريب عباس العمر ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ص ١٣٥ .

وتكمن هذه الفكرة فيما إذا عقدت سلطة حاكمة ديونا معينة ليست لمصلحة الشعب أو المحكومين ، ولكن من أجل الحفاظ على استقرارها وامتلاكها للسلطة وقمع الحركات التى تطالب بالحرية والديمقراطية ، كما يذهب منها جزء لبناء القصور والإيداع فى البنوك الأجنبية.

مثل هذه الديون ليست ديونا حقيقية تتحملها الشعوب ، إنما فيها شبهة الفساد والإفساد ؛ ولذلك سميت بالديون الكهريهة أو المشبوهة(١) Detts Odieuses ، ومن ثم فهى ديون غير ملزمة للأمة ، هى ديون شخصية للسلطة التى عقدتها ، ومن ثم فهى تزول بزوال هذه السلطة أو ذلك النظام .

ويؤسس الفقه عدم التزام الشعوب بمثل هذه الديون على أساس أنها لم تعقد لصالحهم أو لقضاء حاجاتهم . فإذا أضفنا إلى ذلك أنها ليست ديونا منتجة ، بل على العكس هى تثقل العبء على المواطنين وتضيف إلي أعبائهم أعباء جديدة ، يتضح لنا ضرورة عدم عدالة هذه الديون ، ومن ثم ضرورة عدم سدادها ، وإلا كان فى السداد أشد أنواع الظلم (٢) .

والآن يأتى السؤال الأخير فى هذا المطلب :عن مدى العلاقة بين نظرية الديون "المشبوهة" وديون العالم الثالث ؟ . لعل المراقب المحايد يقرر أن أكثر من نصف ديون الدول النامية الآن يندرج تحت هذا الوصف ؛ ومن ثم يلزم عدم سدادها على حساب الشعوب التى عانت وتعانى الكثير بسببها .

---

(١) Charles Rousseau , DIP , Tome III, Les Compétences , Sirey , Paris , 1977,PP . 458 - 461

(٢) Nicolas Bellas,Endettement International , op. cit ., pp. 125 - 126

المطلب الرابع

الحق فى التنمية

ذكرنا أن المسائل الاقتصادية أخذت حيزا وفيرا من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك من نشاطها منذ نشأتها .

فيما يتعلق بالميثاق : -

جاء فى ديباجة الميثاق مايلى :

" نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا ... وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح ..... "

كما نصت م / ١ على أن تعمل الهيئة على تحقيق الأهداف الآتية : -

" - إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها .

- تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا ، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولاتفريق بين الرجال والنساء " .

كما نصت م / ٢ / ١ على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء ، م / ٢ / ٧ على ضرورة عدم التدخل فى شئون الدول الأعضاء .

ثم كررت م / ٥٥ من الميثاق التأكيد على احترام هذه الحقوق وضرورة العمل على تحقيقها ، كما خصص الفصل العاشر من الميثاق بأكمله - المواد من ٦١ إلى ٧٤ - للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وذلك لتحقيق وتعزيز السلام الاقتصادى .

أما فيما يتعلق بنشاط المنظمة : -

فإذا انتقلنا من الميثاق إلى نشاط هذه المنظمة ، نجد أن هناك العديد من الإعلانات والقرارات والمواثيق التى صدرت عنها لكى تضع نصوص الميثاق موضع التنفيذ ، من هذه الوثائق : -

١ - الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ ، الذى اهتم بمسائل حقوق الإنسان .

٢ - إقرار الجمعية العامة فى الدورة الحادية والعشرين القرار رقم ٢٢٠٠ لسنة ١٩٦٦ ، الذى تتضمن الوثائق الآتية : -

أ - العهد الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية .

ب - العهد الدولى لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

جـ - البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهدين .

حيث دخلت هذه الوثائق جميعا دور التنفيذ فى عام ١٩٧٦ ، وهي تشكل إلى جانب الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الشرعة (١) الدولية لحقوق الإنسان أو القانون الدولى الإنسانى .

وقد نصت المادة الأولى فى كل من العهدين على التأكيد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وعلى حرية كل شعب فى اختيار النظام السياسى والاقتصادى المناسب له ، وعلى مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية ، وعدم جواز حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة .

---

(١) أخذنا هذا المصطلح عن أستاذنا الدكتور / الشافعى بشير فى مقابلة مع سيادته بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٩١م

كما نصت المادة الثالثة منهما على ضرورة التزام كل دولة بتأمين الحقوق المتساوية للجميع ، لافرق فى ذلك بين الرجال والنساء ، وتمتع جميع المواطنين بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة فيهما [١] .

٣ - إقرار الجمعية العامة فى الدورة الخاصة السادسة فى أبريل ومايو عام ١٩٧٤ القرارين الآتين : -

أ - الأول - رقم ٣٢٠١ الخاص بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

ب - والثانى - رقم ٣٢٠٢ الخاص ببرنامج العمل من أجل إقامة النظام الاقتصادى الجديد .

ولقد نص هذان القراران على ضرورة إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، Nouvel ordre Economique International/New International Economic Order نظام جديد يقوم علي العدالة والمساواة فى السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول . نظام يكون من أجل معالجة التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية ، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ، ويؤمن تحقيق التنمية والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة . نظام يقوم على المبادئ التالية : -

المساواة فى السيادة بين الدول . حق تقرير المصير لكل الشعوب ، حق كل دولة في تبنى النظام السياسي والاقتصادى الذى تعتقد أنه فى مصلحتها ، والسيادة الكاملة والدائمة لكل دولة علي مواردها الطبيعية .

---

(١) من ذلك :
- م / ٦ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، حيث نصت على ضرورة تاكيد الحق فى العمل وكفالته وحمايته .
- م / ٩ من ذات الاتفاقية التى نصت على ضرورة التمتع بالحق فى الضمان الاجتماعى .
- م / ١١ من ذات الاتفاقية التى نصت على ضرورة التمتع بمستوى معيشى مناسب .
- م / ١٢ / ١ من ذات الاتفاقية التى نصت على ضرورة التمتع بالحقوق الصحية .
- م / ١٣ من ذات الاتفاقية التى نصت على ضرورة التمتع بالحقوق التعليمية .

ولقد كان برنامج العمل أشبه بجدول أعمال لتحقيق وإقامة هذا النظام ، أى بمثابة خطة لوضع هذه النصوص موضع التطبيق (١) .

٤ - إصدار الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٨١ لسنة ١٩٧٤ في الدورة العادية التاسعة والعشرين ، بأغلبية مائة وعشرين صوتا ضد ستة أصوات وامتناع عشر دول عن التصويت ، متضمنا ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، والذى حدد المبادئ والأسس التى يجب أن تقوم على أساسها العلاقات الاقتصادية بين الدول ؛ ولذلك يعتبره البعض دستورا للعلاقات الاقتصادية بينها .

مغذى هذه النصوص :

يتضح من هذه النصوص مجتمعة أنها تركز علي تحقيق التنمية الاقتصادية للدول التى لم تحصل عليها بعد ، بل ويمكن القول : إن هذه النصوص تضع التزاما على عاتق المجتمع الدولى بأسره ، مفاده ضرورة تحقيق هذه التنميةلمن لم يحصل عليها بعد ، ويجد هذا الالتزام أساسه القانونى فى النصوص المتعددة السابقة (٢) .

وعلى ذلك تولد عن هذه النصوص للدول غير النامية وشعوبها حق أصيل وأكيد أطلق عليه الاستاذ Andre Philipp لأول مرة " الحق فى التنمية Droit au Développement " وذلك عقب المؤتمر الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ ، ومنذ هذا الوقت توالت الكتابات عن التنمية والحق فيها ، ولعل أفضل ماكتب عنها هو وصفها بأنها الإسم الجديد للسلام (٣) Le Développement est le nouveau nom de la paix . كما أن الحق فى التنمية حق جماعى شامل للأفراد والشعوب ؛ ولذلك فهو حق للفرد داخل دولته ، وهو حق للدولة داخل المجتمع الدولى .

---

(١) د . إسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٢) أ . د العشرى حسين درويش ، التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٧ ، ص ٣٥ ومابعدها .

(٣) Daniel Colard , Vers l'Établissement d'un NOEI, NED, op.cit., p. 13 .

وعلى ذلك فلم تعد مسألة التنمية الاقتصادية للدول غير النامية أمرا داخليا فقط ، بل ارتفعت إلى درجة العلاقات الدولية ، وأصبحت واجبا جماعيا ومسئولية تضامنية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأمن والسلم الدوليين . وأن السلام ليس معناه غياب الحرب فقط ، أو مجرد الحفاظ على التوازن الدولي ، ولكن المعنى الحقيقي للسلام الآن هو تحقيق العدل والعدالة ، خاصة في المجال الاقتصادي ، ومن أجل ذلك كانت التنمية هي السلام الجديد ، أو الاسم الجديد للسلام (١) .

وعلى الجانب الآخر :

فبعد أن تتبعنا على صفحات هذا البحث ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية نستطيع القول :

إن هذه الظاهرة تؤدى مباشرة إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية ، بل على العكس تؤدى إلى تنميـة وتعميق التخلف - Le Développement du non - développement .

وعلى ذلك فإن قيام الدول المدينة بالوفاء بأعباء هذه الديون يؤدى إلى إفراغ النصوص السابقة من مضمونها ، حيث بات من المستحيل على الدول النامية المدينة تحقيق التنمية وسداد الديون في آن واحد .

وهنا تأتي الإجابة على السؤال الكبير الذي طرحناه في نهاية المقدة ، حول طبيعة وفاء الدول النامية بديونها ، وهل يعد وفاء بالتزام دولي أم على العكس إخلالا به ؟

إن النصوص العديدة التي رأيناها تلقى على عاتق المجتمع الدولي، بدائنيه ومدينيه - التزامادوليا ، مفاده ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية لكافة الشعوب - خاصة غير المتقدمة - كما أن الاتفاقات والعقود التي تمت بناء عليها ديون الدول النامية تلقى على عاتق هذه الدول التزاما بالوفاء بها .

---

(١) Maurice Flory , La Formatin des Normes ...., op. cit., p. 11

والوفاء بالديون يعطل تحقيق التنمية ؛ ومن ثم ظهر التعارض بين الالتزامين ، فلأيهما تكون الأولوية ؟ ومن جهة ثانية ظهر تعارض كبير بين إلتزام الدول المتقدمة وتعهدها بتقديم المساعدة والعون المادى والفنى للدول غير المتقدمة ، وبين مسلك هذه الدول على أرض الواقع . ويؤكد بعض الشراح وجود هذا التعارض(١) بقوله :

" Il ya la une Contradiction majeure entre les engagements acceptés par les pays développés dans les diveres formun internationaux concernant la nécessité d'un transfert de Ressources réeles vers les PVD et le fardeau qui leur est imposé et dont la conséquence est le sacrifice du développement "

لذلك فنحن أمام تعارض حقيقى بين التزامين أساسيين : الأول – يقع على عاتق المجتمع الدولى بأسره ومفاده ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية للدول التى لم تحصل عليها بعد ، والثانى – يقع على عاتق الدول المدينة ومفاده ضرورة الوفاء بالديون التى حصلت عليها . فعلى أى أساس يمكن حل هذا التعارض ؟

لبيان حل هذا التعارض يجب الرجوع إلى مصدر كل منهما ، حيث أن كل التزام يستمد قوته الإلزامية من مصدر إنشائه ، ومصدر الالتزام الأول هو ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية العديدة المنبثقة عنه ، أما مصدر الالتزام الثانى فهو عقود واتفاقات القروض التى أبرمتها الدول المدينة مع الدائنين . فأى من هذين المصدرين يعلو على الآخر؟ .-

أجابت على ذلك المدة / ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة بقولها :

" إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق".

وعلى ذلك فإن الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية المنبثقة

(١) J. - C. Sanchez et autres , Dette et Développement, op. cit. p. 157 .

عنه ، ومن بينها الالتزام بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول غير النامية ، تعلو على الالتزامات الأخرى ، ومن بينها التزام الدول المدينة بالوفاء بديونها الخارجية .

لكل ما تقدم يمكن تأسيس توقف الدول النامية عن دفع ديونها الخارجية على أساس حق هذه الدول وشعوبها فى الحصول على التنمية الاقتصادية .

نخلص من هذا الفصل إلى أنه توجد العديد من الأسس الاقتصادية والسياسية والقانونية التى يستند إليها التوقف عن الدفع من جانب الدول المدينة وأن الدفوع القانونية هى الأقوى للتخلص من ديونها؛ ولذلك يجب عدم الاقتصار على الدفوع والأسس الاقتصادية والسياسية ، بل يلزم التركيز أساسا على الأسس القانونية ، وهذا ما يجعلنا نقرر أن موضوع الديون أو أزمة الديون إنما لها جوانب قانونية ، وأن هذه الجوانب تعد مجالا خصبا للبحث ، ومن جهة ثانية تعتبر هذه المجالات إطارا مناسبا لتوحيد جهود الدول المدينة وتنسيقها لخدمة مصالحها وأهدافها .

الخاتمة

تتبعنا على صفحات هذا البحث أزمة الديون الخارجية للدول النامية والجهود الدولية المبذولة لعلاجها ، وذلك بدءا بتطورها وبيان مفهومها ومقدارها وتحديد طبيعتها، ومرورا على أسبابها وآثارها والأطراف المسئولة عنها والجهود الدولية المبذولة لعلاجها ، وانتهاءً بالتوقف عن الدفع كحل مطروح لعلاج هذه الأزمة .

وتعطينا دراسة هذه المشكلة مجموعة النتائج الآتية :

١ - إن الدول النامية لم تكن مدينة بطبيعتها ، وإنما منها ما كانت دولا دائنة للدول الاستعمارية الكبرى ، وخير مثال على ذلك الأرصدة التى تكونت للمستعمرات البريطانية على بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية .

٢ - تطورت أساليب معالجة الأزمات والمشاكل الناتجة عن الديون الخارجية للدول النامية، فقد بدأت بالتدخل العسكرى والاحتلال الحربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ثم مرت بالاتفاق الدولى في النصف الأول من القرن العشرين، فالجدولة وإعادة الجدولة فى بداية النصف الثانى من هذا القرن ، والتنازل عنها فى العشر سنوات الماضية . وهذا التطور ينبئ بأن التوقف عن الدفع من جانب الدول المدينة قد يكون الأسلوب الجديد لمواجهة أزمة الديون .

٣ - إن الأسس والمبادئ التى يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، لم تكن كلها جديدة ، بل ورد معظمها فى ميثاق الأمم المتحدة ، كما أن منها ما يستند إلى مبادئ وقواعد القانون الدولى . ومع ذلك ونظرا لأن هذه الأسس وتلك المبادئ تتعارض مع النظام الاقتصادى الدولى الحالى ، فقد جاءت هذه النصوص لتعيد التأكيد مرة أخرى على ضرورة وضعها موضع التنفيذ من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتطوير بعضها حتي تتفق مع تطور الحياة الدولية .

٤ - إن تعديل النظام الاقتصادى الدولى الحالى لن يتم إلا بإيجاد حل مناسب وفعال ونهائى لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية ؛ وذلك لأن المبادئ والأسس التى يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادى الجديد لا تتفق ، بل تتعارض تماما ، مع ظاهرة الديون الخارجية .

٥ - إن المديونية الخارجية لم تكن مقصورة على الدول النامية وحدها ، حيث عرفتها كل دول العالم . ومع ذلك فإن مديونية الدول النامية احتفظت بسمات خاصة جعلت منها ظاهرة متميزة عن نظرية الديون بصفة عامة .

٦ - إن هذه الأزمة كانت نتاج مجموعة من العوامل والسياسات الخاطئة : الداخلية والخارجية والمشتركة ، التى ساهمت جميعها فى تكوينها ، ومن ثم تثبت مسئولية هذه الأطراف كلها عن هذه الأزمة .

٧ - ترتب على هذه الظاهرة مجموعة من الآثار الخطيرة في المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية :

أ - **فاقتصاديا** : تعثرت عمليات التنمية وزادت التبعية الاقتصادية للخارج ، ودخلت الدول المدينة حلقة مفرغة . حيث بدأت بالاقتراض الخارجى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، ثم تحول منها الطريق فأصبحت عملية التنمية تتم لتحقيق السداد ومن ثم الاقتراض الجديد ، حتى انتهى بها المطاف إلى الاقتراض من أجل السداد والسداد من أجل الاقتراض .. وهكذا حتى أصبحت هذه الدول فى حالة من عدم التوازن .

ب - **وماليا** : صارت الدول النامية مصدرا صافيا لرأس المال ، فى الوقت الذى هى فى أمس الحاجة لكل دولار يغادرها .

جـ - وسياسيا : تدخلت الدول الدائنة والمنظمات الدولية الاقتصادية فى الشئون الداخلية للدول المدينة ، وكانت أخطر صور هذا التدخل هى التعدى على السيادة النقدية لهذه الدول .

وهكذا فقدت الدول النامية المدينة السيطرة على مقدرات أمورها الاقتصادية والمالية والسياسية ، وأصبحت هذه المقدرات تدار بطريقة آلية دون أن يكون لإرادتها دخل فى هذه الإدارة .

٨ - إن الجهود التى بذلتها المنظمات الدولية - خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين - وعلى رأسها إعادة الجدولة لعلاج هذه الأزمة لم تكن بقصد تقديم حلول مناسبة لعلاجها بقدر ما كانت بقصد الحفاظ على مصالح الدائنين .

أما المبادرات الفردية فقد جاء منها ما يعبر عن مصالح وأهداف الدائنين ، كما جاء منها ما يعبر عن ظروف وأحوال الدول المدينة ويطالب بحلول تتناسب مع هذه الظروف وتلك الأحوال .

وبصفة عامة فقد تركزت وجهة نظر الدائنين لعلاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية في أسلوب العلاج حالة حالة ، في حين ركزت الدول المدينة على ضرورة العلاج الشامل ، الذى يعنى طرح القضية كاملة فى مؤتمر دولى يخصص لبحث حلول شاملة لها .

٩ - رغم أن الحجم الاسمى أو الرسمى للديون الخارجية للدول النامية قد وصل إلى أرقام فلكية ، حيث تقدر هذه الديون بحوالى ألف وخمسمائة مليار دولار ، إلا أن القيمة الفعلية لها تقل كثيرا عن هذا الرقم . فقد ظهرت سوق ثانوية للديون ، تباع وتشترى فيها هذه الديون بنسب خصم تزيد على ٥٠٪ من قيمتها الأصلية .

وهذا ما جعل فكرة سداد هذه الديون بالكامل مسألة مشكوكا فيها ؛ ولذلك خرجت الأبحاث والكتابات التى تتناول مدى شرعية ديون العالم الثالث ومدى شرعية الامتناع عن سدادها .

١٠ - تبين لنا أن حجم هذه الديون قد وصل إلى مستوى يصعب على اقتصاديات الدول المدينة النامية تحمله ؛ ولذلك خرجت الدعوة بمطالبة الدول الدائنة بقبول مبدأ التخلى عنها ، وإلا فعلى الدول المدينة إعلان التوقف عن الدفع من جانبها . ورأينا أن إعلان التوقف عن الدفع لم يكن إجراء حديثا ، بل عرفته معظم الدول المدينة على مر العصور . واستندت هذه الدعوة إلى العديد من الأسس والمبررات الاقتصادية والسياسية والمالية والقانونية ، وأهمها : عدم قدرة هذه الدول النامية على السداد ، استحالة تنفيذ هذا السداد سياسيا وأخلاقيا، عدم مشروعية الديون الخارجية أوعلى الأقل معظمها ، حق الدول النامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

١١ - إن علاقة المديونية القائمة بين الدول المتقدمة والدول غير المتقدمة ليست علاقة مديونية عادية ، وإنما هى علاقة من نوع خاص ، علاقة بين طرف قوى دائن وطرف ضعيف مدين ، ويحصل الطرف الدائن من ورائها على مميزات لاحصر لها .

فقد ثبت أن الثمن الذى تحصل عليه الدول الدائنة من وراء هذه العلاقة يفوق بكثير ثمن الديون نفسها ؛ حيث تستغل الدول الدائنة هذه العلاقة فى تحقيق أهدافها ومصالحها . ومن ثم فقد بات بما لايدع مجالا للشك أن إنهاء هذه العلاقة يضر بمصالح الدول الدائنة ؛ ولذلك فهى لا تريد لها نهاية . بمعنى آخر فإن الدائنين يعملون على تعميق وتأصيل هذه المديونية ، وعلى وأد أية محاولة ناجحة لعلاجها ، حتى لو تمثلت هذه المحاولة فى السداد .

١٢ - إن النصوص العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها والخاصة بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد يقوم على العدالة والمساواة فى السيادة والمشاركة فى إدارة الشئون الدولية ... إلخ ، إن هذه النصوص قد ألقت على عاتق المجتمع الدولى التزاما دوليا مفاده ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية للدول التى لم تحصل عليها بعد ، ولما كانت هذه الدول كلها دول مدينة ، ولما كان من المستحيل تحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب الوفاء بهذا الجبل الضخم من الديون ؛ لذلك فقد نشأ تعارض بين الالتزام بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية المدينة وبين التزامها بالوفاء بديونها الخارجية. ولقد وجدنا حل هذا التعارض فى نص المادة/ ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وبعد أن عرضنا لأهم النتائج التى خلص إليها البحث ، نقدم بعض التوصيات التى نرى ضرورة الأخذ بها فى مجال الديون الخارجية للدول النامية وأهمها :

١ - ضرورة قيام الدول النامية بوضع إستراتيچية واضحة المعالم للاعتماد على الذات، إستراتيچية يتم من خلالها تعبئة الموارد المحلية والاستفادة من العناصر الوطنية ، للحد من الاستهلاك وزيادة الإنتاج ؛ حتى تستطيع التحكم فى مقومات إنتاجها ، ومن ثم تصريف شئونها بحرية وفق ما تراه صالحا لها .

٢ - توجيه الدعوة إلي الفقه الدولي ومراكز البحث العلمى لإعطاء ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية القدر الذى يتناسب وأهميتها ؛ وذلك لإلقاء الضوء على خطورتها وعلى آثارها حتى يتبصر الجميع . فهذا الموضوع لا يقل أهمية عن حقوق الإنسان ، بل إنه يغطى كافة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وحتى حقوق الإنسان المدنية والسياسية لا يمكن تحقيقها مع وجود هذه الظاهرة ؛ لأن استمرارها يعنى مصادرة كافة أنواع حقوق الإنسان .

كمايقع على عاتق الفقه الدولي أيضا ضرورة تبصرة الرأى العام الداخلى والدولى بخطورة هذه المشكلة ، ومن ثم مشاركته في إيجاد حل لها .

٣ - توجيه الدعوة إلى حكام العالم الثالث بأن يسترشدوا ويستأنسوا بجهود الفقهاء والمتخصصين فى مجال الديون ، وذلك فى كافة مراحل عملية المديونية . أى أثناء عقد القروض ، ثم متابعة إنفاقها ، وإعطاء الفرصة للشعوب ممثلة فى برلماناتها لأخذ رأيهم فيما سيتحملونه من أعباء فى المستقبل .

٤ - توجيه الدعوة إلي الدول المدينة بضرورة إدارة الديون الخارجية إدارة سليمة ، وتخصيص إدارات مزودة بكافة العناصر الصالحة والإمكانيات اللازمة للوصول إلى أفضل الأساليب إدارة ؛ حتى تتأكد من جدوى القروض الخارجية ومن ثم الاستمرار فيها من عدمه .

٥ - لما كانت مشكلة الديون الخارجية للدول النامية لها جوانبها السياسية والاقتصادية والقانونية ؛ لذا يلزم عدم اقتصار الدول المدينة على الدفوع السياسية أثناء عمليات عقد القروض أو إعادة الجدولة ، بل ضرورة ابداء كافة أنواع الدفوع مع التركيز أساسا على الدفوع الاقتصادية والقانونية .

٦ - ضرورة قيام الدول المدينة بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها والتعاون فيما بينها من أجل اتخاذ سياسة موحدة تجاه مشكلة مديونيتها المتشابهة ، واتخاذ موقف موحد تواجه به الدول الدائنة ، سواء أثناء عقد القروض أو أثناء إتمام عمليات إعادة الجدولة أو أثناء البحث عن حلول لهذه المشكلة .

ويمكن لهذه الدول إنشاء ناد أو منظمة تجمع فيما بينها يتم من خلالها تنسيق المواقف وتوحيد الجهود ، وتكون معبرة عن مصالح ومطالب هذه الدول .

٧ - توجيه الدعوة إلى الدول النامية المدينة بعدم التسرع فى سداد هذه الديون ، خاصة بعد أن ثبت عدم مشروعية نسبة كبيرة منها . وتستطيع هذه الدول تكوين فريق عمل مشترك على مستوى عال من الخبرة والكفاءة ، لعرض ظاهرة الديون الخارجية بمختلف جوانبها على الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ وذلك لنقل القضية بأكلها إلى أجهزة الأمم المتحدة بما فيها محكمة العدل الدولية .

٨ - على الدول النامية المدينة العمل والكفاح من أجل إنهاء أو تعديل علاقة المديونية القائمة بينها وبين الدول الدائنة بوضعها الحالى ، ولن يتم ذلك إلا بالعمل الشاق والكفاح المستمر من جانب هذه الدول نفسها ؛ لأن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

" ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أوأخطأنا "

صدق الله العظيم

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ - مراجع عامة

ب - مراجع متخصصة

جـ - رسائل

د - دوريات

ثانيا : المراجع الأجنبية :

A - Ouvrages Générales

B - " Spécialisées

C - Thèses

D - Périodiques

أولا : المراجع العربية [(١)] :

أ - مراجع عامة :

- د . أحمد صادق القشيرى ، القانون الدولى الاقتصادى .. مقدمة فى بعض جوانبه .
- د. إسماعيل صبرى عبدالله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
- د . إسماعيل صبرى مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية .. المفاهيم والحقائق الأساسية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- د . الشافعى محمد بشير ، القانون الدولى العام ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٤ .
- ———————— ، التنظيم الدولى ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٤ .
- د. العشرى حسين درويش ، التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٧ .
- ———————— ، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، ١٩٩٢ .
- د. العشرى حسين درويش وآخر ، التجارة الخارجية ، ١٩٨٠ .
- ———————— ، الموارد الاقتصادية ، ١٩٨٠

---

(١) عدم ذكر تاريخ ودار نشر بعض المراجع يرجع إلى نشرها بدونهما .

- إ . ل ، كلود ، النظام الدولى والسلام العالمى ، ترجمة د. عبدالله العريان ، دارالنهضة العربية ، ١٩٦٣ .

- إيليا حريق وآخرين ، العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ .

- تونكين ، القانون الدولى العام .. قضايا نظرية ، ترجمة أحمد رضا ، مراجعة د. عزالدين فودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

- د. جعفر عبدالسلام على ، المنظمات الدولية ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ .

- ———————— ، مبادئ القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .

- جيرهاردفان غلان ، القانون بين الأمم .. مدخل إلى القانون الدولى العام ، تعريب عباس العمر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

- د. حامد سلطان وآخرين ، القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ .

- شارل روسو ، القانون الدولى العام ، ترجمة شكر الله خليفة وآخر ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٢ .

- د. عبدالعزيز محمد سرحان ، مبادئ القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

- د. عبدالواحد محمد الفار ، أحكام التعاون الدولى فى مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب ، ١٩٧٩ .

- ــــــــــــــــ ، المصلحة الدولية المشتركة كأساس لتطوير النظام الاقتصادى الدولى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ .

- ــــــــــــــــ ، طبيعة القاعدة الاقتصادية الدولية فى ظل النظام الدولى القائم ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ .

- د. على صادق أبوهيف ، القانون الدولى العام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ .

- محبوب الحق ، ستار الفقر .. خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧.

- محمد بدجاوى ، من أجل نظام اقتصادى دولى جديد ، ترجمة د. جمال مرسى، اليونسكو ، ١٩٨٠ .

- د. محمد حافظ غانم ، الوجيز فى القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية، ١٩٧٩ .

- د. محمد سامى عبدالحميد ، أصول القانون الدولى ، الجزء الأول : الجماعة الدولية ، ١٩٨١ .

- ــــــــــــــــ ، قانون المنظمات الدولية ، مؤسسة الثقافة

الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ .

- د. محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، الجزء الثاني : القاعدة الدولية ، ١٩٨٤ .

- د. محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٤ .

- ـــــــــــــــــ ، الغنيمي الوسيط في قانون السلام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ .

- د . محمد يوسف علوان ، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية ، ١٩٨٢ .

- د. مصطفى أحمد فؤاد ، النظرية العامة لقانون التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٨٦ .

- د. مفيد محمود شهاب ، القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥.

- ـــــــــــــــــ ، المنظمات الدولية ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية .

ب - مراجع متخصصة :

- د. أحمد علي دغيم ، السوق الأوربية المشتركة .. حاضرها ومستقبلها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

- السيد أحمد عبدالخالق ، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية ، دار

جامعة المنصورة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ .

- د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .. رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

- ———— ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٥ .

- ———— ، الديون والتنمية ... القروض الخارجية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- ———— ، حوار حول الديون والاستقلال ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- ———— ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة، ١٩٨٨ .

- د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولى الجديد للبحار ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ .

- د. عبدالقادر سيدأحمد وأخرين ، حوار الشمال والجنوب .. أسسه ونتائجه ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٧٧ .

- د. عبدالله هدية وأخرين ، حوار الشمال والجنوب ، دار الشباب للنشر ، ١٩٨٦ .

- د. عبدالمعز عبدالغفار نجم ، حصانات السيادة ومدى حق الدول فى المطالبة باسترداد ثرواتها المنهوبة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .

- د. عبدالعزيز محمد سرحان ، دور محكمة العدل الدولية فى تسوية المنازعات

الدولية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ .

- د. عبدالمنعم السيد على وآخر ، نظام النقد الدولى والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٦ .

- محمد الحيوان ، قصة الديون السوفيتية على مصر ، الطبعة الثانية .

- د . محمد مرعشلى ، فى واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧.

- د. وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، الطبعة الثانية ، ٧٥ - ١٩٧٦ .

ج - رسائل :

- د. إبراهيم بن عيسى العلى ، صندوق النقد الدولى .. دراسة للجوانب القانونية للصندوق ونشاطه ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

- د. الشافعى محمد بشير ، نظرية الاتحاد بين الدول وتطبيقاتها بين الدول العربية ، رسالة دكتوراه ، مقدة لكلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٦٣ .

- د . **أمينة عز الدين عبدالله** ، مشكلة المديونية الخارجية للبلاد النامية ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٧٩ .

- د. **أنور إسماعيل الهوارى** ، القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

- د. **جعفر عبدالسلام على** ، شرط بقاء الشىء على حاله أو نظرية تغير الظروف فى القانون الدولى ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٧٠ .

- د. **حسن عطيه الله** ، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- د. **خليل إسماعيل الحديثى** ، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

- د. **خليل حسن خليل** ، دور رءوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٦١ .

- د. **سعيد سالم جويلى** ، التعسف فى استعمال الحق فى القانون الدولى العام ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥ .

- د. سليمان عبدالمجيد ، النظرية العامة للقواعد الآمرة فى القانون الدولى ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة عين شمس، ١٩٧٢ .

- د. صلاح عبدالبديع شلبى ، حق الاسترداد فى القانون الدولى ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .

- د. عادل عزت السنجقلى ، سريان المعاهدات على الدول غير الأطراف ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .

- د. حازم حسن محمود عبدالجليل ، مبدأ المساواة بين الدول فى ضوء التنظيم الدولى المعاصر ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤ .

- د. عبدالبارى أحمد عبدالبارى ، التأميم وآثاره فى القانون الدولى العام ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .

- د. عبدالمعز عبدالغفار نجم ، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

- د. عصام صادق رمضان ، المعاهدات غير المتكافئة فى القانون الدولى ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ .

- د. محمد السعيد الدقاق ، النظرية العامة لقرارات المنتظمات الدولية ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٣ .

- د . محمد الشحات الجندى ، قواعد التنمية الاقتصادية فى القانون الدولى والفقه الإسلامى ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ .

- د. محمد حسن الإبيارى ، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية ، رسالة دكتوراه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

- د. محمد خالد الترجمان ، النظام القانونى للقروض الدولية للتنمية فى الدول العربية ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ .

- د. محمد مجدى مرجان ، آثار المعاهدات بالنسبة للدول غير الأطراف ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١.

- د. محمد مصطفى يونس ، النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

- د. مصطفى أحمد فؤاد ، النظرية العامة للتصرفات الدولية الصادرة عن الإرادة المنفردة ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٨٤ .

- د. ولاء رفعت ، الإثراء بلا سبب فى القانون الدولى العام والقانون المدنى المصرى المقارن ، رسالة دكتوراه ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

د - الدوريات :

١ - المجلة المصرية للقانون الدولى :

- د. جعفر عبدالسلام على ، العدالة كوسيلة لتفسير قواعد القانون الدولى ، المجلد التاسع والعشرون ، ١٩٧٣ .

- د. عز الدين فودة ، الدول الجديدة والقانون الدولى ، المجلد الرابع والعشرون ، ١٩٦٨ .

- د. فؤاد عبدالمنعم رياض ، المساواة بين الدول ، المجلد الواحد والثلاثون ، ١٩٧٥ .

- د. محمد إسماعيل على ، طبيعة القاعدة القانونية الدولية ، المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٨٠ .

- د. محمد السعيد الدقاق ، نحو قانون دولى للتنمية ، المجلد الرابع والثلاثون ، ١٩٧٨ .

- د. محمد وفيق حسنى ، النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٧٧ .

- د. منير زهران ، الحوار بين الشمال والجنوب ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٧٧ .

- د. منير زهران ، مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، المجلد الرابع والثلاثون ، ١٩٧٨ .

٢ - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية :

- د. أحمد صادق القشيرى ، التأميم فى القانون الدولى الخاص ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٩ .
- د. جلال أحمد أمين ، هل تغيرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتقدمة والمتخلفة ، العددالثانى ، يوليو ١٩٧٣ .
- د. صلاح الدين عبدالوهاب ، المساواة بين الدول كأساس لمشاركة الدول الناشئة فى توجيه السياسة الدولية ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٩ .

٣ - مجلة القانون والاقتصاد :

- د. المعتز بالله جبر حسن ، النظام النقدى الدولى الذى أرسيت قواعده فى بريتون وودز عام ١٩٤٤ ومراحل تطوره ، العددان ٣ و ٤ ، سبتمبر وديسمبر ١٩٧٩ .

٤ - مجلة مصر المعاصرة :

- د. إبراهيم شحاتة ، المسائل المتعلقة " بنظام وممارسة السلطة " فى الدول الأعضاء المقترضة من البنك ومدى صلتها بعمله بموجب اتفاقية تأسيسه ، العدد ٤٢٥ ، يوليو ١٩٩١ .

- د. أمينة عزالدين عبدالله ، دراسة مقارنة لأزمة الديون الخارجية لسبع دول مختارة ، العدد ٤٠٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ .

- د. **أنور إسماعيل الهوارى** ، مشاكل تزايد المديونية الخارجية للدول الآخذة في النمو في الوقت الحاضر ، العدد ٣٨١ ، يوليو ١٩٨٠ .
- د. **جعفر عبدالسلام** ، الإطار القانوني الدولي للتنمية الاقتصادية ، الجزء الأول ، العدد ٣٦٨ ، أبريل ١٩٧٧.
- ــــــــــــ ، ــــــــــــ ،الجزء الثاني ، العدد ٣٦٩ ، يوليو ١٩٧٧ .
- ــــــــــــ ، شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي ، العـددان ٤٢٣ و ٤٢٤ ، يناير وأبريل ١٩٩١ .
- **جمال الناظر** ، مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، العدد ٣٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٣ .
- **حازم منصور** ، بعض الحلول المقترحة لأزمة النقد الدولية ، العدد ٣٥٢ ، أبريل ١٩٧٣ .
- د. **حمدى أحمد العنانى** ، آمال الدول النامية والنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، العدد ٣٧٥ ، يناير ١٩٧٩ .
- د. **رفعت المحجوب** ، موقف الدول الآخذة في النمو من إصلاح النظام النقدى الدولى ، العدد٣٦٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ .
- د. **سهير محمود معتوق** ، التمويل العكسى للموارد في إطار أزمة مديونية العالم الثالث ، العددان ٤١١ و ٤١٢ ، يناير وأبريل ١٩٨٨ .

يناير وأبريل ١٩٨٨ .

- د. **عبدالمعز عبدالغفار نجم** ، دراسة قانونية تحليلية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، العدد ٣٨٠ ، أبريل ١٩٨٠ .

- د. **عبدالمعطى السيد البهواش** ، تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤ ، العدد ٤٠٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ .

- د. **عبدالهادى عبدالقادر سويفى** ، موقف الدول العربية من النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، العدد ٣٨٩ ، أكتوبر ١٩٨٢ .

- د. **محمد عبدالوهاب الساكت** ، عنصر القصر فى المعونات الخارجية ، العدد ٣٩٧ ، يوليو ١٩٨٤ .

- د. **محمد محروس إسماعيل** ، مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، العدد ٤٠١ ، يوليو ١٩٨٥ .

- د. **محمد نصر مهنا** ، سباق التسلح وأثره على دول العالم الثالث ، العدد ٣٧٧ ، يوليو ١٩٧٩ .

- د. **محمود محمد محمد نور** ، الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، العدد ٣٦٤ ، أبريل ١٩٧٦ .

- د. **يحيى أحمد نصر** ، النظام الاقتصادى الدولى الجديد .. ماهيته وإمكانية تحقيقه ، العدد ٣٧٤ ، أكتوبر ١٩٧٨ .

٥ - مجلة روح القوانين :

- د. صلاح زين الدين ، نحو إستراتيجية جديدة لمواجهة أزمة الديون الأفريقية العدد الثالث ، ديسمبر ١٩٩٠ .

٦ - مجلة السياسة الدولية :

- إبراهيم أحمد إبراهيم ، أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، العدد ٧٢ ، أبريل ١٩٨٣ .

- أحمد فارس عبدالمنعم ، أزمة الديون الخارجية فى الدول النامية ، العدد ٦٨ ، أبريل ١٩٨٢ .

- د. بطرس غالى وآخرين ، مديونية العالم الثالث ..الأزمة والحل ، العدد ٨٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ .

- رضا هلال ، حول أزمة ديون الدول الموجعة ، العدد ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ .

- سامح محمود أبو العيون ، أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ، العد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ .

- عبدالفتاح الجبالى ، المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية ، العدد ٩٨ ، أكتوبر ١٩٨٩ .

- د.عبدالله العريان ، مفهوم حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، العدد ٥٣ ، يوليو ١٩٧٨ .

- د. مجدى حفنى ، الأونكتاد السادس ودبلوماسية الصراع الاقتصادى ، العدد ٧٥ ،

يناير ١٩٨٤ .

- نسرين سامح مرعى ، الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث ، العدد ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ .

٧ - سلسلة عالم المعرفة :

- جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، العدد ١٠٤ ، ١٩٨٦ .
- د. رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، العدد ١١٨ ، ١٩٨٧ .

٨ - بحوث ومناقشات المؤتمر السنوى العام للاقتصاديين المصريين :

- المؤتمر الأول ، مارس ١٩٧٦ ، مشكلة المديونية وميزان المدفوعات - النظام الاقتصادى الدولى الجديد .
- المؤتمر الثانى ، مارس ١٩٧٧ ، الاستثمارات الأجنبية والديون الخارجية .
- المؤتمر الخامس ، مارس ١٩٨٠ ، التضخم والمديونية والنظام الضريبى .
- المؤتمر التاسع ، مارس ١٩٨٤ ، الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية .

٩ - مجلة التمويل والتنمية :

- إدوارد بونشتين ، هل يؤدى خفض الديون إلى زيادة الاستثمار ، العدد الأول، مارس ١٩٩١ .
- إدواردو ويسنر ، الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون فى أمريكا اللاتينية، العدد الأول ، مارس ١٩٨٥ .

- برزميسلاف جاديشكا ومارك ستون ، السوق الثانوية لقروض البلدان النامية ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٩٠ .
- بهرام نوزار ، إدارة الدين الخارجي في البلدان النامية ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٠ .
- ـــــــــــــــ ، دروس من عقد الديون ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٠ .
- توماس كلاين ، تخفيف ديون البلدان الأفريقية ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨٧ .
- جاهنچير آموزيچار ، الدين الخارجي الأميريكي في وضعه الصحيح ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٨٨ .
- چورچ كيتكيد ، التضخم والدين الخارجي للبلدان النامية ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨١ .
- حسين مهران ، إدارة الدين الخارجي ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٨٦ .
- دافيد بوك وآخر ، دور البنك الدولي في حل أزمة الديون ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٨٨ .
- دونال ج . دونفان ، طبيعة مصاعب خدمة الدين ومنشأها ، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٨٤ .
- راشيل ويفينج ، قياس الدين الخارجي للبلدان النامية ، العدد الأول ، مارس ١٩٨٧ .
- ستانلي فيشر ، إدارة أزمة الدين في التسعينات ، العدد الثاني ، يونيو ١٩٩٠ .

- عزيز الى محمد ، دراسة مشكلات الدين حالة حالة ، العدد الأول ، مارس ١٩٨٥ .

- كارلستون بوشر وآخر ، الأونكتاد السابع .. روح جديدة فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨٧ .

- كيث جريفين ، نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٨ .

- مايك فاير ، إعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٩٠ .

- مديونية البلدان النامية .. بعض قضايا الثمانينات ، العدد الأول ، مارس ١٩٨٢ .

- محسن خان ونديم الحق ، هروب رأس المال فى البلدان النامية ، العدد الأول، مارس ١٩٨٧ .

- ميخائيل بلاكوبل وآخر ، أثر تحول الدين إلى أسهم ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٨ .

- ميكائيل دولى ، تقييم السوق للدين الخارجى ، العدد الأول ، مارس ١٩٨٧ .

- ———— ، تنشيط إستراتيجية الدين ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٩ .

- ويليام ر . كلاين ، الديون الدولية .. التطور والإستراتيجية ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٨٨ .

١٠ - تقرير عن التنمية فى العالم :

- تقرير عام ١٩٧٩ ، الديون الخارجية وتدفق رأس الملل .
- تقرير عام ١٩٨٠ ، الديون العامة الخارجية .
- تقرير عام ١٩٨١ ، الديون العامة الخارجية .
- تقرير عام ١٩٨٣ ، الديون الدولية .
- تقرير عام ١٩٨٥ ، القروض الخارجية وسياسة الدول النامية .
- تقرير عام ١٩٨٦ ، الديون الخارجية وتدفق رأس المال .
- تقرير عام ١٩٨٧ ، الديون الخارجية .
- تقرير عام ١٩٨٩ ، الديون الخارجية .
- تقرير عام ١٩٩١ ، الديون الخارجية .

١١ - جداول الدين العالمى :

- ١٩٨٧ / ١٩٨٨
- ١٩٨٨ / ١٩٨٩
- ١٩٨٩ / ١٩٩٠
- ١٩٩٠ / ١٩٩١

١٢ - مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى :

- أرنولد ك . أنتورا ، معايير التخلف ، عدد ١٩٨٥/٣ .

- **الديون الخارجية للبلدان النامية** ، عدد ١/١٩٨٣ .

- **أندريه جوندر فرانك** ، هل ننزع الفتيل من قنبلة الديون ؟ عندما تصبح الحلول الظاهرية ... مشاكل حقيقية ، عدد ٣/ ١٩٨٥ .

- **باك يونج سى** ، من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد لصالح الدول النامية ، عدد ١/١٩٨٣ .

- **خوار سانخير أرنو** ، الديون والتنمية ، عدد ٢/١٩٨٠ .

- **سمير أمين** ، الاعتماد الجماعى على النفس والنظام الاقتصادى الدولى الجديد، عدد ٢/١٩٧٨ .

- ———— ، النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، عدد ١/١٩٧٩ .

- **فيدل كاسترو** ، لماذا يمكن وينبغى إلغاء ديون أمريكا اللاتينية والعالم الثالث التى يستحيل دفعها ، عدد ٤/ ١٩٨٥ .

- **كارلوسيش** ، ديون العالم الثالث ، عدد ٤/١٩٨٤ .

١٣- الأهرام الاقتصادى :

- **أحمد إيهاب جمال الدين** ، الديون .. هل يمكن مبادلتها برأس المال ؟، عدد ١١٤٦ فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ .

- **د . أحمد عامر** ، من يشترى قناة السويس ، عدد ٩٥٦ فى ١١ مايو ١٩٨٧ .

- **أحمد غنيم** ، أطفال المديونية ، عدد ١١١٩ فى ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

- أحمد مهابة ، صندوق النقد الدولى ولعبة الأمم ، عدد ١٠٥٥ فى ٣ أبريل ١٩٨٩ .
- أسامة سرايا ، خرافة ريجان .... التى حولت أمريكا من أكبر دولة دائنة إلى أكبر دولة مدينة فى التاريخ ، عدد ٩٨٧ فى ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ .
- السيد الخولى ، لماذا نختلف مع صندوق النقد الدولى ، عدد ١٠٦٦ فى ١٩ يونيو ١٩٨٩ .
- الطيب الدجانى ، ماذا ستفعل الولايات المتحدة تجاه مديونيتها الأعلى فى العالم ، عدد ١٠٨٩ فى ٢٧ نوفمبر ١٩٨٩ .
- د. بطرس غالى ، القمة الأفريقية المقبلة وأزمة المديونية ، عدد ٩٨٤ فى ٢٣ نوفمبر ١٩٨٧ .
- ———— ، العالم الثالث والخروج من دائرة البؤس ، عدد ١٠٧١ فى ٢٤ يوليو ١٩٨٩ .
- حل دولى لمشاكل الديون فى الولايات المتحدة ، عدد ٧٧٣ فى أول نوفمبر ١٩٨٣ .
- حمدى فؤاد ، من المعونة إلى الديون .. المساعدة الأمريكية لمصر ، عدد ١٠٢١ فى ٨ أغسطس ١٩٨٨ .
- د. خالد فؤاد شريف ، استبدال الديون .. وسيلة جديدة لمواجهة أزمة الديون، عدد ٩٩٦ فى ٢٠ يوليو ١٩٨٧ .
- ———— ، الرأى العام بين صندوق النقد الدولى والحكومة ، عدد ١١٠٥ فى ١٩ مارس ١٩٩٠ .

- د.خالد فؤاد شريف ، صندوق النكد الدولي ، عـدد ١١١٩ في ٢٥ يونيو ١٩٩٠ .
- رضا هلال ، مصر وصندوق النقد الدولي ، عدد ٩٢٤ في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٦.
- ———— ، مصر وصندوق النقد الدولي ، عدد ٩٢٥ في ٦ أكتوبر ١٩٨٦.
- ———— ، مصر وصندوق النقد الدولي ، عدد ٩٢٦ في ١٣ أكتوبر ١٩٨٦.
- ————، مصر وصندوق النقد الدولي ، عدد ٩٢٧ في ٢٠ أكتوبر ١٩٨٦.
- ———— ، مصر والخطط المطروحة لإدارة أزمة ديون العالم الثالث ، عدد ١٠٦٥ في ١٢ يونيو ١٩٨٩ .
- د. رمزي زكي ، صندوق دولي لتسوية ديون البلدان المتخلفة ، عدد ٧٠٣ في ٥ يوليو ١٩٨٢ .
- ————، أخطر مراحل المديونية الخارجية ، عدد ١٠٨٢ في ٨ أكتوبر ١٩٩٠ .
- زياد بهاء الدين ، ديون العالم الثالث ... حل أزمة الديون ... من بيكر إلى برادي ،العدد ١٠٦٢ في ٢٢ مايو ١٩٨٩ .
- ———— ، ديون العالم الثالث ... إعادة فهم معنى الأزمة ، عدد ١٠٦٣ في ٢٩ مايو ١٩٨٩ .

- زياد بهاء الدين ، ديون العالم الثالث ... من المسئول عن أزمة الديون ؟ ، عدد ١٠٦٤ في ٥ يونيو ١٩٨٩ .
- ———— ، ديون العالم الثالث ... الدفوع القانونية في أزمة الديون ، عدد ١٠٦٦ في ١٩ يونيو ١٩٨٩ .
- ———— ، استبدال الديون بأصول الدولة ، عدد ١٠٦٩ في ١٠ يوليو ١٩٨٩ .
- ———— ، كيف تحدث الأزمة ، عدد ١٠٧٣ في ٧ أغسطس ١٩٨٩.
- ———— ، جوانب قانونية في جدولة الديون ، عدد ١٠٧٤ في ١٤ أغسطس ١٩٨٩ .
- عصام رفعت ، نحن والصندوق .. ونحن وأمريكا، عدد ١١٣٤ في ٨ أكتوبر ١٩٩٠ .
- ———— ، الاتفاق أو الكارثة ، عدد ١١٦٩ في ١٠ يونيو ١٩٩١ .
- ———— ، ماذا بعد نادي باريس ، عدد ١١٧٠ في ١٧ يونيو ١٩٩١ .
- ———— ، حتى لا تكرر مأساة الديون ، عدد ١١٧١ في ٢٤ يونيو ١٩٩١ .
- علي إسماعيل شاكر ، أزمة الديون العالمية وانعكاساتها على مديونيتنا الخارجية ، عدد ٨٧٩ في ٨ نوفمبر ١٩٨٥.

- **عمرو مصطفى كمال حلمي** ، تحديات أزمة مديونية الدول النامية ، عدد ٩٤٦ في ٢ مارس ١٩٨٧ .
- **فكرى حسن الفلينى** ، الديون الخارجية ومستقبلها بعد أزمة الخليج ، عدد ١١٣٥ في ١٥ أكتوبر ١٩٩٠.
- **د. محمود أبو العيون** ، أزمة الديون العالمية ، عدد ٩٤٧ في ٩ مارس ١٩٨٧ .
- **محمود محيى الدين** ، البنك الدولى ومحاولات الإصلاح الهيكلى ، عدد ١٠٩٥ في ٨ يناير ١٩٩٠ .
- **ميرفت المصرى** ، حكاية مصر مع الديون العسكرية الأمريكية ، عدد ٩٥٥ في ٤ مايو ١٩٨٧ .
- ———— ، المديونية الخارجية ... هل تصبح مقبرة للعالم الثالث ؟ عدد ١٠٧٦ في ٢٨ أغسطس ١٩٨٩ .
- ———— ، الديون الأفريقية والخروج من الطريق المسدود ، عدد ١٠٨١ في ٢ أكتوبر ١٩٨٩ .
- **ندوة الاقتصادى** ، الديون .... الداء والدواء ، عدد ١٠١٩ في ٢٥ يوليو ١٩٨٨ ، عدد ١٠٢٠ في أول أغسطس ١٩٨٨ .
- **نزيرة الأفندى** ، قنبلة الديون الموقوتة ، عدد ٧٣١ في ١٧ يناير ١٩٨٣.
- ———— ، مديونية المكسيك وآثارها المعدية ، عدد ٧٣٩ في ١٤ مارس ١٩٨٣ .

- **نزيرة الأفندى** ، هموم المديونية ... هل يغسلها نهر السين ؟ ، عدد ١٠٧٠ فى ١٧ يوليو ١٩٨٩ .

- **نعمان الزياتى** ، دوارة الاقتصاد الأفريقى وراء أزمة المديونية ، عدد ١١١٥، فى ٢٨ مايو ١٩٩٠ .

- **نعيم الشربينى** ، الصحراء والبيئة والديون ، عدد ١١٠٨ فى ٩ أبريل ١٩٩٠ .

- **وحيد عبدالمجيد** ، كيف يواجه العرب مشكلة مديونيتهم الخارجية ، عدد ٩٤١ فى ٢٦ يناير ١٩٨٧ .

- **يوسف القعيد** ، مصر والصندوق وأمريكا ، عدد ١١١٠ فى ٢٣ أبريل ١٩٩٠.

١٤ - صحيفة الأهرام :

- د. إسماعيل صبرى عبدالله ، قضية المديونية الخارجية ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨ .

- الدول النامية تطالب بمشروع مارشال جديد لمواجهة مشكلة الديون ، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ .

- الديون والمظاهرات ، ٢٥ سبتمبر ١٩٨٨ .

- إعادة جدولة الديون الخارجية ، ٩ يوليو ١٩٨٨ .

- القمة الأوروبية تدعو إلى عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الديون ، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٧ .
- القمة الصناعية السابعة في تورنتو بكندا ، ٢٤ يونيو ١٩٨٨ .
- جورباتشوف يعلن مبادرات جديدة لحل قضايا الديون والتسلح ، ٨ ديسمبر ١٩٨٨ .
- خطة للدول الكبرى لتخفيف أعباء الديون ، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٨ .
- د. ليلى تكلا ، نحو حلول غير تقليدية : استثمار الديون ، ١٧ نوفمبر ١٩٨٨.

١٥ - مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة [(١)] :

- د. أمينة عز الدين عبدالله ، قدرة الدول الأفريقية منخفضة الدخل على سداد ديونها الخارجية (١٩٧٠ - ١٩٨٧) .
- د. رجاء إبراهيم سليم ، عدم الاستقرار السياسي وأزمة الديون الأفريقية مع دراسة تطبيقية علي جمهورية زائير .
- د. سامي السيد فتحي ، أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية ومقترحات الحل .
- د. عثمان محمد عثمان ، أزمة المديونية في أفريقيا : تطوراتها المحتملة وضرورة إيجاد حل جذري .
- د. عراقي عبدالعزيز الشربيني ، مشكلة المديونية الخارجية في زامبيا .
- د. محمود أبوالعينين ، إمكانيات نجاح الحل الأفريقي الموحد لأزمة المديونية في ظل التغيرات الراهنة في النظام الدولي .
- د. مني عيسى العيوطي ، المديونية وجهود التكيف في أفريقيا جنوب الصحراء .

---

(١) نظم هذا المركز ندوة عن مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية في الفترة من ٥ : ٧ مايو ١٩٩٠ ، ونوقشت فيها الأبحاث المشار إليها .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

١ - مراجع عامة : A - Ouvrages Générales

- **Anand , R.P.** , New States and International Law , Delhi, 1972.
- **Bichop William W.,** International Law , Cases and Materials , 2 nd ed., New York, 1953.
- **Brierly J.,** The Law of Nations, London , 1963.
- **Brownlie L.,** Principles of Public International Law , Oxford, 1966 .
- **Centre de Recherche d'Études sur les Sociétés Méditerrannées (CRESM),** La Formation des Normes en Droit International du Développement , ed. du CNRS , Paris , 1984 .
- **Charles de Visscher ,** Théories et Réalités en Droit International Public, A.Pedone , Paris ,. 1960 .
- **Charles Rousseau ,** Droit Interantional Public ,. Sirey, Paris :

  Tome I , Introduction et Sources , 1970

  Tome II , Les Sujets du Droit , 1974

Tome III, Les Compétences , 1977

Tome IV, Les Relations Internationales, 1980

Tome V , Les Rapportes Conflictuels , 1983

- **Colard D.,** Les Relations Internationales , Masson, Paris, 1977.
- **Dominique Carreau,** Souverainté et Coopération Monétaire International , ed. Cujas , Paris , 1970 .
- ---------------------- , Droit International , A. Pedone, Paris , 1986 .
- **Dominique Carreau et autres ,** Droit International Économique , Paris, 1980 .
- **Droit International et Développement ,** Actes du Colloque International Tenu à Alger du 11 au 14 Octobre 1976.
- **Edmonde Jouve,** Le Tiers Monde dans la Vie Internationale , Paris, 1983 .
- **George Scelle ,** Manuel de Droit International Public, ed. Domat - Montchrestien, Paris , 1948.
- **Green L.C.,** International Law Through.. The Cases , 2 nd , ed. London , 1959 .

- **Gugy Feur et Herve Cassan ,** Droit International du Développement , Dalloz , Paris , 1985 .
- **Hbert Thierry et autres ,** Droit International Public, ed. Montchrestien , Paris , 1986.
- **Jacques Henri David ,** Crise Financière et Relations Monétaires Internationales , Economica, Paris, 1985 .
- **Jallee Pierre ,** Le Pillage du Tiers Monde, Paris , 1976.
- **J. C. Sanchz Arnau et autres ,** Dette et Développement , ed. Publisud, Paris , 1982 .
- **Jessub P. C. ,** Modern Law of Nation , New York, 1949 .
- **Karl Zemanek et Jean Salmon ,** Responsabilité . Internationale , Paris , 1987/1988 .
- **Kelsen Hans ,** Principles of International Law, New York , 1952 .

- **Louis Delbez ,** Les Principes Généreaux du Droit International Public , L.G.D.J., Paris, 1964 .
- **Michel Belanger ,** Institutions Économiques Internationales, Economica , Paris , 1981 .
- **Nguyen Quoc Dinh et autres ,** Droit International Public, L.G.D.J., Paris , 1980 .
- **Oppenheim L.,** International Law , London, 1952.
- **Paul Reuter ,** Droit International Public , PUF, Paris , 1983 .
- **Pierre Lardy ,** La Force Obligatoire du Droit International en Droit Interne, Paris , 1966 .
- **Schwarzenberger,** International Law and Order , London , 1971 .
- **Serge Cordellier ,** L'État du Tiers Monde, La Découverte , Paris , 1989 .
- **Simone Dreyfus ,** Droit des Relations Internationales , Cujas, Paris 1978 .

- **SFDI** , Aspectes du Droit International Économique, Orléans 1971 , A. Pedone , Paris , 1972 .

- ------- , Payes en Voie de Développement et Transformation du Droi International , Aix - en - Provence 1973, A. Pedone , Paris , 1974 .

- --------, L'Élaboration du Droit International Public, Toulouse 1974, A. Pedone , Paris , 1975.

- ------- , Les Nations -Unies et le Droit International Économique , Nice 1985, A. pedone , paris , 1986 .

- **Starke J.G.,** An Introduction to International Law, London, 1972 .

- **Yves Lacoste** , Unité et Diversité du Tiers Monde, François Maspero , Paris , 1980 .

B - Ouvrages Spécialisées : ب - مراجع متخصصة

- **Abbott George** , International Indebtedness and The Developing Countries, New York .
- **Avramovic . Dragoslav,** The Debt Problem of Developing Countries at end 1982, 1983 .
- **Barbara W.,** The Rich Nations and the Poor Nations, London, 1972 .
- **Bogdanowicz - Bindert C.,** Common Crisis : North - south cooperation fort World Recovery , London, 1983 .
- **Brigitte Stern** , Un NOEI , Recueil de Textes et Documents, Volume I , Economica , Paris , 1983 .
- **Bruno Bekolo-Ebe,** Le Statut de L'Endettement Extérieur dans l'Économie sous - developpé , Présence Africaine , Paris, 1985 .
- **Cline W.R.** , International Debt Systematic Risk and Policy Responce , Institute for International Economics , Washington D.C., 1984 .

- **La Dette Extérieure ..** le Développement et la coopération International , conférence des ONG tenu ā Peru du 25 au 29 Janvier 1988 , L'Harmattan , Paris , 1988 .
- **La Dette des PVD ..** Le Problème Budgétaire et la Question du Transfert , Études de Centre de Développement , OCDE , Paris , 1988 .
- **Dornbursch R.,** International Debt and Economic Instability , 1986 .
- **Endettement Extérieure des PVD ,** OCDE, Étude 1982, Paris , 1983 .
- ------------------------------------, OCDE , Étude 1983, Paris, 1984 .
- **Financement et Dette Extérieure des PVD,** OCDE , Étude 1986 , Paris 1987 .
- ------------------------------------, OCDE , Étude 1987 , Paris , 1988 .
- ------------------------------------, OCDE, Étude 1988, paris , 1989 .
- ------------------------------------, Étude 1989 , Paris 1990 .

- **François Jean** , La Dette .. Catastrophe ou Mutation, Les Publications de la Fondation Liberté sans Frontières, Paris , 1987 .
- **La Gestion de la Dette Publique..** Objectifs et Techniques , volume I , OCDE , Paris , 1982 .
- **La Gestion de la Dette Publique ,,** Instruments de la Dette et Techniques de Placement ,Volume II, OCDE, Paris , 1983 .
- **Helmut Reisen ,** L' Allègement de la Dette Extérieure, OCDE, Paris , 1985 .
- **Henri Bourgiunat et Jacques Mistral ,** La Crise de L'Endettement Internationale , Economica, Paris , 1986.
- **International Monetary Fund ,** External Debt Management , Edited By Hassanali Mehran Washington , 1985 .
- **Jorge Gonzalalez Del Valle ,** Une Solution Internationale Possible du Problème de la Dette Extérieure , OCDE, Paris , 1986.

Killick Tony , Adjustment and Financing in the Developing World .. The Role of the IMF, Washington D.C, London , 1982 .

------------ , The Quest for Economic The Third World , and the IMF and Stabilisation : Developing Country Experiences , London, 1984 .

Leon Naka, Le Tiers Monde et la Crise d'Endettement des Années 80 , L'Harmattan , Paris , 1989 .

Makin J.H., The global Debt Crisis , Basic Book, New York , 1984 ,

Margaret Garritsen de Vries , The IMF in a Changing World : 1945 - 85 , IMF , Washington D.C, 1986 .

Mario Bettati , Le NOEI , Collection Que Sais - Je?, PUF , Paris 1983 .

Nural Islam , The External Debt Problem and the Developing countries , Cambridg University Press , 1976 .

Pascal Arnaud, La Dette du Tiers Monde , La Découverte, paris , 1984 .

- Peter Korner , The IMF and the Debt Crisis, Zed. Books Ltd., 1984 .
- **Philippe Laurent** , Une Approche Éthique de L'Endettement International , Document de la Commission Pontifical " Justise et Paix " , Paris , 1984 .
- **Philippe Norel et Eric Saint Alary** , L'Endettement du Tiers Monde , ed. Saint - Martin, Paris , 1988 .
- **Pierre Jacuemont et Marc Raffinot** , Accumulation et Développement , L'Harmattan , Paris , 1985 .
- **Pierre Salama** , La Dollarisation Découverte , Paris , 1989 .
- **Ropport d'une Groupe de Travail sur** L'Endettement International de BIRD - FMI - OCDE et BRI, Paris , 1988 .
- **Reginald Herbold Green** , La Dette Extérieure, OCDE , Paris , 1985 .
- **Richard W. Lombardi,** Le Piège Bancaire .. Dette et Développement , Paris , 1988 .
- **Stockholm International Peace Research Institute** (SIPRI) , Le Commerce des Armes avec le Tiers Monde , Paris , 1976 .

Susan George , Jusqu'au Cou... Enquête sur la Dette du Tiers Monde , La Découverte , Paris , 1988.

William Loehr , Les Pièges du NOEI , Economica, Paris , 1984 .

C. Les Thèses — جـ - الرسائل :

- **ElAbed Salaheddine** , La Logique de L'Endettement Extérieur des PVD,th., Paris I I, 1981.
- **Amin Amin Jacques** , La Croissance de L'Endettement du Tiers Monde est - elle essentiellement le fait des Causes Conjoncturelles ou Structurelles ? Quelles Solutions proposer ? ,th. , Clermont - Ferrand , 1987 .
- **Ammous Abdelfattah** , Le FMI et les PVD, th., Montpellier , 1978 .
- **Ana Maria Alvariz Herrera** , L' Intervention du FMI dans la Rénégociation de la Dette des PVD , th., Paris I, 1983 ..

Apte Frederic , Les Effets Pervers de la Dette des PVD , DEA, Paris I I , 1988 .

Bekolo- Ebe Bruno , L'Endettement Extérieure des PVD , th,. Paris , 1982 .

Ben Ghazi Ali, L'Endettement International et L'analyse de la Capacité de Paiement des PVD, th., Paris X 1985 .

- **Ben Youssef Emma** , L' Endettement des PVD, DEA, Paris I, 1987 .
- **Bonnefoy Paul Emile** , Endettement Extérieur et Financement du Sous - développement, th., Paris X , 1984 .
- **Cheikou Souare** ,De La Dette Pour le Développement au Financement de L'Endettement , th., Nice, 1986 .
- **Denise Artaud** , La Question des Dettes Interalliées et la Reconstruction de L'Europe (191 - 1929) , th., Paris , 1976 .
- **Dima Guiy** , L'Endettement aux États - unis , DEA , Paris II, 1986

- **Dominique Rosenberg** , Lè Principe de Souveraintée des États Sur Leurs Ressources Naturelles , th., Paris, 1980 .
- **Faiq Mohammed** , Problème de L'Allègement de la Dette Extérieure des PVD, th., Nancy , II , 1985.
- **France Morrissette** , Le Problème de la Dette des PVD, th., Aix-Marseille , 1979 .
- **Germain Watrat** , Essai de Contentieux International des Dettes Publiques , th. Nancy , 1929 ,
- **Gregoire Dimitresco** , Nature de L'Emprunt Public , th., Paris , 1912 .
- **Joseph Boussoughou**, Le Concepte de Solvabilité et le Concepte de Risque - Pays , DEA, Paris II, 1985 .
- **Juan Manuel Bueno Soria** , Les Ressources Pétrolières du Mexique et la Rénégociation de la Dette Publique Extérieure Mexicaine , th., Toulouse 1983 .

- **Lazar Focsaneanu** , Thèse sur Travaux (Droit International Monétaire et Droit Communautaire de la Concurence) , th., Paris II , 1983.
- **Louis Sauvaire** ,Procédures employés en DIP Contre les États qui ne remplissent pas leurs Engagements Financiers , th., Bordeaux , 1932 .
- **Metreau Chause J.**, La Crise de L'Endettement Internatinal (1974 - 1984) , th., Paris, 1986 .
- **Mohamed Helmi Mourad** , Le FMI , th., Paris, 1949 .
- **Mohamed Hussain Heekal** , La Dette Publique Égyptienne , th., Paris , 1912 .
- **Nicolas Bellas** , Endettement International et Concertation des Créanciers , th., Paris X , 1987 .
- **Nicols E. Politis** , Les Emprunts D'État en Droit International , th., Paris , 1894 .

- **Ousmane Kaba**, Déséquilibre et Endettement Extérieur des PVD, th., Paris II, 1982.

- **Patricia Buirette - Mauran**, La Participation du Tiers Monde à L'Élaboration du Droit International, th., Paris, 1983.

- **Rakotomalala Christian**, La Dette Extérieure Africaine, DEA, Paris I, 1987.

- **Rhumy Barakat Maire Thérèse**, La Succession D'États aux Dettes Publiques, th., Paris I, 1978.

- **Yao Koffi Justin**, Étude de L'Adéquation du Contenu des Accords de Restruction de Dettes à la Capacité Financière de Remboursement des PVD, th., Paris IX, 1986.

- **Youssef Ali Ibrahim**, Contrats Internationaux D'État et Responsabilité Contractuelle au regarde du Droit International Public, th., Nice, 1985.

D - Les Périodiques : د - الدوريات

1 - African Journal of International and Comparative Law :

- **Etienne - Richard Mbaya,** L'Endettement du Tiers Monde à la Lumière du Droit International ,Volume I , Octobre 1989.

2 - Annuaire Afrique Contemporaine :

- **Dette Extérieure** et Service de la Dette en Afrique Sub-Saharienne , no . 139 , 1986 .
- **Hugon Ph.,** Le Système Financier Mondial et L'Endettement des États Africains , no. 130 , 1984 .
- **Sëoul ,** Les États - unis ont Proposé Une Nouvelle Solution au Problème de L'Endettement International, no. 138, 1986.

3 - Annuaire Français du Droit International :

- La Dette Publique Extétrieure des PVD .. Moratoire ,

Allègement et Rénégociation , 1978 .

- **D. Carreau** , L'Endettement International , 1987 .
- **G. Guyonar** , Tribunal D'Arbitrage de L'Accord sur Les Dettes Extérieures Allemandes , 1973 .
- **J.J.A. Salmon** , Des Mains Propres comme Conditions de Recevabilité des Réclamations Internationales, 1964 .
- **Jean Parale** , Tribuanal D'Arbitrage de L'Accord sur les Dettes Extérieurs Allemandes , 1958 .

4 - Annuaire Suisse - Tiers Monde :

- **Antoine Brawand** , L'Endettement du Tiers Monde , no. 7 , 1987 .
- L'Endettement des Payes en voie de Développement , no. 4 , 1984 .
- La Situation Actuelle de L'Endettement , no. 5 , 1985.
- La Situation Économique des PVD , no. 6 , 1986.
- La Suisse et le Dialogue sur L'Endettement , no.7. 1987 .

5 - **Archives de Philosophie du Droit :**

- **Jean Marc Ferry ,** Dette Mondiale et Justice Internationale, Tome 32 , 1987 .

6 - **Économie Appliquée :**

- **Cachin Antoine ,** Monnaie .. Déséquilibre et Hierarchie en Économie International , no. 1 1980.
- **Christian Goux ,** Le Financement et L'Endettement , no. 4 , 1987 .

7 - **Économie et Humanisme :**

- Dette du Tiers Monde , Crise ou Mutation?, no, 297, 1987 .
- **Gilles Couture ,** L'Économie Mondiale et le Rééchelonnement de la Dette des Pays du Tiers Monde, no. 285, 1985 .
- Le Tiers Monde Doit - il Pays Sa Dette ?, no. 306, 1989 .

8 - Économies et Sociétés :

- La Capacité D'Endettement International, nos. 6 - 7, 1988.

9 - L'Egypte Contemporaine :

- **Dr. Mahmoud Abul-Eyoun**, Towards a Multilateral Understanding of Developing Countries Debt Crisis, nos. 407 - 408, Janvier - Avril 1987.

10 - Journal du Droit International :

- **D. Carreau**, Le NOEI, 1977.
- ----------, Le Rééchelonnement de la Dette Extérieure des États, 1985.
- ----------, Le Nouvelle Décision Américaine, 1986.
- **Guy Feur,** Les Nations - unies et le NOEI, 1977.
- **L. Focsaneanu**, Le Droit International Monétaire, 1978.
- **Oppetit B.**, L'Adaptation des Contrats Internationaux au Changement des Circonstances, 1974.

- **Oppetit B. - et autre ,** Force Majeure et Contrats Internationaux de Longue Durée, 1975.
- **Salem M.,** Vers Un NOEI, 1975 .

11- Les Journaux Judiciares Associés :

- **Rabeh Ratib Bast ,** Les Droits Économiques de L'Homme et son Droit au Développement, no. 126, 20 Octobre 1989 .

12 - Notes et Études Documentaires :

- **Daniel Collard ,** Vers L'Établissement D'un NOEI, nos . 4412 - 4413 - 4414 , 1977 .
- **Eduardo Conesa ,** Le Déficit Budgétaire des États-unis et la Crise de la Dette Extérieure Latino américain , no. 4858, 1988 .
- **Furtado Celso ,** La Dette Extérieure Brésilienne , nos . 4692- 4693 , 1982 .
- **Guillermo Hillcoat ,** Dette : Stratégie des Banques Créancières , no . 4830 , 1987 .

- **Ignacy Sachs** , Les Quatres Dettes du Brésil , , no. 4796, 1985 .
- **Jeorge Schvarzer** , L'Expérience de Rénégociation de la Dette Extérieure , no. 4858 , 1988 .
- **Pierre Dhont** , La Dette des Pays en Développement, nos. 4521 - 4522, 1979 .
- **Pierre Salama,** Dette et Dollarisation , no. 4788, 1985.
- **Reisen Helmut,** Le Problème de Transferts de L'Amérique Latine , no. 4788, 1985 .
- **Ricardo Ffrench - Davis** , La Conversion de la Dette Extérieure Chilienne en Actifs Nationaux , no. 4863, 1988 .
- **Robert Pierot,** La Banque des Règlements Internationaux , nos, 4653 - 4654, 1973.
- **Rosario Green** , La Dette Extérieure du Mexique , nos. 4731- 4732 , 1983 .
- **Yves Gazza** , L' Endettement dans le Monde , no. 4896, 1989.

13 - Penant :

- **G. Frankemberg et R. Knieper ,** Problèmes Juridiques du Surendettement des Pays du Tiers Monde , nos . 786 - 787 - 788 - 789 , 1985 .

14 - Problèmes Économiques :

- Les Banques et la Dette des PVD , no. 2023, 1987.
- La Cessation de Paiement : Une Solution Pour les Pays Endettés D'Amérique Latine , no. 2006, 1986 .
- Croissance et Endettement des PVD , no. 1571, 1978 .
- La Dette Extérieure des Pays du Tiers Monde , no. 1756 , 1982 .
- Dette Mondial - Phase III : Vers Une Répartition Plus Équitable du Fardeau , no. 2115 , 1989 .
- La Dette des Pays Méditerranéens , no. 2062, 1988 .

- La Dette des Tiers Monde et la Crise Financière Internationale , no., 1806, 1982 .
- Le Dollar sur Une Montagne de Dettes , no. ,1916, 1985 .
- Endettement International : Pas de Solution en Vue , no. 2028, 1987 .
- L'Évolution des Méthodes des Gestion de la Dette International , no. 2137, 1989 .
- La Gestion de la Dette International .. Le Point du Vue du FMI , no. 1883, 1984.
- Mexique : Un Premier Pas Vers Une Solution Réaliste du Problème de L 'Endettement, no . 2062, 1988 .
- Qu' en est la Crise des Paiement des PVD , no. 1864, 1984 .
- Les PVD Face à Leur Dette, no. 1820 , 1983 .
- Pour Une Meilleure Connaisance de L'Endettement du Tiers Monde, no. 1500 , 1976 .
- Le Problème de la Dette International , no. 1910 , 1985 .
- Le Problème de la Dette des PVD , np. 2051 , 1987 .

- Le Problème de la Dette du Tiers Monde et son Agravation récente, no. 1520, 1977.
- Le Problème de L'Endettement des PVD .. Vue Pour L'OCDE, no. 1820, 1983.
- Le Rôle du Club de Paris dans La Gestion de la Crise de L'Endettement Internationale, no. 1991, 1986.
- Le Système Bancaire International Devant le Difficultés de Remboursement des PVD, no. 1800, 1982.

15 - Problèmes Politiques et Sociaux :

- **Généviene Verdelhan - Cayre,** Les Relations Nord-Sud, nos. 613 - 614, 18 Août - Permier Septembre, 1989.
- **Michel Rogalski,** Le Tiers Monde Dans la Course aux Armements, no. 600, 20 Janvier 1989.

16 - Projet :

- **Philippe Laurent,** Dette Mondiale : Le FMI " Gendarme Généreux" ? no. 189, 1984.

- **Philippe Laurent** , Une Approche Éthique de L'Endettement International , no. 204, 1987 .
- ---------------- , La Dette Internationale au Club du Paris , no. 206 , 1987 .

17- Recueil des Cours de L'Académie de Droit International de la Haye :

- **Cavides Poch** , de la Clause Rebus Sic Stantibus à la Clause de Révision dans les Conventions Internationales , 1966 - II.
- **Cohm G.M.**, La Théorie de la Responsabilité Internationale , 1939 - II .
- **Flory M.** , Souverainté des États et Coopération Pour le Développement , 1974 - I.
- **jeze G.** , Les Défaillance des États , 1935 -II.
- **Lacharriere Guy** , L'Influnce de l'Inégalité de Développement des États sur le Droit International , 1973- II .
- **Virally M.** , Le Principe de Réciprocité dans le Droit International Contemporain, 1967 - II .

18 - Revue Banque :

- **André de Latre ,** Les Banques et L'endettement des PVD , no. 471, Avril 1987 .
- **Claude Duffoux et Michel Karlin ,** Nouvelles Solutions ā L'Endettement Privé des PVD , no. 483 , Mai 1989 .
- -------------------, La Dette Mexicaine , no. 501, Janvier 1990 .
- **Jacques Vincenot ,** L'Endettement de L'Amérique Latine , no. 407 , Juin 1981 .
- **Michel Camdessus ,** Réflexions sur L'Actualité Monétaire International, no. 454, Octobre 1985 .
- **Michel Henry Bouchet ,** Dette des Pays en Développement : Risques de Défaut D'Analyse, no. 420, Septembre 1982.
- -------------------------- , La Crise Internationale de L'Endettement , no. 435, Janvier 1984 .
- **Pierre Ledoux ,** L'Endettement International , no. 496, Juillet - Août 1989 .

19 - Revue Belge de Droit International :

- **David E.,** Quelques Réflexions Sur L'Égalité Économique des États , 1974 .
- **Beirlaen A.,** La Distinction Entre Les Différends Juridiques et les Différends Politiques, 1975 .
- **Bizzorero L.J.,** L'Amérique Latine et les nouveles Bases Juridiques Pour le Traitement de la Dette Extérieure , 1986 .
- **Daems Alain et autre ,** Les Questions Monétaires Devant le Tribunal des Différends Irano - américains, 1988 .
- **Dieux Xavier ,** Questions Relatives aux Effets de la Contrainte Étatique sur les Contrats Économiques Internationaux .. Un Point du Vue Belge , 1987 .
- **Mahiou A.,** Les Implications du NOEI et le Droit International , 1976 .

20 - Revue des Deux Mondes :

- **Angelos Angelopoulos ,** Sombres Perspectives Pour

L'Économie Mondiale de Demian , Septembre 1982 .

- **Angelos Angelopoulos,** Pour éviter une Grande Crise du Système Bancaire International, Novembre, 1982 .
- **François Georges Dreyfus ,** La CEE et L'Aide au Tiers Monde, Novembre 1988 .
- **Hervé de Carnoy ,** Des Solutions Pour l a Dette Publique , Avril 1989 .
- **Maurice Perouse ,** Le Lancinant Problème de L'Endettement International, Septembre 1985 .
- **Alivier Wormser ,** L'Endettement International , Juillet 1983.
- **Xenophon Zolotas ,** Le Dollar et la Nouvelle Forme de Coopération Monétaire Internationale , Juillet 1986 .

21 - Revue de Jurisprudence Commerciale :

- **D. Carreau ,** Le Rééchelonnement des Dettes : Le Point de Vue des Banques , Numéro Spéciale , 1985 .

- **Patrice Durande** , Le Rééchelonnement des Dettes à L'egard des États (Le Club de Paris) , Numéro Spéciale, 1985 .

22 - Rèvue Générale de Droit International Public :

- **A.P. Serni** , Les Nouveaux États et le Droit International , 1968 .
- **G. Feur** , Réflexions sur la Charte des Droits et des Devoirs Économiques des États , 1975.
- **L.C. Green** , De L'Influnce des Nouveaux États sur le Droit International , 1978 .
- **L. Focsaneanu** , Endettement Extérieure , 1985.
- ---------------- , Les Problèmes de L'Endettement Extérieure , 1986 .
- **Martin Pierrre - Marie** , Le NOEI, 1976.
- **Pazaric H.**, La Responsabilité Internationale des États à l' Occasion des Contrats Conclus entre États et Personnes Privées Étrangers, 1975 .
- **Politis N.**, La Caisse de la Dette Égyptienne , 1896.

23 - Revue Mondes en Développement :

- **Bernadette Madeuf ,** Endettement International en Multinationalisation , Tome 12, nos. 47 - 48, 1984.
- **Jacques Groothaert ,** Réponse au Problème de L'Endettement des PVD : Une form Nouvelle de L'Ingéniere Pour les PVD , Tome 13, no . 49 , 1985 .

24 - Revue Tiers Monde :

- **Claudio Jedlicki ,** La Conversion des Créances dans les Pays Débiteures, no. 114, 1988.
- Endettement et Développement , no. 99, 1984.
- **L'Heriteau M.F. ,** Dette Extérieure et Model de Développement , no. 80, 1979 .
- -------------------- , L'Endettement Structural , no, 91, 1982 .
- **Michel Dumas ,** Qu'est - Ce que le NOEI ? no. 66, 1976 .
- **Ricardo Ffrench Davis ,** Dette Extérieure , no. 109, 1987 .

Samir Amin, Le NOEI Qùel Avenir, no. 81, 1980.

25 - Le Monde Diplomatique :

Amadou Kane, Les Insufisancs du Plan Baker, Avril 1986.

Angelos Angelopoulos, Le Tiers Monde et les Banques, Aout 1984.

Claire Brisset, Quand le Tiers Monde Subventionne le Développement des Pays Riches,Décembre 1987.

- **Claude Julien**, La Dette du Tiers Monde et la Crise Financière Internationale, Novembre 1982.
- -----------------, Endettement International et Démocratie, Mai 1984.
- -----------------, Riches et Pauvres à Travers, Mai 1988.
- **Edmonde Maire**, Pour Un NOEI, Novembre 1978.
- **François Barthelemy**, L'Argent Gaspillé de la Dette, Mai 1985.
- **Frederic Clairmonte**, Le Dollar sur un Himalaya de Crédits, Juillet 1989.

- **Frederic Clairmonte ,** 240 Milliards de Dollars et son Intérêts Comment le Tiers Monde financé les Pays Riches ? , Septembre 1986 .
- **Gerard de Bernis ,** Une Ruineuse Course au Crédits .. Les Insufusances du Plan Baker , Avril 1986 .
- **Gilles Couture ,** La Responsabilité des Banques Américaines dans le Surendettement du Tiers Monde , Fevrier 1985 .
- **Ignacio Ramont ,** Le Scandale de la Dette , Septembre 1985 .
- **Jeff Frieden ,** La Dette Poloniaise , Mars 1982 .
- **Jose Echeverria ,** Pour Une Renouvellement du Droit International , Fevrier 1980 .
- **Julia Juruna ,** La Dette Extérieure , Décembre 1981 .
- **Marie Claude Celeste ,** L'Endettement du Tiers Monde , Juin 1978 .
- **Philippe Norel ,** Vers Un Marché de la Dette , Mars 1985 .
- **René Lenoir ,** Un Projet Pour Transformer le

Dialogue Nord - Sud, Janvier 1988.

R.C. lawrence , L'Endettement au Cour de la Crise, Juin 1983 .

Susan George , Le Tiers Monde Face à ces Riches Clients , Mars 1979 .

26 - Dossier Le Monde :

- L'Endettement du Tiers Monde, np. 99, Mars 1983 .
- L'Endettement Malsain du Tiers Monde , no . 155 , Mai 1988.
- Les Fardeaux de la Dette , no. 180, Sptembre 1990 .
- Le FMI , no . 123, Juin 1985 .
- Le Tiers Monde , no. 163, Fevrier 1989 .

27 - Journal Le Monde :

- Vers L'Annulation d'une Partie de La Dette des PVD , 2 Mars 1978 .
- 5 et 6 Mars 1978 .
- 13 Octobre 1988 .
- 22 Juin 1989 .
- 18 Juillet 1989 .

- **Françoise Lazare** , La Réduction de La Dette de Tiers Monde , 25 Juillet 1989 .

---------------------- , Poin du Vue : La Réduction de La Dette des PVD, 26 Juillet 1989 .

---------------------------- , Les Philippines Proches d'un Accord "à La Mexicaine" , 18 Août 1989 .

- **Jacques Adda,** L'Accord entre Le Mexique et Les Banques, 27 Juillet 1989 .

- 17 Fevrier 1990 .

28 - The Economist :

- March 20, 1982 .
- April 30 , 1983 .
- March 21, 1987 .
- September 10, 1988 .
- July 27, 1991 .
- August 24, 1991 .
- September 14, 1991 .

الفهرس

الموضـــــوع	الصحيفة

الموضـــــوع **الصحيفة**

الموضـــــوع	الصحيفة

الموضـــــوع	الصحيفة

الموضـــــوع **الصحيفة**

الموضـــــوع **الصحيفة**

الموضـــــوع **الصحيفة**

الموضــــــــوع	الصحيفة

الموضـــــوع　　　　الصحيفة

الموضـــــــوع **الصحيفة**

الموضـــــوع	الصحيفة

الموضـــــــوع **الصحيفة**

تم بحمد الله .....

تصويب الأخطاء

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطـــأ	الصـــواب
٤	٧	Reglements	Règlements
٦	٩	الاقتصادية	-
٦	١٠	Éconornique	-
٧	١٤	بحيرة	بحرية
١٣	١٠	القانونين	القانونيين
٤٥	٧	مهع	مع
٤٦	٣	نورتها	ذروتها
٥١	١ –	قراراين	قرارين
٨٣	٦ –	clermon	clermont
٨٤	٢ –	معدوم معدم	معدوم معدوم
٨٦	٦ –		فى برلين
١٠٢	٤	مليارات	مليار
١٠٧	٨	٣١٪	٥ر٢٤٪
١٥٥	٥ –	نيكولاى	
١٦٣	١١	درولارا	دولارا
١٦٦	٦ –	تغير الفائدة	تغير سعر الفائدة

(ب)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطـــأ	الصـــواب
١٧٥	٦	إمتزاز	امتزاز
١٧٦	-٢	إقتصاديات	اقتصاديات
١٧٧	٥	المفرعة	المفرغة
١٧٨	٦	الحلقه	الحلقة
١٩١	٣	C ést	C'est
١٩٧	-٥	التجارية	التجارة
٢٠٢	-٨	و١٩٨٩/١٩٨٠	و١٩٧٩/١٩٨٠
٢٠٥	٨	الساد	السداد
٢١٥	-٣	–	p. 12
٢٥٧	١١	n'ést	n'est
٣١٧	٢	المديته	المدينة
٣١٨	٢	بحته	بحتة
٣٥٥	-٦	juridque	juridique
٣٦٩	٧	بقولة	بقوله
٣٧١	١٤	انهائها	إنهائها
٣٧٩	١٠	الاثراء	الإثراء

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطــأ	الصـــواب
٣٨٣	١٣	éte	été
٣٨٣	١٤	étre	être
٣٨٦	- ١٠	موادها	مواردها
٣٨٦	- ٩	المبادى ء	المبادئ
٣٨٦	- ٧	المبادى ء	المبادئ
٣٨٧	٤	éte	été
٣٩٧	- ٦	étre	être
٤٠٩	٨	مغذى	مغزى
٤١٩	٤	بأكلها	بأكملها
٤٢٧	١٢	عطيه	عطية
٤٣٣	١	يناير وأبريل ١٩٨٨	–
٤٧٩	٧	np.	no.

رقم الايداع :

١٩٩٣ / ٤٢٣٥

الترقيم الدولي :

I.S.B.N. 977-04-0973-I

طباعة

دار الشافعي للطباعة

المنصورة ☎ ٣٦١٥٣٠


Bibliotheca Alexandrina
0410338